الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des sciences économiques,
commerciales et des sciences de gestion

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع:

التدقيق الإلكتروني كإستراتيجية لتقليص فجوة الإفصاح المحاسبي

-دراسة حالة-

من إعداد الطالب: وائل ملياني

الأستاذ المشرف: وسيلة سعود

نوقشت وأجيزت يوم: الإثنين 10 فيفري 2025، من قبل لجنة المناقشة التالية:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. حيزية لصاق	أستاذ محاضر "أ"	رئيسًا	جامعة آكلي محند أولحاج-البويرة
د. وسيلة سعود	أستاذ محاضر "أ"	مُشرِفًا ومُقرِرًا	جامعة آكلي محند أولحاج-البويرة
أ.د رشام كهينة	أستاذ	مُمتحِنًا	جامعة آكلي محند أولحاج-البويرة
د. إبراهيم صبيعات	أستاذ محاضر "أ"	مُمتحِنًا	جامعة آكلي محند أولحاج-البويرة
د. أحمد سعيد حميدي	أستاذ محاضر "أ"	مُمتحِنًا	جامعة محمد بوضياف-المسيلة
د. عبد الباسط مداح	أستاذ محاضر "أ"	مُمتحِنًا	جامعة الجزائر 03
أ.د محمد مداحي	أستاذ	مُشرِفًا مُساعِدًا	جامعة آكلي محند أولحاج-البويرة

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله ﷻ في محكم التنزيل بعد بسم الله الرحمان الرحيم:

﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ جزء من الآية رقم 07، سورة إبراهيم

الحمد لله ﷻ والثناء والشكر عليه أن مَنَّ علينا ووفقنا للوصول إلى هذا وما كنا بالغيه لولا فَضلُه، الحمد لله على نعمه الباطنة والظاهرة التي رزقنا بها وألهمنا الثبات والصبر ومدنا بالعزم والرشد لمواصلة هذا المشوار.

وإعترافًا بالفضل، وتقديرًا للجُهد والجَميل، أتوجه بجزيل الشكر والإمتنان للدكتورة: وسيلة سعود، والأستاذ الدكتور: محمد مداحي، عرفانا لما قدماه لي من توجيهات سديدة، ونصائح دقيقة، وملاحظة قيمة، وفاء لفضلها وتكرمهما بالإشراف على هذا العمل منذ أن وُلِد.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والإمتنان أيضا للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

الشكر موصولُ كذلك لوالدي العزيز الأستاذ الدكتور: عبد الكريم ملياني، والدكتور: منير عزوز، على توجيهاتهما المنهجية، ونصائحهما القيمة خاصة فيما تعلق بالبرامج الإحصائية المستخدمة في الجانب الميداني لهاته الأطروحة.

خالص التقدير والإحترام لكامل الطاقم البيداغوجي والإداري لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البويرة، التي احتضنتنا طوال فترة إنجاز هذا العمل.

كما أشكر كل ساهم معنا في إنجاز العمل، أو حفزنا، أو من دعى لنا بالسر والعلن.

شكـــــــرا.

إهداء

أهدي عملي هذا

إلى قُدوتَـيَّ في الحياة، وَالِدَايْ؛

أصحاب الفَضل الأول والأخير في تحقيق هذا الإنجاز

من خلال دعمهما وتشجيعهما لتعليمي؛

أدعوا الله أن يحفظهما ويرعاهما ويجعلهما من أهل الجنة؛

إلى رمز الإخلاص والوفاء ورفيقة الدرب، زوجتي الكريمة؛

إلى من عشت معهم أسعد وأجمل الأيام؛

فوانيس حياتي، أُختاي وأخي؛

إلى من كانوا بجانبي في الشدة والرخاء، زملائي وأصدقائي الأفاضل؛

إلى كل من علمني حرفا، أساتذتي الأفاضل؛

إلى كل طاقم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعتي البويرة والمسيلة؛

وائـــــل مليـــــاني

الملـــــــخص

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم مدى وجود تأثير للتدقيق الإلكتروني كإستراتيجية لتقليص فجوة الإفصاح المحاسبي. وتم الاعتماد في ذلك على المنهج الاستقرائي، القائم على الوصف والتحليل لضبط الإطار النظري للدراسة، في حين تم الاعتماد على الاستبيان كأداة للدراسة التطبيقية. بلغ تعداد عينة الدراسة حدود 226 مفردة من الأكاديميين والمهنيين، وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS في تحليل البيانات واختبار صِحّةِ الفرضيات. وقد أكّدت الدراسة على الأهمية الكبيرة لاستخدام التدقيق الإلكتروني في مجال المحاسبة والتدقيق، وخلصت إلى أن التدقيق الإلكتروني يُسهِمُ بشكل فعّال في تحسين دِقّةِ ومصداقية الإفصاح المحاسبي وتقليل التبيانات والفجوات، كما أن الأنظمة الخبيرة تُسهِّلُ التعامل مع البيانات الضخمة، ما يساعد على اكتشاف الأخطاء والتحريفات بشكل أكثر كفاءة يُسهِمُ في التقليل من المخاطر المالية؛ إضافة إلى ذلك، فإن التدقيق الإلكتروني يساهم في ضمان امتثال الإفصاحات المحاسبية للمعايير الدولية والمحلية، ما يُقلِّلُ بدوره من الفجوات الناتجة عن عدم الإمتثال ويُعزِّزُ الثِقة في الكشوف المالية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، تدقيق إلكتروني، إفصاح محاسبي، فجوة، الأنظمة الخبيرة.

Abstract

This study seeks to assess the impact of electronic auditing as a strategy to reduce the accounting disclosure gap. The study relies on an inductive method, based on description and analysis, to establish the theoretical framework, while a questionnaire was used as a tool for the applied research. The study sample consisted of 226 individuals, including academics and professionals. The data were analyzed, and the hypotheses tested using the SPSS statistical software package. The study highlighted the significant importance of using electronic auditing in the field of accounting and auditing. It concluded that electronic auditing effectively contributes to improving the accuracy and reliability of accounting disclosure and reducing discrepancies and gaps. Moreover, expert systems facilitate dealing with large data sets, which helps in more efficiently detecting errors and misstatements, thereby reducing financial risks. Additionally, electronic auditing ensures that accounting disclosures comply with both international and local standards, which, in turn, helps to reduce gaps caused by non-compliance and enhances confidence in financial statements.

Keywords: Information Technology; Electronic Auditing; Accounting Disclosure; Gap; Expert Systems.

فهـــــرس المحتويـــــــات

فهرس المحتويات:

العناوين	الصفحة
شكر وعرفان	/
إهداء	/
الملخص	II
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
قائمة الإختصارات	XI
مقدمة	ب – ش
الفصل الأول: التأصيل النظري للتدقيق الإلكتروني (02 – 75)	
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الإلكتروني ونظم المعلومات المحاسبية	03
المطلب الأول: الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات	03
المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الإلكتروني	14
المطلب الثالث: نطاق، معايير، وأساليب التدقيق الإلكتروني	21
المبحث الثاني: منهجية تنفيذ أعمال التدقيق الإلكتروني الخارجي	30
المطلب الأول: قبول التكليف وأخذ معرفة عامة حول المؤسسة	30
المطلب الثاني: نظام الرقابة الداخلية في ظِلِّ التدقيق الإلكتروني	35
المطلب الثالث: تقرير المُدقِّق والأدِلّة الداعمة له	42
المبحث الثالث: الأنظمة الخبيرة ودورها في دعم مُخرجات التدقيق الإلكتروني	59
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأنظمة الخبيرة	59
المطلب الثاني: أهم نماذج الأنظمة الخبيرة المتعارف عليها دوليا في مجال التدقيق	65
المطلب الثالث: مزايا ومُعيقات استعمال النظم الخبيرة ضمن مجال التدقيق الإلكتروني	70
خلاصة الفصل الأول	75

الفصل الثاني: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي (77 – 159)	
تمهيد الفصل الثاني	77
المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	78
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي	79
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي	85
المطلب الثالث: مستويات الإفصاح المحاسبي ومقوماته الأساسية	96
المبحث الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه	103
المطلب الأول: الأدبيات النظرية للتقارير والكشوف المالية ذات الغرض العام	103
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومستخدميها	116
المطلب الثالث: عناصر التأثير على الإفصاح المحاسبي	125
المبحث الثالث: استراتيجية تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي وفق منظور المعايير المحاسبية الدولية والتشريعات والقوانين المحلية	132
المطلب الأول: معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بكيفية الإفصاح عن المعلومة المحاسبية	132
المطلب الثاني: معايير الإبلاغ المالي المتعلقة بكيفية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	140
المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي من منظور التشريعات والقوانين الجزائرية	149
خلاصة الفصل الثاني	159
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين الجزائريين (161 – 226)	
تمهيد الفصل الثالث	161
المبحث الأول: تحليل أدوات ومنهجية الدراسة	162
المطلب الأول: أداة الدراسة وأساليب التحليل	162
المطلب الثاني: وصف خصائص العينة	166
المطلب الثالث: التحليل الإحصائي لجدوى الدراسة	168
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج محاور الاستبيان	180
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج محور التدقيق الإلكتروني	180
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج محور فجوة الإفصاح المحاسبي	192

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج	209
المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية	209
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الفرعية الأولى	212
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الفرعية الثانية	215
المطلب الرابع: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	217
المطلب الخامس: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	220
المطلب السادس: اختبار مدى وجود فروق دالة إحصائيا	222
خلاصة الفصل الثالث	226
الخاتمة	228
قائمة المراجع	238
الملاحق	256

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	العناصر الأساسية لِتقرير المُدقِّق	56-57
(1-2)	خصائص الإفصاح الاجباري والإفصاح الاختياري وأوجه الاختلاف بينهما	91
(2-2)	الهدف من إعداد الكشوف المالية	105
(1-3)	مقياس ليكارث الثلاثي	164
(2-3)	قيم معامل ألفا كرو نباخ للمحور الثاني للاستبيان	168
(3-3)	قيم معامل ألفا كرو نباخ للمحور الثالث للاستبيان	169
(4-3)	الاتساق الداخلي لفقرات بُعد التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني للمحور الثاني للاستبيان	170
(5-3)	الاتساق الداخلي لفقرات بُعد تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الالكتروني للمحور الثاني للاستبيان	171
(6-3)	الاتساق الداخلي لفقرات إجراءات التدقيق الالكتروني للمحور الثاني للاستبيان	172
(7-3)	الاتساق الداخلي لفقرات بُعد التقرير النهائي للمدقق للمحور الثاني للاستبيان	173
(8-3)	الاتساق الداخلي لفقرات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة الميزانية للمحور الثالث للاستبيان	174
(9-3)	الاتساق الداخلي لفقرات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة جدول حسابات النتائج للمحور الثالث للاستبيان	175
(10-3)	الاتساق الداخلي لفقرات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمتي التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للمحور الثالث للاستبيان	176
(11-3)	الاتساق الداخلي لفقرات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة الملحق للمحور الثالث للاستبيان	177
(12-3)	الاتساق البنائي لأبعاد المحور الثاني للاستبيان	178
(13-3)	الاتساق البنائي لأبعاد المحور الثالث للاستبيان	178
(14-3)	عرض بيانات محور التدقيق الإلكتروني	180
(15-3)	عرض بيانات بعد تخطيط عملية التدقيق الإلكتروني	182

(3-16)	عرض بيانات بُعد تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني	184
(3-17)	عرض بيانات بُعد إجراءات التدقيق الإلكتروني	187
(3-18)	عرض بيانات بُعد التقرير النهائي للمدقق	190
(3-19)	عرض بيانات محور فجوة الإفصاح المحاسبي	193
(3-20)	عرض بيانات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة الميزانية	194
(3-21)	عرض بيانات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة جدول حسابات النتائج	197
(3-22)	عرض بيانات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمتي التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية	201
(3-23)	عرض بيانات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة الملحق	205
(3-24)	نموذج الانحدار الخطي للفرضية الرئيسية	210
(3-25)	تحليل التباين للفرضية الرئيسية	210
(3-26)	معالم نموذج الانحدار للفرضية الرئيسية	211
(3-27)	نموذج الانحدار الخطي للفرضية الأولى	213
(3-28)	تحليل التباين للفرضية الأولى	213
(3-29)	معالم نموذج الانحدار للفرضية الأولى	214
(3-30)	نموذج الانحدار الخطي للفرضية الثانية	215
(3-31)	تحليل التباين للفرضية الثانية	216
(3-32)	معالم نموذج الانحدار للفرضية الثانية	217
(3-33)	نموذج الانحدار الخطي للفرضية الثالثة	218
(3-34)	تحليل التباين للفرضية الثالثة	218
(3-35)	معالم نموذج الانحدار للفرضية الثالثة	219
(3-36)	نموذج الانحدار الخطي للفرضية الرابعة	220
(3-37)	تحليل التباين للفرضية الرابعة	221
(3-38)	معالم نموذج الانحدار للفرضية الرابعة	221
(3-39)	اختبار التوزيع الطبيعي للعينة بين فئات المستوى الوظيفي	223
(3-40)	قياس الفروقات وفقا لاختبار Kruskal-Wallis حسب فئات المستوى الوظيفي	223
(3-41)	اختبار التوزيع الطبيعي للعينة بين فئات الخبرة المهنية	224
(3-42)	قياس الفروقات وفقا لاختبار Kruskal-Wallis حسب فئات الخبرة المهنية	225

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	نظرة عامة حول نظام المعلومات المحاسبي	05
(2-1)	المقومات التقليدية للنظم المعلومات المحاسبية	10
(3-1)	المقومات الحديثة للنظم المعلومات المحاسبية	11
(1-2)	أهمية الإفصاح المحاسبي حسب فوستر FOSTER	83
(2-2)	مستويات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية	96
(3-2)	المقومات الأساسية لعملية الإفصاح المحاسبي	98
(4-2)	الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية حسب FASB	117
(1-3)	توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي	166
(2-3)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	167

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النموذج المقترح للدراسة	256
02	قائمة الأساتذة مُحكِّمي الاستبيان	257
03	الصيغة النهائية للاستبيان	258
04	مخرجات برنامج spss للنتائج المتعلقة بالاستبيان	262

قائمة الإختصارات:

الإختصار	الشرح	الترجمة
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IASB	International Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IAPC	International Auditing Practices Committee	لجنة ممارسة التدقيق الدولي
COSO	Committee of Sponsoring Organizations	اللجنة الراعية للمنظمات
COBIT	Control Objectives for Information Technologies	معايير التحكم في المعلومات والتقنيات ذات الصلة
ISACA	Information Systems Audit and Control Association	جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات
SEC	U.S. Securities and Exchange Commission	هيئة تداول الأوراق المالية
AAA	American Association of Accountants	جمعية المحاسبة الأمريكية
IFRC	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام
SCF	Système de comptabilité financière	النظام المحاسبي المالي
APB	Auditing Practices Board	مجلس الرأي المحاسبي
CICA	Canadian Institute of Chartered	المعهد الكندي للمحاسبة القانونيين
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
UN	United Nations	منظمة الأمم المتحدة
EEC	European Economic Community	الجمعية الاقتصادية الأوروبية
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
BVM	Bourse des Valeurs Mobilières	بورصة القيم المنقولة
COSOB	Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse	لجنة تنظيم ومراقبة عمل البورصة
SGBV	Société de Gestion de la Bourse des Valeurs	مؤسسة تسيير بورصة القيم

مُقدمـــــــــة

1. تمهيد:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات أحد أهم العوامل التي غيّرت من معالم الساحة الاقتصادية العالمية، إذ تغيّر نمط تطوير المعرفة، وتقوية فرص تدريب المستخدمين، وذلك من أجل الشمولية والتحكُّم في عملية الإنتاج. كما تُعدُّ تكنولوجيا المعلومات من أهم التقنيات التي تستخدمها جميع الشركات بمختلف أنواعها، بدايةً من الشركات متعددة الجنسيات وصولا للشركات الصغيرة، إذ تساعد على إدارة البيانات والتي أصبحت مُحرِّكًا رئيسيًا للتحوُّلات الاقتصادية والإجتماعية؛ هاته التكنولوجيا لا تقتصر على تحسين الاتصالات وتدفُّقِ البيانات فحسب، بل تشملُ أيضًا حلولا مبتكرة لتحسين أداء المؤسسات وزيادة كفاءتها. فمن خلال الإعتماد على تقنيات مبتكرة مثل تقنيات الذكاء الإصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، أصبح بإمكان المؤسسات تعزيز قدرتها على إدارة المعلومات واتخاذ قرارات استراتيجية مستندة على تحليلات دقيقة وموثوقة. بذلك فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات حجر الأساس لبيئة الأعمال الحديثة سواء على المستودى الدولي أو على مستوى الدولة الجزائرية، حيث تُؤدِّي إلى تغييرات جوهرية في كيفية إدارة العمليات والمعلومات على جميع المستويات؛

في هذا السياق، ظهرت أدوات جديدة مثل التدقيق الإلكتروني، والذي يُعدُّ من أهم ما جاءت به التكنولوجيا الحديثة في مجال التدقيق والرقابة المالية؛ حيث يُمثِّلُ قفزة نوعية في أساليب التدقيق، فهو يُمكِّنُ المُدقِّقِين من تحليل كِمِّيّات ضخمة من البيانات، بسرعة ودِقّة فائقة، وذلك باستخدام برمجيات مُتقدِّمة. بفضل هذه الأدوات أصبح بالإمكان تحسين دِقّةِ التدقيق وكشف الأخطاء والإنحرافات الجوهرية، بشكل أكثر فعالية مقارنةً بالأساليب اليدوية للتدقيق. كما يساهم التدقيق الإلكتروني أيضا في تعزيز الشفافية المالية والإمتثال للقوانين والمعايير الموضوعة، وهو ما يُعزِّزُ ثِقة الأطراف المعنية، سواء داخل أو خارج المؤسسة؛

ومع ذلك، وبالرغم من التطوُّرات الكبيرة التي قدّمتها تكنولوجيا المعلومات والتدقيق، برزت تحدِّيات جديدة تتعلق بالإفصاح المحاسبي. فمع تزايد تعقيد الأنظمة المالية وتطبيق أدوات تكنولوجيا مُتقدِّمة، ظهرت الحاجة المُلِحّة لمعالجة فجوة الإفصاح المحاسبي، حيث تنشأ هذه الفجوة نتيجة عدم توافق بعض المؤسسات مع المعايير الحديثة للإفصاح المحاسبي، الأمر الذي يُؤدِّي إلى نُقصٍ في المعلومات المالية الضرورية للأطراف الخارجية مثل المستثمرين والجهات الرقابية.

2. مشكلة الدراسة:

بناء على ما سبق، وفي ظِلّ الاصلاحات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، والتي تقضي باستخدام التكنولوجيا في كُلّ القطاعات خاصة فيما تعلّق بالجوانب المالية، ومع ظهور التدقيق الإلكتروني كأداة حديثة تعتمد على تقنيات مُتقدّمة، والتي تساعد المُدقّقِين في معالجة المعلومات بسرعة ودِقّة عالية، ظهرت الحاجة إلى معرفة تأثيره على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي.

ومن هذا المنطلق، ستعالج هذه الدراسة الإشكالية الرئيسية التالية: "**هل يوجد تأثير لاستخدام التدقيق الإلكتروني في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي؟**"

تنبثق من الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية تظهر فيما يلي:

1) هل تؤثر مخرجات عملية التخطيط على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية؟؛
2) هل يؤثر نظام الرقابة الداخلية على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية؟؛
3) هل تُؤثِّرُ إجراءات التدقيق الإلكتروني في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية؟؛
4) هل يسهم التقرير النهائي للمُدقِّق في التقليل من الأخطاء والتحريفات الجوهرية التي تُؤثِّرُ على مصداقية الإفصاح المحاسبية للكشوف المالية؟؛
5) هل توجد فروق دالة إحصائيا بين مفردات العينة محل الدراسة في درجة استخدام التدقيق الإلكتروني كإستراتيجية لتقليص فجوة الإفصاح المحاسبي حسب متغيرات المسمى الوظيفي والخبرة المهنية؟.

3. فرضيات الدراسة: بناءً على الأسئلة السابقة، تختبر هذه الدراسة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** يوجد تأثير لإستخدام التدقيق الإلكتروني في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي؛

1) **الفرضية الأولى:** يمكن لمخرجات عملية التخطيط أن تساهم في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية؛
2) **الفرضية الثانية:** يساهم نظام الرقابة الداخلية في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية؛
3) **الفرضية الثالثة:** تسهم إجراءات التدقيق الإلكتروني بشكل إيجابي في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي؛
4) **الفرضية الرابعة:** يسهم التقرير النهائي للمُدقِّق في التقليل من الأخطاء والتحريفات الجوهرية التي تُؤثِّرُ على مصداقية الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية؛

5) **الفرضية الخامسة:** لا توجد فروق دالة إحصائيا بين مفردات العينة محل الدراسة في درجة الإعتماد على التدقيق الإلكتروني كإستراتيجية لتقليص فجوة الإفصاح المحاسبي حسب مُتغيِّرات المُسمّى الوظيفي والخبرة المهنية.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها موضوعا حديثا بالنسبة للبيئة الجزائرية، رغم كونها متعارف عليها في الأوساط الدولية من خلال المُنظَّمات المُؤطِّرة لمهنة التدقيق. ومع التوجُّهِ المتسارع نحو رقمنة العمليات المالية على الصعيدين المحلي والدولي، تسعى الجزائر إلى مواكبة هذه التطورات، وهذا ما تُبيِّنُهُ هاته الدراسة من خلال توضيح أهمية استخدام التدقيق الإلكتروني وشرح أساليبه وأدواته التي تُعزِّزُ من معالجة المعلومات المالية والمحاسبية بكفاءة وفاعلية أكبر، وبذلك يساهم في وصول هاته المعلومات إلى مستخدميها بشكل أمثل. ما يجعل دراسة التدقيق الإلكتروني كاستراتيجية محورية تعمل على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي ذو أهمية كبيرة، خاصةفي البيئة الجزائرية، التي تسعى إلى تعزيز الشفافية في الكشوف المالية.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح درجة استخدام التدقيق الإلكتروني كإستراتيجية تسعى لتقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، كما تسعى إلى:

- تبيان منهجية تنفيذ عملية التدقيق الإلكتروني، وتوضيح نطاقه وأهم أساليبه وأدواته؛
- إبراز الأطر والقوانين المُنظِّمة لعملية الإفصاح المحاسبي على المستويين المحلي والدولي؛
- توضيح المميزات والعوائق التي تواجه تطبيق التدقيق الإلكتروني في البيئة الجزائرية.

6. حدود الدراسة:

نظرا لصعوبة توسيع الدراسة إلى العديد من الولايات، إضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات التطبيقية من مختلف المصادر الداخلية والخارجية للمؤسسات الجزائرية، كون أغلبيتها لا تُطبِّقُ التدقيق الإلكتروني، فقد تم ضبط الحدود التالية لهذه الدراسة:

- **حدود الموضوع:** تقتصر حدود الدراسة على التدقيق الإلكتروني الخارجي فقط، لذلك اعتمدت العينة على أراء المهنيين والأكاديميين في هذا المجال؛

- **الحدود الزمانية:** تمت معالجة الدراسة وفقا للمعلومات والمعطيات المرتبطة بالسنوات السابقة، وقد تم توزيع الاستبيان، المعتمد كأداة للدراسة، خلال الفترة الممتدة من شهر جوان إلى شهر أوت من سنة 2024؛
- **الحدود المكانية:** تم تطبيق هاته الدراسة على مجموعة من المهنيين والأكاديميين على مستوى الولايات التالية: المسيلة، البويرة، سطيف، برج بوعريريج، الجلفة، الأغواط، بسكرة، المدية.

7. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإلمام بمختلف جوانب إشكالية الدراسة ومعالجتها، تم الإعتماد على المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على أداتي الوصف والتحليل، لتوضيح وتحديد الإطار العام للمفاهيم والأسس العلمية المُتعلِّقة بالتدقيق الإلكتروني، مع التركيز على كيفية تطبيقه كاستراتيجية لتقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، فضلا عن تقييم تأثيره في تقليص هاته الفجوة وتعزيز شفافية الكشوف المالية، حيث يُركِّزُ هذا المنهج على تحليل الظاهرة كما هي في الواقع، مع تقديم وصف دقيق لها من الناحية الكمية والكيفية؛

أما بخصوص الشق التطبيقي، فقد أُستُخدِم الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لتقييم درجة تأثير التدقيق الإلكتروني على فجوة الإفصاح المحاسبي والرفع من جودته، وفهم مدى فعاليته في ظِلِّ التحوُّل نحو بيئة محاسبية أكثر شفافية ومصداقية في الجزائر.

8. الدراسات السابقة وتمييزها عن الدراسة الحالية:

كان للدراسات السابقة أثر في توجيه هذه الدراسة، ومن خلال البحث والتقصي في المكتبات العامة والخاصة وفي مصادر المعلومات الأخرى، المتمثلة في شبكة المعلومات الدولية، اتضح لنا وجود العديد من الكتب والمؤلفات والمقالات التي تناولت موضوعي: التدقيق الإلكتروني والإفصاح المحاسبي، ولكن أغلب هذه الكتابات بحثت الموضوعين بصفة مستقلة، وعند الحديث عن العلاقة بينهما، فإن ذلك يكون بشكل سريع وموجز جدا. في هذا الإطار يمكن ذكر أهم الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع بطريقة أو بأخرى فيما يلي:

1) دراسة يوسف مومني، طيب فراج (2020): مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجزائر، مقال علمي ضمن مجلة أفاق للبحوث والدراسات، الجزائر:

سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية منها تقييم فعالية التدقيق الإلكتروني في تحسين دِقّةِ ومصداقية المعلومات المحاسبية، ودور التكنولوجيا في تعزيز كفاءة عمليات الرقابة والتدقيق المالي داخل المؤسسات الجزائرية، إضافة إلى قياس مدى تحسين جودة الكشوف المالية من خلال تبني نظم التدقيق الإلكتروني. وقد أوضح الباحثان أهمية التدقيق الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية عبر تحسين خصائصها النوعية مثل الموثوقية، القابلية للمقارنة، والملاءمة؛ كما بيّنا كيف يسهم التدقيق الإلكتروني في زيادة كفاءة المحاسبين والمُدقِّقِين في أداء مهامهم، خصوصاً في مجالات التخطيط، المراقبة، والتوثيق؛

وقد خلصت الدراسة إلى عِدّة نتائج أبرزها ضرورة وضوح وتفصيل المعلومات المحاسبية، بحيث تكون قابلة للفهم وغير مُفرَطة في التفصيل أو الاختصار، لضمان إيصال المعنى بدقة، كما ينبغي أن تكون المعلومات المحاسبية ذات قيمة قادرة على توفير تغذية راجعة دقيقة وتنبؤية، ما يدعم عملية اتخاذ القرار، كما شدّدت الدراسة على أهمية حيادية المعلومات المحاسبية وخُلُوِّها من أي تضليل أو تحيز.

واستنادا لهذه الدراسة التي شملت تقييم دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وارتكازها بشكل كبير على الأدوات التكنولوجية المستخدمة وكيفية تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية، فإن الدراسة الحالية ستقوم بدراسة التدقيق الإلكتروني وتأثيره على الإفصاح المحاسبي، من خلال آراء المهنيين والأكاديميين.

2) دراسة يخلف صفية، طرشي محمد (2020): دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة ممارسة مهنة التدقيق الداخلي وأثرها على تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات، مقال علمي ضمن مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر:

انطلقت الدراسة من مجموعة من الأهداف، بما فيها توضيح دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة التدقيق الداخلي عبر تكنولوجيا المعلومات، وإبراز أثره على حوكمة الشركات من خلال تبنّي التكنولوجيا السليمة لتعزيز قيمتها؛ كمّا وضّحت الدراسة الأدوات المساعدة للتدقيق الإلكتروني في تقديم تأكيدات معقولة لإدارة المخاطر وتحقيق الأهداف. وقد بيّن الباحثان أن التدقيق الإلكتروني يُسهِمُ في تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، إلى جانب دوره الفعال في دعم نظم الحوكمة من خلال تحسين جودة الرقابة والمساءلة المالية؛

ومن أبرز ما توصّلت إليه هذه الدراسة من نتائج، أن التدقيق الإلكتروني يُحسِّنُ من جودة التدقيق الداخلي، ويُسهِمُ في تسريع إنجاز الأعمال وتحسين جودة الإجراءات الرقابية والمخرجات المالية؛ كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد في تحسين جودة التخطيط لعملية التدقيق من خلال حساب حجم العينات بِدِقّة واختيار مفرداتها، وتحسين الإجراءات التحليلية والتوثيق الدقيق للبيانات، كما يُعزِّزُ التدقيق الداخلي حوكمة المؤسسات من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، ما يدعم تحقيق أهداف المؤسسة وحماية حقوق الأطراف المستفيدة.

بناءً على هذه الدراسة والتي ركّزت على تأثير التدقيق الإلكتروني الداخلي على جودة الإفصاح المحاسبي والممارسات الداخلية للمؤسسة، فقد تم التأكيد على الدور المحوري الذي يلعبه التدقيق الإلكتروني في تعزيز الفاعلية داخل المؤسسات، من خلال تحسين دِقّةِ وسُرعةِ العمليات المحاسبية والتدقيقية، كما تأكّدت أيضا أهمية تبنّي التكنولوجيا الحديثة في عمليات التدقيق، ودور التقنيات الرقمية في مواجهة التحدّيات التي تفرضها البيئة المعاصرة. وبناءً على ذلك، فإن الدراسة الحالية ستُركِّزُ على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد التدقيق الإلكتروني الخارجي، وذلك عبر استقصاء آراء المهنيين والأكاديميين في هذا المجال، بخلاف دراسة (يخلف صفية، طرشي محمد) التي ركّزت على الأطر النظرية للتدقيق الإلكتروني الداخلي.

3) Study by Diane Janvrin, James Bierstaker, D. Jordan Lowe (2009) : An Examination of Audit Information Technology Use and Perceived Importance, Scientific Article within Journal of Emerging Technologies in Accounting, USA :

تناولت هذه الدراسة موضوع استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق، والأهمية المُتصوّرَة لهذا الاستخدام؛ حيث استعرض الباحثون كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تساهم في تحسين كفاءة وجودة عمليات التدقيق عبر تسهيل جمع البيانات، تحليلها، وتوثيقها. كما ركّزت الدراسة على الفجوة بين إدراك المُدقِّقِين لأهمية التكنولوجيا ومستوى تطبيقها الفعلي في بيئة العمل، مِمّا يُوفِّرُ رُؤى عملية لتطوير استخدامها في التدقيق المالي، بهدف زيادة الدِقّة والشفافية في التقارير المالية، وتعزيز موثوقية عمليات التدقيق. فسعت الدراسة إلى استكشاف مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق وتقييم أهميتها المستنبطة من تطبيقات التدقيق المختلفة، بالإضافة إلى تحليل تأثير حجم شركات التدقيق على مستوى استخدام التكنولوجيا وأهميتها في هذا المجال؛

وقد توصّل الباحثون إلى نتائج رئيسية مُتعدِّدة، من أهمها أن المُدقِّقِين يستخدمون مجموعة متنوعة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات مثل الإجراءات التحليلية كتابة تقارير التدقيق، الأوراق الإلكترونية، أدوات البحث عبر الإنترنت، وأخذ العينات؛ وعلى الرغم من إدراكهم لأهمية هذه التطبيقات، إلا أن استخدامها يتم بشكل مُتحفِّظ. كما أظهرت الدراسة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات وأهميتها يتباينان بحسب حجم شركة التدقيق، وأن الاستعانة بالخبراء المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات نادر، حتى بين المُدقِّقِين الذين يتعاملون مع عملاء يمتلكون أنظمة مُعقّدة لتكنولوجيا المعلومات.

بناءً على هذه الدراسة التي تُقيّمُ تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة وفعالية التدقيق، وارتكازها على تحليل استخدام تكنولوجيا المعلومات عبر شركات التدقيق المختلفة، فإن الدراسة الحالية تتناول مدى تأثير التدقيق الإلكتروني على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي من خلال دراسة آراء المختصين والأكاديميين في هذا المجال.

4) **Study by Steven Buchanan, Forbes Gibb (2007) : The Information Audit : Role and Scope, Scientific Article within International Journal of Information Management, India :**

تناولت هذه الدراسة موضوع التدقيق المعلوماتي، حيث ركّز الباحثان على دوره ونطاقه وأهمية تحسين إدارة المعلومات داخل المؤسسات. وقد أوضحت الدراسة كيف يُسهِمُ التدقيق المعلوماتي في مراقبة وتقييم نظم المعلومات لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المعلوماتية، وتقليل المخاطر مثل فقدان البيانات أو انتهاكات الأمان؛ كما أبرزت الدراسة دور التدقيق في تعزيز كفاءة إدارة المعلومات ودعم اتخاذ القرارات المستندة إلى معلومات دقيقة وموثوقة، مِمّا يُعزّزُ ممارسات التدقيق، ويُحسِّنُ العمليات التنظيمية وحماية المعلومات. في هذا الإطار قد سعت الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، من بينها فحص العلاقة بين دور التدقيق المعلوماتي وبنية نظام المعلومات واستراتيجيته، ومعالجة التحدِّيات المُتعلِّقة بربط نطاق التدقيق مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع بناء نهج مُوحّد وواضح؛

وقد توصّل الباحثان إلى عِدّةِ نتائج رئيسية، أهمُّها أن التدقيق المعلوماتي ليس مقبولًا بشكل كامل، ولا يتم ممارسته بشكل واسع في المؤسسات؛ وقد حدّدت الدراسة بعض التحدِّيات التي تُواجِهُ التدقيق المعلوماتي أو الإلكتروني، من أهمها نقص الإرشادات الواضحة حول إدارة النطاق، والارتباط الغامض بعمليات تطوير تكنولوجيا المعلومات.

ركّزت هذه الدراسة على تحسين عملية التدقيق داخل المؤسسة، أي التدقيق الداخلي، مع معالجة التحدّيات المُتعلّقة بالتكنولوجيا واقتراح حلول منهجية تسهم في مسايرة التطوُّرات الواقعة في التكنولوجيا، كما ركّزت على التدقيق المعلوماتي وإدارته داخل المؤسسات، في حين ستُركِّزُ الدراسة الحالية على التدقيق الإلكتروني الخارجي كأداة لتقليص فجوة الإفصاح المحاسبي.

5) دراسة عميروش عربان (2019-2020): بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وانعكاساتها على أعمال التدقيق المالي-دراسة حالة شركة حمود بوعلام وحدة الجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر؛

هدف الباحث من خلال دراسته هذه إلى استكشاف تأثير الدمج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأعمال التدقيق المالي، إضافة إلى تصميم وتطبيق نظام خبير نموذجي لتقييم إجراءات الرقابة الداخلية؛ كما سعت الدراسة إلى تحليل فوائد تبنِّي الأنظمة الخبيرة في عمليات التدقيق المالي، وتطوير معارف المُدقِّقِين وكفاءتهم باستخدام تلك الأنظمة، وتقييم التحدِّيات التي قد تُواجِهُ المُدقِّقِين عند اعتماد التكنولوجيا ضمن عمليات التدقيق المالي؛

وقد بيّن الباحث من خلالها أهمية بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال عامة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي خاصة، وانعكاساتها على مجال التدقيق. ومن أهم ما تم التوصُّلُ إليه هو أن التحوُّل من بيئة التشغيل اليدوي إلى البيئة الإلكترونية، لم يُغيِّر من أهداف التدقيق بحدِّ ذاتها لكنه أحدث تحوُّلاً جذريًا في منهجية التدقيق؛ إضافة إلى أن اعتماد تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ساهم بشكل كبير في تحسين دِقّةِ وكفاءة عمليات التدقيق، إلا أنه غيّر من طبيعة وشكل أدِلّةِ الإثبات المستخدمة في التدقيق، ما أدّى إلى تسريع إعداد التقارير ورفع جودة النتائج. ومع ذلك، ظهرت تحدِّياتٍ جديدة مرتبطة بالأجهزة والأنظمة والبرمجيات المستخدمة، ما زاد من تعقيد عمليات التدقيق التقليدية، وجعل من الصعب مواكبة تطوراتها.

واستنادا إلى هذه الدراسة التي ركّزت على استعمال التكنولوجيا في مجال التدقيق، وهدفت إلى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي سواء باستخدام التدقيق الإلكتروني أو تعزيز بيئة تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى تقييم تأثير التكنولوجيا الحديثة على أعمال التدقيق، فإن الدراسة الحالية ستقوم بقياس درجة اعتماد التدقيق الإلكتروني كاستراتيجية فعالة هادفة لتقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، في حين أن دراسة (عربان) كانت أوسع، أين استهدفت تأثيرات بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التدقيق المالي بأكمله. من جانب آخر فإن دراسة (عربان) والدراسة الحالية تختلفان من حيث منهجية البحث المعتمدة

نتيجة لاختلاف هدف كُلٍّ منها، ففي حين كانت الدراسة الأولى هادفة إلى استكشاف انعكاسات استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق، بالاستعانة بتطبيق نظام مُختصّ يعمل على التحليل الشامل لكيفية تأثير البيئة التكنولوجية المتكاملة على إجراءات التدقيق المالي، فإن الدراسة الحالية تقوم على تحليل آراء مجموعة من الخبراء من الأكاديميين والمهنيين باستخدام أداة الاستبيان حول درجة الاعتماد على التدقيق الإلكتروني ودرجة تأثيره المباشر على جودة الإفصاح المحاسبي، وبالتالي التقليل من فجوة الإفصاح، والذي يُعتبر هدف الدراسة الحالية.

6) دراسة علي بن قطيب (2016-2017): دور التدقيق المحاسبي في ظِلِّ المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر:

تناولت الدراسة التحوُّلات التي طرأت على مهنة التدقيق داخل عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومدى ارتباط هذه التحوُّلات بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وذلك بهدف تقييم مدى قدرة هذه الأنظمة على تقديم صورة دقيقة وصادقة عن المخرجات المحاسبية. وقد تضمّنت الدراسة استقصاء الأصول النظرية لتطوُّرِ التدقيق، مع التركيز على دوره في ظِلِّ المعالجة الإلكترونية للبيانات، وتأثير ذلك في تطوير القدرات الإدارية، كما تناولت الدراسة أيضا استكشاف العلاقة بين مُكوِّنات التدقيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

ومن أبرز النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات تُسهِمُ بشكل ملحوظ في تحسين فعالية عمليات التدقيق وتحديث الممارسات المحاسبية، كما أن استخدام الإنترنت وأدوات الاتصال الحديثة يُسهِمُ في توسيع نطاق نشر المعلومات المحاسبية، ما يُعزِّزُ مبدأ الشفافية ويزيد من الإفصاح المحاسبي. كما توصّلت الدراسة إلى أنه بالرغم من التكلفة المرتفعة لتطبيق هذه التقنيات، فإن عينة الدراسة ترى أن الاستثمار في التكنولوجيا ضروري لتحسين جودة التقارير المالية والمخرجات المحاسبية؛ ومع ذلك، أظهرت النتائج وجود مخاطر مرتبطة باستخدام التكنولوجيا، ما يستدعي التركيز على أمن المعلومات لضمان دِقّةِ وجودة البيانات المحاسبية.

انطلاقا من تركيز هذه الدراسة على تأثير التدقيق المحاسبي في ظِلِّ المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، فإن الدراسة الحالية تستهدف عينة من المهنيين والأكاديميين من

أجل دراسة درجة تقليل فجوة الإفصاح المحاسبي من خلال الاعتماد على التدقيق الإلكتروني، خلافا لدراسة (بن قطيب) التي اعتمدت آراء عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من أجل قياس تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال معالجة البيانات إلكترونيًا.

7) دراسة محمد أمين علوان (2015-2016): دور نظام المعلومات المحاسبية في التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة OPGI، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ميكانيزمات نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة محلّ التطبيق، من خلال دراسة تدفُّق وتشغيل البيانات ومعالجتها عبر الوثائق والمستندات المحاسبية، لتوفير مخرجات تدعم عملية اتخاذ القرار، وقد ركّزت الدراسة على تقييم نظام المعلومات المحاسبية، مع قياس دوره في تعزيز فعالية عملية التدقيق الداخلي. إضافة إلى ذلك، ركّزت الدراسة على فهم المُدقِّقِين الداخليين لنظم المعلومات المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية، وتأثير هذا الفهم على تنفيذ مراحل التدقيق الداخلي بفعالية، مِمّا يساعد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على التكيُّفِ مع التطوُّراتِ وتحقيق أهدافها؛

من أهم ما توصّلت إليه الدراسة هو أهمية فهم المُدقِّق لنظام المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية الذي يساعد في التخطيط والإشراف الفعّال على التدقيق، مع تحديد الأدوات الملائمة وتقييم المخاطر، والذي يُمكِّنُ المُدقِّق من تقليل الإختبارات المطلوبة وتحسين دِقّةِ وكفاية العمل، إضافة إلى تطوير خُطة تدقيق تسعى إلى تحقيق الأهداف بِدِقّة وبأقل تكلفة ووقت مُمكِنين، مع ضمان انتظام العمليات.

شملت هذه الدراسة تحليلا تطبيقيا في مجال التدقيق، سواء من خلال استراتيجيات التدقيق أو نظم المعلومات، إضافة إلى تحسين فعالية التدقيق، وركّزت على دراسة حالة مُحدّدة في تحليل كيفية استخدام نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في التدقيق الداخلي ضمن سياق المؤسسة؛ في حين أن الدراسة الحالية ستقوم بتقديم تحليلات نظرية وتطبيقية ارتكازا على آراء المهنين والأكاديميين حول اعتماد التدقيق الإلكتروني في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي.

بعد استعراض الدراسات السابقة، يظهر أن جُلّ الدراسات اعتمدت جانبا واحد فقط من إشكالية الدراسة الحالية، حيث ربطت التدقيق الإلكتروني بالبيئة التكنولوجية، جودة المعلومات المحاسبية، وحوكمة الشركات، كما ركّزت دراستها الميدانية على المؤسسات، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى الربط بين

عنصري التدقيق الإلكتروني وفجوة الإفصاح المحاسبي، وتُركِّزُ على آراء المهنيين والأكاديميين في تقييم درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

9. هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، تضمّن الفصل الأول منها، التأصيل النظري للتدقيق الإلكتروني، حيث تم التطرُّقُ إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا والتدقيق الإلكتروني، إضافة إلى توضيح منهجية عملية التدقيق الإلكتروني، وأهم الأنظمة الخبيرة المتعارف عليها دوليا في المجال، مع تقديم إيضاحات تتعلّقُ بالتحدِّيات المرتبطة بالإنتقال من التدقيق التقليدي إلى التدقيق الإلكتروني؛

أمّا الفصل الثاني فقد خُصِّص للتعرُّفِ على الإطار النظري للإفصاح المحاسبي، حيث تم تقديم أهم المفاهيم المتعلقة به، وتوضيح مُتطلّباته وأهم العوامل المُؤثِّرةِ فيه، كما تم التطرق فيه هذا الفصل أيضا إلى كيفية تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي عن طريق الإلتزام بالمعايير الدولية والقوانين المحلية؛

بينما تم تخصيص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية، أين تم الاعتماد على دراسة ميدانية على عينة من المهنيين، المُتمثِّلين في الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين، والأكاديميين المُتمثِّلين في مجموعة من الأساتذة الجامعيين المختصِّين في المحاسبة والتدقيق والتخصُّصات القريبة من ذلك. وقد تم في هذا الفصل جمع إجابات وآراء أفراد هذه العينة وإخضاعها للتحليل الإحصائي باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS النسخة 26، وذلك عن طريق جملة من الاختبارات الإحصائية التي سمحت باختبار صِحّة الفرضيات المقترحة.

10. نموذج الدراسة:

بعد إجراء تحليل شامل للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع التدقيق الإلكتروني وفجوة الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى التحليل النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة، يمكن تقديم نموذج الدراسة كما هو مُوضّحٌ في الملحق رقم 01؛

يربط نموذج الدراسة بين التدقيق الإلكتروني كمتغير مستقل، وفجوة الإفصاح المحاسبي كمتغير تابع. يتمثّلُ المتغير المستقل في مراحل عملية التدقيق الإلكتروني، والتي تشمل الأبعاد التالية: التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني، وتقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني، وإجراءات التدقيق الإلكتروني، وأخيرا التقرير النهائي للمدقق. أما المتغير التابع، فيرتكز على فجوة الإفصاح المحاسبي التي

تظهر في الكشوف المالية، وتشمل هاته الكشوف: الميزانية، جدول حسابات النتائج، التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية، الملحق؛ تعتبر هذه الكشوف أدوات محورية للإفصاح المحاسبي، وتعكس مدى الإلتزام بالشفافية في تقديم المعلومات المالية للمستثمرين والجهات الرقابية؛

في هذه الدراسة سيتم قياس درجة تأثير أبعاد التدقيق الإلكتروني على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي في كُلِّ كشف من الكشوف المالية، وذلك من خلال تحليل كُلِّ مرحلة من مراحل التدقيق الإلكتروني، وتقييم درجة تأثيرها على تحسين دِقّةِ وشفافية الكشوف المالية.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للتدقيق الإلكتروني

- المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الإلكتروني ونظم المعلومات المحاسبية.
- المبحث الثاني: منهجية تنفيذ أعمال التدقيق الإلكتروني الخارجي.
- المبحث الثالث: الأنظمة الخبيرة ودورها في دعم مخرجات التدقيق الإلكتروني.

تمهيد الفصل الأول:

يشهد العصر الحالي تطوُّرًا سريعًا في مجال التكنولوجيا، وتحوُّلا كبيرا نحو الرقمنة في مختلف المجالات، بما في ذلك العمليات المالية والإدارية للمؤسسات، حيث أصبح الاعتماد على الأدوات والأنظمة الرقمية ضرورة مُلِحّة لتحقيق الكفاءة والدِقّة. هذا التغيير فرض على المؤسسات تبنّي أنظمة مُتقدِّمة في إدارة معلوماتها، ولا سيما في المحاسبة وإدارة البيانات المالية، فتم تطوير العديد من نظم المعلومات المحاسبية التي تقوم على التكنولوجيا بصورة شبه تامة؛

مع تزايد حجم وتعقيد العمليات المالية، وزيادة استخدام نظم المعلومات المحاسبية، برزت الحاجة إلى التفكير في الطريقة التي تسمح بالتحقُّقِ من مصداقية ودِقّة المعلومات والبيانات التي تديرها هذه النظم، والتي استلزمت ضرورة تطوير آليات الرقابة والتقييم والمراجعة التي تتماشى مع مُتطلّبات البيئة الحديثة، ما يعني ضرورة تحسين آليات التدقيق وتطويرها بما يتناسب مع هذه التغييرات. في هذا السياق، برز التدقيق الالكتروني كأداة رئيسية تسمح بمواكبة هذه التطوُّرات، حيث أصبح التدقيق يعتمد على تقنيات مُتقدِّمة لمراجعة البيانات، وللتأكُّدِ من سلامة العمليات المحاسبية بشكل فعّال ودقيق، بما فيها نظم جِدُّ مُتطوِّرة وغير تقليدية مثل الأنظمة الخبيرة التي يُتوقّعُ منها المساعدة في تحليل ومعالجة أحجام ضخمة من البيانات والمعلومات، ما يتيح فرصة لتقديم مخرجات تدقيق أكثر دِقّة ومنطقية.

انطلاقا مِمّا سبق، يهدف هذا الفصل إلى تقديم نظرة حول التدقيق الإلكتروني وأهميته في ظِلِّ تطوُّرِ نظم المعلومات المحاسبية، ويستعرض بعض الأساليب والتقنيات التي يمكن استخدامها لتحقيق فعالية ودِقّة أكبر في عملية التدقيق، مُتمثِّلة في الأنظمة الخبيرة تحديدا، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الإلكتروني ونظم المعلومات المحاسبية؛**
- **المبحث الثاني: منهجية تنفيذ أعمال التدقيق الإلكتروني الخارجي؛**
- **المبحث الثالث: الأنظمة الخبيرة ودورها في دعم مخرجات التدقيق الإلكتروني.**

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الإلكتروني ونظم المعلومات المحاسبية

مع التطورات الحاصلة على مستوى العالم في مجال الأعمال بشكل عام، ومجال نظم المعلومات والتكنولوجيا بشكل خاص، أصبح العالم يمتاز بتطوُّرٍ علمي وتفوق تكنولوجي عالي انعكس أثره على مختلف المجالات من بينها مجال المحاسبة والتدقيق، فقد ظهرت حاجة إدارة المؤسسات الاقتصادية إلى نظام معلومات دقيق قادر على مواكبة هاته التطورات التي تتميز بشدة التعقيد.

فيعتبر نظام المعلومات المحاسبي من بين أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات، حيث يسهم في ترشيد القرارات المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية، كما أنه يضفي الجودة على المعلومات المُتضمَّنَة في الكشوف المالية نظرا لتوفُّرِها على الخصائص النوعية، مما يزيد في درجة الاعتماد عليها من طرف مستخدمي المعلومات في عملية بناء واتخاذ القرارات.

المطلب الأول: الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية في ظِلِّ تكنولوجيا المعلومات

تعتبر تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية مجالان حيويان، حيث يلعبان دورا مهما في نجاح الإدارة، والتي تسعى إلى تحقيق الفاعلية واتخاذ القرارات الرشيدة، وذلك عن طريق توليد المعلومات المالية والتشغيلية بشكل أسرع. من خلال هذا سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض العناصر المُهِمّة المُتعلِّقة بنظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات.

أولا– مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات:

ترتبط نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات ارتباطا وثيقا، حيث تعتمد النظم بشكل كبير على التكنولوجيا في جمع البيانات المالية والمحاسبية ومعالجتها وتخزينها، كما تُوفِّرُ تكنولوجيا المعلومات الأدوات والبرامج اللازمة لأتمة العمليات المحاسبية وتحسين دِقّتِها وكفاءتها.

1. مفهوم نظم المعلومات المحاسبية:

يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه "ذلك الجزء الهام والأساسي من نظم المعلومات الإدارية داخل المؤسسة الإقتصادية، حيث يعمل على حصر وجمع البيانات المالية، سواء داخليا أو خارجيا، على أن يقوم بمعالجتها وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدميها، سواء من داخل أو خارج المؤسسة"[1]،

[1]- أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 14.

يبرز هذا التعريف الدور الأساسي والمركزي لنظام المعلومات المحاسبي في النظم الإدارية داخل المؤسسة، حيث أشار بوضوح إلى الأهداف الرئيسية لنظم المعلومات المحاسبية المتمثلة في حصر وجمع ومعالجة البيانات وتحويلها الى معلومات، ومن هذا المنطلق، تظهر أهمية هاته النظم التي تسعى إلى تحسين الأداء المالي والإداري للمؤسسة عن طريق ضمان وصول المعلومات إلى مستخدميها؛

كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه "أحد الأنظمة الفرعية في المؤسسة الاقتصادية، يحتوي هذا النظام على عدة أنظمة فرعية أخرى تعمل بشكل متناسق ومترابط ومتبادل، بهدف توفير معلومات مالية وغير مالية تاريخية، تخُصُّ الفترة الحالية والمستقبلية، للجهات المستخدمة للمعلومات الخاصة بالمؤسسة"[1]. يبرز هذا التعريف أهمية التكامل بين الأنظمة الفرعية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وزيادة كفاءة العمليات داخل المؤسسة، كما يشير إلى تقديم معلومات مالية وغير مالية، مما يعكِسُ نهجا مُتعدِّدَ الأبعاد في تحليل الأداء، وتوفير صورة شاملة عن حالة المؤسسة. كما وضّح أن النظام يُوفِّرُ معلومات زمنية وشمولية، مما يدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ويُعزِّزُ من التخطيط الإستراتيجي والتنبؤ بالمستقبل؛

ويشير مصطلح نظم المعلومات المحاسبية أيضا إلى "الهيكل المستخدم من طرف المؤسسة لجمع المعلومات المحاسبية المتعلقة المؤسسة، بشكل يسمح بتخزينها، معالجتها، إدارتها واستردادها. ويعتبر نظم المعلومات المحاسبية جزءا أساسيا من المؤسسة، حيث يسمح لمستخدمي المعلومات المالية كالمحاسبين، المُدقِّقُين، المُحلِّلِين، المدراء، ومصالح الضرائب، من أخذ صورة واضحة ودقيقة حول المؤسسة"[2]. حسب هذا التعريف فإن الدور الأساسي لنظم المعلومات المحاسبية يكمن في دعم العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك من خلال توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة لمجموعة واسعة من المستخدمين، مما يساعد ويساهم في تحسين اتخاذ قرارات الإدارة والمالية، والرفع من مستوى الشفافية.

ويُوضِّحُ الشكل الآتي النظرة العامة حول نظم المعلومات المحاسبية:

[1]- هشام عمر حمودي، **استخدام نظام المعلومات المحاسبية وفقا للمنهج المحاسبي الشرعي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2016، ص 77.

[2] - Allahverdi Metin**, A General Model OF Accounting Information Systems,** Conference: Application of Information and Communication Technologies (AICT), 5th International Conference, Azerbaijan, 2011, p 12.

الشكل رقم (1-1): نظرة عامة حول نظام المعلومات المحاسبي

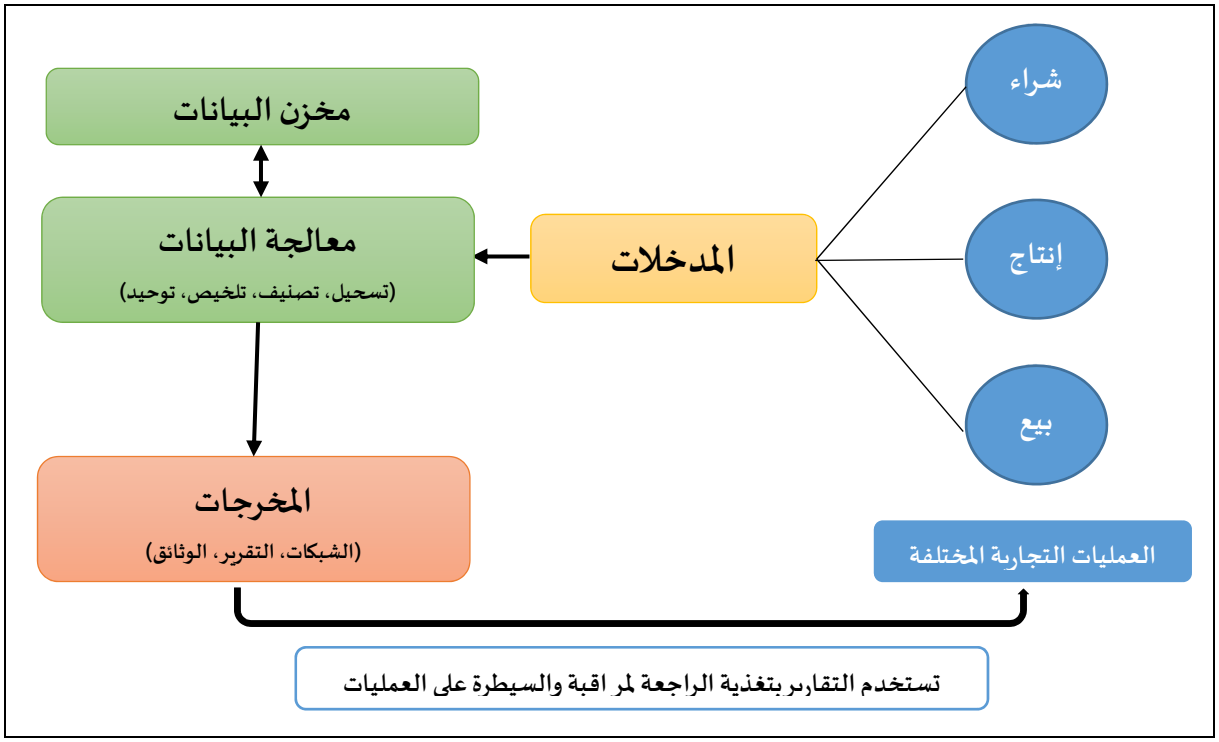

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

Leslie Turner, Andrea B.Weickgnannt, Mary Kay Copeland, **Accounting Information Systems : Controls and Processes,** 5th edition, Wiley, USA, 2016, p 15.

يظهر من الشكل السابق أن العمليات التجارية التي تقوم بها المؤسسة في إطار نشاطها، خلال الدورة المحاسبية، تُترجمُ في شكل بيانات. تُعتبرُ هذه البيانات مُدخلاتٍ للنظام، كونها جزءا لا يتجزأ من نظام المعلومات المحاسبي، لذلك فهي تتطلب اعتبارا خاصا أثناء التعامل معها؛ لتمُرّ بمرحلة المعالجة من خلال تحليلها، تلخيصها، تسجيلها، تبويبها، وعرضها في شكل نتائج وأشكال مختلفة، تُترجمُ في صورة تقارير ومخططات مالية، ليستفيد منها المستخدمون بما يُلبّي احتياجاتهم في دعم اتخاذ قراراتهم.

وبصفة عامة، يمكن تلخيص التعاريف السابقة وتوضيح النقاط التي اجتمعت فيها، إذ أن نظام المعلومات المحاسبي هو:

- نظام هام من نظم المعلومات الإدارية، يعمل على تعزيز كفاءة العمليات المالية والمحاسبية؛
- يشتمل على مجموعة من الإجراءات والعناصر التي تسهم في معالجة المعلومات المحاسبية، بصفة مُنظمّة ودقيقة؛
- يُوفّرُ معلوماتٍ مالية تدعم اتخاذ القرار وتساعد على التخطيط المالي المحكم؛
- يساهم في تحسين الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة.

ويتميز نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص الأساسية التي تُعزِّزُ قدرته على معالجة المعلومات المحاسبية والمالية، بكفاءة وفاعلية. تتمثل هاته الخصائص في[1]:

1-1- الدقة: يُوفِّرُ نظام المعلومات المحاسبي معلومات مالية دقيقة، تتميز بِخُلُوِّها من الأخطاء، وذلك لضمان إتخاذ قرارات صحيحة؛

1-2- الملاءمة: يقوم النظام على إنتاج معلومات مفيدة ذات صلة بمستخدميها، بغية تلبية حاجياتهم المُحدّدة؛

1-3- الاكتمال: حيث يشمل جميع المعلومات المالية ذات الصلة بهدف تقديم صورة كاملة عن الأداء المالي؛

1-4- التوقيت: يُوفِّرُ ويُقدِّمُ المعلومات اللازمة في الوقت المناسب، بحيث تساعد على دعم واتخاذ القرارات الآنية، والتخطيط الاستراتيجي الفعال؛

1-5- القابلية للتحقُّق: يضمن الرجوع إلى المستندات والأدلة الداعمة للتحقُّقِ من صِحّة المعلومات المالية؛

1-6- الأمان: يعمل على توفير الحماية للبيانات المالية من الأشخاص أو الهيئات غير المصرح لهم بالإطِّلاع عليها، ويضمن سلامتها من التلف والفقدان؛

1-7- المرونة: يضمن القدرة على التكيف مع تغيُّرات الأنشطة التشغيلية، والمتطلبات المالية للمؤسسة؛

1-8- التكامل: يُوفِّرُ القدرة على التعامل بشكل متكامل مع أنظمة المعلومات الأخرى، بهدف ضمان تحسين التدفُّق المعلوماتي؛

1-9- سهولة الاستخدام: يعمل على كسر العوائق التي تحِدُّ من استعماله من طرف المستخدمين، كونه نظاما مبنيا على مُسلّمات بديهية وسهلة الاستخدام؛

1-10- الامتثال للمعايير: النظام مبني على أساس قاعدي يتمثل في الامتثال للمعايير المحاسبية واللوائح التنظيمية، بهدف ضمان الدقة والشفافية في التقارير المالية.

تضمن وتُوفِّرُ هاته الخصائص، إطار عمل قوي لإدارة المعلومات بطريقة جد فعالة، عن طريق دعم المعلومات المالية والمحاسبية داخل المؤسسة وتعزيز الشفافية خارجها، مع توفير ركيزة قوية تدعم اتخاذ القرارات، كما تساهم في حوكمة مالية رشيدة.

[1]- فريد كورتل، خالد خطيب، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار زمزم للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 67.

2. مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

تعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها "مجموعة من الأدوات والتقنيات والأساليب في جمع ومعالجة ونشر المعلومات؛ وتشمل بصفة خاصة الحواسيب والبرمجيات والشبكات والأجهزة الإلكترونية"[1]. يُقدِّمُ هذا التعريف فهمًا شاملًا لتكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال تركيزه على التقنيات والأدوات المستخدمة في عملية جمع ومعالجة والإفصاح عن المعلومات، مشيرا إلى الدور الجوهري الذي تؤديه في تحسين العمليات، ورفع الكفاءة في مختلف المجالات؛

وعرفت وزارة التجارة والصناعة البريطانية، تكنولوجيا المعلومات، على أنها "الحصول على البيانات بغرض معالجتها وتخزينها وتوصيلها في شكل معلومات صوتية أو مصورة أو مكتوبة أو صورة رقمية، عن طريق توليفة من الآلات الإلكترونية أو طرق المواصلات الحديثة (السلكية واللاسلكية)"[2]. هذا التعريف سلّط الضوء على الدور الشامل لهذه التكنولوجيا في جمع ومعالجة وتخزين المعلومات، ثم توصيلها بأشكال مختلفة وباستخدام تقنيات متطورة وحديثة، مِمّا يُعزِّزُ من كفاءة وفعالية نقل وتحويل البيانات إلى معلومات مفيدة، تسمح بدعم مختلف القطاعات في أداء وظائفها بشكل أفضل؛

كما عُرِّفت تكنولوجيا المعلومات أيضا على أنها "استخدام الوسائل التقنية الحديثة في عملية جمع البيانات ومعالجتها، بسرعة ودِقّة كبيرة، من أجل المساهمة في عملية اتخاذ القرار وحلِّ المشاكل، وتحليل البيانات"[3]. يهدف هذا التعريف إلى إبراز الدور الذي تسهم به الوسائل التقنية الحديثة في القيام بمختلف العمليات الهامة على البيانات بشكل سريع ودقيق، مثل الجمع والمعالجة والتحليل، هذا الذي يساهم في تعزيز فعالية إتِّخاذ القرارات، مع تطوير حلِّ المشاكل؛ يعكس هذا أهمية تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة، والتي تعمل على تحسين جودة وكفاءة العمليات الإدارية بها؛

يرى الباحث أن جُلّ التعريفات التي تم التطرُّقُ إليها، على سبيل الحصر لا التعيين، قد وضّحت تكنولوجيا المعلومات من خلال الوسائل التقنية التي يتم الاعتماد عليها في القيام ببعض العمليات على البيانات، من الجمع إلى المعالجة، لتصبح معلومات جاهزة للنشر، ثم إيصالها إلى مستخدميها والجهات التي تكون بحاجة لها، عن طريق وسائل الاتصال.

---

[1]- شعبان سمير فرج، **الاتصالات الإدارية**، دار أسامة للنشر، مصر، 2008، ص 22.

[2]- بوحنية قوي، **الاتصالات الإدارية داخل المنظمات المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 86.

[3]- إبراهيم الأخرس، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص 75.

كما تكتسي تكنولوجيا المعلومات أهمية بالغة، وتسهم بدور حاسم في المجال المحاسبي، حيث تجعل العمليات أكثر فعالية وكفاءة، الأمر الذي يُعزِّزُ من الشفافية والدِقّة للكشوفات المالية. ويمكن إيجاز هاته الأهمية في العناصر التالية[1]:

2-1- أتمتة العمليات المحاسبية: تُمكِّنُ تكنولوجيا المعلومات من أتمتة المهام المحاسبية مثل التسجيلات المحاسبية ومحاسبة الأجور، حيث تُمكِّنُ من التقليل من الحاجة إلى الإدخال اليدوي للبيانات، مما يُقلِّلُ من احتمالية الخطأ، ويرفع من الكفاءة والجودة؛

2-2- تحسين دِقّة التقارير المالية: تُمكِّنُ تكنولوجيا المعلومات من إنتاج الكشوف المالية بشكل دقيق ومُفصّل، وبسرعة أكبر، وذلك راجع للبرمجيات المحاسبية المتطورة التي يتم استخدامها، مما يسمح بإتِّخاذ القرارات بناء على التحليل المعمق للكشوفات المالية، أي دراسة الأداء والوضع المالي للمؤسسة؛

2-3- التحليل المالي واتخاذ القرارات: تُوفِّرُ تكنولوجيا المعلومات أدوات التحليل المالي التي تسمح بالتقييم الآني، من مختلف الزوايا، للبيانات المالية، الأمر الذي يُسهِّلُ ويُساعِدُ على اتخاذ القرارات الاستراتيجية؛

2-4- تخزين واسترجاع البيانات: تُوفِّرُ التكنولوجيا الوسائل الفعالة لتخزين البيانات المالية واسترجاعها بسهولة تامة، مما يجعل عمليات المراجعة والتحقُّق من البيانات أكثر سهولة، ويُقلِّلُ من الحاجة إلى المساحات التخزينية الفعلية؛

2-5- الامتثال للمعايير والتشريعات: تساعد تكنولوجيا المعلومات على الامتثال للمعايير والتشريعات المحاسبية، الدولية والمحلية، وذلك عن طريق توفير نظام يتبع التغيُّرات في هاته المعايير والتشريعات، مع تطبيقها بشكل أوتوماتيكي ضمن العمليات المحاسبية؛

2-6- الرقابة الداخلية: تُركِّزُ تكنولوجيا المعلومات على توفير أدوات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المالية، وذلك من خلال تتبُّعِ العمليات المالية، وتحليل نقاط الضعف الفعلية والمحتملة؛

2-7- تسهيل عملية التدقيق: تضمن أدوات تكنولوجيا المعلومات الكفاءة للمُدقِّقِين عند استخدامها في تحليل البيانات، حيث تُسهِّلُ من عملية التدقيق وتضمن دِقّة التقارير المالية؛

2-8- الوصول والتعاون: تسمح الأنظمة المحاسبية المستندة على السحابة بالوصول الآمن للبيانات المالية في أي وقت ومكان، ما يُعزِّزُ التعاون والوصول بين المصالح الإدارية، حتى إن كانت بيئة العمل عن بعد.

---

[1]- عبد الناصر حبوشي، **فعالية نظم تكنولوجيا المعلومات من جهة نظر المستفيد في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2017، ص 65.

باختصار تؤدي تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في تعزيز المجال المحاسبي من خلال الرفع من قدرته على التكيُّفِ والتعامل مع التحديات المعاصرة، واستخدام أساليب وأدوات تحسين الأداء المالي، إضافة إلى دعمها للنمو المستدام للمؤسسات.

ثانيا- مُقوِّمات وعناصر نظم المعلومات المحاسبية:

تشتمل نظم المعلومات المحاسبية على مجموعة من العناصر، تترابط وتُكمِلُ بعضها البعض، الأمر الذي يزيد من فاعلية النظام. تتمثل هذه **العناصر للنظم المحاسبية** فيما يلي[1]:

1. **التنظيم:** يشير مصطلح التنظيم إلى الهيكلة التنظيمية للعمليات والمعلومات داخل المؤسسة، حيث لا يتعلق التنظيم بكيفية ترتيب البيانات المالية فقط، بل يشمل أيضا تنظيم التكنولوجيا والأشخاص والعمليات، دعما للأهداف المالية والمحاسبية داخل المؤسسة، وتحقيق أقصر درجات الكفاءة والفاعلية؛
2. **القوى البشرية:** تعتبر من أهم عناصر نظم المعلومات المحاسبية، إذ تشمل الأفراد المُدرّبين والمُؤهّلِين لتنفيذ النشاطات المحاسبية والمالية، وفق مستويات مُحدّدة وكفاءات مختلفة، حسب الهيكل التنظيمي للنظم المحاسبية ووظائفها. كما تُمثِّلُ القوى البشرية حجر الأساس في تزويد النظام بالبيانات، واستخدام مُخرجاته بعد إنجاز العمليات، وإنتاج معلومات جديدة تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة؛
3. **البيانات والمعلومات:** تتوفر من خلال مختلف المصادر الإلكترونية والورقية، حيث تعمل الأساليب الفنية بتخزينها ومعالجتها، إضافة إلى حمايتها وتأمين استرجاعها، من خلال القوى البشرية المُكوّنة لذات الغرض، كما تعتبر البيانات مُدخلاتٍ للنظام، وتُمثِّلُ المعلومات مُخرجات النظام؛
4. **تكنولوجيا المعلومات:** تتعدّدُ أدوات تكنولوجيا المعلومات المستعملة في النظم المحاسبية، إلا أنه غالبا ما تهتم وتمُسُّ جوانب جمع البيانات، تخزينها، معالجتها، ونشرها. وبصفة عامة يمكن القول أنها تلك الأجهزة والمُعِدّات المادية بمختلف أنواعها وأشكالها، مضافا إليها الأساليب الفنية المتبعة أي مختلف البرمجيات المستعملة. ولقد أصبحت تُشكِّلُ تكنولوجيا المعلومات في العصر الحالي، عنصرا هاما لا يمكن الاستغناء عنه.

[1]- محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009، ص 198.

كما تجدر الإشارة ضمن هذا الفرع، أن توفُّر مجموعة المُقوِّمات في نظم المعلومات المحاسبية والتي قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، يرجع إلى عِدّة عوامل، منها نوع نشاط المؤسسة وحجمها، إضافة إلى ما تحوزه المؤسسة من إمكانيات مادية وبشرية، تُعنى بتشغيل النظام. وتنقسم هاته المُقوِّمات إلى **مُقوِّمات حديثة، وأخرى تقليدية**. والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. المُقوِّمات التقليدية:

ظهرت المُقوِّمات التقليدية عند نشأة المحاسبة في شكلها الأولي، أي آنها تُعبِّرُ عن الحدِّ الضروري، والأدنى لتشغيل نظم المعلومات المحاسبية. ويتم توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): المقومات التقليدية للنظم المعلومات المحاسبية

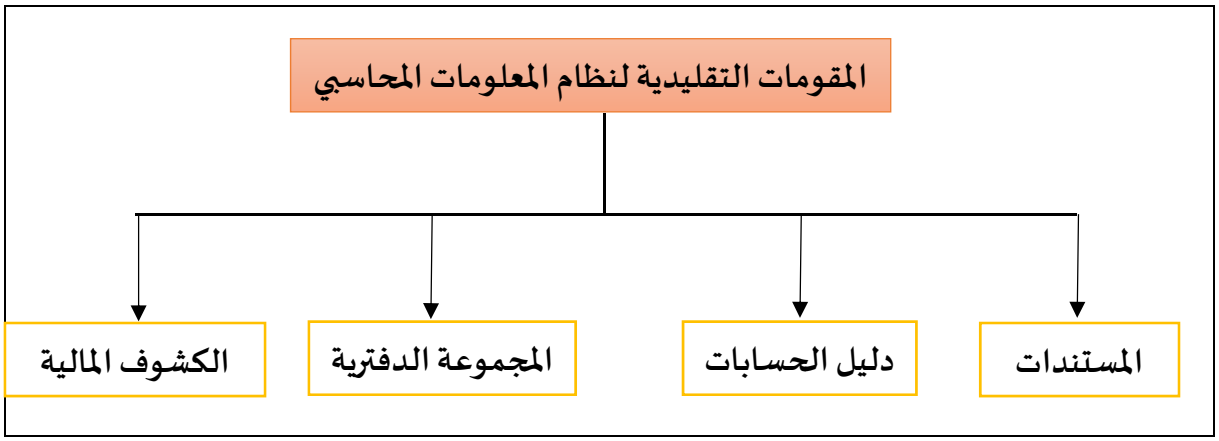

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

El masri Ramez, Navathe Shamkant B**, Fundamentals Of Database Systems**, Addison-Wesley, USA, 2011, p 35

حسب الشكل الموضح أعلاه تتمثل المُقوِّمات التقليدية في المستندات، حيث تُمثِّلُ المادة الأولية التي يستعملها النظام بغرض القيام بعملية المعالجة؛ في حين يحتوي دليل الحسابات على خريطة تتضمن أسماء مختلف الحسابات، الرئيسية والفرعية، التي تتضمنها قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج، وتُرتَّبُ هذه الحسابات في مجموعات مُرقّمة ومتجانسة؛ أمّا المجموعة الدفترية فتُمثِّلُ كافة السجلات والدفاتر التي تحوزها وتُمسِكُها المؤسسة؛ كما تُعبِّرُ الكشوف المالية عن مخرجات النظام، أي خلاصة العمليات التي قامت بها المؤسسة ضمن نشاطها، خلال الدورة المحاسبية[1].

[1]- أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، **دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 245.

2. المُقوِّمات الحديثة:

نتيجة للتطوُّرِ التكنولوجي، تحوّل نظام المعلومات المحاسبي إلى نظام يعتمد بشكل كبير على عناصر التكنولوجيا، وبذلك ظهرت مُقوِّمات أخرى حديثة يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): المقومات الحديثة للنظم المعلومات المحاسبية

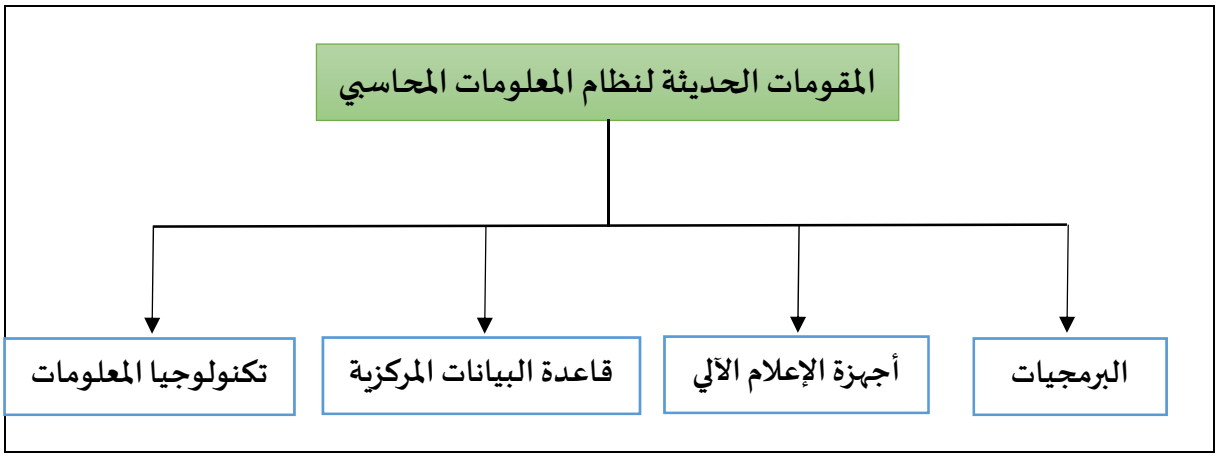

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: El masri Ramez, Navathe Shamkant B, op cit, p 36.

من خلال الشكل يظهر أن المُقوِّمات الحديثة لنظم المعلومات المحاسبية تتشكّلُ من أربع عناصر، بحيث ترتبط هذه العناصر ارتباطا وثيقا فيما بينها. حيث أن النظم تعتمد بشكل كبير، إن لم نقل بشكل تام، على أجهزة الإعلام الآلي، لما تتوفّرُ عليه من خصائص تُمكِّنُها من معالجة البيانات وتحليلها وتقديم النتائج، بالسرعة اللازمة وفي الوقت المطلوب. في حين أن هاته الأجهزة لا تشتغل إلّا في وجود البرمجيات، والتي أصبحت تُمثِّلُ العمود الفقري للمؤسسات من حيث الكفاءة والفاعلية في معالجة العملية، إذ قلّصت من عمل المحاسب، فما عليه إلّا إدخال البيانات المطلوبة والبرمجيات هي من تقوم بمختلف العمليات التي كان يقوم بها المحاسب يدويا؛ فيما تهدف قاعدة البيانات المركزية إلى تقليل ومنع تكرار البيانات، وتجعلها متاحة لتطبيقات النظم المختلفة، وتسمح كذلك لجمهور المستفيدين من التعامل معها بكفاءة ويسر. في حين أن نقل ومعالجة البيانات وتخزينها، ثم تحويلها إلى معلومات، ثم استرجاعها، لا يتم إلّا بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبحت ضرورة مُلِحّة لا يمكن الاستغناء عنها في العمل المحاسبي[1].

[1]- أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، **مرجع سبق ذكره**، ص 246.

ثالثا– البنية التحية للبيئة المحاسبية في ضوء تكنولوجيا المعلومات:

تُشكِّلُ البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات حجر الأساس الذي تقوم عليه العمليات التقنية في المؤسسة، من خلال دعم تشغيل الأنظمة والخدمات الحاسوبية. تشمل هاته البنية التحتية مجموعة متنوعة ومترابطة من المُكوِّنات المادية والافتراضية، التي تعمل معا بغرض توفير بيئة تقنية متكاملة وموثوقة. ومن خلال مايلي، سيتم إبراز أهم عناصر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتي تتمثل في:

1. الأجهزة:

يقصد بالأجهزة Hardware، كُلُّ العناصر المادية التي يقوم عليها النظام للتعامل مع البيانات والمعلومات، شاملة بذلك عمليات التشغيل والتخزين والنقل، سواء كانت هاته الأجهزة تتمثل في وحدات منفصلة ترتبط عبر الوسائط اللاسلكية والسلكية، أو مجتمعة في جهاز واحد مثل الحاسبات الشخصية واللوحية والمكتبية. فيمكن القول، بصفة عامة، أن أجهزة الحاسب هي أحد أبرز أنواع الأجهزة المستعملة في المؤسسات، والتي تُرفقُ بها عِدّة أجهزة فرعية مثل أجهزة الإدخال والإخراج وأجهزة الربط الشبكي، وتعتبر العناصر المُمثِّلة للجانب المادي لنظام الحاسوب؛ هذا الأخير، أي نظام الحاسوب، هو العنصر الذي يقوم عليه تكوين أي نظام معلومات الكتروني، لما له من دور حيوي في توفير البنية التحتية اللازمة لدعم العميات التقنية والتجارية[1].

2. البرامج:

تُمثِّلُ البرامج Software، الجزء غير الملموس من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتُمثِّلُ مجموعة التعليمات البرمجية والبيانات، التي تسمح للأجهزة بأداء مهامها المُحدّدة، وبالتالي الحصول على النتائج المطلوبة من خلالها، حيث تعتبر عنصرا هاما في كل جوانب العمليات التكنولوجية، بدءا من التشغيل الأساسي للنظم والتعامل معها، إلى تنفيذ المهام التشغيلية المعينة أي التحليل المعقد للبيانات، ثم دعم إتِّخاذ القرار. وفيما يلي شرح مبسط لأنواع البرمجيات[2]:

[1] - Kenneth C.Laudon, Jane P.Laudon, **Managemnt Information Systems: Managing the Digital Firm,** 16th Global Edition, USA, 2019, p 126.

[2] - عبد العزيز السيد مصطفى وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبي: مدخل تطبيقي علمي**، منشورات كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2019، ص 77.

2-1- أنظمة التشغيل: تعتبر أنظمة التشغيل أساس تشغيل الأجهزة، حيث تعمل على توفير واجهة بين الأجهزة الفيزيائية والبرمجيات التطبيقية، من خلال إدارتها للمُعالِج والذاكرة والتخزين، وتسمح بتشغيل البرامج بشكل متعدد بكفاءة؛

2-2- برمجيات الأنظمة: تتضمن الطبقة الأساسية من البرمجيات المساعدة على تشغيل وإدارة الشبكة والأجهزة، وتعمل كوسيط بين الأجهزة الفيزيائية وتطبيقات البرمجيات التي يعمل عليها المستخدم، مما يسمح بتنفيذ الوظيفة الأساسية للنظام مثل إدارة الملفات، والتحكُّمِ في الأجهزة، وإدارة الذاكرة؛

2-3- برمجيات التطبيقات: تشمل البرامج التي تُؤدِّي مهاما مُحدّدة للمستخدم أو حلِّ مشكلة معينة، مثل تلك المتعلقة بمعالجة النصوص، وجداول البيانات، والبرمجيات المحاسبية، كما تساعد في تنفيذ العمليات اليومية، وتعمل عكس برمجيات الأنظمة التي تدير الموارد الحاسوبية، وتُوفِّرُ الدعم الأساسي للأجهزة.

3. الموارد البشرية:

تحتاج نظم المعلومات الإلكترونية، مثلها جميع الممارسات والأنشطة الإلكترونية، إلى مُتطلّبات نوعية مُتخصِّصة من الموارد البشرية، التي تكون قادرة على التعامل والتفاعل مع التكنولوجيات المعلوماتية الحديثة. تتباين حاجة المؤسسة إلى نوعية المورد البشري بناء على نوع البرمجيات التي تستخدمها وكيفية اقتنائها؛ فعلى سبيل المثال، تختلف المهارات المطلوبة للتعامل مع البرمجيات المقتناة جاهزة عن تلك التي يتم تطويرها داخليا. وبشكل عام يمكن تقسيم الموارد البشرية الضرورية لإدارة وتشغيل البرمجيات المختلفة، إلى ثلاث فئات رئيسية يمكن توضحيها كما يلي[1]:

3-1- المُبرمِجُون: يعتلي المبرمجون أعلى هرم الموارد البشرية، كونهم المسؤولين عن إنشاء البرامج وتطويرها، فهم الذين يقومون بتصميم العمليات، وتحديد الأحداث التي تقع عليها، وجوبا لتنفيذ الإجراءات المطلوبة، كما يعملون على كتابة كلمات السر الملائمة لِكُلِّ إجراء وفقا للغة البرمجة التي يستعملونها. وضمن هذا يجب أن يكون المبرمجون ذو خبرة ومهارة فنية عالية، وقدرة على التعامل مع لغات الحاسوب المختلفة؛

---

[1]- بالاعتماد على:

- محمود هاني بلول، **مدى تطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وعلاقته بكفاءة نظم المعلومات المحاسبية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية الفليسطينة بقطاع غزة – دراسة تطبيقية**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، الجزائر، المجلد 03، العدد 03، 2019، ص 106.
- عبد العزيز السيد مصطفى، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

3-2- مُصمِّمُو البرامج: ضمن هرم مستعملي الحاسب، يقع مُصمِّمُو البرامج في الطبقة الوسطى بين المبرمجين والمستخدمين، وهم أولئك الأشخاص الذين لديهم القدرة على التعامل بصفة عامة مع البرمجيات، وتكييفها لتصميم برامج تطبيقية متخصصة منها، دون الحاجة إلى إجادة التعامل مع لغات الحاسب المختلفة؛

3-3- مُستخدِمُو الحاسب: يُمثِّلُون أدنى الهرم، ويُنظرُ إليهم على أنهم من بين الفئات ذات القدرة والمعرفة المحدودة، حيث يتفاعلون مع البرامج الجاهزة التي يتم اقتنائها أو تطويرها خصيصا داخل المؤسسة؛ تقتصر مسؤوليتهم على معرفة كيفية تشغيل هذه البرامج وفقا للعمل والصلاحيات الممنوحة لهم، كما أن تعامل المستخدمين مع عناصر البرنامج يقتصر على تنفيذ الإجراءات المُحدّدة مسبقا من مُصمِّمُي البرنامج، وذلك من خلال تفعيل الإجراء المطلوب على العملية المُحدّد لتحقيق النتائج المرجوة.

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الإلكتروني

أدّى التقدُّمُ التكنولوجي إلى دمج تكنولوجيا المعلومات في جميع المجالات، ما جعل استخدامها يُشكِّلُ ميزة تنافسية لدى المؤسسات؛ وقد تأثّر مجال المحاسبة والتدقيق بهاته التطوُّرات، حيث انتقل من الطريقة التقليدية اليدوية في معالجة البيانات إلى الطريقة الإلكترونية. وتجدر الإشارة إلى أن أساسيات مهنة التدقيق لم تتأثّر بكيفية المعالجة، كما يظلُّ نطاق التدقيق ثابتا، على الرغم من أتمتة البيانات الكترونيا، لكن تختلف طرق التدقيق وجمع أدلة الإثبات، ما يُؤدّي إلى تغيُّرِ طرق جمع وتحليل وتخزين المعلومات المحاسبية. من خلال هذا المطلب سنتعرف على الإطار المفاهيمي للتدقيق الإلكتروني، مع إبراز أهدافه، وأهميته، ومداخله.

أولا– تعريف التدقيق الإلكتروني:

تميّزت العصور السابقة بِعِدّةِ ثورات بشرية، انطلاقا من الثورة الصناعية مرورا بالثورة المعرفية، ووصولا إلى ثورة التكنولوجيا والاتصال التي يشهدها العالم حاليا، فمِمّا لا جدال فيه أننا نعيش بامتياز، عصر تكنولوجيا المعلومات؛ هذا العصر الذي يتطلب مواكبة المؤسسات الاقتصادية للسرعة في معالجة البيانات، وسرعة توصيلها للمستخدمين كذلك، بهدف الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الرشيدة. وفي خضم هاته الأحداث، ظهر ما يُسمّى بـ "التدقيق الإلكتروني"، والذي تم تعريفه على أنه "عملية تقوم على استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال النظام، يهدف إلى مساعدة المُدقِّق في التخطيط والرقابة، وتوثيق

أعمال التدقيق"[1]. يبرز التعريف الدور الهام الذي تؤديه التكنولوجيا في دعم عملية التدقيق، من خلال تحسين عمليات التخطيط والرقابة وتوثيق الأعمال، حيث يعكس بوضوح مدى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في زيادة الدقة والموثوقية والشفافية لمخرجات التدقيق، والرفع من كفاءتها داخل المؤسسة؛

كما عُرِّف "التدقيق الالكتروني" كذلك على أنه "عملية مُنظّمة تقوم على جمع وتقويم المعلومات من خلال استخدام الحاسوب، وذلك بهدف معرفة ما إذا كانت التكنولوجيا تساهم في حماية أصول المؤسسة، أم لا، إضافة إلى تأكيد سلامة بياناتها، واستخدام مواردها بكفاءة، وتحقيق أهدافها بفاعلية"[2]. سلّط هذا التعريف الضوء على أهمية التنظيم في جمع وتقويم المعلومات باستخدام الحاسب، وبالتالي فإن هاته العملية، أي التنظيم، ترفع من فعالية التكنولوجيا في حماية أصول المؤسسة، وتضمن سلامة بياناتها وكفاءة استخدام مواردها، ومنه تحقيق الأهداف المسطرة} يعكس هذا أهمية الدور الذي تسهمه تكنولوجيا المعلومات في رفع وتعزيز الأمان، الكفاءة، والفعالية داخل المؤسسة؛

وفي تعريف آخر، تم الإشارة إلى أن "التدقيق الالكتروني" هو "عملية مُنظّمة تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات، أي الحاسب، ضمن أعمال التدقيق (تحديد، جمع، وتقييم البيانات)، حيث يُضفِي نظام المعالجة الآلية، الحماية والسلامة لمخرجات المؤسسة، ويُحقِّقُ الأهداف المرجوة بفاعلية، كما يُوفِّرُ التأكيدات بأن الموارد المتوفرة في المؤسسة تُستخدمُ بكفاءة"[3]. يُوضِّحُ التعريف أن العملية المُنظمّة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والحواسيب في أعمال التدقيق، تساهم بشكل كبير في حماية وسلامة مخرجات المؤسسة، وتُحقِّقُ الأهداف بشكل أفضل، كما تضمن كفاءة استخدام الموارد؛ يعكس هذا أهمية التحوُّل الرقمي في تحسين موثوقية، دِقّة، وكفاءة عملية التدقيق؛

كما عُرِّف "التدقيق الالكتروني" أيضا بأنه "عملية تقوم على دمج التكنولوجيا ضمن مهام التدقيق، من خلال قيام المُدقِّق بالتحقُّقِ من الإجراءات والبيانات المالية التي نفّذتها المؤسسة، عن طريق الحاسب وبشكل دقيق، مما يساعد في تنفيذ العمليات بمنطقية، ويرفع من عنصري الموضوعية والاستقلالية في إنجاز المهام، كما يساعد على اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في البيانات المالية، وبالتالي يُحقِّقُ

---

[1]- طلال حمدون شكر، علام محمد حمدان، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في فلسطين وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة الكشوف المالية**، مجلة الجامعة الاسلامية، الأردن، 2008، ص 926.

[2]- محمد أمين بربري، خديجة بن بوعلي، **أهمية التدقيق الإلكتروني في تعزيز أداء الحكومة الإلكترونية**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2017، ص 41.

[3]- خديجة بن بوعلي، محمد أمين بربري، **دور التدقيق الإلكتروني في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2021، ص 80.

الجودة على مخرجات عملية التدقيق"[1]. من خلال التعريف يظهر دور الحاسب في مساعدة المُدقِّقِ في مهامه، وذلك من خلال الإجراءات التي يضمنها في التحقُّقِ من البيانات المالية، وبشكل دقيق، مما يساهم في اكتشاف الأخطاء الجوهرية، وتحقيق جودة عالية في مخرجات عملية التدقيق؛

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن القول أن التدقيق الإلكتروني هو عملية مُنظّمة تقوم على دمج تكنولوجيا المعلومات ضمن عملية التدقيق، وذلك من خلال التأكُّدِ من أدِلّةِ الإثبات الإلكترونية، المُتمثِّلة أساسا في البيانات التي يتم رفعها ومعالجتها من خلال النظام الالكتروني، ثم تحويلها إلى معلومات من خلال الكشوف المالية، حيث يتم مقارنتها ومطابقتها مع المعايير المُحدّدة، لتشمل العملية إيصال هاته المعلومات إلى الأطراف ذات العلاقة بُغية تنوير أفكارهم، وبالتالي ترشيد عملية اتخاذ قراراتهم.

وبذلك، فإن للتدقيق الإلكتروني عِدّة خصائص تُميِّزُهُ عن التدقيق التقليدي، وذلك لشموله على استخدام التكنولوجيا المُتقدِّمة لتحسين جودة عمل المُدقِّق. تتمثل **خصائص التدقيق الإلكتروني** فيما يلي[2]:

1. **الكفاءة والفاعلية:** يُقدِّمُ التدقيق الإلكتروني خدماتٍ تُلائِمُ وتُلبِّي حاجيات المستخدمين، وهذا ناتج عن استخدام برامج التدقيق الإلكتروني والنظم الخبيرة. كما تقاس فاعلية عملية التدقيق وكفاءتها من خلال قدرتها على إنجاز مُهِمّة التدقيق وتحقيق أهدافها، إضافة إلى القيام بالمسؤولية المترتبة عنها بمصداقية وثقة ودِقّة، وبأقل جهد وتكلفة، وبما يتلاءم مع المعايير الدولية والقوانين المالية المعتمدة؛
2. **الضمان والموثوقية:** أي أن عملية التدقيق الإلكتروني تقوم على توفير ضمانات تتعلق بكفاية وموثوقية وكفاءة الضوابط الداخلية، مما يرفع من درجة الثقة في التقارير الصادرة من طرف المُدقِّق، الذي بدوره يُوفِّرُ المعلومات المتعلقة بمراقبة المشاكل المُركّزِ عليها خلال المُهِمّة؛
3. **الدِقّة والصِحّة:** تُوفِّرُ أدوات التكنولوجيا الحديثة معلومات صحيحة نسبيا، تتميز بالدقة والمصداقية، وفي الوقت المناسب، ما يسمح بصنع قرارات سليمة وفعالة؛
4. **الجودة:** تساهم تكنولوجيا المعلومات عند تنفيذ أعمال ومهام التدقيق، بفوائد ترجِعُ على مكاتب التدقيق، أبرزها إنهاء الأعمال المُخطّطِ لها بسرعة ودِقّة أكبر وبأقلِّ تكاليف، ما ينعكس إيجابا على المكتب من خلال رفع جودة عملية وخدمة التدقيق، كون أن الوقت والجهد هما أبرز عنصرين مُؤثِّرين على الجودة.

---

[1] سهام كردودي، **أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في الرفع من كفاءة عملية التدقيق من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء والمهنين لولاية بسكرة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2015، ص 99.

[2] محمد أمين بربري، خديجة بن بوعلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

ثانيا– أهمية التدقيق الإلكتروني:

تبرز أهمية التدقيق الإلكتروني من خلال الزخم الكبير الذي يحظى به في جميع المجالات، بصفة عامة، وفي مجالي المال والأعمال والتجارة بصفة خاصة، خصوصا مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في معالجة البيانات المالية والتجارية. ومن هنا يمكن تلخيص **أهمية التدقيق الإلكتروني** فيما يلي:

1. التأثير المباشر لتكنولوجيا المعلومات على التدقيق:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يُؤثِّرُ بصفة مباشرة على حكم التدقيق، وبالتالي على فعالية وكفاءة الفحص، ولهذا تُوفِّرُ تكنولوجيا المعلومات مجموعة من الأدوات المساعدة أثناء عملية فحص البيانات مثل تطبيقات كتابة تقارير الفحص، أوراق العمل الإلكتروني، أدوات البحث عبر الإنترنت وغيرها. ومن هنا يبرز دور التكنولوجيا في تحسين عملية التدقيق، يمكن تلخيص الجوانب الرئيسية لهذا التأثير فيما يلي[1]:

1-1- تحسين كفاءة عملية التدقيق عبر أتمتها: تُمكِّنُ تكنولوجيا المعلومات من أتمتة المهام التدقيقية مثل جمع البيانات وتحليلها، مما يُقلِّلُ من عامل الوقت أثناء إجراء مُهِمّة التدقيق، ويرفع من دِقّتها وفاعليتها، كما تتيح أدوات الأتمتة لِلمُدقِّق تغطية نطاق واسع من معالجة البيانات، إضافة إلى إجراء مختلف التحليلات المُعقّدة بسرعة أكبر من تلك المُمكِنة يدويا؛

1-2- تعزيز دِقّة عملية التدقيق: تُمكِّنُ أنظمة تكنولوجيا المعلومات من تقليل أخطاء العامل البشري، أي تساعد في إتِّساق البيانات وصِحّتِها، مِمّا يُعزِّزُ من موثوقية نتائج عملية التدقيق؛

1-3- الوصول إلى البيانات في الوقت الفعلي: يستطيع المُدقِّقُ من خلال أنظمة تكنولوجيا المعلومات، الوصول إلى أي عملية قامت بها المؤسسة في الوقت الفعلي، مما يتيح إمكانية إجراء عملية التدقيق بصفة مستمرة، مع تقييم المخاطر بشكل آني، وبالتالي يمكن للمؤسسات أن تتخذ أي إجراء تصحيحي لأي خطأ قد يظهر بسرعة أكبر؛

1-4- التوسُّعُ في نطاق التدقيق: تسمح تكنولوجيا المعلومات لِلمُدقِّق بتوسيع نطاق عملية التدقيق، حيث يمكن أن تشمل مجالات مختلفة وجديدة كتلك المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية البيانات، أي أن عملية التدقيق يُمكِنُها أن تشمل تقييم النظام، الضوابط الداخلية، والتهديدات الأمنية التي يمكن أن تواجه المؤسسات في ظِلِّ البيئة الرقمية.

[1] Diane Janvrin, James Bierstaker, D. Jordan Lowe, **An Examination of Audit Information Technology Use and Perceived Importance,** American Accounting Association, United States, 2009, p 06.

2. التدقيق في عمليات التجارة الإلكترونية:

تعتبر عمليات تدقيق التجارة الإلكترونية من أهم العناصر المطروحة ضمن عالم الأعمال في الوقت الحالي، خاصة في ظِلِّ التوسُّعِ المستمر لها وتأثيرها المتزايد في الاقتصاد العالمي. وفي ظِلِّ وجود تعقيدات تتضمّنُها عملياتها التجارية، وصعوبة نظام الرقابة الداخلية الخاص بها، ظهرت الحاجة المُلِحّة إلى أدوات ملائمة وداعمة للتدقيق الإلكتروني في هذا النمط من التجارة، حيث يتطلب تدقيقها المعرفة المُتخصِّصة بتكنولوجيا المعلومات، وفهما عميقا بالبيئة الرقمية لها، مع تقييم مُعمّق لفاعلية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر. إن الهدف من تدقيق هذا النوع من التجارة هو ضمان أن عمليات التجارة الإلكترونية تتم وفق طريقة موثوقة وآمنة، ومتوافقة مع اللوائح القانونية والمعايير الموضوعة لها[1].

3. التغيُّرات الرئيسية بسبب الأعمال الإلكترونية:

يلعب التدقيق الإلكتروني دورا محوريا في مواكبة التغيُّرات التي أحدثتها الأعمال الإلكترونية في مجال التدقيق المالي، مما يجعل المُدقِّقِين أمام حتمية التعامل مع هاته التحدِّيات التكنولوجية المتنوعة، والتي تتميّزُ بطابع مُعقّدٍ وصعب، يلزم التدريب المستمر عليها. هذه التحوُّلات تتضمّنُ عدة جوانب تتمثل أهمها في[2]:

3-1- التطوّر التكنولوجي ودوره في الأعمال الإلكترونية: مكّن جانب الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات من ظهور أساليب جديدة تتعلق بالتجارة والأعمال، وبالخصوص طُرُق تشغيل المؤسسات لبياناتها، وكيفية تفاعلها مع الأسواق. هذا التطوُّر، مِمّا لا شك فيه، يشمل الانتقال من الطرق التقليدية في التجارة إلى التجارة الإلكترونية، ومنه التحوُّلُ الرقمي الشامل للمؤسسات؛

3-2- التأثير على النماذج العملية: أدّت الأعمال الإلكترونية والتحوُّلُ الرقمي إلى ظهور بعض النماذج الجديدة التي تتميز بالتغيير في قوائمها، حيث أصبحت المؤسسات قادرة على ولوج أسواق جديدة، وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة، بطرق لم تكن متاحة سابقا. تتطلب هاته التغيُّرات من المؤسسات إعادة التفكير في الاستراتيجيات الموضوعة للتكيُّفِ مع التحوُّلِ الرقمي الراهن؛

---

[1] - Manuela Aparicio, José Leopoldo, **Audit Of E-Commerce Process,** Association For Computing Machinery, United States, 2011, p 35.

[2] - L. Genete, A. Tugui, **Financial Auditing in an E-Business Environmet,** Business Information System Department, Romania, 2009, p 122.

3-3- الانتقال إلى أسواق عالمية: تتيح الأعمال الإلكترونية للمؤسسات الوصول إلى أسواق عالمية بسهولة أكبر، مما يتيح لها فرص النمو والتوسُّعِ فيها. لكن ذلك يتطلب من المؤسسات فهم التحديثات الثقافية والقانونية في الأسواق المستهدفة، وتكييف المنتجات والخدمات حسب احتياجات هاته الأسواق؛

3-4- تحيين التفاعل مع العملاء: تتيح الأعمال الإلكترونية والتحوُّلُ الرقمي، للمؤسسة، جمع وتحليل بيانات العملاء بطرق متقدمة، أي الفهم الدقيق لاحتياجات العملاء والتفضيلات المتعلقة بهم، مع تقديم تجارب مُخصّصة لهم، مما يُعزِّزُ ولائهم للمؤسسات، وبالتالي الرفع من إيراداتها؛

3-5- التحدِّيات والفرص: يأتي التحوُّلُ الرقمي في مجال الأعمال بتحدِّيات جديدة للمؤسسات مثل تلك المتعلقة بالحاجة إلى حماية البيانات والأمن السيبراني، لكنه يُوفِّرُ فرصا كبيرة للتوسُّعِ في مجال الإبتكار والنمو، خاصة للمؤسسات التي تتبنى التكنولوجيا وتستفيد من التقنيات الحديثة في معالجة العمليات.

4. تأثير التكنولوجيا المعلوماتية الناشئة على التدقيق:

يُغيِّرُ التقدُّمُ التكنولوجي من ممارسة الأعمال المالية، حيث يعكس تحوُّلًا جوهرِيًّا في كيفية إجراء عملية التدقيق المالي، وذلك من خلال تغيير عملية تسجيل ومعالجة وتخزين المعاملات التجارية، بهدف إضفاء تحسينات ملموسة في الفعالية والكفاءة والشفافية. ويشمل هذا التحوُّلُ عدة جوانب تتمثل في[1]:

4-1- تعزيز الكفاءة والفعالية: تسمح التقنيات الناشئة بجمع وتحليل البيانات بسرعة ودِقّة أكبر، كالأدوات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، حيث يُمكِنُ للآلة التعامل مع كِمّيات هائلة من البيانات في وقت واحد، مع تحديد المشاكل والمخاطر التي تحتاج مزيدا من التحقُّق؛

4-2- الرفع من عامِلي الدقة والموثوقية: تُقلِّلُ التكنولوجيا المعلوماتية الناشئة من حجم الأخطاء البشرية، وذلك من خلال أتمتة عملية التدقيق، واستخدام الأنظمة الخبيرة في تحليل البيانات المتقدمة، مِمّا يُعزِّزُ من دِقّةِ الكشوف المالية، ويرفع من درجة موثوقيتها لدى مستخدميها؛

4-3- التدقيق عملية مستمرة: تسمح التكنولوجيا من إجراء عملية التدقيق بشكل مستمر أو شبه مستمر، بدلا من الاعتماد على التدقيق الدوري، الأمر الذي يسمح بتحديد المخاطر ومعالجتها في وقتها المناسب، بدلا من انتظار نهاية السنة المالية؛

[1] Uwe Leimstoll, & All, **E-Business in the Era of Digital Transformation**, Springer Cham, Germany, 2018, p 95.

4-4- التدقيق عن بعد: تسمح الأدوات الرقمية والسحابية بالقيام بِمُهِمّة التدقيق عن بعد، وذلك من خلال تمكين المُدقِّق من الوصول إلى البيانات وإجراء التحليلات، دون الحاجة إلى التواجد بمكان العمل، مما يُعزِّزُ من عنصر المرونة، ويُقلِّلُ من الوقت والتكلفة؛

4-5- تعزيز الشفافية والملائمة: تساعد التكنولوجيا المعلوماتية في توفير الرؤية الواضحة لعمليات المؤسسة ومعاملاتها المالية، حيث تسمح نظم المعلومات الحديثة من تتبُّعِ العمليات والتحقُّقِ منها، بشكل فعال، مما يُسهِمُ في إضفاء ثقة أكبر بين المؤسسات ومختلف الأطراف المعنية.

ثالثا– أهداف التدقيق الإلكتروني:

تسمح نظم الحاسب للمُدقِّق عند إنجاز عملية التدقيق، بالاستفادة من الإمكانيات المتاحة بواسطتها، من خلال تنفيذ هاته الأعمال بسرعة ودِقّة أكبر. فتتيح أدوات الحاسب قراءة البيانات الواجب التحقُّقُ منها، واختيار العينات بسلاسة، وإجراء الخطوات المطلوبة لجمع الأدلة، كما يساعد المُدقِّق أيضا في تنفيذ جميع الاختبارات الحسابية والمنطقية اللازمة. أي بصفة عامة، يُسهِّلُ الحاسب القيام بمهام التدقيق والتحقُّق والتأكُّد من صِحّة البيانات، بسرعة أكبر وبتكاليف أقل، من تلك المستعملة في التدقيق اليدوي[1].

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن المعيار الدولي رقم 401 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، في فقرته رقم 12، قد نصّ على أنه "لا تتغير الأهداف المتعلقة بالتدقيق لِلمُدقِّق، سواء أكان تشغيل البيانات المحاسبية ومعالجتها، يتم وفق الطريقة اليدوية أو عن طريق استخدام التكنولوجيا (الحاسب)". فعلى ضوء ما جاء في المعيار، فإن الهدف العام للتدقيق لم يتغير في ظِلِّ استخدام التكنولوجيا، إنّما تغيّرت الطريقة التي يتم بها، من خلال معالجة وتخزين واسترجاع المعلومات المالية، وبالتالي تغيُّرِ نُظُمِ الرقابة الداخلية المستخدمة في المؤسسة. ومن هذا المنطلق يمكن توضيح أهم أهداف التدقيق الإلكتروني فيما يلي[2]:

- تحديد مدى سلامة وصِدق مخرجات عملية التدقيق الإلكتروني، وتمثيلها الصادق للقوائم المالية؛
- التأكُّدُ من فعالية نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية، عن طريق قياس مدى سلامة الأجهزة، وتراخيص الوصول إليهم؛
- قيام المُدقِّق بالاختبارات اللازمة لاكتشاف الأخطاء الجوهرية للمعاملات الإلكترونية، إن وجدت؛

[1]- هادية متوح، الأزهر عزه، **معايير التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2018، ص 96.

[2]- رشيد سفاحلو، جمال بوزيان رحماني، **استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق وأثره على تكوين وتأهيل مدقق الحسابات**، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2019، ص 17.

- التأكُّدُ من الوصول إلى الأهداف المرجوة، ومراقبة الخطط الموضوعة، مع تحديد مواطن الأخطار؛
- اكتشاف التلاعبات الحسابية، إن وجدت، مع الحرص على تقليل أخطاء تشغيل البيانات؛
- التأكُّدُ من أن اقتناء أو إعداد أو تطوير أو تعديل البرامج، لا يتم إلّا بموجب ترخيص من طرف الإدارة؛
- التأكُّدُ من أن البيانات المصدرية والأصلية المرفوعة إلى الحاسب، تتم وفقا للسياسات المعتمدة من طرف الإدارة، بما فيها تلك التي تحتوي على أخطاء، حيث يتم تمييزها ثم إعادة معالجتها؛
- التأكُّدُ من أن معالجة البيانات تتم وفق طريقة كاملة دون نقص، وذلك حسب المعاملات المالية للمؤسسة المرفوعة إليها، والتقارير والملفات الإلكترونية المرفقة؛
- التحقُّقُ من أن ملفات نظم المعلومات المحاسبي الإلكتروني تمتاز بالسِرّيّة والدِقّة.

المطلب الثالث: نطاق، معايير، وأساليب التدقيق الإلكتروني

يتوسّعُ نطاق التدقيق الإلكتروني ليشمل مراجعة وتقييم المعلومات والعمليات المالية والمحاسبية التي تتم إدارتها عن طريق أنظمة المعلومات الإلكترونية، والتي تُركِّزُ على ضمان الأمان والدِقّة للمعاملات المالية. وتحكم عملية التدقيق الإلكتروني مجموعة من المعايير العامة، هي نفسها المتعلقة بالتدقيق اليدوي وإنما بخصوصية أكبر، حيث تتطلب البيئة الإلكترونية المعرفة التامة بما يحتويه الحاسب، إضافة إلى مجموعة من المعايير التقنية المُحدّدة التي تتعلق بأمان البيانات والخصوصية. وفي ظِلِّ الاعتماد على التدقيق الإلكتروني لفحص البيانات والمعلومات في الكشوف المالية، فإن هناك مجموعة من الأساليب التي تضمن اكتمال العملية بنجاح، هذا ما سنتطرق إليه إجمالا في هذا المطلب، حيث سنُوضِّحُ نطاق عملية التدقيق الإلكتروني، والمعايير المرتبطة به، كما سنُبيّنُ أهم الأساليب المعتمدة خلال عملية التدقيق.

أولا- نطاق التدقيق الإلكتروني:

يمتد نطاق عملية التدقيق الإلكتروني ليضُمّ جميع مصالح وأنشطة المؤسسة، من خلال التطبيقات الآلية والتكنولوجية، كما يشمل تدقيق عمليات التخطيط والتنظيم الخاصة بالأنشطة التكنولوجية للمعلومات، وأساليب مراقبتها، فضلا عن تدقيق مدى توافر الكوادر البشرية التقنية المُتخصِّصة في أنشطة تكنولوجيا المعلومات. يمكن تقديم أهم المجالات التي تشملها عملية التدقيق الإلكتروني في:

1. فحص سياسات المؤسسة:

يعمل المُدقِّقُ على فحص السياسات الصادرة عن إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة، وذلك بغية التعرُّفِ على مدى تغطيتها لكافة مجالات العمل المرتبطة بنظام المعلومات، وقياس مدى عملها على تحقيق الأهداف المرجوة. وتشمل هاته السياسات ما يلي[1]:

- السياسات المُطبّقة على حماية نظام المعلومات وسِرّيّتِهِ؛
- السياسات المتعلقة بالمورد البشري؛
- سياسات حفظ المستندات وعمرها الزمني؛
- سياسات شراء النظم، وتطويرها وتنفيذها؛
- السياسات المتعلقة بنظام المعلومات بخصوص المستخدم النهائي؛
- سياسات المتعلقة باستعانة المؤسسة بخبراء خارجيين.

وفي إطار فحص هاته السياسات، يتوجّبُ على المُدقِّق التحقُّقُ من الخبرات والمؤهلات التي يحوزها المدير المسؤول عن إجراءات ودورات العمل، وذلك من خلال التثبُّتِ من المعلومات التي حصل عليها، وتقييم مقدار كفايتها لإقامة هاته الدورات، والتأكُّدِ من نسبة توافق هاته المعلومات مع السياسات العامة.

2. تدقيق وتقييم المخاطر الناجمة عن رخص استخدام البرامج:

يُعدُّ استعمال البرامج المُرخّصة في إطارها القانوني من المواضيع المهمة، حيث تُمثِّلُ أحد المخاطر النسبية التي يمكن أن تتعرض إليها المؤسسة في الوقت الراهن، لذلك يعتبر هذا الموضوع ذو الأولية التي يجب على مُدقِّقِ الحسابات الاهتمام به، ذلك لأن له انعكاسات جد خطيرة على سمعة المؤسسة. في نفس الوقت، لتدقيق هذه المسألة هدف آخر ذو أهمية كبيرة، يكمن في الحصر الفعلي لِكُلِّ البرامج، مع توضيح المستعمل منها وغير المستعمل، حيث يتم الاستغناء عن هذه الأخيرة، وتوفير تكاليف كبيرة منها[2].

3. تدقيق قواعد البيانات:

يعتبر هذا الموضوع من أهم المجالات اهتمامًا ضمن نطاق التدقيق الإلكتروني، حيث تُمثِّلُ قاعدة البيانات، المستودع المركزي للبيانات، ومحور المحافظة عليه يدخل ضمن اهتمام عملية التدقيق. تختلف

---

[1] جيهان عبد المعز جمال، **المراجعة في البيئة الإلكترونية**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 83.

[2] Steven Buchanan, Forbes Gibb, **The Information Audit : Role and Scope,** International Journal of Information Management, 2007, p 165.

إدارة قواعد البيانات في طريقتها، حيث تعتمد بعضها على نظام الملفات المُوحّد، في حين تستخدم أخرى نظام ترابط بين الملفات. وتتضمن عملية تدقيق قواعد البيانات تجميع البيانات بما يتوافق مع المعايير المُطبّقة، بهدف تقييم صِحّةِ النتائج والتأكُّدِ من خُلُوّها من أي تكرار أو إزدواجية[1].

4. تدقيق شبكة المعلومات:

تستعمل المؤسسات شبكات المعلومات الداخلية والخارجية، الآمنة والموثوقة، لتنفيذ التطبيقات الآلية الداعمة لمختلف الأنشطة، وتوفير الخدمات والمنتجات الحديثة، فيُمكِّنُها ذلك من تقديم خدماتها للزبائن في أي زمان ومكان. فيشمل التدقيق جميع مُكوّنات الشبكة، بما في ذلك الأجهزة والمُعِدّات، خطوط الاتصال، وأنظمة الأمان والحماية. كما يدخل ضمن عملية التدقيق كذلك، الاختبارات المتعلقة بالإختراق، وعادة ما تلجأ المؤسسة عند القيام بهذا الجزء من التدقيق، إلى مؤسسات خارجية مُتخصِّصة في المجال؛

وقد ارتفعت درجة الاهتمام بتأمين الشبكة في الوقت الراهن، مع ما يقابله من انتشار العديد من التطبيقات على الإنترنت، الأمر الذي رفع من نسبة محاولات اقتحام النظم وقواعد البيانات المتعلقة بالمؤسسات، إضافة إلى المخاطر المتعلقة بالفيروسات المنتشرة عن طريق البريد الإلكتروني، والتي تُسبِّبُ عادة تدمير أو تعطيل بعض مُكوّنات البيانات المحتفظ بها والبرامج والأجهزة[2].

5. تدقيق عمليات نقل وتحويل البيانات:

يُولِي المُدقِّقُ اهتماما بالغا بعملية الانتقال من النظم التقليدية إلى النظم الآلية، حيث يُركِّزُ على تقييم الخطط والنتائج المرتبطة بهذا التحوُّل. ومن أبرز الجوانب التي يتم الاهتمام بها ما يلي[3]:

- عملية تطبيق النظام الجديد ومستوى نجاحها، مع التركيز على مدى فعالية تنفيذ النظام وتحقيق أهدافه؛
- أنظمة وبرمجيات تطوير وتنفيذ النظام الجديد، والتحقُّقِ من ملاءمتها للمُتطلّبات المُحدّدة؛
- التعديلات المطلوبة في إجراءات التنفيذ، لضمان تكامل النظام الجديد مع العمليات الحالية؛
- تقييم كفاءة النظم الإدارية، وتصميم قواعد البيانات الجديدة، بما في ذلك الضوابط والصلاحيات المُنفّذة لتعزيز الأمان والكفاءة؛

---

[1] -Kevin Wheeler, Mike Schiller, Chris Davis, **IT Auditing Using Controls to Protect Information Assets,** McGraw Hill Professional, United States, 2011, p 86.

[2] -Aleksandra Davis, Frederick Gallegos, Sandra Senft, **Information Technology Control and Audit,** CRC Press, 4th ed, USA, 2012, p 81.

[3] -Kevin Wheeler, Mike Schiller, Chris Davis, **Op.cit**, p 89.

- مراجعة وتقييم الخطط والنتائج المتعلقة باختبار النظام من قبل المستخدمين، لِلتأكُّدِ من فعالية النظام وسهولة استخدامه؛
- المقارنة بين إنجازات الوظائف التي كان يُقدِّمُها النظام القديم، والمزايا والتحسينات التي يُوفِّرُها النظام الجديد، لِلتأكُّدِ من تحقيق التطوُّرِ المطلوب.

6. تدقيق خطط استمرارية العمل:

تعاني نظم المعلومات وتطبيقاتها الرقمية من بعض المخاطر الشائعة، تشمل ما يلي[1]:

- انقطاعات التشغيل بسبب عوامل عديدة مثل انقطاع التيار الكهربائي؛
- أعطال في المُعِدّات الأساسية؛
- المشاكل المتعلقة باستعادة البيانات بعد فقدانها؛
- المشاكل المتعلقة بإصابة النظام بالفيروسات، والتي قد تُؤدِّي إلى فقدان البيانات.

بناء عليه تبرز أهمية وجود خُطط فعّالة لاستمرارية الأعمال من خلال التصدِّي لهذه الحوادث كأولوية يجب أن يُؤكِّد عليها المُدقِّق، إضافة إلى التحقُّقِ من جاهزية فرق تكنولوجيا المعلومات للتعامل مع هذه الخطط في حالات الطوارئ، وتنفيذها بالشكل الذي يضمن استمرارية العمل.

ثانيا– معايير التدقيق الإلكتروني:

تهدف المنظمات المهنية إلى توفير إطار عملي مُوحّد عن طريق معايير التدقيق التي تُصدِرُها، والتدقيق الإلكتروني، شأنه شأن التدقيق اليدوي، له مجموعة من المعايير التي تحكمه، والتي لا تختلف كثيرا عن تلك المتعلقة بالتدقيق اليدوي، لكنها أكثر خصوصية فيما تعلق بالجوانب المهنية منها، وتهدف إجمالا إلى إجراء عملية التدقيق بشكل فعّال وموثوق. وللتوضيح أكثر تتمثل هاته المعايير في:

1. المعايير العامة:

استخدام الحاسب من قبل العميل لا يُؤثِّرُ بشكل كبير على هذه المعايير، نظرا لأنها تعتمد بشكل أساسي على خصائص مُدقِّق الحسابات الشخصية، ومع ذلك من المهم مراعاة الجوانب التالية[2]:

---

[1]- جيهان عبد المعز جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

[2]- علي بن قطيب، **دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية–دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالة ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، ص 118.

1-1- معيار الكفاءة العلمية والخبرة العملية: في ظِلِّ هذا المعيار، يتطلبُ من المُدقِّق، في بيئة تكنولوجيا المعلومات، إكمال برامج تدريبية متخصصة، والتي تشمل دراسة مبادئ عمل الحواسيب، برمجتها، إدارة الملفات، تنظيم العمليات داخل أقسام تكنولوجيا المعلومات، وطرق معالجة وإدارة البيانات، إضافة إلى تشغيلها ونشرها عبر الشبكة، مما يعني ضرورة إلمام المُدقِّق بالأنظمة المحاسبية الرقمية، وامتلاكه القدرة على استخدامها بفعالية لإجراء عملية التدقيق الإلكتروني؛

1-2- معيار الاستقلالية والحياد: كُلّ ما زاد تعمُّق معرفةِ المُدقِّق بتكنولوجيا المعلومات، كُلّما عزّز من مستوى استقلاليته، الأمر الذي يُمكِّنُهُ من تطوير برامج التدقيق بنفسه دون الاعتماد على المصادر الخارجية، خاصة العاملين في الكيان محل التدقيق؛

1-3- معيار بذل العناية المهنية اللازمة: يُسلِّطُ هذا المعيار الضوء على مسؤولية المُدقِّق ومجال المساءلة، سواء أكانت مهنية أو قانونية، حيث أن عمل المُدقِّق، بالنظر إلى المعارف والخبرات المتفاوتة في مجال تكنولوجيا المعلومات لديه، إلّا أنه يُتوقّعُ منه القيام بتخطيط، تصميم، وتنفيذ عملية التدقيق، بعناية مهنية، بهدف توفير ضمان موثوق لكشف الأخطاء والمخالفات الجوهرية، وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأنظمة الرقمية، مع تطبيق تقنيات التدقيق المعتمدة على الحاسوب.

2. معايير العمل الميداني:

يعتبر أن هناك ثلاث معايير أساسية للعمل الميداني تُوجِّهُ سير عمل مُدقِّقِ الحسابات خلال مراحل التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق، هذه المعايير تشمل تنظيم وتوزيع العمل، الإشراف على الفريق المساعد، وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، إضافة إلى جمع وتحليل الأدلة الضرورية والمناسبة؛ التزام المُدقِّق بهذه المعايير يختلف بشكل ملحوظ عند إجراء التدقيق باستخدام الحوسبة مقارنة بالنهج التقليدي اليدوي لنظام المعلومات المحاسبي، كما يلي[1]:

2-1- معايير التخطيط السليم للعمل، وتقسيمه، والإشراف على المساعدين: في ظِلِّ استخدام الحاسب يزداد تعقيد عملية التدقيق، نظرا للتحدِّيات المتعلقة بمراقبة تنفيذ مساعدي التدقيق لِمهام مُتعدِّدة عبر الأنظمة الإلكترونية؛ هذا يشمل الصعوبات في إيجاد مساعدين ذوي خبرة في تدقيق أنظمة المحاسبة الإلكترونية، وتحدِّيات في الإشراف ومراقبة هؤلاء المساعدين؛

[1]- عميروش عربان، **بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وانعكاساتها على أعمال التدقيق المالي–دراسة حالة شركة حمود بوعلام وحدة الجزائر العاصمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2020، ص 98.

2-2- معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية: يعتبر هذا المعيار بالغ الأهمية، حيث يتم بموجبه تحديد مسار عملية التدقيق، خاصة في ظِلّ استخدام العميل للحاسب في إدارة النظام المحاسبي، مما يُؤثّرُ بصفة مباشرة على خُطّةِ التدقيق وبرنامجها النهائي، حيث يجب على المُدقّق إعطاء اهتمام مضاعف نحو نظام الرقابة الداخلية في ظِلّ الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، نظرا للمخاطر الناجمة عنها مثل المتعلقة بإمكانية فقدان البيانات بسبب أخطاء التشغيل أو الوصول غير المصرح به؛

2-3- معيار جمع الأدلة الكافية والملائمة: التزام المُدقّق بهذا المعيار يتطلّبُ فهما عميقا لتأثير استخدام الحاسب على نوعية الأدلة المطلوبة وكيفية جمعها. قد تتغير طبيعة الأدلة اللازمة بسبب غياب المستندات الورقية التقليدية مثل دفاتر اليومية والأستاذ، مِمّا قد يُغيّرُ من طرق جمع الأدلة، بفضل الدور الذي يلعبه الحاسب وبرامجه في استبدال الفحوصات المادية المعتادة في النظم اليدوية.

3. معايير إعداد التقارير:

تظلُّ معايير إعداد التقارير ثابتة بغضّ النظر عن كيفية إدارة العميل لنظامه المحاسبي أو كيفية تقديمه للمعلومات المحاسبية، لأن التقرير يُمثّلُ النتاج النهائي لعملية التدقيق المُخطّطة والمُنفّذة. لذا عند إعداد التقرير في سياق استخدام الحاسب، يجب على المُدقّقِ الالتزام بالمعايير الأربع الأساسية للتقرير[1]:

1) الإشارة في التقرير إلى ما إذا كانت البيانات المالية قد تم إعدادها بما يتوافق مع القوانين واللوائح ومعايير المحاسبة المعمول بها؛
2) توضيح الحالات التي لم يُراعَ فيها تطبيق المبادئ المحاسبية بشكل كامل ضمن التقرير؛
3) افتراض أن الإفصاح المحاسبي كافٍ في التقرير، ما لم يُشَر إلى غير ذلك ضِمنه؛
4) تقديم المُدقّق لرأيه بخصوص الكشوف المالية ككُلّ أو الإشارة إلى عدم إمكانية إبداء الرأي والأسباب الدافعة لذلك.

ثالثا- أساليب التدقيق الإلكتروني:

في ظِلّ بيئة تكنولوجيا المعلومات يعتمد التدقيق المحاسبي على عِدّة أساليب وطرق مُتخصّصة في مجال التدقيق الإلكتروني، ذلك لأن عملية التدقيق ككُل تتأثر بهاته التكنولوجيا، حيث يتمحور دور المُدقّق أساسا في إبداء رأيه حول صِحّةِ ومشروعية الكشوف المالية، وتوضيح إذا ما كانت هاته الكشوف تُمثّلُ

[1]- حسين عبيد، شحاته السيد، **المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 27.

أو تعكس، بشكل عادل، المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة. في هذا الإطار يستلزم على المُدقِّق اللجوء إلى بعض الأساليب لجمع أدلة الإثبات الكافية التي تُمكِّنُهُ من تقييم صِحّة المعلومات المحاسبية، ومدى تمثيلها للعمليات والأنشطة المتنوعة للمؤسسة، خاصة أن الكشوف المالية مستندة إلى بيانات وسِجِلّات تم إنشاؤها بواسطة الحاسب. وبوجه عام للتدقيق الإلكتروني ثلاث أساليب شائعة، يمكن توضيحها في:

1. التدقيق حول الحاسوب:

ضمن هذا الأسلوب يقوم المُدقِّق على تقييم وتنفيذ عملية التدقيق كما لو أن الحاسب غير موجود، متجاهلا العمليات الحاسوبية، ومُرتكِزا على العمليات اليدوية. حيث يتضمّنُ هذا النوع من الأساليب إجراء عملية التدقيق على الشكل المعتاد، ومقارنة النتائج مع تلك التي تُنتِجُها الأنظمة الحاسوبية[1].

ويشمل هذا الأسلوب ما يلي[2]:

1-1- تدقيق المدخلات: يتطلب من المُدقِّق فحص عملية المعالجة من بدايتها إلى نهايتها، كما يحرص على الحصول على المستندات الأصلية ومعالجتها يدويا، كوسيلة للتحقُّقِ من صِحّة المعالجة الآلية؛

1-2- تدقيق المخرجات: يقارن المُدقِّقُ بين النتائج المحصلة آليا وتلك المتعلقة بمعالجة المستندات الأصلية يدويا، ويعمل على مطابقة النتائج المتعلقة بكلتاهما.

وكما أن لهذا الأسلوب مجموعة من المزايا إلا أنه لا يخلوا من العيوب، حيث تتمثل المزايا في[3]:

- البساطة في الإجراءات المُتّبعة من المُدقِّق، حيث يُركِّزُ على المدخلات والمخرجات المطبوعة فقط؛
- عدم الحاجة إلى خبرة مُعمّقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات المحاسبية؛
- انخفاض التكلفة بالمقارنة مع استخدام برامج التدقيق المعقدة أو تطوير برامج خاصة؛

ومن عيوب هذا الأسلوب أن المُدقِّق، عند إتِّباعه، يغفل عن فحص نظام الرقابة الداخلية الخاص بالبرامج والتطبيقات المحاسبية المحوسبة وأساليب معالجة البيانات، كما يُهمِلُ مرجعا أساسيا من معايير التدقيق المقبولة عموما، والمتمثلة في عدم إيلاء العناية المهنية اللازمة، نظرا لمحدودية الاختبارات المُنفّذة.

---

[1]- علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 342.

[2]- عطا الله سويلم الحسبان، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 78.

[3]- ثناء على القباني، نادر شعبان السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 644.

2. التدقيق من خلال الحاسوب:

تعتمد هاته الطريقة على متابعة وتنفيذ خطوات التدقيق باستخدام الأنظمة الحاسوبية، حيث يتم تحليل عمليات معالجة البيانات الإلكترونية داخليا، بما في ذلك فحص عمليات المدخلات والمخرجات المتعلقة بأنظمة المعلومات الإلكترونية، والتحقُّقِ من صِحّة وكفاءة أساليب الرقابة على معالجة البيانات. وتشمل الأساليب الرئيسية للتدقيق باستخدام الحاسوب ما يلي[1]:

2-1- البيانات الاختبارية: تشير إلى استخدام المُدقِّق لمجموعة من البيانات الوهمية التي يتم معالجتها عبر أنظمة المؤسسة تحت إشراف المُدقِّق، وذلك بغية مقارنة النتائج المستخرجة مع النتائج المتوقعة، ثم تقييم صِحّة عمليات التدقيق؛

2-2- المحاكاة المتوازية: تعني استخدام مجموعتين من البرامج، أولهما يتعلق بالاستخدام اليومي، والآخر متعلق بالمحاكاة تحت إشراف المُدقِّق، على أن يتم إجراء المقارنات بينهما لتحديد الاختلافات الجوهرية الموجودة وتقييم أسبابها؛

2-3- شبكة الاختبارات المتكاملة: تتضمن إنشاء حسابات وعمليات وهمية يُدخِلُها المُدقِّق، دون علم موظفي المحاسبة، ويقوم بتقييم نتائجها، وذلك لِلتحقُّقِ من عملية المعالجة.

وللتدقيق من خلال الحاسوب مجموعة من المزايا والعيوب، حيث تتمثل مزاياه في قدرة المُدقِّق على اختبار وتقييم وسائل الرقابة الحاسوبية وبرامج الحاسوب، كما يُمكِنُ لِلمُدقِّق التعرُّفُ على نقاط القوة والضعف في النظام الإلكتروني، وتقديم بعض التوصيات للتحسين فيه. أما فيما يتعلّق بالعيوب، فإن هذا النوع من الأساليب يتطلّبُ جهدا كبيرا وخبرة وافية في استخدام الحاسوب والبرمجيات، كما أن الفحص لا يُغطِّي كافة الحالات المحتمل حدوثها عند معالجة البيانات، أي يُعتبرُ نطاقه محدودًا[2].

3. التدقيق باستخدام الحاسوب:

يستعين المُدقِّقُ، ضمن هذا الأسلوب، ببرامج التدقيق الإلكترونية لفحص الأنظمة الإلكترونية، حيث يتم تصميم بعض البرامج خِصِّيصا لسير عملية التدقيق، والتي يمكن أن تكون عامة، بمعنى أنها تشمل عملية التدقيق بِكُلِّ جوانبها، أو خاصة والتي تقوم على فحص عنصر معين، أي أنها مُعدّة خصوصا

---

[1]- صفية يخلف، محمد طرشي، **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة ممارسة مهنة التدقيق الداخلي وأثرها على تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات**، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص 769.

[2]- أحمد حلمي جمعة، **التدقيق والتأكيد الحديث**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 388.

لتشمل عملية تدقيق مُحدّدة. بصفة عامة يعمل الحاسب وبرامجه، ضمن هذا الأسلوب، كأدوات أساسية في عمليات التدقيق، وتشمل هاته الأساليب ما يلي[1]:

3-1- برامج التدقيق الخاصة: مع تطوُّرِ أنظمة المعالجة أصبح من الضروري متابعة وتحليل البيانات المُخزّنة بلغات البرمجة الحاسوبية، وهذا ما تعمل عليه برامج التدقيق الخاصة التي يتم تطويرها عن طريق المبرمجين، وكما أشرنا سابقا فهذا النوع تحديدا مُصمّمٌ لأداء وظائف تدقيق مُحدّدة؛

3-2- برامج التدقيق العامة: هذه البرامج مُصمّمة لِكي يستخدمها المُدقِّقُ ضمن عمليات التدقيق المختلفة، أي أنها لا تتغير بتغيُّرِ طبيعة ونظام المؤسسة، والقطاع الذي تنشط فيه، حيث تعمل على تدقيق مختلف أنواع الأنظمة الإلكترونية.

ويُحقِّقُ أسلوب استخدام التدقيق بواسطة الحاسوب عِدّة مزايا، من بينها أن استخدام برامج التدقيق يزيد من فعالية ودِقّةِ عملية التدقيق، ويُوفِّرُ الكثير من الوقت؛ كما أن المُدقِّق من خلالها يتمكّنُ من إصدار تقييم مهني دقيق للبيانات المالية المُعقّدة، بواسطة الحاسب؛

ومن جانب آخر، فمن عيوب هذا الأسلوب، نجد التكلفة، حيث أن تكلفة هاته البرامج قد تكون مرتفعة، ما قد يدفع المُدقِّقين لبدائل تقِلُّ تكلفة عنها؛ إضافة إلى أن برامج التدقيق الخاصة قد تكون صعبة الاستخدام، مِمّا يتطلّبُ من المُدقِّق معرفة مُتقدِّمة بتقنيات الحاسب ولغات البرمجة.[2]

[1]- يوسف مومني، فراج الطيب، **مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية–دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجزائر**، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2020، ص 311.

[2]- عطا الله سويلم الحسبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 81.

المبحث الثاني: منهجية تنفيذ أعمال التدقيق الإلكتروني الخارجي

أدى تبنّي تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال المحاسبة إلى إحداث تحوُّلاتٍ جِذرِيةٍ في بيئة الأعمال، حيث أُدمِجت هاته التكنولوجيا في كافة نشاطات المؤسسات عن طريق الأنظمة الإلكترونية المتكاملة التي يتم العمل بها؛ ولمسايرة هاته التطوُّرات، أضحى التوجُّهُ نحو التدقيق الإلكتروني حتمية لا مناص منها، ذلك في ظِلّ الأنظمة المحاسبية المستعملة.

وفي نفس الوقت، يمكن القول أنه لا وجود لاختلافات جوهرية في أساسيات التدقيق، سواء أكانت المعالجة يدوية أو إلكترونية، حيث لم يتغير جوهر العملية، والذي يهدف إلى إبداء الرأي الفني المحايد حول صِحّةِ وسلامةِ وموثوقيةِ الكشوف المالية، إنّما كان التغيير في منهجية وأساليب التدقيق، أي في عمليات التخطيط والتنفيذ والإشراف والرقابة على الأنشطة المحاسبية. حيث أظهر هذا التغيُّر تحدّياتٍ جديدة تتعلّقُ بمتابعة العمليات، وجمع أدِلّةِ الإثبات الضرورية التي تدعم إتّخاذ الرأي. ومن خلال هذا المبحث سنعمل على إبراز منهجية تنفيذ عملية التدقيق الإلكتروني.

المطلب الأول: قبول التكليف وأخذ معرفة عامة حول المؤسسة

تعتبر مرحلتي، قبول التكليف وأخذ المعرفة العامة حول المؤسسة، من بين أهم المراحل ضمن عملية التدقيق، إذ تُعبّرانِ عن أولى الخطوات العملية للمُهِمّة. تجدر الإشارة هنا إلى أن الخطوات التقليدية لم تتغير، ولكن تضاف لها بعض الممارسات والمُتغيّرات الجديدة لتتكيّف مع الخصائص البيئية الجديدة.

أولا– مرحلة قبول التكليف:

يُعدُّ قرار قبول التكليف قرارا صعبا، بسبب الضغوطات المتعارضة بين الاعتبارات المتعلقة بالربحية والاعتبارات المهنية الضرورية لإتّخاذ القرار. حيث يُواجِهُ المُدقِّقُ مخاطرا مرتبطة بقبول التكليف، والتي قد تُؤدّي إلى المساءلة القانونية والمهنية، وفي غالب الأحيان تنتج عنها خسائر مادية. وينتج ذلك عن قبول أعمال التكليف مع وجود احتمالية عدم الالتزام بمعايير التدقيق في أداء هذه الأعمال، ومع ذلك فإن تكنولوجيا المعلومات تساهم في مساعدة المُدقِّق على تقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، مما يسهم في التقليل من هذه المخاطر؛

ولكي يستطيع المُدقِّق تقييم حجم المخاطر المرتبطة بالتكليف، فمن الضروري له أن يحصل على المعلومات التي تخُصُّ المؤسسة المعنية بالتكليف، إضافة إلى البيانات المتعلقة بنظم المعلومات

المحاسبية الإلكترونية، وكُلِّ الجزئيات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية، كما يجب عليه التحقُّقُ من مدى وجود التكامل بين النظم الرقابية اليدوية والإلكترونية[1].

يُمكِنُ لِلمُدقِّقِ جمع المعلومات اللازمة من خلال الحصول على إذن من المؤسسة المعنية لمراجعة أوراق العمل الخاصة بِالمُدقِّقِ السابق، والتواصل معه للحصول على بيانات تفصيلية أكثر حول نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، بما في ذلك المعلومات حول الأجهزة والتطبيقات المستخدمة، مع التعرُّفِ على كُلِّ التحديثات أو التطويرات الحاصلة على النظام. يساعد ذلك في التأكُّدِ من قدرة المُدقِّقِ على تدقيق المؤسسة ووجود الفريق المناسب لذلك، كما يمكن استغلال شبكة الإنترنت للحصول على معلومات أولية عن قطاع العمل والبيئة التي تنشط فيها المؤسسة، وذلك من خلال المواقع المتنوعة مثل مواقع الوزارات كوزارة الصناعة ووزارة التجارة، الجرائد والمجلات، البحوث الأكاديمية، هيئات سوق المال، ومواقع بعض المؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس المجال[2].

ثانيا– أخذ معرفة عامة حول المؤسسة:

في هذ المرحلة يتعيّنُ على المُدقِّقِ تعميق وتوسيع المعلومات التي جمعها في المرحلة السابقة، وذلك لضمان تخطيط دقيق وسليم للمُهِمّة. يتضمن ذلك البحث في الجوانب الإضافية التي لم يتطرق إليها من قبل، مما يساعد في تحديد الأخطاء والمخاطر الخفية التي يصعب ملاحظتها، وتقدير مستوى الخطر الحتمي وخطر الرقابة؛

أثناء الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة، يقوم المُدقِّقُ بالتركيز على الجوانب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك عند قيامه بالزيارات الميدانية، وعند لقائه مع المسؤولين ومُوظّفِي المؤسسة، حيث يتعيّنُ على المُدقِّقِ استكشاف حجم ونوع تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، كيفيات استخدامها، وكفاءتها، والمعلومات المتعلقة بأنظمة الأمان والرقابة المعمول بها، إضافة إلى تقييم مدى وجود فريق بشري مُؤهّل لتشغيل استخدام هذه التكنولوجيا[3].

---

[1]- محمد أمين علوان، **دور نظام المعلومات المحاسبية في التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة OPGI**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 190.

[2] -Transnational Auditors Commitee, **Client Acceptance and Continuance,** International Federation of Accountants (IFAC), USA, 2010, pp 07-08

[3]- عمر علي عبد الصمد، **التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي**، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر، 2018، ص 222.

كما يعمل المُدقِّقُ على جمع المعلومات المتعلقة بطرق استخدام التكنولوجيا، وكيفية عمل البرامج المُتعلِّقة بها، مع تحديد إمكانية الاعتماد عليها أو لا. كما يطّلِعُ المُدقِّقُ على مختلف السندات الثبوتية من فواتير الشراء، رخص الاستخدام، والقوانين التي تعمل على تنظيمها؛ ويتأكّدُ من أن المؤسسة محلّ التدقيق مُلتزِمة باستخدام برامج أصلية لا مقرصنة، ويعمل على التأكُّدِ من سلامة الأجهزة المستخدمة، وأنظمة الشبكات والاتصال، وكفاءة تشغيلها، بالإضافة إلى التأكُّدِ من وجود أنظمة الأمان مثل برامج مكافحة الفيروسات، وإجراءات الصيانة اللازمة[1].

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه يجب على المُدقِّق أن يعمل على تشخيص المشكلات المحتملة، والتي تستلزم اهتماما خاصا أثناء عملية التدقيق، وتقييم كُلِّ جانب من جوانب النظام المحاسبي الإلكتروني. وعلى ضوء هذا، يتم اختيار فريق عمل مُتخصِّص في التدقيق الإلكتروني، سواء من داخل المكتب مع تقييم مدى الحاجة لتدريب بعض أفراد الفريق، أو بتعيين أعضاء جدد من الخارج، أو بالاستعانة بخبراء خارجيين للمساعدة في تنفيذ أعمال التدقيق، على أن يُنظِّم المُدقِّقُ جلسات مناقشة لتحليل البيانات المُجمّعة، وضمان فهم شامل لعمليات المؤسسة، لنظامها المحاسبي، ولإجراءات الرقابة الداخلية والخارجية، مع التركيز على تقييم المخاطر وإمكانية الغش، ويتضمن ذلك اكتشاف الدوافع والضغوط التي قد تدفع إلى الغش[2].

وفي مرحلة التخطيط لعملية التدقيق يجب على المُدقِّق أن يأخذ في الاعتبار، التحدِّيات التي تفرضها تعقيدات بيئة النظام المحاسبي الإلكتروني وتعقيد هيكل الرقابة الداخلية. هذه التعقيدات قد تزيد من خطر التدقيق، نتيجة لارتفاع الخطر الحتمي وخطر الرقابة، ما يرفع من مستوى الشكوك لدى المُدقِّق. ويعتبر مفهومي الأهمية النسبية وخطر التدقيق من المفاهيم الأساسية في التخطيط للمُهِمّة، حيث يوجد ترابط وثيق بينهما، بمعنى أن كُلّ زيادة في حدِّ الأهمية النسبية، يُؤدِّي عادة إلى خفض خطر التدقيق[3].

وفيما يلي شرح لهذين العنصرين:

---

[1]- محمود مصطفى منصور الشريف، **إطار مقترح لمراجعة نظام المعلومات المحاسبية والإلكترونية–دراسة نظرية تطبيقية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في المحاسبة، جامعة بنها، مصر، 2006، ص 95.

[2]- عمر علي عبد الصمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 223.

[3]- محمود مصطفى منصور الشريف، **نفس المرجع السابق**، ص 96.

1. الأهمية النسبية:

عرّف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، "الأهمية النسبية" على أنها مقدار الحذف أو مجموع التحريفات التي تحدث ضمن عنصر من عناصر التقرير المالي المادي في ظِلِّ الظروف المحيطة، حيث أن هذا الحذف أو التحريف، قد يُؤثِّرُ أو يُغيّرُ القرار المُعتمِد على هذا التقرير[1]؛

كما أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، إلى أن المعلومات تكون ذات "أهمية نسبية" إذا كان حجبها أو تحريفها أو حذفها، يُؤثِّرُ بشكل معقول على القرارات المتخذة من طرف المستخدمين الرئيسيين للكشوفات المالية ذات الغرض العام، حيث أن هاته الكشوف تُمثِّلُ مصدر المعلومات بالنسبة لهم في اتخاذ القرارات[2]؛

كما وضّح (المعيار الدولي للتدقيق 320)، أن الأخطاء المُتضمّنة في الكشوف المالية، بما في ذلك الحذف، تعتبر ذات "أهمية نسبية" إذا كان من المُتوقّعِ أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين؛ كما أوضح ذات المعيار هاته الأخطاء، فيما يلي[3]:

- الغِش والأخطاء المُحدّدة عند إعداد الكشوف المالية، والأخطاء في الكشوف المالية؛
- الانحراف عن المعايير المحاسبية المعمول بها؛
- التلاعب بالأرقام أو التزوير، في البيانات المالية؛
- الإهمال أو التقصير في متابعة الإجراءات المالية والمحاسبية الإلكترونية الموصى بها؛
- تجاهل المعلومات المالية الهامة أو عدم الإفصاح عنها بشكل كامل.

كما أن هناك العديد من العوامل التي تُؤثِّرُ في تقدير الأهمية النسبية، نذكر أهمها فيما يلي[4]:

- تركيز مُستخدِمِي الكشوف المالية بشكل أساسي على نتائج الأعمال المستمرة؛
- التزام المؤسسة بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق؛
- الأخطاء غير المكتشفة يتم أخذها بالحسبان جنبا إلى جنب مع الأخطاء المكتشفة؛

---

[1] Financial Accounting Standards Board (FASB), **Statement of Financial Accounting Concepts No : 08. Chapter 3: Qualitative Characteristics of Financial Information,** USA, 2018, p 03.

[2] International Federation of Accountants (IFAC), **Publication of International Standards for Quality Control, Auditing, and Other Assurance Processes And Related Services,** Part One, USA, 2018, p328.

[3]- نسرين جلولي، أحمد نقاز، **اعتبارات الأهمية النسبية في عمليات التدقيق وفقا للمرجعيات الدولية للتدقيق–دراسة ميدانية في بيئة التدقيق الجزائرية**، مجلة الباحث، الجزائر، المجلد 22، العدد 01، 2022، ص 196.

[4]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

- تأثير أي خطأ، سواء بالحذف أو التحريف، على القرارات الاقتصادية؛
- كفاءة نظام الرقابة الداخلية المستخدم في تحديد الأخطاء الجوهرية؛
- التزام المؤسسة بتعيين مكتب تدقيق لإجراء عملية المراجعة؛
- عدم وجود سجلات ودفاتر محاسبية الكترونية مرتبة أو نظام محاسبي الكتروني مُحدّد بوضوح؛
- طبيعة الخطأ وأسبابه، سواء كانت نتيجة لمخالفة، أو تغيير في السياسات المحاسبية.

2. خطر التدقيق:

لجنة ممارسة التدقيق الدولي (IAPC)، التي تندرج تحت لواء الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFRS)، قد حدّدت مخاطر التدقيق في (المعيار الدولي رقم 400) على أنها "المخاطر التي قد تُؤدِّي إلى إصدار المُدقِّق رأيًا غير مناسب في حال كانت البيانات المالية مُضلِّلة بشكل جوهري"[1]؛

وتُعرِّفُ لجنة معايير التدقيق (ISAC) ضمن (المعيار الدولي رقم 400)، مخاطر التدقيق على أنها "احتمال تأثير أخطاء، قد تكون مادية، فردية، أو مجتمعة، على رصيد حساب أو مجموعة عمليات، بفرض عدم وجود نظام للرقابة الداخلية؛ ترتبط هاته المخاطر أساسا ببيئة العمل، طبيعة أرصدة الحسابات، أو مجموعة من المعاملات[2]؛

كما جاء في "النشرة رقم 47" الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA)، على أن مخاطر التدقيق تُمثِّلُ "الخطر الذي قد يُؤدِّي إلى فشل المُدقِّق، دون أن يعي ذلك، في التحفُّظِ ضمن تقريره عند وجود خطأ جوهري في الكشوف المالية"[3]؛

كما عُرِّفت بأنها إصدار المُدقِّق لرأي غير صحيح حول الكشوف المالية، وذلك راجع كون المُدقِّق يقبل مستوى معين من عدم اليقين أثناء عملية التدقيق، واضعا نُصب عينه أن الخطر موجود ويجب التعامل معه بشكل مناسب. في المقابل، قد يرفض المُدقِّقُ الكشوف المالية، رغم عدم وجود أخطاء جوهرية بها[4].

---

[1]- بلال شيخي، سامية فقير، **مخاطر التدقيق المحاسبي**، مجلة المنهل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص 375.

[2]- عمر مسعودي، عمر بن الدين، **تخطيط عملية التدقيق ودوره في الحد من مخاطر التدقيق في المؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة لعينة من المؤسسات بولاية أدرار**، مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2017، ص 250.

[3]- بلال شيخي، سامية فقير، **مرجع سابق**، ص 375.

[4]- عبد الله عناني، **دور المدقق الخارجي في تقييم مخاطر التدقيق في ظل معيار التدقيق الدولي رقم 400**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 89.

كما تسعى معادلة مخاطر التدقيق لتحديد مخاطر الاكتشاف بغرض مساعدة المُدقِّق على تقدير حجم الاختبارات الجوهرية؛ تجدر الإشارة هنا إلى وجوب فهم المُدقِّقِين للعلاقة العكسية بين مخاطر التدقيق والأهمية النسبية، بالإضافة إلى العلاقة بين درجة مخاطر التدقيق والحجم المطلوب من البراهين والأدلة التي ينبغي جمعها، حيث تتمثل معادلة خطر التدقيق في:

مخاطر التدقيق المقبولة = المخاطر الملازمة × مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف

تشير **المخاطر الكامنة** إلى إحتمالية وجود أخطاء مُهِمّة في فئة معينة من العمليات، أرصدة الحسابات، أو في المعلومات المفصح عنها، سواء بشكل مستقل أو عند إقترانها بأخطاء أخرى، دون أخذ أنظمة الرقابة الداخلية في عين الاعتبار. أما **مخاطر الرقابة** فتشير إلى وقوع خطأ في بعض الحسابات، أو في فئة مُحدّدةٍ من العمليات، والذي قد يصبح خطأً جوهريًّا عند تراكمه مع أخطاء أخرى في حسابات مختلفة أو في أنواع أخرى من العمليات، هذا النوع من المخاطر لا يمكن تجنُّبُهُ أو اكتشافه فيما بعد من خلال النظم الرقابية الداخلية. فيما تشير **مخاطر عدم الاكتشاف** إلى تلك المخاطر التي تنطوي عليها الأخطاء الجوهرية ضمن البيانات المالية المعروضة للتدقيق، مع عدم القدرة على اكتشافها من قبل المُدقِّقِين الخارجيين[1].

المطلب الثاني: نظام الرقابة الداخلية في ظِلِّ التدقيق الإلكتروني

استحوذت بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بفضل تطوُّراتها السريعة وتبنّيها لتقنيات متقدمة، على بيئة الأعمال بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة؛ هذا التغلغل التكنولوجي في المؤسسات لم يُؤدِّ إلى تغيير في أهداف الرقابة الداخلية، بقدر ما أحدث تحوُّلًا في الإجراءات التي يعتمدها المُدقِّقُ لجمع أدلة الإثبات. بشكل عام، هذا التحوُّلُ جعل تقييم نظام الرقابة الداخلية يعتمد بشكل متزايد على مجموعة من الإجراءات، المهارات، والكفاءات الخاصة التي تفرضها بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، ويُعدُّ هذا الأمر ضروريا لتمكين مُدقِّقِ الحسابات من تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، حيث يعتبر عنصرا أساسيا للإدلاء بالرأي الفني المحايد حول شرعية ودِقةِّ الكشوف المالية، وموثوقية المعلومات والبيانات المنتجة من النظم الإلكترونية.

[1]- عبد الله، عناني **مرجع سبق ذكره**، ص ص 90، 91.

أولا– مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

عُرِّف نظام الرقابة الداخلية من قبل المعهد الفرنسي للمحاسبين والمحاسبين المعتمدين على أنه مجموعة من الآليات الضمانية التي تُسهِمُ في دعم المؤسسة لتحقيق أهدافها المُتعلِّقة بالحفاظ على الأصول، تعزيز وحماية نزاهة المعلومات، تسهيل تنفيذ التوجيهات الإدارية، وتعزيز الأداء العام[1]؛

كما تم تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنه نهج توكيدي استراتيجي ومُستقِلّ، يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين على عمليات المؤسسة، وذلك بدعم هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها، من خلال توفير إطار قوي وفعال لتقييم وتحسين كفاءة إدارة المخاطر، الرقابة، والحوكمة[2]؛

كما أن اللجنة الراعية للمنظمات (COSO) المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، قد وصفت نظام الرقابة الداخلية بأنه مجموع الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، والمسؤولين تحت إشرافهم، لضمان تحقيق مستوى معقول من الثقة في تحقُّقِ الأهداف الرقابية، حيث تشمل هذه الأهداف الدِّقّة في التقارير المالية، الالتزام بالقوانين واللوائح، حماية الموجودات، والكفاءة التشغيلية[3]؛

وأعطت اللجنة الاستشارية للمحاسبيين البريطانيين تعريفا لنظام الرقابة الداخلية على أنه مجموعة من الآليات الرقابية المالية وغير المالية، التي تضعها الإدارة لتسيير أعمال المؤسسة بكفاءة وفاعلية، ولضمان تنفيذ سياسات العمل، حماية الأصول، وضمان موثوقية المعلومات المُسجّلة، بأقصى قدر ممكن من الدِقّة[4]؛

فيمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية هو مجموع الإجراءات التي تضعها إدارة المؤسسة لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها حماية أصول المؤسسة، وضمان صِحّةِ وصِدق المعلومات المحاسبية، كما يعمل هذا النظام على حماية اللوائح والتنظيمات المتعلقة بكيفية سير العمل، والسياسات المرسومة من طرف المؤسسة.

---

[1]- محمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، مصر، 2014، ص 100.

[2]- علي حسين علي الدوغجي، إيمان مؤيد خيرو، **تحسين فاعلية نظام الرقاب الداخلية وفق أنموذج COSO**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 19، العدد 70، 2013، ص 407.

[3]- شحاته السيد شحاته، **مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2014، ص 263.

[4]- الشريف إسماعيل عثمان الشريف، **تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير نظام الرقابة الداخلية**، مجلة الباحث في العلوم الرياضية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 71.

كما يستند نظام الرقابة الداخلية الفعّال والكفء على مجموعة من الخصائص الأساسية، والتي تشمل ما يلي[1]:

- إعداد خطة تتّسِمُ بالبساطة والمرونة، تتضمن توزيعا واضحا للمسؤوليات والوظائف، بشكل يسهل فهمه من طرف جميع الموظفين، بهدف تحقيق الفهمِ المشترك للأدوار والمسؤوليات ضمن الهيكل التنظيمي؛
- توضيح وتعريف الصلاحيات والمسؤوليات، بما يكفل إمكانية تنفيذ رقابة محاسبية دقيقة والتحقُّق من الأداء السليم للعمليات، وذلك لضمان تنفيذ المهام وفقا للمعايير المحددة؛
- تحديد مجموعة من القواعد والإجراءات لضمان الإدارة السليمة للعمليات، وذلك بهدف توحيد العمل وضمان سيره وفقا للمعايير المعتمدة والأهداف الموضوعة؛
- تعزيز الكفاءات والمهارات العملية والنظرية لِلمُوظّفِين، من خلال تطبيق برامج تدريبية مُحدّدة، وذلك بهدف رفع مستوى أدائهم، وتعزيز مسؤولياتهم ضمن البيئة التنظيمية.

ثانيا– تقييم نظام الرقابة الداخلية ضمن بيئة التشغيل الإلكترونية:

يُمثِّلُ تقييم نظام الرقابة الداخلية ضمن بيئة التشغيل الإلكترونية، خُطوة حاسمة نحو ضمان الفاعلية والكفاءة التشغيلية، وحماية الأصول، وتحقيق الدِقّة ضمن الكشوف المالية، والامتثال للمعايير والقوانين المعمول بها. وفي ظِلِّ التوسُّعِ المستمر للتكنولوجيا وتكاملها في جميع جوانب العمليات التجارية، تزداد أهمية وضع نظم رقابة داخلية قوية تتكيّفُ مع التحدِّيات التي تفرضها بيئة التشغيل الإلكترونية. فيما يلي أهم مراحل كيفية تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظِلِّ التشغيل الإلكتروني، وهي[2]:

1. مرحلة جمع وفهم إجراءات الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات:

خلال هذه المرحلة يُركِّزُ المُدقِّقُ على تجميع وفهم الإجراءات الرقابية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات بشكل شامل وعميق، مستكشفا بُنية الرقابة الداخلية. يقوم بذلك من خلال جمع بيانات حول أساليب تنظيم العمل، وتوزيع المسؤوليات بين الموظفين، في نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية، ويُعمِّقُ فهمه للرقابة القائمة على الحاسوب، بالإضافة إلى التدابير الأمنية، المادية والرقمية، للنظام الإلكتروني. يتم

[1]- سناء مالطي، الخادم خيثري، **تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 136.

[2]- محمود مصطفى منصور الشريف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 100–102.

أيضا التركيز على الرقابة على التطبيقات، بما يشمل رقابة الإدخال، العمليات والمخرجات، وقد يُستعان بخبراء مُتخصِّصين في تكنولوجيا المعلومات لشرح كافة جوانب نظام الرقابة الداخلية، سواء تلك المتعلقة بوظائف المؤسسة أو بالحاسوب نفسه؛ كما يتم توضيح كُلٍّ من سيرورة العمليات، تدفُّقِ الوثائق والمعلومات، مصادرها ونقاط الوصول المتعلقة بها، خصوصا مع اعتماد المؤسسة على شبكة المعلومات.

ولتحقيق ذلك، يعمل المُدقِّقُ على مراقبة نظام سير العمل داخل المؤسسة، كما يستعمل المقابلات مع طرح استفسارات للأطراف ذات العلاقة، كما يمكنه استخدام الأساليب الاستطلاعية المتنوعة مثل الاستبيانات المفتوحة وخرائط التدفق.

2. التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية:

عقب الوصول إلى فهمٍ كافٍ لنظام الرقابة الداخلية من طرف المُدقِّق، يأتي الدور على فحص وتقييم هذا النظام، وذلك من خلال تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف، لتقرير مدى جدوى الاعتماد عليه؛ ويستخدم المُدقِّقُ في هاته العملية مزيجا من الأساليب اليدوية والأساليب المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. فيعتمد التقييم الأولي على استخدام استبيانات مغلقة لتحديد نقاط القوة والضعف في النظام، أين تُصمّمُ الأسئلة بِدِقّة لتقييم قدرة النظام على بناء رقابة داخلية فعّالة تتوافق مع خصائص البيئة التكنولوجية، وعادة ما تشير الإجابة بـ "نعم" إلى نقاط القوة، بينما الإجابة بـ "لا" إلى مواطن الضعف[1]؛

كما أن معيار (COBIT) ومجالاته الأربع التي تشمل 34 عملية رقابة، يعتبر إطارا مرجعيا وعمليا ممتازا لتصميم أسئلة الاستبيان المغلقة، ذلك لشهرتها الواسعة كونها صادرةٌ عن مُنظّمة مهنية مرموقة ومُتخصِصة هي جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA). كما يمكن لِلمُدقِّق الاستفادة من مجموعة من الأساليب لتقييم نظام الرقابة الداخلية المذكورة في عنصر التدقيق من خلال الحاسوب، والمتمثلة في: أسلوب البيانات الاختبارية، أسلوب الاختبار المتكامل، وأسلوب المحاكاة المتوازية.

3. اختبارات الالتزام والتقييم النهائي:

تعتبر اختبارات الالتزام جزءًا حيويًا من عملية التدقيق، خاصة في ظِلِّ النظم اليدوية، حيث تُستخدم للتحقُّقِ من فعالية واستمرارية تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية، فهذه المرحلة مُكمِّلة للمرحلتين السابقتين، حيث أن فهم بيئة الرقابة الداخلية وتقييمها بشكل تفصيلي، يساعد في إتمام التقييم النهائي لهذا النظام؛

[1]- أيمن حسن علي الزيود، **مدى فاعلية الرقابة الداخلة في ظل نظام التشغيل الإلكتروني من وجهة نظر موظفي بلدية سحاب**، المجلة العربية للنشر العلمي، الأردن، العدد 42، 2022، ص 728.

إن الهدف من إجراء المُدقِّقِ لاختبارات الالتزام والتقييم النهائي هو التحقُّقُ من أن الهيكل الرقابي المعتمد عليه، يعمل بالفعل كما كان مُتوقّعًا في التقييم الأولي، ويستمر في العمل بنفس الفعالية بمرور الوقت، وبالتالي تحديد ما إذا كان من الممكن الاعتماد على الهيكل الرقابي، من عدمه. وتُسهِمُ هاته الخطوة كذلك في تحديد حجم وطبيعة أدِلّةِ التدقيق اللازمة لإبداء الرأي، وذلك بناءً على خصائص البيئة الخاصة بالمؤسسة محل التدقيق، إضافة إلى تحديد التوقيت لإجراء عملية التدقيق، وتحديد الأنشطة والعمليات التي تتطلب التركيز، والتي ستُستخدم كأساس عند تحديد الاختبارات الجوهرية والتفصيلية في فحص الحسابات؛

تبرز أهمية اختبارات الالتزام في كونها تُمكِّنُ المُدقِّق من تشخيص النظام الرقابي، وتحديد نقاط القوة ومواطن الضعف بناءً على التقييم التفصيلي، ومع ذلك قد تكشف اختبارات الالتزام والتقييم النهائي عن عدم تطبيق بعض الإجراءات الرقابية بشكل فعلي في المؤسسة أو تطبيقها بشكل مُتقطِّعٍ، نتيجة للإهمال أو عدم المساءلة، ما يضطرُّ المُدقِّق إلى إضافتها إلى قائمة مواطن الضعف[1].

ويختلف أداء اختبارات الالتزام والتقييم النهائي في بيئة تكنولوجيا المعلومات عن النظام اليدوي، بسبب الحاجة إلى إجراءات خاصة لاختبار كُلٍّ من الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات، بحيث تُسهم في تعزيز دور اختبارات الالتزام، حيث تتطلب تنفيذ مجموعة من الإجراءات اليدوية والإلكترونية، مُوسِّعة بذلك نطاق وفعالية هذه الاختبارات. وفيما يلي مزيد من التفصيل حول هاته الاختبارات:

3-1- اختبارات مدى الالتزام بالرقابة العامة: تشير أساليب الرقابة العامة إلى المعايير والإرشادات التي يجب أن يلتزم بها المُتخصِّصُون في مجال جمع المعلومات، معالجتها، تنظيمها، وتلخيصها. وتُعدُّ هذه الأساليب ضمن مجال مسؤوليات أقسام معالجة البيانات، وبالتالي تُوصف كأساليب رقابة إدارية تُطبّقُ على العمليات داخل القسم أو المركز المعني، كما أن أي موطن ضعف في أساليب الرقابة العامة قد يُؤثِّرُ سلبا على كافة عمليات معالجة البيانات. تقوم بعض المؤسسات بإيجاد حلول تشمل تحليل البيانات الخاصة بها ضمن مركز خدمات حوسبة مستقل عن المؤسسة، حيث يتحمل مركز الخدمة المسؤولية عن تصميم برامج الحاسب، وتوفير الضوابط الداخلية لضمان إمكانية الاعتماد على المعالجة[2].

---

[1]- الهام بروبة، **تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص 128.

[2]- الشريف إسماعيل عثمان الشريف، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

وتشمل أساليب الرقابة العامة ما يلي[1]:

3-1-1. الملاحظة المباشرة: تتيح الملاحظة المباشرة لِلمُدقِّقِ القدرة على تقييم مدى الالتزام بمبدأ الفصل بين الوظائف، سواء داخل قسم المحاسبة أو بين مهام المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالصيانة، نسخ المعلومات وحفظها، وتعديل البرمجيات. يعمل هذا الأسلوب على متابعة عمليات ومهامٍ مُحدّدة لتقييم الإجراءات المُنفَّذة، ويُشار إلى الملاحظة المباشرة في مرحلة التدقيق الأولي والتي تكون أكثر سطحية وتهدف لفهم النظام، أما في هذه المرحلة تكون أكثر عمقًا وتفصيلًا، لأنها تُنتِجُ تقييمًا نهائيا ونتائج مُفصّلة حول نقاط القوة ومواطن الضعف؛

3-1-2. الفحص اليدوي: لتقييم الإجراءات الرقابية المتعلقة بإعداد وتوثيق النظام، يقوم المُدقِّقُ بفحص السجلات المتاحة لدى المؤسسة التي تتعلق بإعداد وتصميم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، هذا يشمل التحقُّق من وجود موافقات مكتوبة من الجهات الإدارية المُختصة، على تعديل البرامج أو النظام بأكمله، وكذلك فحص كفاءة وفعالية خُطط الطوارئ إن وُجِدت؛

3-1-3. الفحص الإلكتروني: قد يستخدم المُدقِّقُ تكنولوجيا المعلومات نفسها في إجراء اختبارات الالتزام والتقييم النهائي للضوابط العامة، ذلك بالإعتماد على استخدام الحواسيب، للتحقُّقِ من المُكوّنات المادية، وتأكيد خصائص أنظمة التشغيل والبرامج التطبيقية المحاسبية، بناءً على البيانات التي تم جمعها مسبقًا من وثائق المؤسسة أو المقابلات. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المُدقِّقُ بتقييم البرامج المحاسبية المستخدمة لِلتأكُّدِ من وجود ضوابط رقابية معتمدة على الحاسوب، وفحص فعالية برامج مكافحة الفيروسات وكلمات السر، والتحقُّقِ من التطبيقات المُصرّحِ بها للموظفين؛ وتتطلب هذه الممارسات التقييمية استخدام تكنولوجيا المعلومات كأداة ضرورية في عملية التدقيق.

3-2- اختبارات مدى الالتزام على التطبيقات: تُمثِّلُ أساليب الرقابة على التطبيقات جانبًا حيويًا في إدارة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وقد تم تحديد هذه الأساليب ضمن معايير المراجعة رقم 03 الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي. هذه الأساليب تختصُّ بمجموعة من الوظائف المُنفَّذة عبر أقسام المعالجة الإلكترونية، وتستهدف تقديم درجة معقولة من الضمان حول دِقّةِ وسلامة عمليات التسجيل المحاسبي، معالجة البيانات وإعداد التقارير. هذه الأساليب تندرج ضمن الإطار الأوسع لضمان الجودة والفعالية في نظم المعلومات المحاسبية، حيث تؤدي دورا محوريا في حماية البيانات من الأخطاء

[1]- عمر علي عبد الصمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 229، 230.

والتزوير، وفي تعزيز الثقة في المعلومات المالية المُقدّمة للمستخدمين النهائيين[1]. وتتمثل اختبارات مدى الالتزام على التطبيقات في[2]:

3-2-1. الرقابة على المدخلات: في هذا الإطار يُجرِي المُدقِّقُ اختبارات دقيقة لضمان أن هذه الرقابة تُقدِّمُ ضمانات كافية بخصوص صِحّةِ، دِقّةِ، اكتمال البيانات، وعدم تكراراها، مع رفض أي بيانات غير صالحة؛ على سبيل المثال، يطلب التحقُّقُ من أن كافة المدخلات المفترض أن تكون رقمية، هي بالفعل كذلك، ولا تسمح الإجراءات الرقابية بإدخال بيانات غير رقمية؛

3-2-2. الرقابة على المعالجة: فيما يخص الرقابة على عمليات المعالجة يعمل المُدقِّقُ على تأكيد سلامة عمليات التشغيل، شاملة العمليات الحسابية والمنطقية، مع التأكيد على عدم فقد البيانات أو تكرار العمليات. يمكن استخدام أسلوب البيانات الاختبارية أو المحاكاة المتوازية، حيث يقوم بكتابة برنامج يُحاكِي نظام الرقابة الداخلية ضمن جزء من نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني قيد التدقيق؛

3-2-3. الرقابة على المخرجات: في هذه الرقابة يُجرِي المُدقِّقُ اختبارات التأكُّدِ من صِحّةِ المخرجات وقابليتها للتوثيق، مع ضمان الوصول إليها من قبل الأشخاص المُخوّلِين فقط، وتوفيرها في الوقت المناسب. ومع ذلك قد تستلزم بعض الرقابات التطبيقية إجراء اختبارات يدوية لضمان فعاليتها مثل:

- التحقُّقُ من صِحّةِ السِجِلّات اليدوية والوثائق ذات الصلة، قبل إدخالها في النظام الإلكتروني؛
- اختبار الالتزام لضمان التوزيع السليم للمخرجات على المستخدمين، من خلال الملاحظة الميدانية وتتبُّعِ المعلومات من مصدرها إلى المستخدم النهائي، بما في ذلك إجراءات الإتلاف أو الأرشفة.

كما يمكن أن تُؤدِّي التحدِّيات البيئية المُعقّدة والمخاطر المُتعدِّدة، إلى رفض المصادقة والانسحاب من التدقيق، خاصةً في حالة عدم وجود الكفاءة الملائمة لإدارة هذه التكنولوجيا في المؤسسة قيد التدقيق.

ثالثا- مخاطر الرقابة الداخلية في ضوء التدقيق الإلكتروني:

تُعدُّ استخدامات الحواسيب الآلية في نظام الرقابة الداخلية محفوفة بالعديد من العيوب والمخاطر، يمكن تلخيص الأكثر أهمية منها على النحو التالي[3]:

---

[1]- الشريف إسماعيل عثمان الشريف، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

[2]- نرجس حميمش، جيلالي قالون، **مساهمة تدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومة في تجسيد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الجزائرية**، مجلة حقيقة، الجزائر، المجلد 15، العدد 03، 2016، ص 525.

[3]- إيمان لعماري، محمد زيدان، **دور تدقيق أنظمة المحاسبة الإلكترونية في تقييم الرقابة الداخلية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2015، ص 165.

1. **المشاكل المتعلقة بالبرمجيات:** تظهر هذه المشاكل نتيجة لأخطاء في تطوير وتصميم البرمجيات، أو الإخفاق في إتمام التحديثات والتعديلات اللازمة، أو بسبب عدم مرونة البرمجيات؛
2. **المشاكل المتعلقة بالأجهزة:** تنشأ هذه المشاكل بسبب تقادم الأجهزة أو نقص صيانتها؛
3. **المشاكل المتعلقة بنقل البيانات:** تنتج عن أخطاء أو غش أو تلاعب الموظفين، أو نتيجة للأعطال التي تصيب الأجهزة، أو نتيجة لأخطاء متعلقة بخطوط الاتصال أو الطاقة الكهربائية؛
4. **المشاكل المرتبطة بمعالجة البيانات:** تشمل سوء تخطيط عمليات التشغيل، عدم توافر قطع الغيار، غياب معايير لطرق وأساليب التشغيل، كما تتضمن كذلك القصور في الرقابة والإشراف على التشغيل، وتعطيل استمرارية الخدمة؛
5. **المشاكل المتعلقة بنقل المعلومات (المخرجات):** تتمثل في صعوبة قراءة المعلومات المطبوعة على الأقراص، كما تتضمّنُ أحيانا عدم توفير الملخصات لبعض البيانات، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بعدم تسجيل الأرصدة بشكل صحيح لبعض الحسابات؛
6. **المشاكل المرتبطة بالعاملين في نظم المعلومات المحاسبي:** يُمكِنُ أن يُؤدِّي نقص الخبرة لدى العاملين فيما يتعلّقُ بمجال تشغيل البيانات إلكترونيا، إلى الوقوع في أخطاء عملياتية تخُصُّ التشغيل أو القصور في القدرة على تخزين البيانات واسترجاعها بشكل صحيح، وعجز عن تحديد أو منع الجرائم الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، قد يتيح الاحتفاظ غير المناسب بكلمات المرور من قبل العاملين إلى الوصول غير المُصرّحِ به للمعلومات، وذلك عند الانتقال إلى مناصب جديدة، كما تُؤدِّي نقص الخبرة كذلك إلى خطر تعرُّضِ النظم للإصابة بالفيروسات.

المطلب الثالث: تقرير المُدقِّق والأدِلّة الداعمة له

يُمثِّلُ تقريرُ المُدقِّقِ الخلاصة النهائية لعملية التدقيق، حيث يُوفِّرُ تقييما مُستقِلّا حول مدى دِقّةِ وعدالة الكشوف المالية للمؤسسة. ويستند المُدقِّقُ في تقريره على مجموعة من الأدلة الداعمة التي يتم جمعها خلال عملية التدقيق، والتي تساهم في دعم رأيه حول صِحّةِ وعدالة الكشوف المالية للمؤسسة.

أولا- طبيعة أدلة الإثبات والشروط الواجب توفُّرُها فيها:

تُشكِّلُ أدِلّةُ الإثبات حجر الأساس الذي يبني المُدقِّقُ رأيه عليها اتجاه الكشوف المالية محل للفحص، هذه الأدلة مُعرّفة على أنها جميع المعلومات المستخدمة من طرف المُدقِّقِ والمُتحصّلِ عليها

أثناء عملية التدقيق، للتوصُّلِ إلى الاستنتاجات المستندة إلى البيانات المالية الداعمة لرأيه حول الكشوف المالية، فيمكن القول أن الحكم على دليل الإثبات يخضع لمجموعة من الشروط، يتم توضيحها فيما يلي.

1. طبيعة أدِلّة الإثبات:

وفقا لـ "النشرة رقم 106" الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ضمن معايير التدقيق الأمريكية، تحت عنوان "أدلة الإثبات في المراجعة"، يمكن تصنيف أدِلّةِ الإثبات إلى[1]:

1-1- البيانات المحاسبية الأساسية: تشمل هاته الفئة جميع السِجِّلات المحاسبية مثل دفاتر اليومية، دفتر الأستاذ العام والمساعد، وجميع السِجِّلات الرسمية الأخرى للعميل، وتتضمن أيضَا أوراق العمل التي تُوضِّحُ تخصيصات التكاليف ومذكرات تسوية الحسابات البنكية، حيث تُسهم هذه السِجِّلات بشكل مباشر في دعم الكشوف المالية، وتُعدُّ جزءًا هامًا من أدِلّةِ الإثبات.

1-2- المعلومات المُؤيِّدة: تضُمُّ هذه الفئة المستندات الأساسية كالفواتير، العقود، المصادقات، وغيرها من المستندات المكتوبة، كما تشمل كذلك المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال استفسارات المُدقِّق، الملاحظات، الفحص المادي، والتحليلات الأخرى.

يقوم المُدقِّقُ عمومًا بِالتحقُّقِ من صِحّةِ المعلومات المحاسبية من خلال التحليل، التدقيق في الإجراءات المحاسبية، إعادة تجميع العمليات المحاسبية، ومطابقة القيم المُدوّنة في السِجِّلات مع قيم أخرى مُستقِلّة؛ بينما يتم التحقُّقُ من صِحّةِ المعلومات المُؤيِّدة عبر الفحص المستندي، الجرد المادي لأصول الشركة، الاستفسار من المسؤولين، والحصول على مصادقات من جهات خارجية؛ حيث يحصل المُدقِّق على أدِلّةِ الإثبات عبر سلسلة من اختبارات التدقيق التي تشمل فحص نظام الرقابة الداخلية، اختبارات الالتزام بالسياسات الموضوعة، والاختبارات الجوهرية المتعلقة بأرصدة الكشوف المالية.

2. الشروط الواجب توفُّرُها في أدِلّةِ الإثبات:

تُعتبر أدِلّةُ الإثبات التي يسعى المُدقِّقُ لجمعها وسيلة لدعم وتأكيد رأيه حول الكشوف المالية، وليست هدفا بِحدِّ ذاته، حيث يشترط المعيار الثالث من معايير العمل الميداني أن يحصل المُدقِّقُ على أدِلة إثباتية صالحة وكافية، تُوفِّرُ أساسًا معقولًا لإبداء رأيه. ومن هذا المنطلق تتمثل هاته الشروط في[2]:

[1] American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), **SAS No.106: Audit Evidence,** USA, 2006, p 1860.
[2] Alvin A.Arens, Randal J.Elder, Marks S.Beasley, **Auditing and Assurance Servies an Integrated Approach,** Prenticr Hall, USA, 2012, p 176.

2-1- ملاءمة دليل الإثبات: لكي يعتبر دليل الإثبات صالحًا يجب أن يكون مُلائِما للتأكيد على الموضوع محل الإختبار[1]؛

2-2- موضوعية دليل الإثبات: يمكن أن يكون دليل الإثبات إما موضوعيًا أو ذاتيًا، حيث أن الدليل الموضوعي يعتبر أكثر قابلية للإعتماد، وبالتالي يزيد من صلاحية الأدِلّة، في المقابل تقِلُّ درجة الإعتماد عل دليل الإثبات كُلّما كان ذاتيًا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المُدقِّق يعتمد على مزيج من الأدلة الموضوعية والذاتية في تقييم حسابات المدينين، حيث يستخدم الأدلة الموضوعية مثل المصادقات وفحص المستندات، كما قد يستخدم الدليل الذاتي كرُدُودٍ على الاستفسارات المُقدّمة من طرف الإدارة؛ وفي بعض الحالات يستند كُلّيا على الدليل الذاتي، وذلك عند تقييم أثر شكوى قضائية على المؤسسة، حيث يكون رأي الإدارة والمستشار القانوني هو الدليل الوحيد المتاح؛

2-3- تقييم أهلية مُقدِّمِ المعلومات: عند تقييم أهلية أو مدى الإعتماد على مُقدِّمِ الأدِلّة، ينظر المُدقِّقُ فيما إذا كان المصدر داخليًا أو خارجيًا، ذلك لأن الأدلة الداخلية تشمل المعلومات المستسقاة من استجابات العميل للإستفسارات والمستندات التي أنتجها العميل نفسه، مثل فواتير المبيعات، بينما تتضمّنُ الأدِلّةُ الخارجية، المصادقات أو المستندات التي يتم إعدادها خارج المؤسسة؛

2-4- التوقيت المناسب لدليل الإثبات: يُولِي المُدقِّقُ اهتمامًا خاصًا بتوقيت الحصول على أدِلّةِ الإثبات خلال تقييمه لصلاحيته، ذلك لأن التوقيت المناسب يُعدُّ عنصرًا حاسمًا، لاسيما لتلك الحسابات التي تشهد تغييرات متسارعة، حيث يعتبر الدليل الذي يتم جمعه حول رصيد حساب في نهاية الفترة المالية أكثر ملاءمة وفائدة مقارنة بالدليل الذي يُجمع في تاريخ لاحق أو سابق. ويُشدّدُ على ضرورة انتقاء أدِلّةِ الإثبات التي تعكس بِدِقّة، الوضع المالي والتشغيلي للمؤسسة في اللحظات الحرجة، خصوصًا عند نهاية السنة المالية، لضمان تقديم رؤية شاملة ومُحدثة حول الأداء المالي والتزامات المؤسسة؛

2-5- كفاية دليل الإثبات: تعني مدى كِمّية الأدلة ذات الصلاحية التي تُعدُّ ضرورية لتمكين المُدقِّق من تشكيل رأي مهني معتمد. وعند تقييم كفاية أدِلّةِ الإثبات ينبغي على المُدقِّق مراعاة الجوانب التالية:

- **العلاقة العكسية بين كفاية وصلاحية الأدلة:** الكفاية تتناسب عكسيًا مع صلاحية الأدلة، بمعنى أن الزيادة في صلاحية الأدلة قد تُقلِّلُ من الحاجة إلى كِمّية كبيرة منها؛

[1]– رشيد سفاحلو، جمال بوزيان رحماني، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

- **الإرتباط بمفهوم الأهمية النسبية:** الحاجة إلى أدلة إثبات تزداد مع تزايد أهمية البند المحاسبي، ما يُؤكِّدُ على الحاجة لجمع أدلة إضافية لتأكيد صِحّةِ البنود ذات الأهمية العالية؛
- **العلاقة مع مخاطر المراجعة:** ترتبط كفاية الأدلة ارتباطًا وثيقًا بمخاطر المراجعة التي يتعرض لها المُدقِّق، حيث يُفترض الزيادة في كِمِّيّةِ الأدِلّة في حالات الخطر العالية.

ثانيا- أنواع أدِلّةِ الإثبات والمشاكل المتعلقة بجمعها:

تُعتبرُ أدِلّةُ الإثبات حجر الأساس في عملية التدقيق الخارجي، حيث تُستخدم لتقييم صِحّةِ ودِقّةِ البيانات المالية المُقدّمةِ من قبل العميل. تُمكِّنُ هذه الأدلة المُدقِّق من تشكيل رأي مُستند إلى أساس معقول، بخصوص ما إذا كانت الكشوف المالية تعكس بشكل عادل الوضع المالي للمؤسسة، وفقًا لمعايير المحاسبة المقبولة عموما. إن الأنواع المُتعدِّدة لأدِلّةِ الإثبات وكيفية جمعها، له دور بالغ الأهمية في هذه العملية، ولكنها تأتي مع تحدّياتها الخاصة، وكثرة المشاكل المُتعلِّقة بجمعها.

1. أنواع أدِلّة الإثبات:

يتوفرُ لِلمُدقِّق سِتّةُ (06) أنواع من أدِلّةِ الإثبات التي تستخدم لدعم أهداف عملية التدقيق، والتي سنقوم بعرضها كالتالي[1]:

1-1- دليل الإثبات المادي: يُمثِّلُ دليل الإثبات المادي نوعًا أساسيًا من أدِلّةِ الإثبات، إذ يُشير إلى الأدِلّة التي يُمكِنُ لِلمُدقِّقِ مشاهدتها بشكل مباشر. هذا النوع من الأدلة يُقسّمُ إلى[2]:

1-1-1. فحص الأصول: يُستخدمُ لِلتأكُّدِ من وجود المخزون على سبيل المثال، حيث يقوم المُدقِّقُ بفحص المخزون، وذلك لتجميع أدِلّةِ الإثبات حول الوجود الفعلي له؛

1-1-2. ملاحظة أنشطة العميل: قد يعمل المُدقِّقُ على جمع أدِلّةِ الإثبات من خلال ملاحظته لأنشطة معينة، مثل التحقُّقِ من قيام المُوظّفِ المُكلّفِ بختم الفواتير بعبارة "تم الدفع".

1-2- المصادقات المُقدّمة من الطرف الثالث: تتمثّلُ المصادقات المُقدّمة من الطرف الثالث في أدِلّةِ الإثبات التي يحصل عليها المُدقِّقُ من خلال التواصل المباشر مع أفراد أو مؤسسات خارجية؛ هذه الأدِلّة تتعلّقُ بالعمليات المالية بين العميل والطرف الثالث، وتعتبر قيمة هذه الإقرارات مرتبطة بأهلية الطرف الثالث واستعداده للتعاون. وغالبًا ما يتم الحصول عليها من:

---

[1]- نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 30-41.

[2]- غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 180.

- العملاء، للتصديق على أرصدة حسابات المدينين؛
- البائعين، للتصديق على أرصدة حسابات الدائنين؛
- البنوك، للتصديق على أرصدة الحسابات والمعلومات الأخرى؛
- المحامين، للتصديق على الإلتزامات العرضية والمحتملة؛
- وكلاء المخزون، للتصديق على بنود المخزون المُودع كضمان.

والطريقة الأكثر شيوعا لجمع الإقرارات من الطرف الثالث هي عبر طلب المصادقات، وقد أشارت معايير المراجعة الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، في (المعيار رقم 67) المعنون بـ "إعداد المصادقات"، بمسؤولية المُدقِّقِ في الحصول على أدِلّةِ الإثبات عن طريق المصادقات، مع التأكيد على ضرورة تصميم طلب المصادقة بما يتوافق مع أهداف المراجعة والتأكيدات المرتبطة بها.

1-3- الدليل الحسابي: يُمثِّلُ الدليل الحسابي عنصرًا اساسيًا في عملية التدقيق، حتى في الحالات التي يعتبر فيها نظام المحاسبة لدى العميل موثوقا، والبنود الفردية مُحدّدةٌ بِدِقّة. هذا النوع من الأدِلّة يشمل إجراء المُدقِّقِ للعمليات الحسابية نفسها التي قام بها العميل، وذلك بُغية التحقُّقِ من صِحّةِ الحسابات المُسجّلة؛ على سبيل المثال قد يُعيد المُدقِّقُ تجميع قائمة بنود المخزون لِلتأكُّدِ من أن القيمة الإجمالية للمخزون تتطابق مع التفاصيل المُدرجة بالقائمة[1].

1-4- التوثيق المستندي: يُمثِّلُ التوثيق المستندي عملية مراجعة المستندات بغرض تقديم دعم لعملية محاسبية معينة، يمكن للمُدقِّقِ على سبيل المثال، فحص الشيكات وأوامر الشراء المرتبطة بعملية مالية لِلتأكُّدِ من ملاءمة مصروف مُعين. وللتوثيق المستندي مصدران أساسيان يتمثلان في:

1-4-1. المستندات الداخلية: تُعدُّ المستندات الداخلية من قبل المؤسسة نفسها، وقد ترسل من العميل إلى طرف ثالث، ثم تُعاد إلى العميل مثل إيصالات الودائع، أو قد تظلُّ داخل نطاق العميل دون الحاجة إلى الإنتقال إلى طرف ثالث مثل ميزان المراجعة؛

1-4-2. المستندات الخارجية: تُعدُّ المستندات الخارجية بواسطة أطراف خارجية، لكن يُحتفظ بها ضمن ملفات المؤسسة محل التدقيق، مثل إرسال فاتورة البائع للعميل تطالب بالدفع مقابل السلع أو الخدمات المقدمة.

[1]- عمر علي عبد الصمد، **التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي**، الجزء الأول، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 232.

في كِلا النوعين من التوثيق، يُعدُّ التقييم الدقيق والشامل للمستندات جزءا لا يتجزأ من عملية التدقيق، حيث يساهم في تحديد مدى صِحّةِ ودِقّةِ العمليات المحاسبية التي تم إجراؤها، ويُعزّزُ من قُوّةِ ومصداقية النتائج المالية المُقدّمة.[1]

1-5- إقرارات مُقدّمة من مُوظّفِي العميل: من الضروري لِلمُدقّقِ الحصول على أدِلّةِ إثبات مباشرة من العميل نفسه، وتأتي هذه الأدلة غالبا على شكل إقرارات تُقدّمُ كإستجابات لإستفسارات المُدقّق؛ على سبيل المثال، قد يسأل المُدقّقُ عن وجود بضائع غير متداولة أو تالفة في المستودع؛ هذه الإقرارات تُستخدمُ عادة في المراحل المُبكّرة من عملية التدقيق، وذلك بغية جمع أكبر قدرٍ مُمكِنٍ من المعلومات حول سياسات العميل والبيئة العامة التي يعمل ضمنها. ونظرا لأن هذه الإقرارات مُقدّمة من العميل فإن قيمتها قد تكون محدودة، بسبب افتقارها لأحد الخصائص الأساسية لأدِلّةِ الإثبات وهو خُلُوُّها من التحيُّزِ.

1-6- العلاقات المتداخلة بين البيانات: تشمل عملية التدقيق أيضًا فحص وتحليل العلاقات المتداخلة بين البيانات المالية وغير المالية، ومن الممكن أن يشمل مقارنة المعلومات المالية للسنة الحالية بالسنة السابقة، أو بيانات مالية خاصة بالصناعة ككُل، كما قد تشمل البيانات غير المالية مثل عدد العملاء أو ساعات العمل المباشرة، حيث تُفحصُ هذه المعلومات لتحديد الاتجاهات والعلاقات الهامة التي تُقدِّم إشارات حول الأداء المالي والتشغيلي للعميل. التحليل المُتعمِّق لهذه العلاقات يُمكِّنُ المُدقِّقين من بناء فهم شامل للأوضاع المالية والتشغيلية للعميل، وتحديد أي انحرافات أو مؤشرات لمخاطر محتملة، قد تستدعي مزيدًا من الفحص أو الاهتمام خلال عملية التدقيق.

2. المشاكل المُتعلّقة بجمع أدلة الإثبات:

يُواجِهُ المُدقّقُ بعض المشاكل المُتعلّقة بجمع أدِلّةِ الإثبات الإلكترونية، ذلك في ظِلِّ استخدام نظم المعلومات الإلكترونية، كالمستندات الإلكترونية، البصمات الإلكترونية، والرسائل الإلكترونية، حيث أن أساليب التدقيق الإلكتروني جلبت تحدّياتٍ جديدة مثل التحليل الإحصائي، استعراض تفصيلي للمخرجات، ومراجعة البيانات الاستثنائية. وتُقسّمُ هاته المشاكل إلى مجموعتين رئيستين، منها ما هو مُتعلّقٌ بنظام المعلومات الإلكتروني، ومنها ما هو متعلق بالمُدقّق، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي.

[1]- جمال محمد كامل عاشور، **قياس قدرة المراجعين الداخليين على التعامل مع متطلبات تكنولوجيا المعلومات-نظام الرقابة الداخلية للشركات العاملة بالموانئ المصرية**، مجلة الشروق للعلوم التجارية، مصر، المجلد 06، العدد 06، 2012، ص 144.

2-1- المشاكل المُتعلّقة بالنظام المحاسبي الإلكتروني: توجد مجموعة من المشاكل المرتبطة بنظام المعلومات الإلكتروني تُؤثّرُ بشكل مباشر على جمع أدِلّةْ الإثبات الإلكترونية، بالشكل الكافي والملائم. من بين هذه المشاكل ما يلي[1]:

2-1-1. طبيعة المعالجة داخل النظام المحاسبي الإلكتروني: لنظم المعلومات الإلكترونية دور حيوي في معالجة البيانات المالية، عبر تنفيذ عمليات آلية مُبرمجة مُسبقا. هذه النُظُم مُصمّمة لتحديد وبرمجة مجموعة واسعة من العمليات المالية، من خلال سلسلة من الأوامر البرمجية، تُحدّدُ فيها كذلك الإختلالات المحتملة. ومع ذلك يمكن أن يُؤدّي أي خلل في البرمجة خارج عن تلك المحتملة، إلى معالجة غير صحيحة للبيانات المالية، بطريقة مستمرة ومتكررة؛

تتعامل هذه النظم مع حجم ضخم من المعاملات المالية، مما يجعل تحديد الأخطاء الناجمة عن المعالجة مُهِمّةً صعبة. كما أنها تُنشئ تلقائيًا معاملات أو قيودا جوهرية مُوجّهة مباشرة إلى تطبيقات أخرى، وتُجري عمليات حسابية مُعقّدة قد يصعُبُ التحقُّقُ من دِقّتِها أو صِحّتِها بشكل مستقل. بالإضافة إلى ذلك، تتشارك هذه النظم البيانات والمعلومات المالية مع جهات خارجية، دون إجراء فحوصات يدوية لِلتأكُّدِ من سلامتها أو منطقيتها، مما يضيف مستوى أخرى من التعقيد في عملية التحقُّقِ من صِحّةِ البيانات المالية؛

في هذا السياق، يواجه المُدقِّقون تحدِّياتٍ تتعلّقُ بضمان الدِقّة والموثوقية في ظِلِّ النظم المُعقّدة، حيث يتطلب الأمر استخدام أساليب تدقيق مُتطوِّرة ومُحدّثة تتماشى مع تقنيات المعلومات الحديثة، وذلك لضمان جودة وسلامة البيانات المالية المُعالجة ضمن هذه الأنظمة؛

2-1-2. الإحتفاظ بالأدلة الإلكترونية لفترات زمنية قصيرة: في بيئة نظم المعلومات الإلكترونية تُخزّنُ البيانات والمعلومات بصيغ رقمية قابلة للقراءة بواسطة الحاسوب، لفترات زمنية محدودة، ذلك يعود جزئيا إلى الطبيعة الديناميكية لِنُظُمِ المعلومات والتي تقوم بتحديث السِجِّلات المرتبطة بأي عملية تلقائيًا، وبشكل مباشر، فعلى سبيل المثال إدخال بيانات شحنة جديدة يُؤدّي إلى تحديثات آلية في سِجِّلات المبيعات، حسابات العملاء، ومخزون البضائع؛

---

[1]- بالاعتماد على:

- جيهان عبد المعز جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 279-282.
- أمين السيد أحمد لطفي، **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 363، 364.

فيُعدُّ الخطر المحتمل لفقدان البيانات سببا رئيسيا لِقصرِ فترة بقاء الأدلة الإلكترونية، نظرا لتخزين كِمّيات هائلة من البيانات والمعلومات المالية والبرمجيات على وسائط تخزين ثابتة ومتنقلة مثل الأقراص الصلبة والأقراص الممغنطة، وهي عرضة للخطر من الضياع أو السرقة أو التلف العرضي أو المعتمد؛

2-1-3. غياب أو ضعف نظام الرقابة الداخلية: ضعف أو غياب نظم الرقابة الداخلية يُسهّلُ الوصول غير المُصرّحِ به إلى البيانات والتطبيقات داخل نظام المعلومات الإلكتروني، سواء من داخل المؤسسة أو عن بعد، هذا ما يزيد من خطر الوصول غير الشرعي إلى هذه البيانات والبرامج، مما يتيح إمكانية تغيير أو تدمير السِجّلات الإلكترونية بسهولة ودون ترك أي أثر. ومن أمثلة التلاعب نتيجة ضعف نظام الرقابة الداخلية هو حيلة "Round Off Trick"، حيث يتم تقريب الأعداد بطريقة تُؤدّي إلى تجميع مبالغ مالية كبيرة لصالح الفرد المتلاعب؛

بالإضافة إلى ذلك، تُعدُّ الفيروسات التي تخترق نظم الرقابة الداخلية، وتُدمّرُ أو تُعدّلُ البيانات، أحد الأسباب الرئيسية لفقدان أو تحريف الأدلة الإلكترونية، مع قدرتها على تجنُّبِ الكشف من خلال الترميز أو التغيير الذاتي. كما تزيد الأخطاء البشرية الناتجة عن نقص المعرفة أو عدم كفاية التدريب أو التخريب المتعمد، من مخاطر وتحدّيات المؤسسات في ضمان سلامة النظم الإلكترونية والأدِلّة المتوفرة ضمنها؛

2-1-4. الغياب المحتمل لمستندات ورقية في مراحل معينة من النظام الإلكتروني: في سياق النظم المعلوماتية الإلكترونية قد يُلاحَظُ عدم توفُّرُ مستندات ورقية تدعم بعض المراحل الإدخالية للنظام، هذا الغياب ناتج عن إدخال البيانات مباشرة إلى النظام الإلكتروني دون الاعتماد على مستندات ورقية تدعم هذه المدخلات. مثلا، إدخال طلبيات المبيعات مباشرةً في النظام، والذي يقوم بدوره بتنفيذ العمليات المحاسبية المترتبة كالخصومات واحتساب الفائدة، دون وجود سِجّلات مادية تُثبِتُ هذه العمليات؛

بالإضافة إلى ذلك، تُنفّذُ النظم الفرعية ضمن النظام المعلوماتي الإلكتروني، عمليات خاصة كمدخلات للنظام دون الحاجة إلى مستندات ورقية مرئية، مثل احتساب الفائدة وتقييدها تلقائيا في حسابات العملاء، بناء على الشروط المبرمة مسبقًا والمُخزّنة في النظام؛

ويشار إلى أن إجراء تغييرات على نظام المعلومات الإلكتروني من قِبلِ الإدارة دون توثيقها بشكل مستندي أو الحصول على موافقات رسمية لتنفيذ هذه التغييرات أو اختبارها، قد يُؤدّي إلى نقص في الأدِلّة الداعمة لِصِحّةِ العمليات التشغيلية داخل النظام. كما أن عدم طباعة جميع مخرجات النظام المعلوماتي بشكل مرئي، والإكتفاء بطباعة مُلخّصات للمجاميع بينما تظلُّ التفاصيل مُخزّنة في ملفات الحاسب الآلي، يطرح تحدّيًا أمام المُدقّقين الذين يحتاجون للوصول إلى هذه التفاصيل بصيغ قابلة للقراءة إلكترونيًا.

هذه الظواهر تُسلّطُ الضوء على التحدّيات الفريدة المرتبطة بجمع الأدِلّة في بيئات النظم المعلوماتية الإلكترونية، ما يتطلب من المُدقّقِ تطوير استراتيجيات مراجعة مُتقدّمة، تتوافق مع هذه البيئة التكنولوجية المتغيرة.

2-2- المشاكل المتعلقة بالمُدقّق: توجد مجموعة من المشاكل المتعارف عليها في الوسط المهني والمرتبطة أساسا بالمُدقّق، والتي يُمكِنُها أن تحُدّ من جمع قدر ملائم وكاف من أدِلّةِ الإثبات الإلكترونية، تتمثل فيما يلي[1]:

2-2-1. التأهيل العلمي والعملي لِلمُدقّق: من التحدّياتِ البارزة التي تواجه المُدقّق في البيئة المعلوماتية الإلكترونية، نجد الفجوة المعرفية والعملية بينهم وبين التقنيات الحديثة المستخدمة في النظم المعلوماتية، حيث يفتقر المُدقّقُ أحيانا للخلفية الأكاديمية، والمهارات العملية اللازمة، للتعامل مع الحاسب الإلكتروني ونظم المعلومات، ما يُؤثّرُ سلبًا على قدرتهم على جمع أدِلّةِ إثبات إلكترونية موثوقة. والتحدّي هنا يكمن في تعدُّدِيّةِ أهداف ووظائف النظم المعلوماتية الحديثة، والتي تشمل الحفاظ على إكتمال وسلامة البيانات، المحافظة على الموجودات، وتحقيق كفاءة الأداء في النظم المحاسبية؛

2-2-2. صعوبات تصميم الإختبارات المتعلقة بمهمة التدقيق: تزداد صعوبة مُهِمّةِ المُدقّقِ في التأكُّدِ من سلامة ودِقّةِ البيانات ضمن بيئة النظم المعلوماتية الإلكترونية، وهذا يتطلب منهم تصميم اختبارات مراجعة دقيقة تلائم تلك البيئة، حيث يواجه المُدقّقون تحدّياتٍ في تحديد إمكانية إستخدام النظم المحاسبية الإلكترونية لتنفيذ مهام التدقيق، إضافة إلى التعاون من الموظفين المسؤولين عن تشغيل هذه النظم؛

2-2-3. عدم كفاية الأساليب التقليدية لعملية التدقيق: تعتبر الأساليب التقليدية المستخدمة في تدقيق نظم المحاسبة اليدوية غير كافية للتطبيق في البيئات الإلكترونية، نظرًا لتعقيدات هذه النظم وغموض مصادر الأدلة الإثباتية. فتقتضي الحاجة تبنّي منهجيات مُتقدّمة مثل المراجعة حول الحاسب، حيث يستكشف المُدقّقُ العمليات المالية المُسجّلة، ويقوم بمراجعة المخرجات لِلتأكُّدِ من صِحّتِها ومطابقتها للمعايير المرجعية. يتطلب هذا الأسلوب مهارات تقنية معينة، وفهما واضحا لكيفية تشغيل النظم الإلكترونية ومعالجتها للمعلومات[2]؛

---

[1]- محمود مصطفى منصور الشريف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 79-82.

[2]- إبراهيم السيد المليجي شحاته، **دراسة تطبيقية لأثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهنة المراجعة بجمهورية مصر العربية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مصر، المجلد 41، العدد 02، 2004، ص 89.

2-2-4. ارتفاع التكاليف المتعلقة باستخدام الأساليب الإلكترونية للتدقيق: تُمثِّلُ تحدِّياتُ استخدام تقنيات المعلومات في المراجعة الحسابية عُنصُرًا هامًّا يستوجب تقييمه بِدِقّة، لا سيما في ظِلِّ التكلفة المرتفعة المرتبطة باستعمال هذه الأساليب، ذلك لأن الانتقال إلى استخدام أدوات إلكترونية في المراجعة يتطلّبُ استثمارات كبيرة في مجالات عِدّة، تشمل شراء وصيانة أجهزة الكمبيوتر، تطوير وشراء برمجيات متخصصة، بالإضافة إلى تدريب وتأهيل المُدقِّقِ ومساعديه للتعامل مع هاته التقنيات الجديدة. تختلف هذه التكاليف باختلاف نوعية الأساليب الإلكترونية المستخدمة في التدقيق، حيث تُعتبرُ البرمجيات المُصمّمة لأغراض مُحدّدة والنظم الخبيرة، من الأمثلة التي تُوضِّحُ تباين التكاليف بناءً على التطبيقات المستخدمة؛ على سبيل المثال، يتطلّبُ تطوير برمجيات مُخصّصة استثمارات كبيرة لتلبية مُتطلّبات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة محلّ التدقيق، مما يضمن مواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة. كما يُواجه المُدقِّقون تكاليفا مرتفعة عند استخدام النظم الخبيرة، نظرًا للحاجة إلى مُكوّناتٍ تقنية مُتطوّرة، وخبراء في البرمجة، وهو ما يُعقِّدُ من عملية تصميم وتطوير هذه النظم، ويزيد من تكاليفها. من جهة أخرى، يُعدُّ تأهيل ومهارة المُدقِّقِين التي تُكتسبُ من خلال التعليم المهني المستمر والدراسة الأكاديمية في مجال تصميم ومراجعة نظم المعلومات الإلكترونية، ذو أهمية بالغة لتحقيق استخدام فعّال وكفؤ لأساليب المراجعة الإلكترونية، حيث يرفع توظيف مُدقِّقِين ومُساعِدِين ذوي كفاءة وخبرة عالية من التكاليف التشغيلية لمكاتب التدقيق، نظرا للحاجة إلى دفع رواتب معتبرة لهؤلاء المحترفين، فضلًا عن ارتفاع تكاليف عملية التدقيق نتيجة لزيادة ساعات العمل اللازمة لإكمال المهام بسرعة؛

2-2-5. الإعتماد على الحكم الشخصي لِلمُدقِّق: يتوجّبُ على المُدقِّق الإعتمادُ على حكمه الشخصي في معظم مراحل عملية التدقيق، وهو ما يتطلّبُ درجة عالية من الخبرة والمهنية لتقييم درجة الأهمية النسبية والمخاطر، وكذلك لِتحديدِ الأدِلّةِ الإثباتية اللازمة، ومع ذلك فإن غياب معايير مُحدّدة تُوجِّهُ هذا الحكم الشخصي قد يُسفِرُ عن تقديرات غير دقيقة، خاصة في ظِلِّ تعقُّدِ المهام المِهنية في ظِلِّ التشغيل الإلكتروني للبيانات[1].

وبناء على هذا، تُشكِّلُ تكاليف استخدام الأساليب الإلكترونية في عملية التدقيق، والتحدِّياتِ المُتعلِّقةِ بتأهيل المُدقِّقِين، عواملا حاسمة تُؤثِّرُ بشكل مباشر على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق المحاسبي.

---

[1]- عارف عبد الله عبد الكريم، **أثر التطورات المعاصرة في بيئة المراجعة على سلوك المراجعين عند تقدير أتعاب المراجعة في جمهورية مصر العربية**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، مصر، المجلد 23، العدد 02، 2003، ص 18.

ثالثا- إصدار الحكم النهائي وإعداد تقرير المُدقِّق:

يُمثِّلُ تقرير المُدقِّق عنصرا أساسيا في إبراز مُهِمّةِ مُدقِّقِ الحسابات، والذي يشهد من خلاله على دِقّةِ وصِحّةِ الكشوف المالية للمؤسسة. هذا التقرير يُعدُّ أداة حيوية لإيصال المعلومات المالية، بطريقة دقيقة وموثوقة، إلى الأطراف ذات المصلحة، بما في ذلك مجلس الإدارة، الشركاء الحاليون، المستثمرون، إدارة الضرائب، المستخدمون، والمؤسسات المالية، فهو يعتبر وثيقة قانونية تُثبِتُ أداء مُدقِّقِ الحسابات لواجباته تجاه المؤسسة محلّ التدقيق، ويُعدُّ أيضا مصدرا للمعلومات الضرورية التي يُمكِنُ للأطراف المستفيدة استخدامها لاتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب[1]؛

ويُقدِّمُ التقرير إطارا للمعلومات المالية، يتضمّنُ تفسيرات ومؤشرات قيِّمة قد تكون مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات في عملية اتخاذ القرار. ويُعتبرُ تقرير التدقيق الوسيلة الرئيسية للتواصل بين المُدقِّقِ والأطراف ذات المصلحة، وهو الأداة الوحيدة التي بِيدِ المُدقِّقِ للتواصل مع المستخدمين بشأن المعلومات المالية، كما يساهم في تقليل عدم التناسق بين الإدارة والمساهمين، كما تُوضِّحُهُ نظرية الوكالة[2]؛

كما يُحدِّدُ القانون 10-01 المتعلق بمهنة محافظ الحسابات والتشريعات ذات الصلة، في مادته 25، بالإضافة إلى (المعيار الجزائري للتدقيق 700)، محتوى وشكل تقرير التدقيق، حيث يجب أن يتضمن هذا الأخير رأي مَدقِّقِ الحسابات حول ما إذا كانت الكشوف المالية قد أُعِدّت وقُدِّمت بشكل صادق ومنتظم، في جميع النواحي الجوهرية، مع الالتزام بالإطار المُنظِّم لإعداد وتقديم الكشوف المالية للمؤسسة التي تم تدقيق حساباتها[3].

1. تعريف تقرير المُدقِّق:

يعتبر تقرير المدقق من أهم الوثائق التي يُعتمد عليها من طرف المستخدمين للمعلومات المالية، وبالتالي يمكننا تعريفه من عدة زوايا كالآتي:

---

[1]- عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **المحتوى المعلومات لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر-دراسة استكشافية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2017، ص 132.

[2]- عبد الرحمان بابنات، **مساهمة تقرير المدقق القانوني في عملية اتخاذ القرار لدى الأطراف ذات المصلحة-حالة البنوك التجارية**، المجلة الجزائرية للدرايات المحاسبية والمالية، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 53.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 42، 2010، ص07.

تقرير المُدقِّق كمنتج نهائي، بحيث يُمثِّلُ تقرير المُدقِّق الناتج النهائي والملموس لعملية التدقيق المُفصّلة للكشوفات المالية التابعة للمؤسسة، هذا التقرير يختزل جميع الجهود المبذولة والإجراءات المُتّبعة خلال عملية التدقيق، ويُقدِّمُ صورة شاملة عن نتائج هذه العملية[1]؛

تقرير المُدقِّق كوثيقة مهنية، فتقرير المُدقِّق يُعرفُ بأنه وثيقة مهنية تُصدَرُ من قبل مُدقِّقٍ مالِيٍّ مُؤهّل، ويتمتع بالخبرة المهنية اللازمة، يهدف إلى تقييم محايد حول ما إذا كانت الكشوف المالية قد تم إعدادها بطريقة تعكس بِدِقّة وعدالة، الوضع المالي للمؤسسة، ونتائج أعمالها خلال الفترة المالية المحددة[2]؛

تقرير المُدقِّق كبلورة لنتائج الفحص والتحقُّق، فيُعدُّ تقريرُ المُدقِّقِ تجسيدا لِمُجملِ نتائج الفحص التي تم التوصُّلُ إليها طوال مُدّةِ عملية التدقيق، يتم توثيق هذه النتائج بِدّقة في التقرير، الذي بدوره يُقدّمُ إلى الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، سواء أكانوا داخلها أو خارجها، مُنهيًا بذلك مرحلة التدقيق[3]؛

تقرير المُدقِّق كوثيقة مكتوبة من شخص مُؤهل، حيث أن تقرير المُدقِّق يُصاغ على يد شخص يمتلك مجموعة من المُقوِّمات العلمية، العملية، والشخصية، بالإضافة إلى ضمانات تُمكِّنُهُ من تقديم رأيٍ فنِيٍّ مُحايِدٍ وموثوق. فيختصر التقرير مجموع الأعمال التي قام بها المُدقِّق، ويُقدِّمُ رأيه بخصوص دِقّةِ السِجِّلات والبيانات المحاسبية الموجودة فيها، وكيفية تعبير الكشوف المالية النهائية عن النتائج الفعلية للنشاط المالي، والمركز المالي للمؤسسة[4].

ومن خلال هاته التعريفات، يمكن القول أن تقرير المُدقِّقُ يُعدُّ الحصيلة النهائية لعملية التدقيق، حيث يحتوي على رأيه الفني المحايد حول صِحّةِ وشرعية البيانات المُتضَمِّنة في الكشوف المالية، ويُعتبرُ أداة الوصل بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة، سواء داخليا أو خارجيا.

2. أنواع الرأي المهني لِمُدقِّقِ الحسابات:

يُعدُّ تقرِيرُ المُدقِّق خلاصة نهائية لعملية التدقيق، حيث يُقدِّمُ تقييمه ورأيه المهني إلى الجهات المستخدمة للكشوفات المالية. فيشير هذا التقرير إلى أن الكشوف المالية قد خضعت لعملية فحص دقِيقٍ

---

[1]- نعيمة كنتور، سمية صلعة، حمزة سايح، **تقرير المدقق ومساهمته في تقييم الأداء المالي**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، الجزائر، المجلد 04، العدد 04، 2021، ص 100.

[2]- أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 452.

[3]- خليل خملول، حدة سارة بودربالة، **أثر تعديل تقرير مدقق الحسابات على تقييم الإستمرارية في المؤسسة وفق معايير التدقيق الدولية**، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، المجلد 16، العدد 03، 2022، ص 274.

[4]- نعيمة كنتور، سمية صلعة، حمزة سايح، **نفس المرجع السابق**، ص 100.

ومُعمّقٍ من قبل مُدقّقٍ مُستقِلٍ وخارجي، مِمّا يُوفّرُ ثِقةً مُعزّزةً في دِقّةِ وصِحّةِ هذه الكشوف المالية. وفي محتواه، يعرض تقريرُ المُدقّق رأيًا مكتوبًا وصريحًا بشأن الكشوف المالية، يأتي هذا الرأي بناءً على التحليل الدقيق والتقييم المُفصّل للنتائج المُستخلَصة من أدِلّةِ الإثبات التي تم جمعها خلال عملية التدقيق. يُمكن للمُدقّقِ أن يُقدّم واحدا من بين أربعة أنواع من الآراء المختلفة في تقريره حول الكشوف المالية، وهي:

2-1- التقرير النظيف: يُعتبرُ التقرير النظيف الشكل المثالي والمعياري الذي يُصدِرُهُ المُدقّقُ للتأكيد على أن الكشوف المالية للمؤسسة تُقدّمُ عرضا صادقا ومُنصِفًا في جميع الجوانب المُهِمّة، بدون أي تحفُّظاتٍ أو ملاحظات إضافية. وتشمل الشروط الأساسية لإصدار تقرير نظيف لِمُدقّقِ الحسابات ما يلي[1]:

- اشتمال الكشوف المالية على كافة البيانات التي تدخل ضمن نطاق عملية التدقيق؛
- الالتزام بجميع معايير التدقيق المعمول بها، بما في ذلك التأهيل العلمي والعملي لِلمُدقّق، الاستقلالية، والتحلّي بالعناية والدِقّة المهنية، خلال كُلّ مراحل التدقيق؛
- توفُّرُ الأدِلّة الكافية والملائمة التي تفي بالمعايير الثلاثة للعمل الميداني؛
- إعداد وعرض الكشوف المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المعترف بها عموما.

بالإضافة إلى ذلك، يُصدِرُ المُدقّقُ تقريرا نظيفا عندما لا توجد أي ظروف تتطلب إدراج فقرة تفسيرية، أو تعديل في التقرير. هذا التقرير يُعطِي ضمانا معقولا للأطراف المهتمة بأن الكشوف المالية قد تم فحصها بِدِقّة، وتقديمها بشكل يعكس بصورة دقيقة الحالة المالية للمؤسسة.

2-2- الرأي المُتحفّظ: يُمثّلُ تقرير المُدقّق المُتحفّظ تعديلا للتقرير المعياري (النظيف)، حيث يُعبّرُ عن رأيٍ مُتحفّظٍ بسبب حالة وجود حالة عدم تأكُّد تنشأ عن طريق قيود مفروضة من الإدارة، أو بسبب خلافات مع الإدارة حول تطبيق المبادئ المحاسبية، التقديرات المحاسبية، أو الإفصاح الكافي. هذا النوع من التقرير يصدُرُ عندما لا يستطيع المُدقّقُ إعطاء رأيٍ نظيفٍ بسبب الظروف التي قد تُؤثّرُ، بشكل جوهري، على الكشوف المالية. ويُقسّمُ التحفُّظُ إلى ثلاثة أنواع رئيسية[2]:

2-2-1. تحفُّظات تُحدّدُ مسؤولية المُدقّق: تُعبّرُ عن الحالات التي يُقِرُّ فيها المُدقّقُ بأنه اعتمد على معلومات معينة، كحسابات الفروع، دون التحقُّقِ منها بنفسه مباشرة، أو عندما لا تتوفر ردود على المصادقات المطلوبة من العملاء؛

---

[1] مفيد عبد اللاوي، **المعايير الأساسية لإعداد تقرير محافظ الحسابات وعناصره وفقا للقانون 10-01**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2013، ص 200.

[2] زهير عيسى، **تدقيق الحسابات الإجراءات العملية**، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 83.

2-2-2. تحفُّظات بسبب الاختلاف في الرأي مع الإدارة: تنشأ في الحال الاختلاف بين المُدقِّقِ والإدارة بخصوص تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، مثل التغيير في طريقة تسعير المخزون من طريقة الوارد أولا–الصادر أولا، إلى طريقة المتوسط الحسابي المُرجّح بين السنة الحالية والسابقة؛

2-2-3. تحفُّظات تنشأ من مخالفة للقانون أو النظام الداخلي: تشير إلى الحالات التي تنتهك فيها المؤسسة القوانين والأنظمة الداخلية.

يفترض هذا التقرير أن يكون المُدقِّقُ قد حصل على أدِلّةٍ كافية لكنه يُواجِهُ عوائق تمنعه من إعطاء رأيٍ نظيفٍ، مِمّا يضع المستفيدين من التقرير في إطار فهم واضح للمواقف المالية للمؤسسة، مع مراعاة الشروط الخاصة التي أدّت إلى التحفُّظ.

2-3- التقرير السلبي: يُصدَرُ التقرير السلبي من قِبلِ المُدقِّقِ في الحالات التي لا تعكس فيها الكشوف المالية بِدِقّةٍ نتائج أعمال المؤسسة بالشكل الصحيح، أي أن نظام المعلومات المحاسبي لم يقُم بتمثيل الأحداث الاقتصادية التي مرّت بها المؤسسة بصورة واقعية. لكي يتم إصدار هذا النوع من التقارير يجب أن تكون المخالفات الموجودة في الكشوف المالية ذات أهمية كبيرة وتأثير جوهري عليها، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يقوم المُدقِّق بجمع الأدِلّة والإثباتات الكافية التي تدعمُ وتُبرِّرُ إبداء رأيه المعارض بخصوص الكشوف المالية للمؤسسة[1].

2-4- الإمتناع عن إبداء الرأي: يُصدَرُ هذا التقرير عندما يكون المُدقِّقُ عاجزا عن الحصول على الأدلة الكافية والضرورية لتشكيل رأيٍ فنِّيٍّ، مُستقِلٍّ وموضوعي، بخصوص الكشوف المالية للمؤسسة. ويعود عدم إبداء الرأي إلى[2]:

- وجود قيود جوهرية على نطاق عملية التدقيق تمنعُ المُدقِّق من تقييم الكشوف المالية بشكل شامل، وقد تنشأ هذه القيود نتيجة لتحدِّيات فرضتها الإدارة، أو غيرها من العقبات؛
- الشكوك غير العادية وغير المُحدّدة بشأن عناصر معينة من الكشوف المالية قد تحول دون تشكيل المُدقِّق لرأي مُحدّدٍ حول عدالة تلك الكشوف؛
- عدم استقلالية المُدقِّق، مِمّا يُشكِّكُ في قدرته على إبداء رأي موضوعي.

[1]- طاهر لمين بلقاضي، كمال بن موسى، **رأي وتقرير مراجع الحسابات للقوائم المالية وفق معيار المراجعة الدولي رقم 700 دراسة حالة الجزائر**، مجلة المدبر، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2018، ص 130.

[2]**نفس المرجع**، ص 131.

3. العناصر الأساسية للتقرير (هيكل التقرير):

يُعدُّ تقرير المُدقِّق عنصرا حاسما في دعم عملية صنع القرار لمختلف الأطراف المعنية بالمؤسسة، ولضمان فعاليته وموثوقيته يجب صياغته وفقا لمعايير إعداد التقارير المالية المُتّبعة، إلى جانب الامتثال للقوانين والتشريعات المُنظِّمَة. هذا النهج يهدف إلى تعزيز التناسق وإمكانية المقارنة بين التقارير المختلفة، مما يسهم في زيادة القيمة المضافة للكشوفات المالية، وتحسين جودة المعلومات المُقدّمة للمستثمرين والمعنيين. وفي الجزائر، يُعدُّ تقرير المُدقِّقِ وفقا للمعيار الجزائري للتدقيق رقم 700، والذي يشمل ما يلي:

الجدول رقم (1-1): العناصر الأساسية لِتقرير المُدقِّق

الرقم	العنصر	المحتوى
01	**عنوان التقرير**	من الضروري أن يمنح المُدقِّق المستقِلُّ، تقريرا، يكون عنوانه واضحا ومُحدّدا، للتمييز بينه، وبين أنواع التقارير المالية الأخرى، مما يساعد في التحليل الأمثل، دون أي غموض قد ينشأ في حالة عدم وجود عنوان. وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام عنوان "تقرير مراجعة الكشوف المالية" لتوضيح محتوى التقرير وتمييزه، أو "تقرير المراجع المستقل" لتأكيد التزام المُدقِّق بالمعايير الأخلاقية ومبدأ الإستقلالية. مما يُعزِّزُ الثقة في النزاهة والموضوعية التي تُميِّزُ عملية التدقيق.
02	**المرسل إليه**	في إطار عمله، يلتزم المُدقِّقُ بتوجيه تقريره وفقا لِمُتطلّبات التكليف، والأطر التنظيمية والقانونية الراهنة. هذا التقرير، الذي يُعدُّ منتجًا نهائيًا لعملية التدقيق، يُوجَّهُ بشكل عام إلى المستفيدين الرئيسيين من المعلومات المالية، بما في ذلك المساهمين أو الشركاء، وكذلك الإدارة التنفيذية، وأعضاء مجلس الإدارة للمؤسسة المُدقّقة. يهدف هذا التوجيه إلى ضمان وصول المعلومات الدقيقة، والموثوقة، إلى جميع الأطراف المعنية، لتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة استنادا إلى الوضع المالي والتشغيلي للمؤسسة.
03	**الفقرة التمهيدية (مقدمة)**	يتطلب تقرير المُدقِّق، بموجب المعايير العلمية والأكاديمية، تحديدًا واضحًا للكشوفات المالية التي تمت مراجعتها، بما في ذلك تاريخ، وفترة الكشوف المالية المعنية. علاوة على ذلك، يُعدُّ من الضروري أن يُوضِّح التقرير أن مسؤولية إعداد الكشوف المالية تقع على عاتق إدارة المؤسسة، بينما يقتصر دور المُدقِّقِ على تقديم رأي موضوعي حول مدى عدالة هذه الكشوف. ومن الأهمية أن يشار في التقرير إلى تلخيص السياسات المحاسبية الرئيسية المُتّبعة، وتقديم أية إيضاحات تفسيرية ذات صلة، لضمان تقديم رؤية شاملة ومفهومة للوضع المالي والتشغيلي للمؤسسة.

04	**مسؤولية المُسيّرين الاجتماعين**	يجب أن يشرح تقرير المُدقِّقِ أن مسؤولية إعداد الكشوف المالية، تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للمؤسسة، وفق الإطار المحاسبي السائد، وكذلك تطبيق نظام الرقابة الداخلية بشكل فعال، لضمان صِحّةِ وشفافية هذه الكشوف، وخُلُوّها من الانحرافات الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.
05	**مسؤوليات المُدقِّق**	توضيح مسؤوليات المُدقِّق المالي المُتمثِّلة في إصدار حكمٍ مِهنِيّ مُستقِلّ حول ما إذا كانت الكشوف المالية للمؤسسة، تعكس صورة عادلة وموضوعية، عن الوضع المالي، ونتائج الدورة، وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة. ويُتوقّعُ من المُدقِّقِ أن يُنفِّذ عملية التدقيق استنادا إلى المعايير الجزائرية للتدقيق، وذلك بهدف توفير أساس معقول لتقديم رأيه بشأن الكشوف المالية المعنية.
06	**رأي المُدقِّق**	يجب أن يتضمن تقرير المُدقِّقِ المالي، تقييمه لما إذا كانت الكشوف المالية تعرض البيانات بإنصاف، وتماشيا مع المعايير القانونية السائدة. قد يستعمل المُدقِّقُ مصطلحات بديلة للدلالة على الإنصاف مثل "تقديم صورة حقيقة وعادلة"، أو "تمثيل عادل من جميع الجوانب الهامة"، وذلك ضمن إطار المعايير الدولية للتقارير المالية. بالإضافة إلى تقديم رأيه حول الدِقّة والعدالة، قد يُطلبُ من المُدقِّقِ أيضا، التعبير عن مدى توافق الكشوف المالية مع الأطر التنظيمية والقانونية المعمول بها.
07	**هوية المُدقِّق**	من الضروري أن يُدرِج المُدقِّقُ المالي الرئيسي، المسؤول عن تنفيذ مُهِمّة التدقي، بياناته الشخصية في التقرير، بما في ذلك اسمه، رقم التسجيل المهني، إلى جانب إرفاقه بتوقيعه وختمه الرسمي.
08	**عنوان المِدقِّق**	يتطلب تقرير التدقيق، تحديد المدينة، أو الموقع الجغرافي، الذي يعكس مقر مكتب التدقيق المسؤول عن إجراء عملية التدقيق.
09	**تاريخ التقرير**	يُعطِي المُدقِّقُ لتقريره تاريخا، شرط ألا يتشابه، أو يسبق، التاريخ الذي تم الحصول فيه على أدِلّة الإثبات الكافية والمناسبة، لإعطاء رأيه المِهنّي حول صِحّةِ وعدالة الكشوف المالية.

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المراجع التالية:

- كهينة قماط، **تقرير المدقق القانوني وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (دراسة استطلاعية: الجزائر، تونس، فرنسا)**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد الرقمي، الجزائر، المجلد 13، العدد 03، 2019، ص ص 03، 04.
- مفيد عبد اللاوي، **المعايير الأساسية لإعداد تقرير محافظ الحسابات وعناصره وفقا للقانون 10-01**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2013، ص ص 197، 198.
- محمد ياسين بن دغي، الربيع بوعريوة، **مدى استجابة مكاتب المراجع في اعداد تقرير مراجعة حسابات المؤسسة الاقتصادية حسب معيار المراجعة الدولي 700 تكوين رأي واعداد تقرير مراجعة الكشوف المالية: دراسة عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر العاصمة**، مجلة المنهل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص ص 1047، 1048.

حسب الجدول السابق تتبيّنُ العناصر الأساسية التي يحتوي عليها تقرير المُدقِّقِ، وذلك حسب معيار التدقيق الجزائري 700، تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية. واضافة إلى تقرير الرأي الذي يُصدِرُهُ المُدقِّقُ، توجد بعض التقارير الأخرى المتعلقة بمراجعة العمليات الخاصة، والمُحدّدةِ قانونا، تُوضّحُ في النتائج والملاحظات التي توصّل إليه خلال عملية التدقيق. هذه العمليات الخاصة تختلف تبعًا للتشريعات والقواعد التنظيمية المختلفة في كل دولة. وفي الجزائر، تم تحديد نطاقها من خلال القرار الصادر عن وزارة المالية المؤرخ في 15 شعبان 1434هـ، الموافق لـ 24 يونيو 2013م، الذي يُحدِّدُ محتوى معايير تقارير الحسابات، حيث تتضمّن التقارير التالية[1]:

- تقرير بخصوص الحسابات المدمجة والمُجمّعة، والتي تُعرفُ بأنها الحسابات الخاضعة لنفس الوصاية؛
- تقرير حول الإتِّفاقيات المُنظّمة بين المؤسسة وأطراف أخرى، مباشرة أو عبر وسطاء؛
- تقرير يتعلّقُ بالمبلغ الإجمالي السنوي لأعلى خمسة أجور؛
- تقرير حول الامتيازات الخاصة المُقدّمة للمستخدمين؛
- تقرير يستعرض تطوُّر النتائج على مدار السنوات الخمس الماضية، بالإضافة إلى النتائج حسب السهم والحصة؛
- تقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- تقرير يتناول استمرارية النشاط؛
- تقرير يتعلّقُ بحيازة أسهم الضمان؛
- تقرير خاص برفع أو خفض رأس المال؛
- تقرير خاص بإصدار القيم المنقولة الأخرى؛
- تقرير يُناقِشُ التسبيقات على الأرباح؛
- تقرير يُعالِجُ تحويل شركات المساهمة إلى أشكال قانونية أخرى؛
- تقرير خاص بالفروع والمساهمات والمؤسسة التي يتم مراقبتها.

تأتي هذه التقارير لتلبية مُتطلّبات قانونية مُحدّدة، وتساعد في توفير شفافية ووضوح المعلومات المالية، وعمليات المؤسسة، لجميع المعنيين.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القرار المؤرخ في 15 شعبان عام 1434 الموافق لـ 24 يونيو سنة 2013 يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 24، 2010، ص ص 12-22.

المبحث الثالث: الأنظمة الخبيرة ودورها في دعم مُخرجات التدقيق الإلكتروني

تُمثِّلُ الأنظمة الخبيرة تطبيقا مُتقدِّما للذكاء الاصطناعي، حيث تهدف إلى محاكاة القدرة البشرية في إتِّخاذ القرارات الخبيرة ضمن مجالات مُحدّدة. تعتمد هذه الأنظمة على قواعد وبيانات مُخصّصة لتوفير حلولٍ وتوصياتٍ تحاكي تلك التي يُقدِّمُها خبير بشري. وفي سياق التدقيق الإلكتروني، تُسهِمُ الأنظمة الخبيرة في رفع كفاءة عمليات التدقيق من خلال أتمتة جمع البيانات وتحليلها، مما يُعزِّزُ من قُدرةِ المُدقِّقِين على التركيز على الجوانب الأكثر تعقيدا وأهمية في عمليات التدقيق.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأنظمة الخبيرة

إنّ استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال التدقيق يعتبر تطوُّرًا تكنولوجيا مُهِمًّا، حيث يرفع ويُعزِّزُ من كفاءة وفعالية عملية التدقيق. هذه الأنظمة مبنية على معرفة الخبراء، والمُصمّمة لمحاكاة قدراتهم العقلية في تحليل المعلومات واتخاذ القرارات، ذلك لأنها تُوفِّرُ أدوات قوِيّةً لِلمُدقِّق في مواجهة التحدِّيات المُعقّدة والمُتغيّرة بسرعة في البيئة المالية والتجارية؛

تعتمد هذه الأنظمة على قواعد بيانات واسعة تشمل القواعد والحقائق والاستنتاجات التي تُغطِّي مختلف جوانب التدقيق؛ ومن خلال الجمع بين هذه المعلومات وقدرات الاستدلال المُتقدِّمة، تستطيع الأنظمة الخبيرة تقديم توصياتٍ وحُلُولٍ لمشكلات التدقيق التي قد تبدو في بادئ الأمر مُعقّدة وغامضة.

أولا– مفهوم الأنظمة الخبيرة في مجال التدقيق:

الأنظمة الخبيرة، المعروفة أيضا بأنظمة الخبرة، تُعدُّ تطبيقاتٍ تكنولوجيةٍ مُتقدِّمةٍ تُعالج وتُحلِّلُ البيانات والمعلومات المُتخصِّصة في مجالات معينة، مثل مجال التدقيق الإلكتروني، مستفيدة من خبرات ومعارف العنصر البشري المُتراكمة. هذه الأنظمة تُصمَّمُ لِتُحاكِي قُدُرات الإنسان العقلية في التفكير والاستنتاج، مِمّا يُمكِّنُها من تقديم الدعم والمساعدة في عمليات اتخاذ القرارات وحلِّ المشكلات الصعبة والمُعقّدة التي تتطلب مستوى عالٍ من الخبرة والمعرفة[1]؛

يتكون المصطلح من جزأين: الأول "الأنظمة"، ويشير إلى تجميعات من المُكوِّنات المترابطة التي تعمل معًا لجمع، معالجة، تخزين، وتوزيع المعلومات، بغرض تحسين السيطرة ودعم عمليات اتخاذ القرار

[1]- عثمان لخلف، رضوان لمار، **تفعيل إدارة المعرفة من خلال النظم الخبيرة**، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2013، ص 81.

داخل المؤسسات؛ أما الجزء الثاني "الخبيرة"، فيدُلُّ على القدرة الفائقة لهذه الأنظمة على تطبيق المعرفة المُتخصِّصة، بشكل فعّالٍ، لِحلِّ المشكلات المُحدّدة[1]؛

تُعدُّ الأنظمة الخبيرة جزءًا من فرع الذكاء الاصطناعي، حيث تُستخدمُ لتقديم حلول لمسائل تتطلب مستوى معين من الخبرة، عبر استخلاص المعرفة من الخبراء في مجال التدقيق الإلكتروني مثالا، وتخزينها ضمن قواعد بيانات معرفية، هذه الأنظمة تُمكِّنُ من استرجاع المعلومات، واستخدامها في حالات لاحقة، لدعم المستخدمين في عملياتهم وقراراتهم[2]؛

كما تُعرّفُ الأنظمة الخبيرة بأنها مجموعات برمجية تُعالِجُ المشكلات ضمن نطاق التدقيق الإلكتروني، وتضُمُّ مُكوّناتٍ لِحلِّ المشكلة، بالإضافة إلى وسائل مساعدة لتقييم البرامج، وتسهيل إدخال واسترجاع المعلومات بكفاءة[3]؛

الغاية من تطوير واستخدام الأنظمة الخبيرة هي الإستفادة من المعرفة المتراكمة لخبراء الصناعة في تحسين الأداء، وتوفير حُلُولٍ لِلتحدِّيات التي قد لا تكون مألوفة، أو لا تكون سهلة الحلِّ بالطرق التقليدية، مما يسهم في تحسين الكفاءة، وتعزيز قدرات المؤسسات في مختلف القطاعات[4]؛

كما تكتسب الأنظمة الخبيرة أهمية متزايدة في عمليات التدقيق، خاصة عندما تتجاوز مهام التدقيق، الإطار النمطي والمهيكل، فتبرز خصائص هذه الأنظمة على النحو التالي[5]:

1. **التخصُّصَ في المهام غير النمطية:** الأنظمة الخبيرة مُصمّمة للتعامل مع المهام غير المهيكلة أو النمطية التي لا يمكن تحديد مشكلاتها بوضوح في مراحل الإدراك أو التخطيط، هذه المهام تتطلّبُ من المُدقِّقِ الإعتماد بشكل كبير على التقدير الشخصي لإختيار البدائل المثلى في مرحلة الإختبار؛

---

[1]- مصعب محمد زهير الدويك، محمد أكرم سالم، **أثر استخدام الأنظمة الخبرة على تطوير الأداء في التدقيق الخارجي**، بحث لإستكمال مساق حلقة البحث في المحاسبة، الأردن، 2013، ص 25.

[2]- تسعديت بوسبعين، عميروش عربان، **استخدام الأنظمة الخبيرة كمدخل للتحسين من إجراءات عملية المراجعة**، مجلة معارف، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 2021، ص 253.

[3]- محمد عجيلة، أحمد قنيع، **دور النظم الخبيرة في تطوير مهارات المحاسب الإداري**، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 62.

[4]- نفس المرجع، ص 62.

[5]- بالاعتماد على:

- أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعة وتدقيق نظم المعلومات**، الدار الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 2005، ص ص 30، 31.
- زياد هشام السقا، **إمكانية استخدام النظم الخبيرة في تطوير مهنة مراقبة الحسابات–دراسة لآراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق**، مجلة بحوث مستقبلية، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2012، ص ص 118، 119.

2. **نموذج النظام الخبير:** يتكوّنُ من مجموعة قواعد اتخاذ القرار المستنبطة من خبراء الميدان، والتي تُستخدم في آلية الإستدلال بتسلسل معين لإنتاج التوصيات النهائية، هذه القواعد تشغل مجموعة من القواعد الشرطية التي تتبع أسلوب الإدراكي في صياغة قواعد القرار؛
3. **تقديم اقتراحات لِحلِّ المشكلات:** النظام الخبير يُقدِّمُ اقتراحًا لِحلِّ المشكلة بناءً على مدخلات من المستخدم، مما يعتبر بمثابة "رأي ثاني" يمكن الاستناد عليه عند الحاجة للاختيار بين الخيارات المختلفة، وبالتالي فإن مسؤولية القرار المُتّخذ تقع على عاتق المستخدم؛
4. **التدريب وتطوير الكفاءات:** بفضل النماذج المعرفية المُتنوّعة والمنهجيات الاستدلالية المُدمجة، تُسهِمُ الأنظمة الخبيرة في تدريب وتطوير كفاءات المُدقِّقِين ذوي الخبرة المحدودة، كما تنقل الخبرات من الأكثر خبرة إلى الأقل خبرة؛
5. **كفاءة استخدام الحاسوب:** نظرًا لقدرة الحواسيب على معالجة البيانات والنماذج بسرعةٍ ودِقّةٍ أكبر من الإنسان، فإن الاعتماد على الأنظمة الخبيرة يُحقِّقُ مستوى عالٍ من الكفاءة، خاصة في توجيه انتباه المُدقِّقِين نحو العوامل والمُتغيِّرات الهامة لِمُهِمّةِ التدقيق؛
6. **التعامل مع المشكلات الهامة والمُعقّدة:** يُواجِهِ الإنسان تحدِّياتٍ صعبة تتطلب برامج حاسوبية للمساعدة في التغلُّبِ عليها، تُوفِّرُ الأنظمة الخبيرة إمكانية التعامل مع هذه التحدِّيات بكفاءة عالية، بالإعتماد على المعرفة المتراكمة والمُتخصِّصة في مجالات عمل معينة.

ثانيا- أهمية وأنواع الأنظمة الخبيرة في مجال التدقيق:

تُمثِّلُ الأنظمة الخبيرة تطوُّرًا ملحوظًا في مجال تكنولوجيا المعلومات والذكاء الإصطناعي، حيث تُعتبرُ ثمرة التقدُّمِ في البحث والتطوير الهادف إلى تحقيق استفادة مثلى من المعرفة البشرية المُتخصِّصة، عبر توظيفها في أنظمة حاسوبية مُتقدِّمة. وتتجلّى أهمية الأنظمة الخبيرة من خلال مجموعة من الخصائص الفريدة والمزايا التي تُقدِّمُها، التي يمكن توسيع نطاق تفسيرها على النحو التالي[1]:

1. **ضمان الموضوعية والثقة:** تعمل الأنظمة الخبيرة على رفع مستوى الموضوعية والموثوقية في عملية إتِّخاذ القرارات، من خلال تطبيق المعرفة المُخزّنة والمستسقاة من خبراء في مجالات مُعيّنة، كمجال التدقيق الإلكتروني، بحيث تُقدِّمُ هذه الأنظمة حُلُولًا مبنية على أُسُسٍ علمية، وتجربة عملية طويلة؛

[1] خديجة خنطيط، **النظام الخبير كتقنية من تقنيات الذكاء الإصطناعي ودوره في تفعيل إدارة المعرفة-دراسة حالة مؤسسة براندت**، مجلة الباحث الاقتصادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2020، ص 388.

2. **الإتاحة المستمرة:** إحدى الخصائص الرئيسية للأنظمة الخبيرة هي قدرتها على تقديم الدعم والمساعدة على مدار الساعة، وفي أي مكان، مِمّا يُوفِّرُ مرونة كبيرة لمستخدمي هذه الأنظمة في الوصول إلى المعرفة المُتخصِّصة والاستشارة، في الوقت الفعلي؛
3. **دعم إتّخاذ القرارات المُعقّدة:** تبرز الأنظمة الخبيرة كأدوات فعّالة في دعم القرارات الإستراتيجية والتخطيطية غير الروتينية، حيث تتيح للمستخدمين الاستفادة من تحليلات عميقة ومُعقّدة تفوق قدرات الأساليب التقليدية؛
4. **الحفاظ على المعرفة:** تقوم الأنظمة الخبيرة بدور حيوي في تخزين وإدارة المعرفة، التي قد تضيع بسبب تقاعد الخبراء أو تغيير وظائفهم، مما يضمن استمرارية الوصول إلى خبرة ومعرفة متخصصة؛
5. **الاستقلال عن البيئة المحيطة:** تعمل هذه الأنظمة بفعالية، بغض النظر عن الظروف البيئية أو النفسية، مما يجعلها أدواتٍ مرنة وقابلة للتطبيق في مختلف السيناريوهات؛
6. **الحيادية والعقلانية:** من خلال الإستناد إلى المعرفة الموضوعية والمحايدة، تضمن الأنظمة الخبيرة إتّخاذ قرارات مبنية على العقلانية والتجرُّدِ من العواطف والميول الشخصي، مما يُعزِّزُ صِحّة وفعالية القرارات المتخذة.

بذلك، تُقدِّمُ الأنظمة الخبيرة إسهامات قيمة في تحسين عملية اتخاذ القرار ضمن عملية التدقيق الإلكتروني، عبر توفير وصول سريع ودقيق إلى خبرة ومعرفة مُتخصِّصة في المجال، مما يُسهِمُ في تعزيز كفاءة وفعالية عملية التدقيق.

كما تتميّزُ الأنظمة الخبيرة بتنوُّعِها وقدراتها المتفاوتة في مستويات الذكاء، وتُمثِّلُ مجالًا مُهِمًا يستقطب اهتمام الباحثين لتطوير أدوت مُتخصِّصة، تقوم بِمهامٍ مُعيّنة في مجالات مختلفة، وذلك بالإستناد على عدة معايير. ويمكن تلخيص أهم **تصنيفات الأنظمة الخبيرة** كالآتي[1]:

1. التصنيف وفق لنوع المساعدة المُقدّمة:

يشمل هذا التصنيف نظم الخبرة التي تُقدِّمُ المساعدات المُتقدِّمة لِلمُدقِّق، حيث تتمثل أنواع هذه المساعدات المُتقدِّمة فيما يلي:

[1]- أمين علواطي، فاطمة بن يحي، **أثر استخدام الأنظمة الخبيرة على الأعمال المصرفية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2017، ص 152.

1-1- أنظمة مساعدة: تُعدُّ هذه الأنظمة الأقل تقدُّمًا من حيث الخبرة، حيث تُوفِّرُ دعمًا في أداء المهام الروتينية، وتُوجِّهُ المستخدم نحو الأنشطة التي تتطلّبُ تدخُّلًا بشريًا؛

1-2- أنظمة زميلة: تُمكِّنُ المستخدمين من إجراء حوار مع النظام لفهم المنطق الذي يعتمد عليه في التوصُّلِ إلى القرارات، مما يسمح بتحقيق تعاون بين الإنسان والنظام للوصول إلى الحلِّ الأمثل؛

1-3- أنظمة خبيرة حقيقة: حيث يثِقُ المستخدمون في هاته الأنظمة لتقديم نصائح وحلولٍ للمشاكل، والتي عادة ما يمكن للخبراء فقط التعامل معها، مما يعكس مستوى عالٍ من الذكاء والتخصُّصِ.

2. التصنيف وفقا للوظائف:

يشمل هذا التصنيف نظم الخبرة التي تُقدِّمُ المساعدات في وظائف مُحدّدة ضمن مهام التدقيق، وتتمثل هذه الأنظمة فيما يلي:

2-1- أنظمة تجميع الأدلة: تقود هذه الأنظمة المُستخدِم نحو اختيار مُبرّرٍ من بين مجموعة معقولة من البدائل التي تعالج مشاكل التصنيف بفاعلية، من خلال تقديم تصنيف دقيق ومُوجّهٍ للمشكلات؛

2-2- أنظمة التنقيب خطوة بخطوة: تتناول هذه الأنظمة مشاكلا ذات نتائج محتملة كثيرة ومُعمّقة التفاصيل، وتعمل على تحديد أبعاد المشكلة بوضوح تدريجيا؛

2-3- أنظمة التجميع خطوة بخطوة: تتطلب هذه الأنظمة تفاعلا مستمرا مع المستخدم لِحلِّ مشكلة مُحدّدة، مستفيدة من الخبرة البشرية للمساعدة في توجيه عملية الحل نحو النتيجة المثلى.

إن تقديم هذه الأنظمة الخبيرة لدعم قرار المُدقِّق المبني على المعرفة المُتخصِّصة يُعزِّزُ، بشكل كبير، من كفاءة وفعالية عمليات إتّخاذ القرار في مختلف المجالات. يتجلّى هذا التأثير بوضوح في القدرة على توفير حُلُولٍ مُتخصِّصة وموثوقة، تتجاوز الإمكانيات البشرية التقليدية، مما يفتح آفاقًا جديدة للبحث والتطوير في الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته المتنوعة.

ثالثا- مُكوّنات نُظُم التدقيق الخبيرة وأهم مجالات استخدامها:

تُشكِّلُ الأنظمة الخبيرة مُكوّنا أساسيا ضمن حقل الذكاء الإصطناعي، وتُعرفُ بكونها تجمع بين عِدّةِ عناصر رئيسية مُصمّمة لتسهيل عملية الحصول على المعرفة، وإدارة هذه المعرفة، وتقديمها بطريقة تفاعلية للمستخدم. هذه العناصر تشمل[1]:

[1]- خديجة خنطيط، **مرجع سبق ذكره**، ص 388.

1. **نظام تسهيل استقطاب المعرفة:** يُعدُّ هذا النظام بمثابة بوابة لِجمعِ وتحويل المعرفة، من مصادر مُحدّدة إلى برامج النظام الخبير، مما يُسهم في بناء قاعدة معرفية مُتخصِّصة؛
2. **قاعدة المعرفة:** تُشبِهُ إلى حدٍّ كبير قواعد البيانات في أنظمة دعم القرار، لكنها تحتوي على معرفة مُتخصِّصة ومُتراكِمة من خبراء المجال. تتضمن قاعدة المعرفة مجموعة من القواعد والتفسيرات المرتبطة بالمجال المعني، بما في ذلك الحقائق والإرشادات اللازمة لاستخدام المعرفة في حلِّ المشكلات المُحدّدة؛
3. **نظام إدارة قاعدة المعرفة:** يعمل هذا النظام بمنزلة نظام إدارة قاعدة البيانات في أنظمة دعم القرار، حيث يتولّى تحديث قاعدة المعرفة بإضافة معلومات ومُؤشِّرات وقواعد جديدة؛
4. **آلة الإستدلال:** تعمل هذه الآلة على مزج ومقاربة الحقائق والمعرفة المُتخصِّصة الموجودة في قاعدة المعرفة، باستخدام قواعد لإستنباط استنتاجات وحُلُولٍ مُتعلِّقةٍ بالمشكلة المطروحة؛
5. **أداة التفاعل مع المستخدم:** تُعتبر واجهة النظام التي تُمكِّنُ المُستخدِمَ من التفاعل بسهولة مع النظام، سواء عبر اللغة الطبيعية أو عن طريق وسائل تفاعلية أخرى مثل الجداول، الرسوم البيانية، والصور.

تتميّزُ الأنظمة الخبيرة بقدرتها على تقديم حُلُولٍ مُتخصِّصةٍ وفعّالة في مجالات مُحدّدة، مما يجعلها أداة قيِّمةً لدعم اتخاذ القرارات المُعقّدة، وتحسين الأداء في العديد من التطبيقات العلمية.

ومنذ ظهورها في السبعينات، كان استخدام الأنظمة الخبيرة مُرتبطًا بالأعمال التي تتطلّبُ مستوى مُعيّنا من الخبرة والكفاءة لإنجازها في مجال تدقيق الحسابات. ويعتبر الاعتماد على هذه الأنظمة مُهِمًا لتصنيف مُهِمّة التدقيق حسب درجة تعقديها وغموضها، بحيث يمكن تقسيم هذه المهام إلى[1]:

1. **المهام المُهيكلة:** تتميّزُ بالروتين والتكرار، ولا تحتاج إلى مستوى عالٍ من الخبرة لأدائها، وتشمل القرارات الروتينية التي تستند إلى إجراءات وسياسات ومعايير موضوعية معروفة مسبقا. هذا النوع من المهام لا يتطلّبُ جهدا أو إبداعا فكريا كبيرا بل يحتاج إلى درجة محدودة من الحكم والإبداع الشخصي؛
2. **المهام شبه المُهيكلة:** يمكن تعريف المُشكِل بوضوح في مرحلة التخطيط، كما أن البدائل المتاحة مُحدّدة، مما يسمح لِمُتّخِذِ القرار باختيار البديل الأمثل من بين الخيارات المُحدّدة. هذا النوع من المهام يتطلّبُ مستوى مُعيّنا من الإبداع والتفكير النقدي، وتكون فيها المشاكل مُتكرِّرة، لكنها مُتضمّنةٌ توجيهات واضحة؛

[1]- عميروش عربان، **مرجع سبق ذكره**، ص 121.

3. **المهام غير المُهيكلة:** تتطلّبُ درجة عالية من التقدير الشخصي والإبداع لاختيار أفضل البدائل، حيث لا يمكن تعريف المشكلة بوضوح في مراحل الإدراك أو التخطيط. هذه المهام تُعالِجُ مُشكلاتٍ جديدة غير مُتكرّرة، ولا يوجد لها مسار واضح أو إرشادات مُحدّدة لإتّخاذِ القرار، مما يجعلها تتطلّبُ من المُدقِّقِ الاعتماد على خبرته وحكمه الشخصي في تحليل المعلومات وإتّخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثاني: أهم نماذج الأنظمة الخبيرة المتعارف عليها دوليا في مجال التدقيق

في العقود الأخيرة، شهدت مهنة التدقيق الإلكتروني تطوُّرًا ملحوظا بفضل التقدُّمِ الهائِلِ في تكنولوجيا المعلومات والإتصال، هذا التطوُّر لم يُعدِّل فقط من مهام المُدقِّقِ ومنهجية عمله، بل أدّى أيضا إلى ظهور واستخدام أنواعٍ مُتنوِّعةٍ من البرامج المُتخصِّصة التي تهدف إلى تعزيز كفاءة وفعالية عمليات التدقيق. تتيح هذه البرامج لِلمُدقِّقِين إمكانياتٍ واسعةً لجمع البيانات وتحليلها، وتقييم أنظمة الضبط الداخلي للمؤسسات، بطريقة أكثر دِقّةً وفي وقت أقلّ، مقارنة بالطرق التقليدية.

أولا- برنامج التدقيق المالي والمحاسبي CCH Audit :

يُعتبرُ برنامج CCH Audit للتدقيق المالي والمحاسبي نموذجا رائدا في تسهيل وتحسين هذه العمليات، حيث يضمن الإلتزام التام بمعايير التدقيق الدولية. يتميّزُ هذا البرنامج بِقُدرته على تقديم عرض مُفصّلٍ له عن كيفية التعامل معه في بداية استخدامه، حيث يشمل على مُلخّصٍ لِكافةِ الاختبارات، الأسئلة ضمن قائمة التدقيق، وقائمة بالمستندات التي تتطلّبُ مزيدا من الفحص والتدقيق. هذا النهج يضمن لِمُدقِّقِ الحسابات الشعور بالراحة بخصوص سلامة وثائق التدقيق، ويُعزِّزُ من قدرتهم على التقليل من المخاطر المرتبطة بعملية التدقيق؛

يتبنّى البرنامج نموذجا مبتكرا قائما على التقييم الدقيق للمخاطر، حيث يتم تسجيل وتقييم المخاطر في كُلِّ مرحلة من مراحل التدقيق. هذه الخاصية تُمكِّنُ المُدقِّقَ من تحديد وإدارة المخاطر بكفاءة عالية، مِمّا يُسهِمُ في رفع مستوى الشفافية والدِّقة في عملية التدقيق؛ بالإضافة إلى ذلك، يُدمَجُ برنامج CCH Audit بسلاسة مع الأنظمة الأساسية المُنتِجة للبيانات، مما يسمح باستيراد المعلومات المحاسبية بكفاءة ويُسرٍ، ويُسهِّلُ عملية التخطيط لِمُهِمّةَ التدقيق؛

يعمل البرنامج كذلك، على تعزيز الكفاءة في إدارة وتدفُّقِ المستندات والفواتير، من خلال استخدام نظام Basecone، وهو ما يُعدُّ تطوُّرًا هامًا في تبسيط إجراءات التدقيق وتحسين إدارة الوثائق. إضافة إلى ذلك، يساهم CCH Audit في تبسيط عملية الإقرار الضريبي، بدءًا من جمع البيانات، وحتى التسجيل الإلكتروني والتخطيط الضريبي، لِيخدم بذلك أكثر الأطراف ذات العلاقة؛

من خلال هذه الوظائف المُتعدِّدة، يُظهر برنامج CCH Audit قُدرتهُ الفائقة على تعزيز جودة وكفاءة عملية التدقيق المالي والمحاسبي، مُؤكِّدًا على أهمية الإلتزام بالمعايير الدولية، ومُوفِّرًا بدرجات أكبر، عُنصُري الدِقّة والشفافية، نحو تحقيق عملية التدقيق بجودة عالية[1].

ثانيا– برنامج التدقيق المالي والمحاسبي REVOR :

تم تطوير برنامج REVOR سنة 2005، وتم اعتماده في ثلاثة عشر (13) دولة على مستوى العالم، مِمّا يشير إلى مدى انتشاره وقبوله في مختلف البيئات الاقتصادية والمالية. صُمِّم البرنامج بواجهةِ مُستخدِمٍ تفاعلية تُمكِّنُ من تفعيل وظائفه المتنوعة، إما عن طريق النقر المباشر أو من خلال استخدام قوائم سياقية، ما يُوفِّرُ مرونة عالية في التخصيص لتلبية الإحتياجات الخاصة بِكُلِّ مُستخدم؛

من الجدير بالذكر أن برنامج REVOR يدمِجُ في بُنيتِهِ مجموعة من التطبيقات الداعمة لوظائفه الأساسية، مثل Word، Excel، Outlook، هذه الميزة تساهم في تعزيز كفاءة المستخدمين في إنشاء وإدارة المستندات المالية والإدارية بكفاءة عالية. وعلاوة على ذلك، يسمح البرنامج بِدمجِ برمجياتٍ إضافية مثل Funcompta للمحاسبية، وFunimmo لإدارة العقارات، مِمّا يُوفِّرُ إمكانيات مُوسّعةٍ للتسجيل والإدارة بِالكِمّيات، ويُعزِّزُ من تكامل وفعالية النظام المحاسبي؛

أحد الجوانب البارزة لبرنامج REVOR هو قدرته على إتاحة سحب عينات عشوائية، وهو ما يلعب دورًا حيويًا في تقليل الأخطاء المحاسبية، وتعزيز كفاءة عملية التدقيق. هذه الخاصية تُمكِّنُ المُدقِّقِين من إجراء تقييمات دقيقة وفعالة، ما يساهم في تقليل الوقت اللازم لإتمام مُهِمّةِ التدقيق؛ إضافة إلى ذلك، يدعم البرنامج تطبيق المعايير الدولية للتدقيق بطريقة فعالة، ما يُعزِّزُ من جودة وشفافية الكشوف المالية؛

[1] Wolters Kluwer, **CCH Audit Automation**, Available on the webesite: https://www.wolterskluwer.com/en-gb/solutions/cch-central/cch-audit-automation, View date: 07/04/2024.

يُسهِمُ البرنامج أيضًا في تحديد واستخراج نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وهو الجانب الذي يُعدُّ أساسيًا لتحسين عمليات الرقابة وضمان الإمتثال للمعايير الدولية، من خلال توحيد إجراءات التدقيق وتسهيل تطبيق المعايير، فيُعد REVOR أداة قيمة للغاية في سعي المؤسسات لتحقيق الكفاءة والفعالة في إدارة المعلومات المالية والمحاسبية[1].

ثالثا- برنامج التدقيق المالي والمحاسبي RPA :

مصطلح RPA هو اختصار لـRobotic Process Automation أي الأتمتة الروبوتية للعمليات، ويُمثِّلُ أحد الطرق المُتطوِّرة لأتمتة العمليات القائمة على قواعد مُحدّدة، والأنشطة الروتينية، من خلال استخدام برمجيات مُتخصِّصة تُعرف باسم "الروبوتات"؛ كمثال على ذلك، في استراليا تمكّنت مؤسسة رائدة في قطاع ضمان الجودة والضرائب والخدمات الاستشارية، من تحقيق تقدُّمٍ ملموس في عمليات التدقيق المصرفي، حيث تولّت روبوتات الأتمتة مسؤولية تقديم طلبات التأكيد وإدارة العملية بكاملها، بما في ذلك معالجة بعض الاستثناءات، وإصدار الوثائق اللازمة لفريق التدقيق، وكذلك التأكيدات الرسمية؛

هذا النهج سمح لفرق التدقيق بتحويل تركيزها نحو الجوانب التقديرية بدلًا من الغرق في أعباء الإدارة والمتابعة، مما أسهم في الكشف المُبكِّرِ عن المشكلات، وتقليل المفاجآت غير المُتوقّعة أثناء عمليات التدقيق؛ إضافة إلى ذلك، أدّى استخدام الأتمتة الروبوتية للعمليات إلى تحسين مستوى الخدمة المُقدّمة للعملاء. ويُعدُّ تطوير حُلُولٍ جديدةٍ تستند إلى تقنية RPA من الخطوات الحالية نحو تعزيز وتوسيع استخدام هذه التكنولوجيا في عمليات التدقيق؛

تتجلّى أهمية البرنامج في قُدرتِها على تبسيط وتسريع العمليات المحاسبية والتدقيقية من خلال أتمتة المهام المُتكرِّرة والمُعقّدة، مِمّا يسمح لِلمُدقِّقِين بتخصيص وقت أكبر للتحليلات العميقة والمهام ذات القيمة العالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأتمتة الروبوتية للعمليات تعزيزُ دِقّةِ البيانات، والحدِّ من الأخطاء البشرية، وهو ما يساهم في رفع جودة عمليات التدقيق، ويُعزِّزُ الثقة في النتائج النهائية[2].

[1]- خديجة بن بوعلي، محمد أمين بربري، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

[2] Kevin C.Moffitt, Andrea M.Rozairo, Miklos A.Vasahelyi, **Robotic Process Automation for Auditing,** Journal of Emerging Technologies in Accounting, USA, 2018, p 02.

رابعا– برنامج التدقيق المالي والمحاسبي IDEA :

برنامج IDEA الذي تُطوّرُهُ مؤسسة Caseware يُعدُّ أحد الأدوات البارزة في مجال التحليل المالي ومعالجة البيانات، حيث يُسهِمُ البرنامج بشكل كبير في تبسيط وتسريع عمليات التعامل مع قواعد البيانات، وتحليلها ومعالجتها بِدِقّةٍ عالية، مِما يُعزّزُ من كفاءة وجودة عمليات التدقيق للإدارات المالية والمحاسبية؛

وتشمل الوظائف الأساسية للبرنامج، تسهيل استيراد المعلومات من مختلف قواعد البيانات، إجراء تحليلات مُعقّدة، تبسيط عملية تحويل البيانات بعد معالجتها. كما يُمكِنُ للبرنامج إجراء فحص وحساب مطابقة البيانات، اختبار الفجوات والتكرارات، واختيار العينات، بشكل يدعم عملية التدقيق المالي والمحاسبي بشكل موثوق وفعال؛

إحدى الميزات القيّمة لبرنامج IDEA هي قدرته على تسجيل كُلِّ مرحلة من مراحل التدقيق، مِمّا يُوفِّرُ أساسًا متينا لإجراءات التدقيق المستقبلية، ويُعزّزُ من الشفافية والمساءلة في عمليات التدقيق، هذه الخاصية تتيح استخدام البيانات في مَهَمّات التدقيق اللاحقة، وبكفاءة وفعالية؛

يتميّزُ البرنامج كذلك، بقدرته على كشف حالات الغش والإحتيال، مِمّا يُسهِمُ في تعزيز ثقة النتائج المالية، ودعم أعمال التدقيق بسرعة ودِقّةٍ عالية، هذا يُسهّلُ على المُدقِّقِ إجراء تقييمات موضوعية، وتوفير رأي مدعوم بأدلة إثبات إلكترونية يمكن الإحتفاظ بها ضمن الملف الجاري، مِمّا يُعزّزُ من كفاءة ودِقّةِ عملية التدقيق، ويُسهِمُ في تقديم تقارير تدقيق مُفصّلة ودقيقة؛

بهذه الخصائص، يُعدُّ برنامج IDEA أداة حاسمة في تحسين عمليات التدقيق المالي والمحاسبي، مُوفِّرًا إطار عملٍ مُتكامِلٍ يدعم الكفاءة، الدِقّة، والموثوقية، في التعامل مع البيانات المالية والمحاسبية[1].

خامسا– لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL :

في السنوات الأخيرة، اكتسبت لغة تقارير الأعمال المُوسّعة eXtensible Business Reporting Language، مكانة مرموقة كحلٍّ تكنولوجِيٍّ رائدٍ يساهم بشكل فعّال في مكافحة الممارسات المحاسبية المُبدِعة، ويُعزّزُ بشكل كبير جودة المعلومات المالية المُقدّمة للأطراف المعنية. فقد ظهر XBRL كتطوُّرٍ تكنولوجِيٍّ بارِزٍ سهّل من عملية التدقيق وقلّل التكاليف المرتبطة بها، مِمّا يسهم في تحسين جودة التدقيق؛ كما أشار نائب رئيس الحسابات في لجنة الأوراق المالية والبورصات إلى نسبة الأخطاء والإحتيال التي

[1] Caseware, **IDEA for External Audit**, Available on the webesite: https://www.caseware.com/accounting-firm-solutions/audit-and-assurance/, View date: 07/04/2024.

تقتضي إعادة إصدار البيانات المالية، والتي لم تتجاوز 5%، مِمّا يدُلُّ على دور XBRL في التقليل من الأخطاء غير المعتمدة، وتعزيز الدِقّة في التقارير المالية[1]؛

لا يقتصر تطبيق البرنامج على الحدِّ من الأخطاء الحالية فقط، بل يسهم أيضًا في الكشف المُبكِّرِ عن الأخطاء المحتملة في المستقبل. استخدام هذه التكنولوجيا قد أدّى إلى تحقيق مستويات أعلى من الشفافية في إعداد التقارير المالية، وإلى زيادة كفاءة توفير المعلومات المالية، فمن خلال البرنامج يمكن تحديد وتعريف مصطلحات التقارير بِدِقّة، مِمّا يُسهِّلُ نقل المعلومات بين المؤسسات بسرعةٍ ودِقّةٍ متناهية؛

بشكل ملحوظ، لا تتطلّبُ XBRL تغييرات في معايير المحاسبة الحالية أو سياسات الإفصاح، بل تُقلِّلُ من مخاطر إعادة إدخال البيانات، مِمّا يُخفِّضُ من تكاليف تحضير وتوزيع المعلومات المالية؛ هذا بالإضافة إلى تمكين الوصول السريع إلى المعلومات الضرورية، مِمّا يُقلِّلُ الجهد الكتابي ويُوفِّرُ الوقت والموارد المالية،إضافة لقُدرةَ المُدقِّقِ على تحديد الانحرافات التي تشير إلى غِشٍ في الكشوف المالية؛

يقوم تطبيق XBRL على مبدأ تحويل المعلومات المالية من التقارير الورقية إلى بيانات مُرمّزة ضمن قواعد الترميز الخاصة به، مِمّا يسمح بِتدفُّقِ هذه المعلومات بسهولة ويُسرٍ بين البرمجيات المختلفة مثل Microsoft Excel، هذا يتيح للأنظمة المعلوماتية قراءة وتحليل التقارير بكفاءة عالية، وتقديم المعلومات بأشكال مُتنوّعة تُلبّي احتياجات الإفصاح الإلكتروني، وتُعزِّزُ جودة ودِقّةِ المعلومات المالية[2].

سادسا– أسلوب التدقيق المالي والمحاسبي CAATs :

تعمل الأدوات الحديثة لاستخدام تقنيات التحليل ومعالجة البيانات المالية والمحاسبية المعروفة بـ Computer Assisted Audit Tools and Techniques–CAATs، على تعزيز كفاءة وفعالية عمليات التدقيق المالي والمحاسبي، هذه التقنيات التي تشهد تطبيقًا واسع النطاق ومرونة عالية في الإستخدام من قبل المُدقِّقِين، تُمكِّنُ من إجراء التحليلات على مجموعات فردية من البيانات بطريقة تُبرِزُ الانحرافات أو الأنماط غير المعتادة، وذلك لتقديم درجة من التحليل تُرضي مُتطلّبات الأطراف ذات العلاقة[3]؛

---

[1]- عبد المالك زين، محمد الصالح بلول، **دور لغة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني XBRL في تحسين جودة المعلومات المالية**، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2019، ص 10.

[2]- محمود عمر محي الدين، محمد رحال، أحمد أمين بوخرص، **أهمية لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL كأداة لتفعيل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني–عرض تجارب دولية وعربية**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص ص 138، 139.

[3]- شاهر العرود، **تأثير تطبيق مدققي الحسابات لأساليب تكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الإلكتروني في الأردن**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، الأردن، العدد 78، 2011، ص 08.

تساهم التقنيات المُتقدِّمة في التدقيق مثل أوامر التدقيق ACL وبرنامج IDEA، بالإضافة إلى الأدوات الإلكترونية الشائعة مثل Microsoft Excel و Microsoft Access، في إرساء نظام شامل للتدقيق يُعنى بتقييم البيانات الكبيرة، وتحليل الحالات غير العادية، بِدِقّةٍ وسرعة، مِمّا يُعزِّزُ من جودة ونزاهة عملية التدقيق المالي والمحاسبي[1]؛

تتضمّنُ الوظائف الرئيسية لهذه التقنيات مزايا عِدّة مثل فرز البيانات حسب التاريخ، اكتشاف التكرارات الرقمية، وإمكانية تصدير البيانات لإستخدامها في برمجيات أخرى؛ كما تُمكِّنُ من استخلاص البيانات ذات الطبيعة الاستثنائية، اكتشاف الفجوات في التسلسل الرقمي، دمج البيانات من ملفات مُتعدِّدة في ملف واحد، وتصنيف البيانات بطرق تفيد عمليات الرقابة؛

من خلال توظيف هذه التقنيات يُمكِنُ لِلمُدقِّقِين تحسين دِقّة وسرعة عمليات التدقيق، تقييم مخاطر الغش بشكل أكثر فعالية، تحديد الإدخالات الجديرة بالإختبار، والتحقُّقَ من صِحّةِ الملفات الالكترونية واكتمال المخزون. وبالتالي، تُشكِّلُ هذه الأدوات جزءًا لا غنى عنه، في البنية التحتية للتدقيق المالي والمحاسبي، مِمّا يُسهِمُ في رفع مستوى الشفافية، تعزيز الثقة في البيانات المالية، ودعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية ضمن المؤسسات[2].

المطلب الثالث: مزايا ومُعيقات استعمال النظم الخبيرة ضمن مجال التدقيق الإلكتروني

تشهد بيئة التدقيق الإلكتروني تطوُّراتٍ مستمرة، تبرُزُ الأنظمة الخبيرة فيها كأداة من الأدوات المحورية، حيث تتضمّن تحوُّلًا جِذرِيًّا في كيفية إجراء عملية التدقيق. هذه الأنظمة التي تدمِجُ بين المعرفة العميقة للخبراء في مجالات التدقيق وقدرات الحوسبة المتقدمة، تُقدِّمُ فُرصًا واعدة لتعزيز الكفاءة والفعالية في عمليات التدقيق. ومع ذلك، كما هو الحال مع أي تكنولوجيا مبتكرة، تأتي استخداماتها مصحوبة بمجموعة من المزايا والمُعوِّقات التي يجب فهمها بعمق لاستغلالها بالشكل الأمثل، مع ظهور مسؤوليات جديدة لِلمُدقِّق يتطلب الإلمام بها.

[1] -حكيم حمود فليح الساعدي، **العوامل المؤثرة على جودة التدقيق ودورها في تعزيز أبعاد تلك الجودة**، مجلة جامعة بغداد، العراق، المجلد 23، العدد 46، 2016، ص 204.

[2]- مروان بن علي، **أهم المنظومات الإلكترونية المستخدمة في مجال التدقيق الداخلي**، مجلة المدققين، تونس، العدد 01، 2018، ص 01.

أولا– مزايا استعمال الأنظمة الخبيرة في ظِلِّ التدقيق الإلكتروني:

في سياق التطوُّرِ المصاحب لتكنولوجيا المعلومات تبرُزُ الأنظمة الخبيرة كأدة حاسمة لِمُدقِّقِي الحسابات، مُمكِّنةً إياهم من مواجهة التحدِّيات المتنوعة خلال عملية التدقيق. هذه الأنظمة تدمِجُ المعرفة المُتخصِّصة والخبرات المتراكمة في قواعد بيانات شاملة، مِمّا يُسهِّلُ على المُدقِّقِين استشارة وتطبيق هذه المعرفة بفعالية ودِقّة عالية. وتتمثّلُ الفوائد الرئيسة لإستخدام الأنظمة الخبيرة في مجال التدقيق فيما يلي[1]:

1. **تعزيز الكفاءة والسرعة في أداء مهام التدقيق:** بفضل التكامل مع التكنولوجيا تُقلِّلُ الأنظمة الخبيرة بشكل ملحوظ من الوقت اللازم لإكمال عملية التدقيق، ما يسمح بتحقيق الأهداف في الوقت المناسب؛
2. **دعم صنع القرار والحكم الشخصي:** تُوفِّرُ لِلمُدقِّقِين إمكانية الإستفادة من المعرفة والخبرة المُخزّنة لتحسين القرارات التي يتّخِذُونها، ما يرفع من جودة التقييمات والقرارات في ظِلِّ البيئة المعلوماتية؛
3. **زيادة مستوى الثقة في تقرير التدقيق:** الاعتماد على الأنظمة الخبيرة يُسهِمُ في إعداد تقارير مراجعة دقيقة وموثوقة، ما يُعزِّزُ من مصداقيتها في بيئة تكنولوجيا المعلومات والإتصال؛
4. **خفض تكاليف عملية التدقيق:** تُقلِّلُ الأنظمة الخبيرة من الحاجة إلى الوقت الإضافي لإنجاز المهام أو إتِّخاذ القرارات الضرورية، وذلك بفضل دِقّتِها وسرعة أدائها، ما يُؤدِّي إلى تقليل التكاليف الإجمالية؛
5. **تحسين جودة التدقيق:** تساهم هذه الأنظمة في تسهيل عملية التخطيط لعملية التدقيق وإعداد التقارير بشكل واضح ودقيق، مِمّا يُعزِّزُ من جودة العملية ككُلّ؛
6. **زيادة دِقّة اختيار الأدلة وتقليص الشك:** تعمل الأنظمة الخبيرة على تحسين اختيار الأدلة وتقليل الشك وحالات عدم اليقين، ما ينتج عنه خفض خطر التدقيق؛
7. **معالجة نقص الخبراء وتدريب المراجعين الجدد:** من خلال توفير إمكانية الوصول إلى المعرفة المُتخصِّصة، تساعد الأنظمة الخبيرة في تدريب المراجعين الجدد، ورفع مستوى قدراتهم؛
8. **مواجهة المشاكل الهيكلية المعقدة:** تساعد الأنظمة الخبيرة في تحليل وحلِّ المشاكل الهيكلية الغامضة، مِما يساهم في إنهاء عملية المراجعة بكفاءة وفعالية.

كخلاصة، تعتبر الأنظمة الخبيرة حجر الزاوية في تعزيز فعالية وكفاءة عملية التدقيق، مما يدعم بشكل مباشر، تحسين الأداء المهني وزيادة موثوقية النتائج، في ظِلِّ التطور المستمر لتكنولوجيا المعلومات.

[1] تسعديت بوسبعين، عميروش عربان، **مرجع سبق ذكره**، ص 265.

ثانيا– مخاطر استعمال الأنظمة الخبيرة على ضوء التدقيق الإلكتروني:

في سياق التحوُّلِ الرقمي واعتماد النظم الخبيرة، يُواجِهُ المُدقِّقُون مجموعة من التحدِّياتِ والمخاطر المتعلقة بالنظام الإلكتروني والبيئة التكنولوجية، والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي[1]:

1. **المشكلات المتعلقة بالنظام الإلكتروني:** تشمل هذه التحدِّيات، التزوير، الأخطاء في عمليات إدخال البيانات، التخزين، المعالجة، مِمّا يُؤدِّي إلى انحرافات معلوماتية، قد تُؤثِّرُ سلبا على دِقّةِ وموثوقية نتائج المراجعة؛
2. **جرائم النظم الحاسوبية:** تعتبر الأعمال التي تتضمّن الإضرار بالبرامج أو البيانات أو سرقتها، من بين المخاطر الرئيسية التي تُهدِّدُ سلامة النظم الخبيرة، مما يستدعي تدابيرًا أمنيةً مُحكمَةً؛
3. **سلامة المحتوى والتحقُّقَ من صِحّةِ العمليات:** يتطلب توثيق وتحليل العمليات ضمان سلامة المحتوى وصِحّة العمليات، لتفادي الأخطاء والتلاعب بالمعلومات؛
4. **التحقُّق من الهوية والتفويض السليم للعمليات:** يشير إلى الحاجة إلى آليات موثوقة للتعرُّفِ على هوِيةِ المستخدمين، وتفويضهم بشكل صحيح لإجراء العمليات، لضمان الأمان والسلامة العملياتية؛
5. **السِرّيّة والموثوقية للبيانات:** تُمثِّلُ المحافظة على سِرّيّةِ وأمان البيانات من الأولويات القصوى التي يجب مراعاتها لِتجنُّبِ الوصول غير المُصرّحِ به، أو تسرُّبِ المعلومات الحساسة؛
6. **استمرارية توفُّرِ المعلومات أو الخدمة:** يتعيّنُ ضمان استمرارية وتوفُّرِ النظم والخدمات المعلوماتية لِتجنُّبِ أي انقطاع قد يعيق سير العمليات الحرجة؛
7. **مخاطر الفيروسات والبرمجيات الخبيثة:** حيث تُشكِّلُ تهديدًا لسلامة وأمن النظم الإلكترونية، أين يُمكِنُ لهذه البرمجيات التسبُّبَ في تدمير أو تحريف المعلومات المُخزّنة؛
8. **المخاطر المادية:** تنشأ من العوامل البيئية مثل تعطُّلِ الكهرباء أو الرطوبة العالية أو الأضرار المائية، مِمّا يُؤثِّرُ على البنية التحتية الفيزيائية للأجهزة والنظم.

مُواجهة كافة هذه التحدِّيات تتطلّبُ من المُدقِّقِين والمؤسسات تبنِّي استراتيجيات مُتقدِّمة لإدارة المخاطر والأمن السيبراني، بهدف تعزيز سلامة وأمن النظم الخبيرة، والبيانات المعالجة ضمنها.

[1]- سليمان حسين البشتاوي، متعب عايش البقمي، **أثر تطبيق النظم الخبيرة في البنوك التجارية على إجراءات التدقيق إلكتروني من وجهة نظر المحاسبيين القانونيين الخارجيين دراسة مقارنة في المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 11، العدد 01، 2015، ص 129.

ثالثا– مسؤوليات المُدقِّق عند الاعتماد على الأنظمة الخبيرة في ظِلِّ التدقيق الإلكتروني:

في ظِلِّ التقدُّمِ المستمر والمتسارع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تولّدت لدى المُدقِّقِين الخارجيين مجموعة من المهام الإضافية، التي تتطلّبُ مهاراتٍ ومنهجياتٍ مُعدّلة لتلائم هذا العصر التكنولوجي الجديد. تشمل هذه المهام الجديدة ما يلي[1]:

1. **تقويم نظام الضبط الداخلي:** يُشكِّلُ هذا النظام الأساس لتنفيذ عملية التدقيق بفعالية، ويتطلّبُ من المُدقِّقِ أن يُقيّمَهُ بشكل يُسهِمُ في تحسين عملية تجهيز البيانات، وإدخالها إلى الأنظمة الحاسوبية إضافة إلى تلك البيانات المُخزّنة داخلها؛
2. **التحقُّق من سلامة البرنامج التشغيلي:** يجب التأكُّدُ من أن برامج التشغيل الإلكتروني للبيانات سليمة وملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة منها، مع إمكانية الإستعانة بخبراء في المجال لضمان الدِقّة والكفاءة؛
3. **التحقُّق من كفاءة التجهيز الخاص بالتشغيل الإلكتروني للبيانات (Hardware):** يجب على المُدقِّقِ أن يتأكّد من أن الأجهزة المستخدمة تتّسِمُ بالكفاءة العالية، وتصلُحُ لتشغيل البيانات بالشكل المطلوب؛
4. **التأكُّدُ من فعالية تحليل البيانات الإلكتروني:** ينبغي التحقُّقُ من أن أساليب تحليل البيانات الإلكترونية تفي بالغرض المطلوب، وتعالج البيانات بطريقة صحيحة وموثوقة؛
5. **التحقُّقُ من أمن البرامج والأجهزة وصيانتها:** يجبَ ضمان أمن البرامج ومُعِدّاتِ الحاسوب، والتأكُّدُ من تنفيذ عمليات الصيانة الدورية لها؛
6. **التأكُّدُ من تحديث البرامج والأجهزة:** من الضروري التحقُّقُ من أن كافة البرامج والأجهزة مُحدّثة بشكل يضمن جودة وكفاءة المعلومات المستخدمة في عملية التدقيق؛
7. **التحقُّقُ من دِقّةِ وأمن نظام توزيع المعلومات:** يتطلّبُ هذا الأمر، التأكُّد من أن النظام المستخدم في توزيع المعلومات دقيق وآمن، ويتم حمايته من أي تلاعب؛
8. **التحقُّقُ من نظام التغذية العكسية:** يعتبر نظام التغذية العكسية جزءًا هامًا يجِبُ التحقُّقُ من فعاليته لضمان جودة عملية التدقيق؛

[1]- هيبة صنهاجي، أمين محمد لعروم، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الخارجي**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، المجلد 04، العدد 04، 2017، ص ص 74، 75.

9. **التأكُّدُ من أمن نظام حفظ الملفات:** من الضروري ضمان أمان نظام حفظ الملفات، وذلك لحمايتها من أي تلاعب أو سوء استخدام؛
10. **التحقُّقُ من سلامة التعديلات على البرامج:** يجب التأكُّدُ من أن أي تعديلات على البرامج قد تمت بموافقة الجهات المخولة لها، وأنها تتوافق مع التطوُّراتِ التكنولوجية المستجدّة.

من خلال ما سبق، تظهر أهمية قائمة المهام الإضافية لِحاجتها الماسة، حيث يجب على المُدقِّقِين الخارجيين تطوير مهاراتهم ومعرفتهم بأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك لمواكبة التحدّيات الجديدة والمُعقّدة في بيئة العمل المعاصرة.

خلاصة الفصل الأول:

يُعتبر التدقيق الالكتروني أحد الأدوات الحديثة التي تُمكِّنُ المؤسسات من التعامل مع التحدِّيات التي تفرضها مُتغيِّرات العصر، بما فيها تلك المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية، وذلك من أجل إتاحة القدرة على تقييم أكفأ لهذه النظم، وذلك بالاستعانة بالتكنولوجيا الرقمية. حيث يعتمد التدقيق الإلكتروني على استخدام الأنظمة والبرمجيات المُتقدِّمة لمراجعة البيانات المحاسبية والمالية، وهو ما يمنحه قدرة أكبر على تحسين دِقّةِ مراجعة هذه البيانات، وكذا تعزيز الشفافية؛

إلّا أن ضمان ذلك يستلزم أن يتم إتِّباع خطوات منهجية مُحدّدة لتنفيذ أعمال التدقيق الإلكتروني، بحيث يتم التركيز على فحص نظم المعلومات المحاسبية وتقييم أداء الضوابط الداخلية؛ وبفضل هذه المنهجية المُنظّمة يمكن للمؤسسات التأكُّدُ من مدى توافق أنظمتها مع المعايير المحاسبية، مع التقليل من المخاطر المحتملة، خاصة في الجانب المالي. كما يضمن إتِّباع هذه المنهجية في التدقيق الالكتروني، أن يتم تقديم تقارير دقيقة من طرف المُدقِّقين، تدعم عملية اتخاذ القرار لدى مختلف مستخدمي هذه التقارير؛

وفي إطار التقدُّمِ التكنولوجي الكبير وتأثيره على مجال التدقيق، فإن التدقيق الالكتروني أصبح يعتمد على نظم مُتقدِّمة في هذا المجال، بما فيها الأنظمة الخبيرة، والتي أصبحت تؤدي دورا مُهِمّا في دعم مخرجات التدقيق الالكتروني والرفع من جودتها. تعتمد النظم الخبيرة في هذا المجال، على آليات جِدُ مُتقدِّمة، بما فيها الذكاء الاصطناعي والتعلُّم الآلي، من أجل تحليل كميات ضخمة من البيانات بسرعة وكفاءة أكبر، وهو ما يساعد المُدقِّق في تحديد المخاطر بشكل أعمق وأدقّ، وتحسين نتائج عملية التدقيق؛ وهو ما يساعد بدوره في ضمان سلامة النظم المالية والمحاسبية، وتعزيز الثِقة والمصداقية في التقارير المالية، وتحقيق الامتثال للمعايير الدولية.

في ظل تعزيز فعالية نظم المعلومات المحاسبية عبر التدقيق الإلكتروني، يصبح من الضروري الإشارة إلى بُعد آخر حاسم لضمان الشفافية، وهو الإفصاح المحاسبي. فبينما يُركِّزُ التدقيق الإلكتروني على دِقّةِ البيانات وتحليلها، يُوفِّرُ الإفصاح المحاسبي الأساس لعرض هذه البيانات بشكل واضح وشفاف. لذلك، سيتناول الفصل التالي تحليل جوانب الإفصاح المحاسبي ومتطلباته، وكيفية تقليص فجوة الإفصاح، لتحقيق شفافية أعلى في التقارير المالية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

- المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي
- المبحث الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه
- المبحث الثالث: استراتيجية تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي وفق منظور المعايير المحاسبية الدولية والتشريعات والقوانين المحلية

تمهيد الفصل الثاني:

يُعدُّ الإفصاح المحاسبي أصبح أداة ضرورية لضمان الشفافية والمصداقية، من خلال إتاحته لمعلومات المؤسسة بصورة دقيقة وشاملة، تساهم في التخفيف من حالة عدم التأكُّد، وتُوفِّرُ معلومات تتوافق مع حاجة الأطراف المختلفة، سواء الداخلية أو الخارجية، خاصة المستثمرين والجهات الرقابية، بشكل يسمح لهم بإتِّخاذ قراراتهم بصورة أفضل. فالإفصاح المحاسبي لا يقتصر على تلبية متطلبات تنظيمية، بل يشمل أيضًا تقديم بيانات دقيقة وشاملة تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسات؛ بما يُعزِّزُ من ثِقةِ الأطراف المعنية ويساعد في اتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة؛

وانطلاقا من أهمية الإفصاح بالنسبة للأطراف أصحاب العلاقة من جهة، ومصلحة المؤسسة في الحفاظ على سِرِّيّة معلوماتها من جهة أخرى، يسعى المحاسبون إلى تحقيق التوازن بين تلبية متطلبات الإفصاح، والتي يجب أن تتلاءم مع القوانين المحلية والتشريعات الدولية، والمعايير المحاسبية المعتمدة، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار مختلف متطلبات السوق والصناعة، والضغوط الخارجية، والتطوُّرات التكنولوجية والعديد من العوامل الأخرى، وبين الحفاظ على سِرِّيةِ المعلومات الحسّاسة بالنسبة للمؤسسة، سعيا منهم إلى الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي، وتعزيز شفافية البيانات والمعلومات المنشورة؛

هذه الوضعية يمكن أن ينتج عنها العديد من المشاكل والتحدِّيات المرتبطة بفجوة الإفصاح، والتي تستلزم إيجاد استراتيجيات مُعيّنة تتيح تقليص هذه الفجوة، أين تعتبر هذه العملية جُزءا مُهِمّا من عملية تعزيز جودة الإفصاح، وضمان التوافق مع المعايير العالمية والمحلية، من بين هذه الآليات إيجاد مواءمة بين التشريعات المحلية والمتطلبات الدولية.

انطلاقا مِمّا سبق، يهدف هذا الفصل إلى تقديم نظرة شاملة حول كيفية تحقيق الإفصاح المحاسبي بفعالية، مع التركيز على العوامل المُؤثِّرة فيه واستراتيجيات تقليص الفجوة بين المعايير الدولية والمحلية. وذلك من خلال تقسيم الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي؛**
- **المبحث الثاني: مُتطلّبات الإفصاح المحاسبي والعوامل المُؤثِّرةِ فيه؛**
- **المبحث الثالث: استراتيجية تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي وفق منظور المعايير المحاسبية الدولية والتشريعات والقوانين المحلية.**

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

تعود الأصول التاريخية لمصطلح الإفصاح عن المعلومات المحاسبية إلى سنة 1837م، أين نشرت مجلة "Railway Magazine" مقالا حول أهمية الإفصاح المالي عن المعلومات كل ستة أشهر، حيث يجب أن تشمل هاته المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال والاهتلاكات وتقييم الموجودات، وبالتالي فإنها تُعزِّزُ من تطبيق القوانين والتشريعات، الأمر الذي من شأنه أن يرفع من مستوى الإفصاح في الكشوف المالية، ويُقلِّل من البدائل في المعالجات المحاسبية[1]؛

كما يُعدُّ الإفصاح مركزا هاما وجوهريا في الممارسات المحاسبية، وكذا النظرية المحاسبية، وقد ترسّخت أهمية الإفصاح من خلال الاهتمام المتزايد به من قبل الجمعيات المهنية المحاسبية، وإدارة البورصات العالمية، والباحثين المهتمين بالاتجاهات المتنوعة لفرضية الأسواق المالية الكفـءة، ودراسة آثارها على حركة الأموال، وتقلبات الأسعار الخاصة بالأوراق المالية[2]؛

وازداد الاهتمام بجوانب الإفصاح المحاسبي مطلع أزمة الكساد الكبير سنة 1929م، والذي كاد أن يُنهي النظام الرأسمالي، حيث قامت آنذاك شركات المساهمة بإعطاء صور وهمية وغير حقيقية للقوائم المالية المنشورة، وذلك بالتلاعب بقيم أصولها وما تملك بهدف استقطاب المستثمرين نحوها، وقد أدّى ذلك لارتفاع أسهم هاته الشركات بصورة خيالية، وما إن ظهرت الحقيقة انهارت جراء سقوط قيمة الأسهم، وأفلس نتيجة لذلك العديد من المستثمرين. استدعى هذا الأمر ميلاد هيئة تداول الأوراق المالية (SEC)، والتي تتمثل مهامها الرئيسية في مراقبة تداول الأوراق المالية، وتم إصدار أول قانون متعلق بالإفصاح سنة 1932م تحت مسمى "قانون الأوراق المالية"[3]؛

---

[1]- اسماعيل سبتي، **أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة–دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015–2016، ص 151.

[2]- ولد عباد سيدي محمد، **أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية البنوك الإسلامية في موريتانيا**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل دكتوراه علوم، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017–2018، ص 72.

[3]- أحمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات**، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف2، الجزائر، 20–21 أكتوبر 2009، ص 05.

وزادت أهمية الإفصاح مع مرور الزمن، خاصة في ستينيات القرن الماضي، وذلك بعد ظهور شركات المساهمة، وتحوُّلِ وظيفة المحاسبة من مدخل الملكية إلى مدخل المستخدمين، وتكوين نظام جديد للمعلومات يهدف إلى حماية مصالح المُلّاك، عن طريق توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات؛

ومن أجل مواكبة وظيفة المحاسبة لهاته التطورات، وللقيام بدورها على أكمل وجه، تم تطوير المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن ضمنها مبدأ الإفصاح، والخصائص النوعية كالملاءمة والاعتمادية. كما صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبين على النظرية الحديثة للمعلومات وفروع المعرفة الأخرى، والتي قدّمت مجموعة من المؤشرات والأدوات التي عزّزت من مبدأ الإفصاح[1].

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

يُعدُّ الإفصاح المحاسبي موضوعا مُهِمّا في الفكر المحاسبي نظريا وعمليا، كونه يُعتبرُ من المبادئ المحاسبية التي لها دورا رئيسيا في الرفع من قيمة المعلومات المحاسبية الظاهرة في الكشوف المالية، والتي من شأنها أن تساعد مستخدميها وأصحاب المصلحة، في بناء تصوُّراتهم واتخاذ قراراتهم وفقا لذلك.

أولا- تعريف الإفصاح المحاسبي:

اهتم الكثير من الباحثين بمصطلح "الإفصاح المحاسبي"، كونه ذو أهمية بالغة في مجال التدقيق ووظيفة المحاسبة، ويعتبر المصدر الأول للمعلومات، ومن هذا المنطلق أعطى الباحثون ومختلف الهيئات ذات العلاقة، عددا كبيرا من التعاريف باختلاف آراءهم ووجهات نظرهم وتناولهم للموضوع؛

جاء في كتاب "نظرية المحاسبة" لأمين السيد أحمد لطفي بأن "مصطلح الإفصاح يشير إلى تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة، والتي يتوقع أن تُؤثِّر على قرارات القارئ الواعي لتلك المعلومات"[2]. يمكن القول أن هذا التعريف قيّد نطاق الإفصاح بتقديم المعلومات الضرورية فقط عن الوحدة، مهملا الجوانب الأخرى لها، كما أنه من غير المنطقي تحديد أو قياس ما إذا كانت المعلومات المفصح عنها تحمِلُ دلالة الضرورة أو لا، إلا في حالة تقديمها كاملة غير منقوصة لمستخدميها لتمكينهم من تفسيرها، وبالتالي قياس مدى تأثيرها على اتخاذ قراراتهم، كما لم يُحدِّد التعريف بدقة من هم مستخدمو هاته المعلومات؛

---

[1]- أحمد مخلوف، **مرجع سبق ذكره**، ص 05.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 34.

كما يُعرّفُ الإفصاح على أنه "نشر المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى موضع الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها"[1]. في هذا التعريف تم توسيع نطاق الإفصاح ليشمل كافة المعلومات، أين أسقط جزءية أن تكون هاته الأخيرة تحمِلُ دلالة الضرورة، لكنه توافق مع التعريف الأول في عدم التحديد الدقيق لطبيعة مستخدمي المعلومات فالمستفيدون من الكشوف المالية، باختلاف مستواهم، يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات؛

ويشار إلى أن الإفصاح المحاسبي هو "عملية تبيان للمعلومات المالية، سواء كانت وصفية أو كمية، ضمن الكشوف المالية أو الجداول المُكمِّلة أو الهوامش أو الملاحظات، مما يساهم في رفع التضليل عن الكشوف المالية، وجعلها أكثر ملائمة للأطراف الخارجية المستخدمة لها، والتي لا تملك سلطة الإطِّلاع على دفاتر وسجلات المؤسسة"[2]. وضّح هذا التعريف، خلافا عن سابقيه، طبيعة المعلومات المفصح عنها، والمتمثلة في المعلومات المالية، كمية كانت أو وصفية، كما بيّن أن المستفيدين من عملية الإفصاح عن المعلومات هم الأطراف الخارجية، سواء أكانوا مساهمين أو من لهم ارتباط مباشر ببيئة أعمال المؤسسة وذلك بغرض إزالة حالة الغموض حول المركز المالي للمؤسسة ومستوى أداءها، أي أن هذا التعريف أضاف الأهداف المرجوة من الإفصاح المحاسبي؛

وعُرِّف الإفصاح أيضا على أنه "الوضوح التام والبعد عن الغموض عند إعداد الحسابات وعرض المعلومات المحاسبية في الكشوف والتقارير المالية، الأمر الذي يسمح بتوضيح المركز المالي ومستوى أداء المؤسسة"[3]. يُبرِزُ هذا التعريف أن الإفصاح يتبع سياسة إظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي يعتمد عليها مستخدمو التقارير المالية، والتي تُمكِّنُهُم من معرفة المركز المالي للمؤسسة، وبالتالي توقُّعِ أو تقدير مستوى الأداء والربح المستقبلي. فيمكن القول أن الإفصاح يهدف إلى تمييز وإظهار كافة المعلومات في الكشوف المالية، عن طريق توضيح معالمها بشكل يُسهِّلُ فهم المعنى المقصود؛

كما عُرِّف بأنه "الإفشاء المتعمد عن المعلومات المالية أو غير المالية، سواء كانت نوعية أو رقمية، طوعية أو مطلوبة، عبر القنوات الرسمية أو غير الرسمية، متمثلة في المواقع الإلكترونية، الملتقيات والاجتماعات، التقارير الدورية أو السنوية، النشرات والبيانات الصحفية، وإلى غير ذلك. ولعلّ

---

[1]- أنيس هزلة، محمد الهادي ضيف الله، **أثر جودة المعلومة المحاسبية على الإفصاح المحاسبي في ظل التوجه نحو مفهوم القيمة العادلة– دراسة لعينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 23، العدد 01، 2020، ص 601.

[2]- محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدولة العربية**، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 39.

[3]- لطيف زيود وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29، العدد 01، 2007، ص 178.

أهم وسيلة رسمية للإفصاح هي التقارير السنوية "[1]. يُعدُّ هذا التعريف أشمل وأبلغ من سابقيه في تبيان وظيفة الإفصاح المحاسبي، حيث فصّل بِدِقّة نوع المعلومات المفصح عنها. كما وضّح جزءا مُهِمّا، وهو القصد من عرض المعلومات، والذي يُعتبر جوهر عملية الإفصاح المحاسبي، حيث يُعدُّ عرضا مُتعمِّدا للمعلومات المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية، بهدف إبلاغ مستخدمي المعلومات أو الأطراف ذات العلاقة بنشاط المؤسسة؛

ولعل أبرز تعريف للإفصاح المحاسبي هو ذلك الذي تم تقديمه في تقرير المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين (AICPA) ومجلس المعايير المحاسبة المالية (FASB) على أنه "عرض الكشوف المالية بكل وضوح وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ويتعلق ذلك بشكل المعلومات الواردة بالكشوف المالية وتصنيفها ومعاني المصطلحات الواردة بها"[2]؛

من خلال التعاريف السابقة يتبيّنُ صعوبة وجود تعريف مشترك ومُوحّد للإفصاح المحاسبي يحظى بالقبول العام لدى كل المهنيين والأكاديميين، حيث أوضحت كل التعاريف أن الهدف الرئيسي للإفصاح المحاسبي هو الابتعاد عن تقديم معلومات مغشوشة أو مُضلِّلة لمستخدميها، سواء كانوا داخليين أو خارجيين (المُلّاك، المدراء والموظفون، المستثمرون، المصالح الضريبية والموردون)، وذلك دون مبالغة أو كتمان بحيث تُبيِّنُ بصدق واقع نشاط المؤسسة من كافة النواحي الأساسية؛

وعليه يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو "إظهار مُتعمّد للمعلومات، المالية أو الكمية أو النوعية، المتعلقة بنتائج نشاط المؤسسة الاقتصادية، لمختلف الأطراف ذات المصلحة، من خلال تقارير واضحة وسهلة الفهم، بغرض تبيان الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة ومستوى أداءها".

ثانيا- أهمية الإفصاح المحاسبي:

يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من خلال تعدُّدِ مستخدمي المعلومات المفصح عنها، والتي تضمُّ المساهمين والمقرضين والمحاسبين والأجهزة الحكومية وغيرها، كما تظهر أيضا من خلال الأهمية البالغة للقرارات، والآثار المترتبة عن استخدام هاته المعلومات. فيمكن القول أن الإفصاح المحاسبي يعمل على الوصول إلى تحقيق غايتين رئيسيتين هما:

[1] Muhammad Lasnam, **Social disclosure in the annual reports accounting vision about the corporate social responsibility**, Dirassat Journal- the Economic Issue, Algeria, Vol. 04, No. 02, May 2013, p 42.

[2]- سعود جايد العامري، **المحاسبة الدولية-منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلوله**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 479.

- أن تكون التقارير والكشوف المالية غير مغشوشة أو مُضلِّلة؛
- أن تساهم هاته المعلومات في دعم مستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

يُنظرُ للهدف الأول على أنه يمثل الجانب الوقائي، أما الهدف الثاني فيمثل الجانب الإعلامي. إذ أصبح الإفصاح المحاسبي لا يقتصر فقط على الإبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي، فقد تجاوز المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجال القياس، كما تجاوز إرشادات الاتصال المحاسبي، فأصبح يستهدف معالجة القصور في المعلومات التاريخية؛ أي أنه لم يعد محصورا بتوضيح وتفسير المعلومات المحاسبية، بل امتد إلى إضافة مزيد من المعلومات، سواء كانت فعلية أو تقديرية، كمية أو وصفية[1]؛

كما تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي لمستخدمي الكشوف المالية في بناء توقُّعات فعلية وواقعية حول المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، مما يساعد في تعظيم اهتمامهم بالأوراق المالية انطلاقا من المعلومات المنشورة بالتقارير والكشوف المالية المُعدّة من طرف إدارة المؤسسة، وبالتالي ضمان اتخاذ القرار الصائب وفق أسس سليمة وبعيدة عن الشائعات والمضاربات نحو الاستثمار في المؤسسة من عدمه. أي أن الإفصاح على العموم يُوفِّرُ حماية للمستثمرين، مع تحسين صورة المؤسسة من حيث النزاهة والشفافية في السوق المالي[2]؛

وإثباتا لأهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات لمستخدمي الكشوف المالية، فقد أوردت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) سنة 1996م، "البيان الأساسي لنظرية المحاسبة"، وجاء فيه ما يلي: "تُمثِّلُ المعلومات المحاسبية الوسيلة الأساسية في التقليل من حالة عدم التأكُّدِ لدى مستخدميها الخارجيين، إضافة إلى كونها وسيلة أساسية للتقارير حول الممارسة"[3].

كما أن فوستر FOSTER فسّر أهمية الإفصاح المحاسبي بالكشوف المالية إلى ثلاث عوامل يُوضِّحُها الشكل التالي:

---

[1]- الصاوي عفت أبو بكر لزمد، "**دراسة دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات في إطار برنامج الخصخصة في مصر مع دراسة تطبيقية**، رسالة لنيل درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2010، ص 21.

[2] Jiangli, Unal, Yom, **Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis,** Federal Deposit Insurance Coporation, Washington DC, 2004, p 37.

[3]- عدنان بن عبد الله الملحم، **معوقات وأسباب عدم الالتزام الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات المساهمة السعودية**، المجلة العربية للمحاسبة، المملكة العربية السعودية، المجلد 06، العدد 01، مايو 2003، ص 02.

الشكل رقم (2-1): أهمية الإفصاح المحاسبي حسب فوستر FOSTER

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص ص 580-581.

من خلال الشكل السابق يمكن القول أن أهم العناصر التي تُضاعِفُ من أهمية الإفصاح المحاسبي حسب "فوستر" تتمثل في ثلاثة عوامل رئيسية، حيث ركّز على المتغيرات الأساسية والتي يهتم بها مستخدمو التقارير المالية مباشرة من أجل معرفة المركز المالي للمؤسسة، كما رأى بأن هاته الكشوف تُعدُّ من أكثر المصادر التي تعود إليها الأطراف ذات العلاقة، أي مستخدمو الكشوف المالية، في بناء تصوُّراتهم حول الوضعية المالية للمؤسسة. فيما اعتبر أن العلاقة عكسية بين تكلفة الحصول على المعلومات المتضمنة في الكشوف المالية وتكلفة إعداد التقارير، حيث أن تكلفة الحصول على المعلومات بالكشوف المالية تُعتبرُ منخفضة مقارنة بتكلفة إعداد التقارير الخاصة بمستخدمي الكشوف المالية.

وإضافة إلى ما سبق، يمكن تلخيص وإيجاز نقاط أخرى تُبرِزُ أهمية الإفصاح المحاسبي، والتي يمكن توضيحها فيما يلي[1]:

- يُوفِّرُ الإفصاح المحاسبي جُلّ المعلومات المتعلقة بالتدفُّقات النقدية، سواء من حيث توقيتها أو حجمها؛
- يقوم الإفصاح المحاسبي بإظهار القيمة الاقتصادية الفعلية والحقيقية للموارد الهامة التي يرتكز عليها بقاء المؤسسة مستقبلا واستمرارها؛

[1]- عمر قمان، محمد بوحديدة، **متطلبات تحقيق النظام المحاسبي المالي للقواعد والمبادئ العامة للإفصاح المحاسبي-دراسة ميدانية**، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر ، العدد 12، 2016، ص 96.

- تُمكِّنُ المعلومات المتضمنة في الكشوف المالية من إبراز مدى نجاح إدارة الأموال للمساهمين، مما يساعد على تقييم عمل الإدارة؛
- يضفي الإفصاح المحاسبي تحسينا على وظيفة التنبؤ والتخطيط، من خلال المعلومات الحقيقية حول العمليات والأحداث المالية الحالية؛
- يقوم الإفصاح المحاسبي على تقديم الكمِّ الكافي من المعلومات، مما يسمح لمستخدمي الكشوف المالية بترشيد اتخاذ قرارهم، سواء كان اقتصاديا أو استثماريا أو ائتمانيا؛
- يُقدِّمُ الإفصاح المحاسبي كافة المعلومات المرتبطة بالالتزامات والموارد الاقتصادية للمؤسسة، مع تبيان التغيُّرات التي تطرأ عليها؛
- يُبيِّنُ الإفصاح المحاسبي مدى التزام المؤسسة الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية من خلال الكشوف المالية.

ثالثا- أهداف الإفصاح المحاسبي:

يهدف الإفصاح بشكل عام إلى التعبير بوضوح وبشكل عادل، عن المركز المالي والتغيُّرات في الحالة المالية للمؤسسة، من خلال الكشوف المالية. ويتحقّقُ ذلك عن طريق التطبيق الفعلي والكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية والقوانين والتشريعات، وبتوفير الخصائص النوعية للمعلومات؛

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الإفصاح يعتبر موضوعا واسعا يَضْمَن كل مجالات التقارير المالية وبالتالي يُحقِّقُ الهدف الرئيسي لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات الكافية لأغراض اتخاذ القرارات، أي الإفصاح الصحيح والكامل عن البيانات والمعلومات المالية الملائمة. ويرى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن هناك أربع أغراض رئيسية للإفصاح تتمثل في[1]:

1) وصف المادة المميزة وتوفير قياسات ملائمة لها؛

2) وصف المادة غير المميزة وتوفير قياسات ملائمة لها؛

3) توفير معلومات تساعد أصحاب المصلحة في تخمين الاحتمالات والمخاطر الخاصة بالمواد المميزة وغير المميزة؛

4) توفير معلومات هامة في فترة ندرة المعلومات.

[1]- محمود السيد الناغي، **الإتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 282.

يمكن القول أن الإلتزام بِمُقوِمات الإفصاح المحاسبي يُحقِّقُ بشكل عام جملة من الأهداف، يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- عرض الكشوف المالية بصورة خالية من التضليل والتشويش؛
- توفير كل المعلومات الواجب أن تتضمنها الكشوف المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها؛
- تقديم المعلومات المُهِمّة التي تُمكِّنُ مستخدمي الكشوف المالية من إجراء المقارنات بين السنوات، وتقييم المخاطر المحتملة؛
- تقديم المعلومات المتعلقة بصافي الموارد المتاحة للمؤسسة وعن الالتزامات القائمة عليها، بالإضافة لبيان التغيُّرات التي تطرأ على الموارد كنتيجة للأحداث التي وقعت خلال فترات معينة؛
- تقديم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الخارجية والداخلية، الحالية والمستقبلية؛
- توفير الأساس القانوني لسلامة العقود عن طريق الإفصاح عن البيانات المخفية، والتي تجعل الأطراف على بيِّنة فيما يخُصُّ الشيء المتعاقد عليه؛
- توفير المعلومات الكافية لإشباع حاجات المستخدمين الخارجيين، وبالتالي التأثير على درجة رُشد اتخاذهم للقرارات المتعلقة بمنح الائتمان والقروض والتسهيلات للمؤسسة؛
- توفير المعلومات الكافية والمفيدة للمستثمرين بغية ترشيد قراراتهم المتعلقة بتخصيص الموارد، وتقويم الخدمات التي تُقدِّمُها المؤسسة؛
- توفير المعلومات الكافية للمستخدمين الداخليين التي تسمح بترشيد قراراتهم بخصوص الأداء المالي والتشغيلي والاستثماري.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

تختلف زوايا وجهات نظر الباحثين للإفصاح المحاسبي نتيجة لاختلاف الأهداف المرجوة من هاته العملية، مما ينتج عنه عِدّةُ أنواع للإفصاح. يمكن عرض هذه الأنواع، وفقا لما ورد على أغلب ألسنة الباحثين، كما يلي:

[1]- زين عبد المالك، **القياس والإفصاح المحاسبي عن عناصر الكشوف المالسية في ظل النظام المحاسبي المالي–دراسة مجمع صيدال وحدة الحراش 2012–2013**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014–2015، ص 14.

أولا- الإفصاح المحاسبي وفقا لمنظور الإلزام:

وفقا لهذا المنظور يوجد اتجاهان للإفصاح المحاسبي، يرى الاتجاه الأول أن الإفصاح المحاسبي يجب أن يستند إلى معايير محاسبية عند إعداد التقارير المالية، على أن تُحدّد المعلومات الواجب الإفصاح عنها بدقة للأطراف المرتبطة بهذه العملية؛ أما الاتجاه الثاني فيرى أن الإفصاح المحاسبي يتحقّقُ بدون إلزام، وبصورة كافية ومناسبة بتوفُّرِ سوق ذو ميزة تنافسية. وسيتم توضيح ذلك فيما يلي.

1. الإفصاح الإجباري:

ينشأ الإفصاح الإجباري من خلال القوانين والأسس والقواعد التي تفرضها هيئة ما أو تشريع معين سواء أكان على مستوى محلي أو دولي، يُلزِمُ من خلالها المؤسسات بالتقيُّدِ بتاريخ مُحدّدٍ للقيام بعملية الإفصاح المحاسبي، وفقا لطريقة معينة، مع تحديد نوع وكمية المعلومات الواجب نشرها. "ففي معظم دول العالم تُلزِمُ القوانين والتشريعات إدارة المؤسسة نشر كافة المعلومات المالية التي من شأنها أن تُكوِّن فكرة لدى أصحاب المصلحة حول المركز المالي للمؤسسة، حيث يهدف هذا الإفصاح الى إزالة حالة عدم تماثل المعلومات بين مختلف متخذي القرار وأصحاب المصلحة[1]". وعليه، يجب أن تكون جُلُّ المعلومات صالحة لاتخاذ القرار الاقتصادي السليم والرشيد، من طرف جميع مستخدمي المعلومة دون استثناءات؛

وقد أورد المُشرِّعُ بهذا الخصوص، في المادة 25 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري أنه: "تُعِدُّ الكيانات، التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، كشوفا مالية سنوية على الأقل"، أي أنه على كافة المؤسسات التي تخضع لمسك محاسبتها المالية بموجب هذا القانون أن تقوم بالإفصاح عن قوائمها وكشوفاتها المالية، إما شهريا أو كُلّ ثلاث أو ست أشهر من السنة المالية، وإلزاما في نهاية كل سنة؛ يُحدَّدُ محتوى وطرق إعداد الكشوف المالية عن طريق التنظيم، أي الوزارة المعنية؛

تتضمن التقارير والكشوف المالية الخاصة بالكيانات، عدا الكيانات الصغيرة، كُلّا مما يلي: الميزانية؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ جدول تغير الأموال الخاصة؛ ملحق يُبيّنُ القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويُوفِّرُ معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.[2]

---

[1]- عامر حسن علي عفانة، **القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف -دراسة ميدانية في المصارف الفلسطينية-غزة-**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، رسالة منشورة من طرف مطبعة جامعة كاي، 2019. ص ص 230، 231.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن: للنظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 74، الفصل الرابع، 2007، ص 05.

كما يخضع الإفصاح القانوني أو الإجباري لثلاث نظريات أساسية، يمكن عرضها فيما يلي:

1-1- نظرية المصلحة العامة Public interest theory: ترى هذه النظرية أن الإفصاح الإجباري يقوم على أساس تحقيق المصلحة العامة، متمثلة في عنصرين هامين لا يتحققان في وجود الإفصاح الاختياري هما الكفاية Efficiency، وعدالة التوزيع Equity. حيث تُمثِّلُ الكفاية حجم الناتج النهائي للمجتمع، أما العدالة فتُمثِّلُ تقدير الكمية النسبية للناتج الذي ينتقل إلى الإجراءات الخاصة والمجموعات المختلفة بتحديد هذه الكمية. ويجب التفرقة هنا بين الكفاية التوزيعية Allocative efficiency، والتي تهتم بتوجيه الموارد الاقتصادية ذات الندرة نحو أفضل استخدامات لها، والكفاية الفنية Technical efficiency التي تهتم أساسا بتخفيض تكلفة الإنتاج إلى أدنى حد ممكن؛ ولتحقيق العدالة داخل المجتمع، يجب على كل فرد أن يتحصل على نصيب عادل من الإنتاج. وبالتالي فإن توفير المعلومات، خاصة المحاسبية، يُعدُّ أمرا ضروريا لتحقيق العدالة والكفاية في التوزيع. ويرى مُؤيِّدُو الإفصاح الإجباري أنه في وجود سوق حرة تكفل ذاتيا توفير المعلومات اللازمة لتحقيق العدالة والكفاية، ستتعمد الإدارة حجب المعلومات التي تُمكِّنُهُم عند استغلالها، من تحقيق منافع شخصية على حساب الأطراف الأخرى؛

2-1- نظرية فشل السوق Market failure theory: تعتمد هاته النظرية على فكرة أن من أهم المبررات الاقتصادية لتقنين وتنظيم الإفصاح المحاسبي هو فشل السوق في إعطاء معلومات ملائمة وكافية لاتخاذ القرارات الرشيدة من طرف المستثمرين وأصحاب المصلحة، ويرجع هذا الفشل لمفاضلة المؤسسة تقديم الإفصاح الاختياري على الإفصاح الإجباري من ناحية الدوافع والتكاليف، حيث يُمكِّنُها الأول من احتكار المعلومات وعدم الإفصاح عنها بغرض استغلالها لمصالح شخصية[1]؛

3-1- نظرية مصلحة المجموعات أو الاستحواذ Interest-groupe or capture theory: حسب هذه النظرية، فإن الإفصاح المُقنّن يتم إصداره خدمة للمجموعات ذات المصلحة الخاصة التي تطلب الإفصاح عن المعلومات، لتعظيم المنفعة الشخصية وخدمة لأغراضها، حيث تلجأ للقوة الاقتصادية أو السياسية، عند اللزوم، لتقنين الإفصاح عن المعلومات المطلوبة[2].

---

[1]- عفت أبو بكر الصاوي، **دراسة دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات في إطار برنامج الخصخصة في مصر**، رسالة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2010، ص 10.

[2]- كمال الدن الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص ص 27، 28.

ويشمل هذا النوع من الإفصاح، أي الإفصاح الإجباري، حسب ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية ما يلي[1]:

- الإفصاح عن أهم الطرق والسياسات المحاسبية المطبقة في المؤسسة، لتمكين المستخدمين من الحكم العادل والسليم، واجراء المقارنات بشكل صحيح حول المركز المالي للمؤسسة؛
- الإفصاح عن التغيُّرات التي طرأت على الشكل القانوني للمؤسسة، مثل اندماجها أو تقسيمها إلى عدة مؤسسات، أو عند تغييرها من مؤسسة ذات مسؤولية محدودة إلى مؤسسة مساهمة، أو من مؤسسة أشخاص إلى مؤسسة أموال، وذلك لتحقيق القابلية للمقارنة بين الفترات المالية؛
- الإفصاح عن التغيُّرات التي طرأت على التقديرات المحاسبية، مثل تعديل العمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل؛
- الإفصاح عن الأرباح والخسائر المحتملة ضمن الإيضاحات المُتمِّمة للقوائم المالية؛
- الإفصاح عن التغيُّرات التي طرأت عند اكتشاف الأخطاء التي حدثت في سنوات سابقة وتم اكتشافها خلال السنة الحالية، مثل الأخطاء الحسابية، حيث يتم شرحها بدقة، وتقديم أثر تصحيحها على الكشوف المالية؛
- الإفصاح عن الارتباطات المالية ضمن الإيضاحات المُتمِّمة للكشوفات المالية، مثل الارتباطات بعقود مستقبلية، حيث يتم شرح طبيعة وشروط الارتباط، وأثره المالي؛
- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تقع بين تاريخ إعداد الكشوف المالية وتاريخ إصدارها، ضمن الإيضاحات المُتمِّمة.

تلتزم كل المؤسسات المقيدة بالبورصة بالإفصاح عن أدائها التشغيلي ومركزها المالي، لِكُلِّ هيئة سوق مال وبورصة، بصورة دورية، إما سنوية أو ربع سنوية.

2. الإفصاح الاختياري:

عكس الإفصاح الإجباري الذي تنصُّ عليه المعايير المحاسبية والقوانين والتشريعات الداخلية، فإن الإفصاح الاختياري يُعدُّ خيارا حرا، ومحاولة جادة من طرف المؤسسة لتقديم معلومات إضافية، بهدف تلبية احتياجات بعض مستخدمي المعلومات المالية؛

[1] Opinions of the Accounting Principles Board No. 22, **Disclosures of Accounting Policies**, APB, AICPA, 1972, pp 433-437.

حيث عرفت دراسة "Chau and Gray" أن الإفصاح الاختياري هو "عملية تقوم بها المؤسسة ضمن متطلبات زائدة لعملية الإفصاح، وتعتبر اختيارا حُرّا من قبل الإدارة، لتقديم معلومات محاسبية ومعلومات أخرى، قصد ترشيد قرارات مستخدمي الكشوف المالية"[1]؛

ويرى "فوستر Foster" أن الإفصاح الاختياري هو "تقديم معلومات إضافية أكثر من تلك التي تنصُّ عليها المعايير والتشريعات الدولية أو المحلية بمبادرة من المؤسسة، قصد تقديم معلومات إضافية"[2]؛

فيمكن القول أن الإفصاح الاختياري لا يُعدُّ ضرورة حتمية وجب على المؤسسة القيام بها، لكنه يُعبِّرُ عن إرادة حرة منها بتقديم معلومات إضافية كربحية الأسهم أو التنبؤات المالية المستقبلية، لبعض المستخدمين فقط مثل المستثمرين، قصد الرفع من درجة الشفافية والمصداقية في قوائمها المالية، وتقوية وتعزيز مكانتها الاقتصادية.

كما أن الهدف الرئيسي للإفصاح الاختياري هو تحقيق ما جاء في "التوصية رقم 105" الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبة المالية (FASB)، والتي تنص على ما يلي[3]:

- وصف العناصر التي لم يتم الاعتراف بها في الكشوف المالية، وتوفير مقاييس هامة وصالحة لهذه العناصر، بخلاف المقاييس المنشورة في الكشوف المالية؛
- تبيان معلومات إضافية لمساعدة الأطراف الخارجية على تقدير المخاطر حول ما تم الاعتراف به، وما لم يتم الاعتراف به، من عناصر الكشوف المالية؛
- توفير المعلومات الكافية والهامة ضمن التقارير المرحلية، مع كافة الحالات المحاسبية الأخرى التي تستدعي دراسة أعمق.

وقد ناقشت العديد من الدراسات دوافع الإفصاح الاختياري عن المعلومات، ولعلّ أبرزها تلك التي عرضها كل من "Healy and Palepu" في دراستهما، والتي تم تلخيصها في ستة عوامل رئيسية تُؤثِّرُ على قرار الإدارة في اللجوء إلى هذا النوع من الإفصاح، وهي[4]:

---

[1] Chau Gk, Gays S, **Ownership structured and corporate voluntary disclosure in Hong Kong an Singapore,** The international journal of accounting, vol 37, 2002, p 167.

[2] حسينة بوشايب، **دور وأهمية الإفصاح الإختياري في الكشوف المالية للمؤسسات دراسة عينة من المؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، الجزائر، المجلد 20، العدد 02، 2016، ص 14.

[3] **نفس المرجع**، ص ص 16، 17.

[4] Healy Palepu,K.G, **Information asymmetry corporate disclosure and the capital markets : a review empirical disclosure literature**, journal of intellectual capital, Vol 31, 2004, pp 289-293.

2-1- فرضية المعاملات في سوق المال: تسعى إدارة المؤسسة من خلال الإفصاح الاختياري إلى تخفيض خطر فقدانها لوظيفتها، عن طريق التقليل من تكاليف التمويل الخارجي، وبالتالي يُمثِّلُ ذلك حافزا للإدارة من أجل تخفيض عدم تماثل المعلومات؛

2-2- فرضية السيطرة على قيادة المؤسسة: تستخدم إدارة المؤسسة الإفصاح الاختياري عندما يكون أداء المؤسسة ضعيفا، وذلك بنية الرفع من تقييمها وتوضيح أسباب هذا الأداء، مما ينتج عنه تخفيض مخاطر وظيفة الإدارة؛

2-3- فرضية تعويض الأسهم: في حالة ما كانت التعويضات التي يحصل عليها أعضاء الإدارة في شكل أسهم، فإنه يُمثِّلُ حافزا نحو تقديم مستوى مُعيّنٍ من الإفصاح الاختياري في سبيل تحقيق بعض المتطلبات القانونية، وزيادة سيولة المؤسسة في البورصة؛

2-4- فرضية الدعاوي القضائية: تملك إدارة المؤسسة الحافز للكشف عن الأخبار السيئة، لتفادي المساءلات القضائية الناجمة عن الإفصاح المتعلق بالتنبؤات الممكن أن يثبت عدم صِحّتِها لاحقا؛

2-5- فرضية تكاليف الملكية: يتم تقييد الإفصاح الاختياري في حالة إدراك الإدارة أنه قد يكون ضارّا بالوضع التنافسي؛

2-6- فرضية تتعلق برغبة الإدارة في إظهار مهاراتها، خاصة في مجال التنبؤ المستقبلي: تجذب التنبؤات المستقبلية وتُؤثِّرُ على المستثمرين بصورة إيجابية، حول قدرات إدارة المؤسسة على التوقُّعِ بتغيُّراتِ البيئة الاقتصادية، وينعكس ذلك عادة على قيمة سوقية أعلى للمؤسسة.

من خلال عرض كل من الإفصاح الإجباري والإفصاح الاختياري، يظهر جلِيّا وجود اختلافات بينهما من العديد من الجوانب، يمكن توضيح أهم نقاط هذا الاختلاف في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-1): خصائص الإفصاح الإجباري والإفصاح الاختياري وأوجه الاختلاف بينهما

من ناحية	الإفصاح الإجباري	الإفصاح الاختياري
الهدف	تطبيق القوانين والتشريعات، وضبط عملية نقل المعلومات بين الشركات المدرجة في البورصة وأصحاب المصالح.	حافز ذاتي يهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية.
المحتوى	تقييم الأداء المالي للمؤسسات، وزيادة جودة ومصداقية التقارير المالية.	تحسين توقُّعاتْ المُحلِّلِين، سدُّ أوجه القصور في الإفصاح التقليدي، توفير معلومات تنبؤية حول الأرباح والأداء المستقبلي للمؤسسة.
معايير الإفصاح المهنية	وجود معايير وقواعد مهنية ملزمة، على غرار (GAAP, IFRS)	لا توجد معايير مهنية ملزمة.
الجهات المنظمة له	مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، النظام المحاسبي المالي (SCF).	لا توجد منظمات أو جهات مهنية رسمية.
مدقق الحسابات	مُلزِم لمدقق الحسابات.	يُعفى المُدقِّقُ من أي مسؤولية خاصة في الإفصاح
إلزامية التطبيق	إلزامي، وفقا للمعايير والتشريعات المحاسبية.	اختياري، وخاضع لرغبة الإدارة.
مصادر الإفصاح	التقارير والكشوف المرحلية والسنوية	المؤتمرات الصحفية، التقارير المالية وغير مالية، النشرات والإصدارات الاقتصادية، الانترنت.
نوعية المعلومات	معلومات محاسبية ومالية	معلومات تاريخية وتنبؤية، معلومات مالية وغير مالية
الأهمية	تقديم القدر الكافي والمناسب من المعلومات للمستخدمين.	خفض مشكلة عدم تماثل المعلومات، وزيادة حجم الإيضاحات حول وضعية المؤسسة.

المصدر: بندر مرزوق الشلاحي، **تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقرير المالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت**، رسالة ماجستير في المحاسبة (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 16، بتصرف

من خلال الجدول السابق يمكنن القول أن الإفصاح الإختياري يتم بناء على رغبة المؤسسة، فيما أن الإفصاح الإجباري يتم بموجب القوانين واللوائح المفروضة على المؤسسة. وإنطلاقا من هاته النقطة فإن التفكير يتوجّهُ مباشرة نحو نقطتي "الإختيار والإجبار" مما يدخل فيها بصورة أكيدة دائرة نشر مَعْلُومَات دون غيرها، وبالتالي فإن المؤسسة عند التوجه نحو الإفصاح الإجباري، فهي مجبرة على نشر كُلّ المعلومات المحاسبية الهامة للمستخدمي بغض النظر عن تأثيرها الإجابي أو السلبي، في حين عند إعتمادها على الإفصاح الإختياري فلها إمكانية التحكُّمِ في المعلومات التي تودُّ نشرها.

ثانيا– الإفصاح المحاسبي وفقا لمنظور الهدف:

وفقا لهذا المعيار، ينقسم الإفصاح إلى الإفصاح الوقائي Protevtive Disclosure، ويُمثِّلُ النظرة التقليدية للإفصاح، حيث يرتكز على حماية المستثمر الذي له معرفة محدودة باستخدام المعلومات المحاسبية والمالية؛ والإفصاح التثقيفي Informative Disclosure، ويُمثِّلُ النظرة المعاصرة للإفصاح، حيث يهدف إلى إفادة الأطراف ذات العلاقة بمعلومات إضافية تساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

1. الإفصاح الوقائي:

يقوم الإفصاح الوقائي على ضرورة الإفصاح عن الكشوف المالية بصفة تجعلها غير مُضلِّلة لأصحاب القرار، أي يعمل على تبسيط المعلومات المالية إلى الشكل الذي يجعلها مفهومة من طرف المستخدمين محدودي المعرفة، مع تجنُّبِ تقديم معلومات تعكس بصورة كبيرة حالة عدم التأكُّدِ، ومراعاة القدر الكافي عند تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، أي يجب أن تكون على قدر كافٍ من الموضوعية. يهدف هذا الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي، ويتفق بشكل كبير مع الإفصاح الكامل، لأن كلاهما يرتكزان على ضرورة توضيح جُلُّ الأخطار التي قد تصيب المستخدم أو المستثمر العادي[1].

2. الإفصاح التثقيفي:

ظهر هذا الإفصاح نتيجة لتزايد الاهتمام بعنصر الملاءمة كونه يُعدُّ أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث ظهرت مطالبات أصحاب المصلحة بالإفصاح عن المعلومات المناسبة لغرض اتخاذ القرارات. ويرتبط هذا الإفصاح بعقلية المستثمر التي يُفترض أن تكون حكيمة وأن يكون ذو إطِّلاع ودراية واسعة، وأن يملك القدرة على إجراء المقارنات والتحليل والتنبؤات بطريقة مهنية. كما يتّسِمُ هذا الإفصاح عموما باتجاه متزايد نحو التوسُّعِ في الإفصاح والتعدُّدِ في مجالاته، ليشمل كافة المعلومات المالية وغير المالية، الكمية والوصفية، مثل الإنفاق الرأسمالي الحالي والمستقبلي المُخطّط له، ومصادر تمويله. ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه أن يحُدّ من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، مما يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات من مستخدمي المعلومات على حساب أخرى[2]. ومن بين المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وفق هذا النوع[3]:

---

[1]- لطفي أمين، **تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشآت**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص 33.

[2]- رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر هيكل نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 462.

[3]-لطيف زيود وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 181.

- مُكوِّنات الأصول الثابتة والمتداولة، وقيمتها العادلة؛
- التقارير المالية وغير المالية المرحلية، والتقارير القطاعية، والتنبؤات المالية، والمعلومات المتعلقة بأثر التغيُّرِ في الأسعار؛
- معلومات عن الآثار الاجتماعية لنشاط المؤسسة،
- الطرق المتبعة في تقييم العملات الأجنبية، والسياسات المتبعة في تكوين الاحتياطات والمخصصات وتوزيع الأرباح.

ثالثا- الإفصاح المحاسبي من منظور التبويب الكمِّي: وفقا للإفصاح المحاسبي من منظور التبويب الكمِّي، يتوفّرُ لدى المؤسسة أربعة أنواع من الإفصاح، وهي كما يلي:

1. الإفصاح الكافي:

يقوم الإفصاح الكافي على فكرة تحديد الحد الأدنى للمعلومات الواجب الإفصاح عنها، وذلك استنادا للمعايير المحاسبية الدولية والقوانين والتشريعات، بالشكل الذي يُمكِّنُ من اتخاذ القرارات دون اللجوء للبحث عن معلومات إضافية أخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم الحد الأدنى غير مُتّفقٍ عليه، وغير مُحدّدٍ بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يُؤثِّرُ تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، إلى جانب أنه يتباين حسب درجة الخبرة والتجربة التي يتمتع بها المستفيد المستخدم للمعلومات[1].

2. الإفصاح الكامل:

يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى تضمين كافة المعلومات والبيانات الجوهرية المتعلقة بنشاط المؤسسة في الكشوف المالية، بحيث تكون هاته المعلومات ذات أثر محسوس على قرارات مستخدمي الكشوف المالية. ويعتبر هذا الإفصاح أهم وأول نوع يُعتمدُ عليه في اتخاذ القرارات، كونه يعكس بدقة الأحداث والوقائع الاقتصادية التي أثرت على المؤسسة خلال فترة زمنية معينة. ويفرض هذا النوع من الإفصاح، أن لا تُحذف أو تُحجب أي معلومات تكون مفيدة وغير مُضلِّلة للمستثمر العادي[2].

وينطلق الإفصاح الكامل المُطبّق حاليا وفق النموذج المحاسبي المعاصر من أربعة فروض هي[3]:

---

[1]- اسماعيل سبتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

[2] Kate Mooney, **Essential accounting dictionary,** Sphnix, Canada, 2008, p 247.

[3]- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 323.

1) إمكانية مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية بمجموعة الكشوف المالية ذات الغرض العام؛

2) توجد بعض الاحتياجات المشتركة للأطراف الخارجية يمكن مقابلتها، إذا ما اشتمل التقرير المالي ذو الغرض العام، على معلومات ملائمة عن الثروة والدخل؛

3) عند إعداد وعرض الكشوف المالية يتحدّدُ دور المحاسب في الإفصاح عن المعلومات الملائمة للاحتياجات الخارجية كحدٍّ أدنى؛

4) اعتبار أسلوب الكشوف المالية ذات الغرض العام أنسب وسيلة للإفصاح، بالنظر إلى عنصر مقارنة التكلفة بالعائد مع الأساليب الأخرى.

3. الإفصاح العادل:

حسب إيضاح مجلس الرأي المحاسبي (APB)، رقم 04، حول الإفصاح العادل وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموما، فإنه يُنظرُ للعدالة على أنها هدف محوري، تقوم على إحداث التوازن بين الإفصاح الكافي والإفصاح الكامل. وفي محاولة لـ "هندريكسن Hendriksen" للربط بين مفاهيم الإفصاح الثلاثة، والتطوُّرِ في أهدافه، فهو يرى أن الإفصاح الكافي يتوافق مع الهدف السلبي، عن طريق الإفصاح على أقل قدر ممكن من المعلومات، شرط أن تكون الكشوف المالية غير مُضلِّلة، وبالتالي إحداث الفارق بين مستخدمي هاته الكشوف من حيث درجة الفهم. أما مفهومي الإفصاح العادل والكامل، فيرى أنهما يتفقان مع الهدف الإيجابي، باعتبار أن الإفصاح العادل يضمن الهدف الأخلاقي، أين يهتم بالمعالجة المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المستخدمة للتقارير والكشوف المالية، بينما الإفصاح الكامل، والذي يعتبر أكثر شيوعا، فهو يشمل عرض كل المعلومات الملائمة[1].

رابعا– الإفصاح المحاسبي من منظور البيئة:

بالاعتماد على معيار البيئة، فيمكن إيراد أنواع أخرى من الإفصاح، والمتمثلة أساسا وفقا لهذا التصنيف، في كُلٍّ من الإفصاح التقليدي والإفصاح الإلكتروني، ويمكن توضيحهما فيما يلي[2]:

---

[1]- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص ص 41، 42.

[2]- عبد القادر حوة، **معوقات الإفصاح والمعالجة المحاسبية عن الأدوات المالية في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018–2019، ص 33.

1. الإفصاح التقليدي أو اليدوي:

وفقا لهذا الإفصاح، تقوم المؤسسة بإعداد التقارير والكشوف المالية وإيصالها إلى الأطراف المستخدمة لها يدويا، أي عن طريق طباعتها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الإفصاح يستغرق وقتا كبيرا من ناحية إيصال الكشوف المالية لأصحاب المصلحة، خاصة الطرف الخارجي منهم، وهو ما يُعدُّ من أهم عيوب هذا الإفصاح. كما يجدر الذكر أن الإفصاح اليدوي غير مرتبط تماما بالمحاسبة اليدوية، وبالتالي يمكن للمؤسسة أن تعمل في بيئة الكترونية، أي تُمسِكُ محاسبتها الكترونيا، لكن تعمل على طباعة وإيصال قوائمها يدويا لمستخدميها.

2. الإفصاح الإلكتروني:

يعتمد الإفصاح الإلكتروني على استخدام التكنولوجيا خلال عملية نشر التقارير والكشوف المالية للمؤسسة، إذ يُعبِّرُ عن النقل والتوزيع السريع للمعلومات المالية وغير المالية لمستخدميها المتصلين بالشبكة العنكبوتية. كما أنه يُعدُّ إجراءا اختياريا وغير ملزم، في ظِلِّ عدم وجود تنظيم محاسبي مهني معين على الصعيد الدولي، يُنظِّمُ طرق وعملية نشر التقارير المالية، بل توجد بعض الاهتمامات من طرف اللجنة المشتركة بين المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) والمعهد الكندي للمحاسبين القانونين (CICA)، في إصدار بعض المعايير لإبراز مصداقية وموثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة باستخدام برامج الإفصاح الإلكتروني، مع توفير أمن وسلامة الصفقات على شبكة المعلومات.

وحاليا تسعى جُلُّ المؤسسات تقريبا التي تستخدم هذا النوع من الإفصاح، إلى هدف رئيسي يتمثل في دعم علاقتها بالمقرضين والمستثمرين والمستخدمين والموردين والعملاء وحملة الأسهم.

من خلال ما سبق، وعرض أنواع الإفصاح المختلفة وفقا للمعايير المتعددة للتصنيف، يمكن القول أن هذه الأنواع للإفصاح المحاسبي لا تُعدُّ تقييدا له، إنما تبيانا لأكثر أنواع الإفصاح المتفق عليها في المصادر والمراجع العلمية، إذ من الممكن أن تُذكر أنواع أخرى للإفصاح تتوافق مع احتياجات معينة للمعلومات، ما يتولّد عنه أنواع أخرى غير المذكورة آنفا؛

كما تجدر الإشارة أنه يمكن أن تحتوي الكشوف المالية على عِدّةِ أنواع للإفصاح في آن واحد، دون اختلاف أو تناقض، أي أن هاته الأنواع اختلفت باختلاف وجهات نظر الباحثين لعملية الإفصاح، والظروف المحيطة بها، والهدف المراد تحقيقه منها.

المطلب الثالث: مستويات الإفصاح المحاسبي ومقوماته الأساسية

يعتبر توفير المعلومات التي تفيد مستخدمي الكشوف المالية في بناء تصوُّراتهم حول الوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي صناعة قراراتهم، من أهم الأهداف التي يسعى إليها الإفصاح المحاسبي، وبالتالي سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح مستويات الإفصاح المحاسبي والمقومات الأساسية له.

أولا- مستويات الإفصاح المحاسبي:

مهما اختلفت أنواع الإفصاح المحاسبي الذي تعتمده المؤسسة، وتنوعت معايير تصنيفه، إلا أنها عموما تندرج ضمن أحد المستويين الموضحين في الشكل الموالي، حيث يتوجب على المؤسسة الاقتصادية تحديد الإفصاح الملائم لها:

الشكل رقم (2-2): مستويات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية

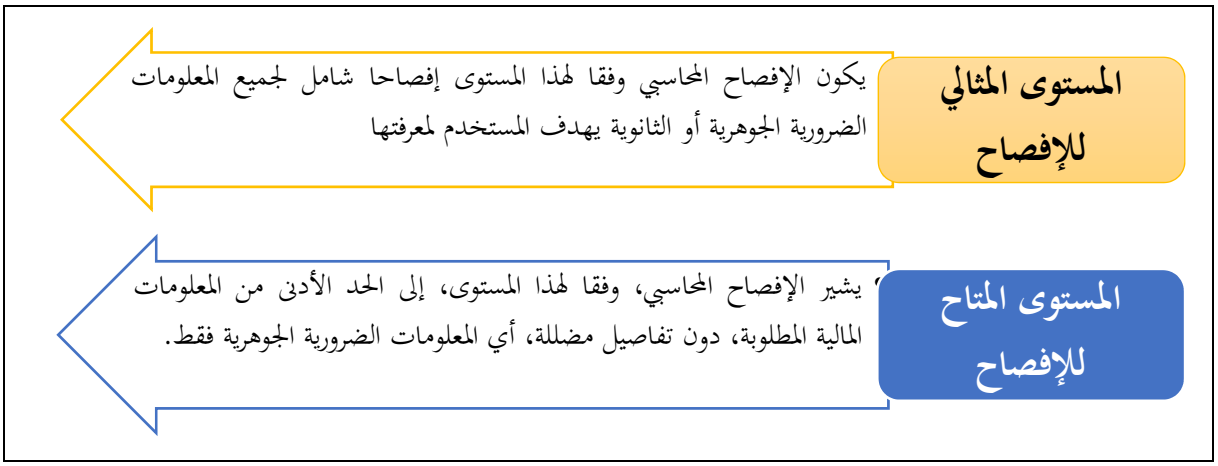

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: مفروم برودي، عبد الحميد مراكشي، **متطلبات الإفصاح المحاسبي في الميزانية العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 01**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص ص 11، 12.

من خلال الشكل يظهر أن **المستوى الأول** من الإفصاح هو **الإفصاح المثالي**، والذي يراعي حاجة جميع مستخدمي المعلومات المالية، وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها. إذ ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل أن تكون هاته المعلومات ذات منفعة وقيمة، ومُقنِعة بالنسبة لمستخدميها، وتتناسب مع الوضع والظرف الداخلي للمؤسسة. فيجب أن تتضمن الكشوف المالية جميع المعلومات الضرورية والهامة التي تسمح بإعطاء صورة واضحة وحقيقية عن المؤسسة، مع ضمان عدم إخفاء أي معلومات جوهرية من شأنها أن تُؤثِّر على اتخاذ قرارات مستخدميها.

وتضمنت مختلف الأدبيات العلمية التي تناولت هاته الجزئية أن **مستوى الإفصاح المثالي** يتحقّقُ عند استيفاء الشروط التالية[1]:

- أن تكون المعلومات المتضمنة بالكشوف والتقارير المنشورة على درجة عالية من التفصيل؛
- أن تكون الكشوف والتقارير المالية المنشورة على درجة عالية من الدقة والمصداقية؛
- أن يكون عرض الكشوف المالية في الوقت المناسب، وبالصورة التي تسمح بمراعاة احتياجات جميع الأطراف ذوي الصلة بالمعلومات.

وبالنظر إلى الواقع، لا يمكن الوصول إلى هذا المستوى من الإفصاح، أي **الإفصاح المثالي**، بسبب العراقيل والمشاكل التي تواجه إجراءات الإفصاح المحاسبي، والمتمثلة فيما يلي[2]:

- اختلاف وتباين الكشوف والتقارير المالية من دولة إلى أخرى رغم جهود مجلس المعايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى التوحيد المحاسبي؛
- مخاوف المدراء من تسرُّبِ المعلومات الهامة إلى المنافسين، مما يجعل المؤسسة مُهدّدة بالأخطار إذا أُستُعمِلت ضِدّها. بالإضافة للكمِّ الكبير من المعلومات، والذي يُمكِن أن يُحدِث إرباكا وعدم فهم لدى مستخدمي الكشوف والتقارير المالية؛
- تُعدُّ تكاليف الإفصاح المحاسبي من بين أهم العراقيل التي تواجه إدارة المؤسسة، خاصة في ظِلِّ وجوب عدم تحمُّلِ تكاليف تفوق الإيرادات المتوقعة جراء القيام بعملية الإفصاح المحاسبي؛
- تتعمد بعض المؤسسات الكبرى التابعة للدولة التي تمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد، إخفاء جزء من المعلومات عن الأطراف ذوي العلاقة خوفا من انهيار الاقتصاد الوطني وإلحاق الضرر بالبلاد ككل؛
- يتعامل المدراء مع إجراءات الإفصاح المحاسبي بحذر خوفا من الوقوع في الدعاوى القضائية التي تُرفع ضد المؤسسة، جراء إفصاح مبالغ فيه أو كتمان معلومات جوهرية.

ووفقا لنفس الشكل السابق، فإن المستوى الثاني من الإفصاح هو الإفصاح المتاح. وعلى عكس الإفصاح المثالي، فإن **الإفصاح المتاح** يقوم على إظهار المعلومات في الكشوف والتقارير المالية ضمن الحدود الدنيا، أي دون المعلومات الثانوية التي قد تُؤدّي إلى تضليل مستخدمي هاته المعلومات، وتعود على المؤسسة بالضرر، خاصة تلك التي تمسُّ الأهداف الأساسية كاستمرارية المؤسسة في نشاطها. كما

[1]- عامر حسن علي عفانة، **مرجع سبق ذكره**، ص 226.

[2]- اسماعيل سبتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 164.

يضمن شرط أن يكون العائد المتوقع من عملية الإفصاح أكثر من تكلفة نشر المعلومات، وبالتالي هو المستوى الأكثر شيوعا وعملا به. ويرتكز الإفصاح المتاح على ثلاث ركائز أساسية هي[1]:

1) السياسات الإدارية؛

2) المبادئ والأصول المحاسبية؛

3) لوائح وتوجيهات الرقابة والإشراف من جهة، وأدلة التدقيق، ومصالح الأفراد المستخدمة للبيانات من جهة أخرى.

ثانيا– المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الإفصاح المحاسبي عن المعلومات في التقارير والكشوف المالية على مجموعة من المُقوِّمات الرئيسية التي تُسهِمُ في زيادة فائدته للأطراف المستخدمة، وكذا زيادة مصداقية المعلومات التي يُقدِّمُها. يمكن إبراز أهم هذه المقومات في الشكل التالي:

الشكل رقم (2–3): المقومات الأساسية لعملية الإفصاح المحاسبي

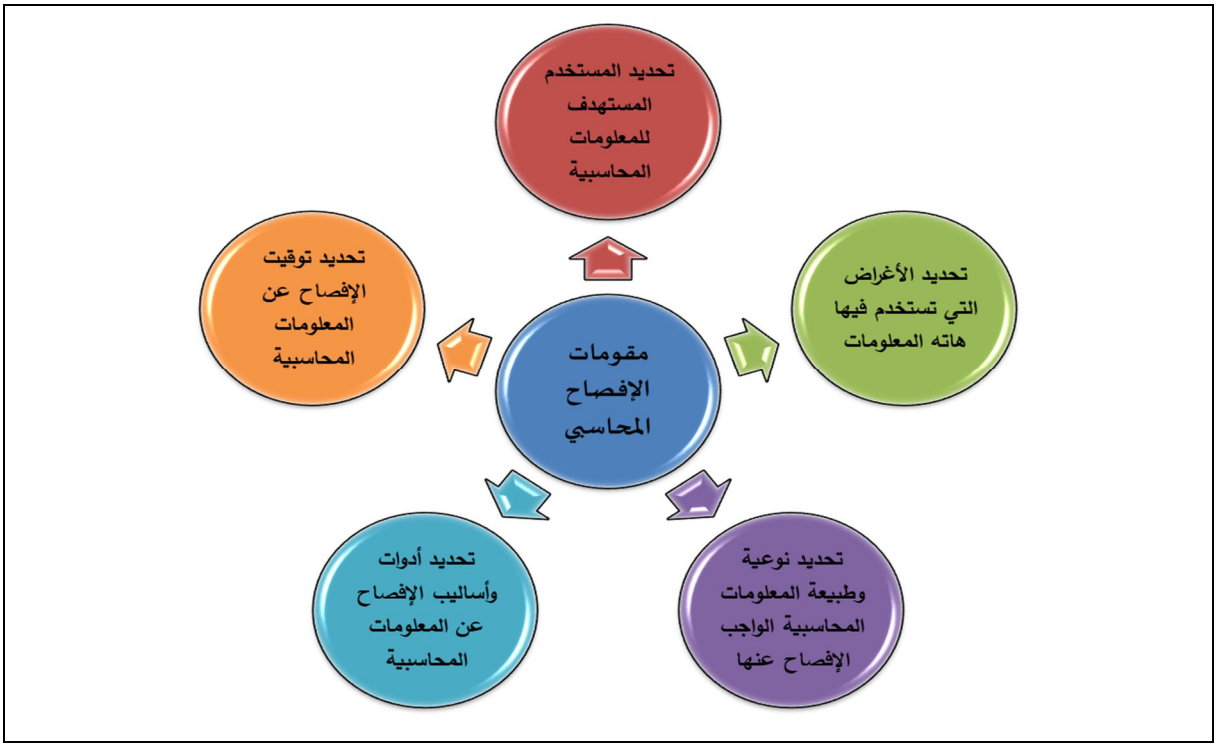

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: عامر حسن علي عفانة، مرجع سبق ذكره، ص 231.

[1]- حمزة ضويفي، **فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي–دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014–2015، ص 69.

من خلال الشكل السابق، يتوضّح أن للإفصاح المحاسبي مزيجا من المُقوِّمات التي يمكن إيجازها وتوضيحها فيما يلي[1]:

1. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

يقوم الإفصاح المحاسبي على تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية عند إعداد وتوجيه التقارير والكشوف المالية، الأمر الذي يستدعي معرفة وتحديد الخواص الواجب توفُّرُها في هاته المعلومات، شكلا ومضمونا، وذلك لتباين مستويات مستخدميها وتفسيرهم لها. حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إطارا مفاهيميا لإعداد وعرض الكشوف المالية، كما حدّد مجموعة من الفئات التي اعتبرها أكثر الفئات استخداما للقوائم المالية؛

تنقسم هذه الفئات إلى قسمين، الأول يتمثل في الأطراف الداخلية كالمُلّاك، المدراء التنفيذين، الموظفين، ورؤساء المصالح، أما القسم الثاني فيتمثل في الأطراف الخارجية كالموردين، العملاء، الجهات الحكومية بدوائرها المختلفة، والجهات المنظمة لعمل المؤسسة، بالإضافة إلى الجمهور. أي أن تحديد الجهة أو الفئة المستهدفة للمعلومات، يساعد ويُسهِّلُ مهمّة مُعِدّي الكشوف المالية، في توفير معلومات ملائمة لاستخدامات الأطراف ذات الصلة، ويضعهم بين خيارين أساسين:

1-1- الخيار الأول: يتم إعداد التقارير المالية وفق نماذج متعددة حسب احتياجات كل فئة مستخدمة لهاته التقارير. في المقابل يُعدُّ هذا الخيار مُكلِفا وصعبا جدا، ويتعارض مع مبدأ جدوى التقارير الاقتصادية الذي يُؤكِّدُ على وجوب أن تكون تكلفة المعلومات أقل من العائد المتوقع منها؛

1-2- الخيار الثاني: يتم إعداد التقارير المالية وفق نموذج واحد مُتعدِّد الأغراض، أي يُلبِّي جميع احتياجات مستخدمي المعلومات المتضمنة فيه، مما يجعل حجم التقرير كبيرا نسبيا ومفرطا جدا في التفاصيل وبالتالي يُعدُّ هذا الخيار غير واقعي كسابقه ويصعب تطبيقه.

وأمام هذا المُشكِل، تسعى مجالس ولجان المعايير المحاسبية الدولية أن تجد حلا معقولا وواقعيا، عن طريق تطبيق نموذج تقرير مالي موحد يقوم على تلبية احتياجات جميع المستخدمين المستهدفين لهذا التقرير مما يعني توحيد إجراءات ومقروئية المعلومات المحاسبية (التوحيد المحاسبي).

[1]- صليحة كانم، عبد القادر عيادي، **إسهامات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي**، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2022، ص ص 63-66.

2. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

باعتبار أن المعلومات المحاسبية وسيلة لبلوغ غاية مُحدّدة، فإن محتوياتها يجب أن تتميز بعنصر الملاءمة كي تُحقِّق الغاية المرتبطة بها، وبالتالي يجب تحديد الغرض الذي ستُستخدم فيه المعلومات المحاسبية بناء على تحديد ما إذا كانت هاته المعلومات، ملائمة أو غير ملائمة، من خلال التأثير على المستخدمين في اتخاذ قراراتهم. فمثلا المعلومات المطلوبة من طرف المصالح الجبائية بهدف تحديد الوعاء الضريبي ليست نفسها تلك التي يطلبها المستثمرون بهدف استثمار قيم مالية في المؤسسة، فالأولى تهتم بالتزامات المؤسسة المقبولة جبائيا، بينما الثانية تهتم بقيمة الأرباح والخسائر والمركز المالي للمؤسسة. وهنا تبرز أهمية معرفة وتحديد الغرض من استخدام المعلومات، وذلك من أجل توفير البيانات والمعلومات والإجراءات الملائمة والمناسبة لمستخدميها، شرط البعد عن إخفاء الحقائق الجوهرية[1]؛

في هذا المجال، تتفق الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في وجهات النظر التي تشير إلى أن عنصر الأهمية النسبية يُعدُّ بمثابة معيار كمِّي يُحدِّدُ كمية وحجم المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، بينما يُعدُّ عنصر الملاءمة معيارا نوعيا يُحدِّدُ نوع أو طبيعة المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها. لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود رابط وثيق بين طريقة إعداد الكشوف المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي من استخدام هاته المعلومات من جهة أخرى.

3. تحديد نوعية وطبيعة المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها:

إن تحديد نوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها يُعدُّ ركيزة أساسية لا تقِلُّ أهمية عن تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المفصح عنها، في ظِلِّ وجود عدة أنواع للمعلومات المفصح عنها، والتي تتمثل عموما في المستندات الرسمية المتعلقة بنشاط المؤسسة والمعروفة بالكشوف المالية، مع مختلف التقارير الموضِّحة لواقع نشاط المؤسسة، والتي يتم إعدادها استنادا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إضافة إلى مختلف القوانين والتشريعات التي تُقِرُّها كل دولة حسب واقعها الاقتصادي وظروفها الخاصة[2]؛

---

[1]- ياسمينة عمامرة، عبد الكريم زرافي، **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، الجزائر، المجلد 02، العدد 04، 2018، ص 312.

[2]- سميرة دواق، عباس فرحات، **الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص 14.

ومن خلال التشريعات والقوانين المحلية وحسب وجهة نظر البعض، فإن الحد الأدنى للمعلومات الواجب الإفصاح عنها تتمثل في: الميزانية، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التغيرات في الأموال الخاصة، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي يتعذّرُ الإفصاح عنها في الكشوف المالية، فيتم عرضها في الملاحظات المرفقة بها، حيث تعتبر معلومات أساسية وضرورية لإزالة حالة التضليل. وتتمثل أهم المعلومات الواجب أن تتضمنها الكشوف المالية في: معلومات مساعِدة في تقويم قدرة المؤسسة على توليد التدفقات؛ معلومات عن مصادر الأموال واستخداماتها؛ معلومات ملائمة لاحتياجات المستثمرين؛ معلومات عن مخاطر المشروعات؛ معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة ومصادرها.

4. تحديد أدوات وأساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

تتأثر وجهة النظر بالنسبة لمتخذ القرار بالبدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في الكشوف المالية المحاسبية، مما يتطلب تنظيم المعلومات وترتيبها بصورة منطقية ترتكز على الأمور الأساسية والجوهرية، ثم عرضها والإفصاح عنها بطرق سهلة الفهم، ليتمكن المستخدم المستهدف من قراءتها بسهولة ويسر؛

ووفقا لما هو متعارف عليه حاليا، فإن المؤسسة تقوم بالإفصاح عن المعلومات ذات التأثير المهم والملائم على قرارات المستخدم المستهدف، ضمن صلب الكشوف المالية الأساسية والمهمة، والمتمثلة في الميزانية وقائمة الدخل، في حين يتم الإفصاح عن باقي المعلومات الأخرى ذات الطبيعة التفصيلية، كتنبؤات الإدارة على سبيل المثال، إما في الجداول المُكمِّلة أو في الإيضاحات المرفقة بتلك الكشوف أو الملاحظات.

5. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

حتى تكون عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المالية فعّالة، يجب أن تتوفر على عنصر التوقيت المناسب لإعداد وعرض وتقديم تلك المعلومات للمستخدم المستهدف، أي قبل أن تتناقص منفعة المعلومات وتزول إن لم تأت في وقتها، ويُقصدُ بها هنا أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات؛

والمتعارف عليه أن إعداد وعرض التقارير والكشوف المالية يكون مع انتهاء السنة المالية عادة، لكن في المقابل لا يُمنعُ من إعداد وعرض كشوف مالية ثلاثية، ما يرفع من عنصر الملاءمة، نظرا لأن

مستخدم تلك الكشوف والتقارير المالية يستطيع أن يصل إلى توقُّعات سريعة عن المركز المالي للمؤسسة انطلاقا من هاته المعلومات[1].

وقد أولت مختلف الهيئات الدولية كمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، أهمية كبيرة لعنصر توقيت الإفصاح، وأعلنت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) أن توقيت التقرير يُعدُّ عنصرا حيويا من عناصر الإفصاح المناسب، كما شدّد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، في بيانه رقم 04 الصادر سنة 1997، على ضرورة إيصال المعلومات المالية والمحاسبية لمتخذي القرارات في الوقت المناسب، وأي تأخير سيحدث خلال إيصالها سيُؤدّي إلى التأثير على قراراتهم.

[1]- سميرة دواق، عباس فرحات، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

المبحث الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

ظهر الإفصاح المحاسبي نتيجة لظهور مؤسسات المساهمة والتزامها بنشر كشوفها المالية دوريا حتى يستفيد منها المستخدمون المستهدفون للمعلومات المُتضمِّنة فيها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. وقد واكب الإفصاح المحاسبي تطوُّر الفكر المحاسبي، سواء من الجانب الأكاديمي أو المهني، إذ لم تعُد المحاسبة مُجرّد فنِّ تسجيل وتبويب المعاملات الاقتصادية والأحداث المالية فقط، بل أصبحت تُؤدِّي دورا هاما كنظام للمعلومات يقوم على قياس وتحليل وتقديم البيانات للأطراف ذات المصلحة؛

وإقرارا بالأهمية البالغة التي تسهم بها عملية الإفصاح، يجب أن تتوفّر فيها العديد من الشروط والعوامل التي تُؤكِّدُ على نجاح هاته العملية وتضمنها، في المقابل، لا يمكن استثناء المعوقات التي تحُول دون الوصول إلى الإفصاح الملائم والمناسب؛

وهذا ما سنراه من خلال هذا المبحث الذي سنبرز فيه أهم الكشوف والتقارير المالية ذات الغرض العام ومضمونها المعلوماتي، إضافة الى خصائصها النوعية، وشروط الإفصاح عنها والعوائق التي يمكن أن تحول دون إتمام العملية.

المطلب الأول: الأدبيات النظرية للتقارير والكشوف المالية ذات الغرض العام

تُمثِّلُ الكشوف المالية الخلاصة النهائية للنظام المحاسبي المالي، حيث تعتبر المصدر الأساسي للمعلومة ووسيلة أساسية في إيصالها لمختلف الأطراف ذات المصلحة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للمؤسسة، بغية تحقيق جملة من الأهداف لعلّ أبرزها معرفة وتحديد قيمة ومستوى أداء المؤسسة والعناصر الأساسية المُؤثِّرة على المركز المالي لها، وذلك لاتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة وفقا لذلك؛

وتعمل الكشوف المالية، وفقا لـ "ستيفان برن Stéphan Brun"، على ضبط مسؤولية مدراء المؤسسة سنويا، حيث تقوم بتقديم معلومات تُمكِّنُ من إجراء المقارنات مع الفترات السابقة، تُعدُّ كل أربعة أشهر باستخدام الوحدة النقدية[1].

ومن أبرز تعريفات الكشوف المالية، ذلك الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (01): عرض الكشوف المالية، والذي عرّفها على أنها: "عرض مالي هيكلي يهدف إلى تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وتدفُّقاتها النقدية، بغية تلبية احتياجات

[1] Stéphan Brun, **L'essentiel des normes comptables internationales IAS-IFRS,** Gualino éd., Paris, 2004, p 54.

المستخدمين الذين ليسوا في وضع يسمح لهم بمطالبة المؤسسة بإعداد تقارير خاصة بهم لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية". كما قدّم هذا المعيار توضيحا حول الكشوف المالية الأساسية الخمس وهي: 1) قائمة المركز المالي (الميزانية)؛ 2) قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر (حساب النتائج)؛ 3) بيان التغيرات في حقوق الملكية؛ 4) قائمة التدفقات النقدية؛ 5) الإيضاحات(الملحق).[1]

أولا– مقتضيات إعداد التقارير والكشوف المالية والهدف منها:

إن الهدف الرئيسي لإعداد وعرض التقارير والكشوف المالية هو إعلام أصحاب المصلحة، أي مستخدمي الكشوف المالية، بقيمة ومستوى أداء المؤسسة الاقتصادية محل الإفصاح، حيث تُبرِزُ كُلٌ قائمة من هاته الكشوف ذات الغرض العام، جانبا معينا من جوانب نشاط المؤسسة. ولتحقيق هذا الهدف بدرجة عالية من الدقة والمصداقية، تخضع هاته الكشوف والتقارير لمجموعة من الشروط والاعتبارات التي من شأنها أن تساهم في الخفض من درجة عدم تطابق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة لمتخذي القرارات.

1. الهدف من إعداد وعرض التقارير والكشوف المالية:

وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 01: عرض الكشوف المالية، فإن الغرض من إعداد وتقديم وعرض الكشوف المالية ذات الغرض العام هو التمثيل المُنظّم للأداء المركز المالي للمؤسسة، إذ أن الهدف الأساسي من الكشوف المالية هو توفير معلومات حول الأداء والمركز المالي والتدفُّقات النقدية للمؤسسة شرط أن تكون هاته المعلومات مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، كما تُظهِرُ البيانات المالية نتائج تسيير الإدارة للموارد الموكلة لها لتحقيق أهداف المؤسسة.[2] إذ تُوفِّرُ البيانات المالية معلومات حول: الأصول والالتزامات وحقوق الملكية؛ الإيرادات والنفقات، بما في ذلك الأرباح والخسائر ؛ مساهمات المُلّاك والتوزيعات المقدمة لهم بصفتهم مالكين؛ والتدفُّقات النقدية.

تساعد هاته المعلومات، إلى جانب المعلومات الأخرى المتضمنة في الملحق أو الإيضاحات، مستخدمي الكشوف المالية في التنبُّؤ بالتدفُّقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، خاصة فيما يتعلق بتاريخ التدفُّقِ النقدي ودرجة اليقين المرتبط به.

[1] International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 01: Presentation of Financial Statements,** 2023, p A991, Available on the webesite: www.ifrs.org, Consulted on: 30/08/2023.

[2] وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، **المعايير المحاسبية الدولية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013، ص 68.

وباختلاف الكشوف والتقارير المالية للمؤسسة، تختلف طريقة إعدادها والهدف من تقديمها، ويُوضِّحُ الجدول التالي هاته الكشوف المالية والاختلافات بينها:

الجدول رقم (2-2): الهدف من إعداد الكشوف المالية

الكشوف المالية	أساس إعداد اكشوفات المالية	الهدف من إعداد الكشوف المالية
قائمة المركز المالي	العرض المنظم للموارد والالتزامات	إبراز ذِمّة المؤسسة عن طريق إظهار موارد المؤسسة والتزاماتها
قائمة الدخل	عرض ملخص للمقارنة بين الأعباء والمنتوجات	تحديد نتيجة الدورة للمؤسسة، ربح أو خسارة
قائمة التغير ات في حقوق الملكية	المقارنة بين حقوق الملكية الواردة في أول المدة وبين آخر المدة	تحديد أسباب التغيُّرات المتعلقة بالزيادة أو التخفيض في صافي أصول المؤسسة
قائمة التدفقات النقدية	المقارنة بين التدفُّقات النقدية الواردة والصادرة	تحديد مركز السيولة
الإيضاحات (الملحق)	تقديم شرح مفصل حول الأعباء والنواتج والقيم المسجلة بالكشوف المالية	الرفع من مستوى التفصيل والوضوح والشفافية في الكشوف المالية

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: علي بن قطيب، دلال حطاب، **أهمية إعداد وعرض الكشوف المالية وفق نظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية-دراسة مقارنة**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 11.

من خلال الجدول (2-2)، نستنتج أن الإفصاح المحاسبي يلعب دورا فعالا في توفير البيانات والمعلومات المحاسبية في كُلِّ كشف من الكشوف المالية، كما يهدف كُلُّ كشف منها إلى تحقيق أهداف معينة، من خلال عرض معلومات مُحدّدة تسهم بشكل كبير في تعزيز الدِقّة والشفافية بين المؤسسة وأصحاب المصلحة، مما يُمكِّنُهُم من اتخاذ قرارات مالية رشيدة، مبنية على أسس ومعلومات دقيقة ومنظمة.

2. المقتضيات العامة لإعداد وعرض الكشوف المالية:

وضّح المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "عرض الكشوف المالية"، مجموعة من الأسس والمقتضيات والشروط العامة الواجب إتّباعها عند إعداد وعرض الكشوف والتقارير المالية ذات الغرض العام، وذلك بهدف ضمان قابلية مقارنة المؤسسة لقوائمها مع المؤسسات الأخرى، وتحقيقا لمبدأ الشفافية والمصداقية والملاءمة كون هاته الكشوف ستُصبِحُ أساسا للمُدخلات للعديد من المستخدمين متخذي القرارات. وفيما يلي أهم الشروط والاعتبارات الواردة ضمن هذا المعيار:

2-1- العرض العادل والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية[1]: يفرض مصطلح العرض العادل ضرورة التقيُّدِ بعرض البيانات المالية للأداء والمركز المالي بشكل واقعي وصحيح، يعكس صورة ما تتضمّنُهُ الكشوف المالية من معلومات عادلة. لذا يقتضي التمثيل الصادق لتأثيرات الظروف والمعاملات والأحداث الأخرى وفقا لمعايير الاعتراف بالالتزامات والأصول والمصروفات والإيرادات، بناء على الإطار المفاهيمي الوارد عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث يقنضي أن يُؤدّي تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع الإفصاح الإضافي عند اقتضاء الأمر، إلى ظهور بيانات وقوائم مالية تُحقِّقُ العرض العادل؛

كما يفرض ذات المعيار على المؤسسات الاقتصادية الملتزمة عند إعداد وعرض قوائمها المالية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، أن تُقدِّم بيانًا صريحًا وغير مُتحفِّظٍ، عن هذا الالتزام في جانب الإيضاحات (الملحق)، ولا يُسمحُ للمؤسسة أن تصف بياناتها المالية بأنها ملتزمة بالمعايير الدولية إلا في حالة توافقها مع جميع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير والكشوف المالية؛

وتبعا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وتأكيدات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النّاصة على ضرورة الامتثال واحترام مقتضيات أو متطلبات إعداد وعرض الكشوف والتقارير المالية، فقد قدّم المعيار الدولي رقم 01 "عرض الكشوف المالية" الظروف الاستثنائية التي يُمكِنُ أن تتوصل فيها المؤسسة إلى عدم الامتثال لبعض المتطلبات وتتجاوزها. فعند الاقتضاء، وفي ظروف نادرة الحدوث، تظُنُّ إدارة المؤسسة أن الالتزام بنصٍّ مُعيّنٍ ورد ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، سيكون مُضلِّلًا بشدة، حيث يتعارض مع الأهداف الواردة ضمن الإطار المفاهيمي للبيانات المالية المُحدّدة في إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية، فيسمح للمؤسسة الخروج عن هذا النص شريطة ألّا يوجد إطار تنظيمي ذو صلة يمنع ذلك، ووفقا للشروط المنصوص عليها ضمن ذات المعيار والمتمثلة في:

- إفصاح الإدارة بأنها خلُصت إلى أن البيانات والتقارير المالية تعرِضُ، بشكل عادل، المركز المالي والأداء المالي للمؤسسة، وتدفُّقاتها النقدية؛

[1]- عباس علي ميرزا، جراهم جيه هولت، ماغنوس أوريل، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية –كتاب ودليل–**، طبع ونشر من طرف المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2011، ص ص 13، 14.

- امتثال الإدارة، عند إعداد وعرض قوائمها المالية، للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) باستثناء أنها تخلت عن نص معين لتحقيق هدف العرض العادل؛
- عنوان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية التي تخلّت المؤسسة عن الالتزام به وطبيعة التخلي، والتبرير الذي يُؤكِّدُ أن المعالجة مُضلِّلة، وتتعارض مع أهداف الكشوف والتقارير المالية المنصوص عليها ضمن الإطار المفاهيمي الوارد عن مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- الأثر المالي الناجم عن التخلي على كل نص أو بند في البيانات والتقارير المالية لكل فترة معروضة

2-2- فرضية استمرار المؤسسة: يتوجب على الإدارة عند إعداد الكشوف أو البيانات المالية، إجراء تقييم لقدرة المؤسسة على الاستمرار لذا يتعين على المؤسسة الاقتصادية أن تقوم بإعداد الكشوف والبيانات المالية وفق أساس فرض الاستمرارية ما لم توجد نية صريحة للإدارة في تصفية المؤسسة أو حلّها، أي التوقف عن ممارسة نشاطها أو ليس لها بديل واقعي غير القيام بذلك. في حين عندما تكون للمؤسسة معرفة تامة بوجود حالة عدم يقين جوهرية متعلقة بظروف أو أحداث قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة المؤسسة على الاستمرار، فإنه يتوجب على الإدارة الإفصاح عن حالات عدم اليقين هاته، متضمنة الأسباب الفعلية وراء عدم اعتبار المؤسسة قادرة على الاستمرار، كما يجب الإفصاح عن هاته الحقائق، جنبا إلى جنب، مع الأساس الذي اعتمدته المؤسسة خلال إعدادها وعرضها للقوائم والبيانات المالية؛

وبعد القيام بعملية التقييم والتوصُّل أن فرض الاستمرارية يُعدُّ مناسبا لإعداد الكشوف والبيانات المالية فإن الإدارة تأخذ بعين الاعتبار جميع المعلومات المتاحة حول المستقبل، والتي تكون على سبيل المثال لا الحصر، اثنا عشر شهرا على الأقل، بدءا من نهاية فترة التقرير والإفصاح؛

وتعتمد عملية تحديد درجة ما إذا كانت المؤسسة قادرة على الاستمرار بالوقائع والحقائق المتوفرة في كل حالة، فحسب التاريخ السابق من العمليات المربحة وسهولة الوصول إلى الموارد المالية بالنسبة للمؤسسة يُمكِنها التوصُّلُ إلى نتائج مفادها أن فرض الاستمرارية المحاسبي مناسب، دون تحليل مفصل. أما في حالات أخرى، قد تحتاج المؤسسة إلى النظر في مجموعة واسعة من العوامل التي تتعلق أساسًا بالربحية الحالية والمتوقعة، وجداول سداد الديون، والمصادر المحتملة للتمويل البديل، قبل التحقُّقِ من أن أساس الاستمرارية مناسب لإعداد الكشوف المالية.[1]

[1] International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 01: Presentation of Financial Statements, Op cit**, p A986.

2-3- أساس الاستحقاق المحاسبي: يفرض معيار المحاسبة الدولي رقم 01 "عرض الكشوف المالية" أن يتم إعداد البيانات أو التقارير المالية وفقا لأساس الاستحقاق، باستثناء قائمة التدفقات النقدية التي يتم إعدادها وفقا للأساس النقدي. ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخُصُّ الفترة المالية، سواء تم دفعها أم لا، وأيضا الاعتراف بالإيرادات والمكاسب الأخرى، سواء تم قبضها أو لا.[1] أي أن أساس الاستحقاق يُلزِمُ المؤسسة الاعتراف بالعناصر كالأصول والالتزامات وحقوق الملكية والمصاريف، عندما تستوفي معايير الاعتراف المنصوص عليها في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

2-4- التجميع والأهمية النسبية: يجب على المؤسسة أن تعرض بشكل مفصل كل فئة ذات أهمية نسبية من البنود المماثلة، كما يجب على المؤسسة أيضا، أن تعرض كافة البنود ذو الطبيعة أو الوظيفة المختلفة بشكل منفصل، ما لم تكن هذه البنود جوهرية، كما أن معالجة الأعداد الكبيرة من المعاملات والأحداث الأخرى ينتج عنها بيانات مالية يتم تجميعها في فئات وفقا لطبيعتها أو وظيفتها. تعتبر البيانات المالية المختصرة والمصنفة هي المرحلة النهائية من إعداد الكشوف المالية ضمن عملية التجميع والتصنيف، حيث تُشكِّلُ بندا من بنود الكشوف المالية النهائية. وإن أُعتُبِر هذا البند غير جوهري بشكل فردي، فيتم تجميعه مع العناصر الأخرى ذات نفس الوظيفة والطبيعة، ضمن الكشوف المالية أو الإيضاحات (الملحق)؛

وعند تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 01 "عرض الكشوف المالية" أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، فإنه يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تأخذ بعين الاعتبار جميع الحقائق والظواهر الاقتصادية ذات الصلة عند القيام بعملية الإفصاح، أي التأكُّدُ أن الكشوف المالية لم تُهمِل أي معلومات تتضمن حقائق جوهرية. كما وجب الإشارة هنا أنه لا يُسمح بأي شكل من الأشكال، التقليل من إمكانية فهم البيانات والكشوف المالية، عن طريق حجب المعلومات الجوهرية بمعلومات غير جوهرية أو عن طريق تجميع العناصر ذات الأهمية النسبية أو عناصر أخرى تحمل وظيفة أو طبيعة مختلفة.[2]

[1]- جمعة حميدات، حسام خداش، **محاسب عربي قانوني معتمد ACPA–المحاسبة**، نشر من طرف المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2018، ص 33.

[2] International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 01: Presentation of Financial Statements, Op cit**, p A987.

2-5- عدم المقاصة: يشير معيار المحاسبة الدولي رقم 01 "عرض الكشوف المالية" إلى عدم السماح بإجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات، والدخل والمصروفات، إلّا في الحالات المسموح بها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. أي أن المؤسسة ملزمة بالإبلاغ بشكل مُفصّل عن الأصول والالتزامات، والإيرادات والمصروفات، وعن أي إجراء تتم فيه حالة المقاصة في بيانات الكشوف المالية يمكن أن يُؤدّي إلى عدم قدرة المستخدمين على فهم المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي حدثت؛ أي غموض المعلومات المُقدّمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية. ووفقا لنفس المعيار فإن بعض الأصول مطروحا منها مخصصات الإهتلاك مثل الأصول غير المتداولة هو إجراء مقبول ولا يُعبّرُ عن المقاصة[1].

3. تكرار إعداد التقارير:

يجب على المؤسسة تقديم مجموعة كاملة من البيانات المالية، بما في ذلك المعلومات المقارنة، على الأقل سنويا. وعندما تقوم المؤسسة بتغيير نهاية فترة إعداد التقارير الخاصة بها وتقديم قوائمها المالية لفترة أقصر أو أطول من سنة واحدة، فيجب عليها الإفصاح عن ذلك، بالإضافة إلى الفترة الجديدة التي تُغطِّيها البيانات المالية، مُوضِّحة عن:

- سبب استخدام فترة أطول أو أقصر؛
- حقيقة أن المبالغ المعروضة في الكشوف المالية غير قابلة للمقارنة بشكل كامل، نظرا لأن المؤسسة تُغطِّي فترة أطول أو أقصر من الفترة المعمول بها سابقا.

وعلى العموم ولأسباب علمية، فإن المؤسسات تقوم بإعداد التقارير لفترة سنة واحدة، وقد تُحبِّذُ بعض المؤسسات الأخرى عرض قوائمها المالية في مدة 52 أسبوعا، وهذا لا يتمانع مع الإطار المفاهيمي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "عرض الكشوف المالية"، حيث يسمح بمثل هاته الممارسات.[2]

4. معلومات مقارنة:

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 01 "عرض الكشوف المالية" أن يتم عرض جميع المبالغ المدرجة في البيانات المالية، للفترة الحالية والفترة المالية السابقة للمقارنة، باستثناء تلك الحالات التي لا تسمح بذلك والمنصوص عليها ضمن المعايير المحاسبية. ويفرض المعيار على المؤسسة أن تقوم بإدراج

[1] جمعة حميدات، حسام خداش، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[2] International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 01: Presentation of Financial Statements, Op cit**, p A988.

معلومات سردية أو وصفية للمقارنة ضمن الإيضاحات (الملحق)، تكون تحمل عنصر الملاءمة، من أجل فهم البيانات والتقارير المالية للفترة الحالية، وتوفُّرِ إمكانية مقارنة الكشوف المالية لفترات مالية مختلفة ومعينة أو مقارنة الكشوف المالية للمؤسسة مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى، مما يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على تقييم أداء المؤسسة من فترة لأخرى، وبالتالي ترشيد اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، والرفع من مستوى عملية التنبؤ. ويتطلب المعيار كذلك، عند تعديل تصنيف أو عرض بند من البنود في الكشوف أو التقارير المالية، إعادة تصنيف مبالغ المقارنة، إلا إذا كان غير عملي. وعند القيام بعملية إعادة التصنيف يجب على المؤسسة الإفصاح عن: طبيعة إعادة التصنيف؛ مبلغ أو درجة كل بند من البنود التي تم إعادة تصنيفه؛ ذكر سبب عملية إعادة التصنيف[1].

5. ثبات طريقة العرض:

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "عرض الكشوف المالية" أن تحتفظ المؤسسة بنفس طريقة عرض وتصنيف البنود في البيانات والكشوف المالية من فترة إلى أخرى، إلا إذا كان واضحا أنه بعد حدوث التغيير الجوهري في طبيعة عمليات المؤسسة أو مراجعة قوائمها المالية، وجدت تصنيفا أو عرضا آخر يكون أكثر ملاءمة، مع الالتزام بمعايير اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم 08، أو ضمن متطلبات معيار محاسبي من المعايير الدولية للتغيير في العرض؛

وعلى سبيل المثال قد يُؤدِّي الاستحواذ على مؤسسة ما، إلى تغيير جوهري في طبيعة البيانات المالية مما يفرض عرضها بشكل مختلف. وتقوم المؤسسة هنا، بتغيير عرض بياناتها المالية فقط في حالة ما إذا كانت طريقة العرض الجديدة قد تُوفِّرُ معلومات أكثر موثوقية وأكثر صلة بمستخدمي المعلومات المالية. ومن المرجح أن يستمر العرض المُعدّل، بحيث لا تنخفض قيمة القابلية للمقارنة عند إجراء مثل هاته التغييرات في العرض، وتقوم المؤسسة بإعادة تبويب أو تصنيف معلومات المقارنة الخاصة كما تم ذكره سابقا[2].

[1]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي: الجوانب النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 26.

[2] International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 01: Presentation of Financial Statements, Op cit**, p A990-991.

ثانيا– المضمون المعلوماتي للتقارير والكشوف المالية ذات الغرض العام:

تظهر أهمية إعداد وعرض الكشوف المالية في جوانب عديدة، باعتبارها الأداة الوحيدة التي يتم بموجبها نقل معلومات شاملة عن الأداء والمركز المالي للمؤسسة إلى كافة الأطراف المستخدمين لهاته الكشوف، وبالتالي فإن كل كشف من هاته الكشوف تحتوي على عناصر محاسبية ومالية معينة تهدف إلى تقديم المعلومات بخصوصها، إذن فهي تعتبر نقطة البداية الملائمة للدراسة المحاسبية. وقد وضّح معيار المحاسبة الدولي رقم (01) "عرض الكشوف المالية" ذلك فيما يلي:

1. قائمة المركز المالي "الميزانية":

تُوضِّحُ قائمة المركز المالي (الميزانية)، الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، أي هي عبارة عن وثيقة أو بيان تنقسم إلى جانبين، يظهر في الجانب الأول ما تحوزه المؤسسة من أصول، فيما يظهر في الجانب الثاني ما عليها من التزامات اتجاه الغير، إضافة الى استحقاقات الملاك أو الشركاء (حق الملكية)[1].

ويجب أن تحتوي قائمة المركز المالي حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 01 على المعلومات التالية[2]:

- الممتلكات والآلات والمعدات؛
- العقارات الاستثمارية؛
- الأصول غير الملموسة (الأصول المعنوية)؛
- الأصول المالية (باستثناء الاستثمارات في شكل حقوق الملكية، الزبائن والمدينون الآخرون، النقد والنقد المعادل)؛
- الاستثمارات في شكل حقوق الملكية؛
- الأصول البيولوجية التي تندرج ضمن المعيار المحاسبة الدولي IAS41 "الزراعة"؛
- المخزونات؛

[1]- علي بن قطيب، دلال حطاب، **أهمية إعداد وعرض الكشوف المالية وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية – دراسة مقارنة**، مجلة البحوث في العلوم المحاسبية والمالية، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 13.

[2] International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 01: Presentation of Financial Statements, Op cit**, pp A992-A993.

- الزبائن والمدينون الآخرون؛
- النقد والنقد المعادل؛
- إجمالي الأصول المُصنّفة على أنها أصول محتفظ بها للبيع وفقا للمعيار الدول لإعداد التقارير المالية IFRS 05 "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة"؛
- المُورِّدون والدائنون الآخرون؛
- الالتزامات والأصول المتعلقة بالضريبة كما يُحدِّدُها معيار المحاسبة الدولي IAS12 "ضرائب الدخل"؛
- الالتزامات المالية ما عدا (الموردون والدائنون الآخرون والمؤونات)؛
- المؤونات؛
- الالتزامات والأصول الضريبة المؤجلة كما يُحدِّدُها معيار المحاسبة الدولي IAS12 "ضرائب الدخل"؛
- إجمالي الالتزامات والخصوم المرتبطة بمجموعة الأصول المصنفة على أنها أصول غير متداولة محتفظ بها للبيع وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 05 "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة"؛
- حِصص الأقلية المعروضة ضمن بند حقوق الملكية؛
- رأس المال الصادر والاحتياطات المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم.

وتطرق معيار المحاسبة الدولي رقم 01 "عرض الكشوف المالية" إلى كيفية عرض قائمة المركز المالي على أساس السيولة، سواء تصاعديا أو تنازليا، إذ يُوفِّرُ معلومات موثوقة وأكثر ملاءمة، أو عن طريق الفترة الزمنية التي يتطلبها البند للتحوُّلِ إلى سيولة، وعادة ما تُصنّفُ حسب الدورة المحاسبية المقدرة بـ12 شهرا كذلك تطرّق إلى تقسيم عناصر الميزانية إلى أصول متداولة وغير متداولة، وخصوم متداولة وغير متداولة.

وإضافة إلى البنود المعروضة أعلاه، يُفرضُ على المؤسسة أن تعرض ضمن قائمة المركز المالي "الميزانية"، بنودًا إضافيةً تفصيلية كتلك المتعلقة على سبيل المثال بالذمم المالية/ من خلال تفصيلها إلى مبالغ مستحقة القبض من العملاء والمدفوعات المسبقة، أو تقسيم المخزون حسب أنواعه إلى بضاعة ومواد أولية ومنتجات تامة، والأموال الخاصة إلى رأس المال والاحتياطات.

2. قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر "جدول حساب النتائج":

توصف قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل على أنها قائمة الأداء المالي، حيث تعمل على إظهار نتائج الأعمال عن طريق تحديد صافي الربح الدوري بخصم مختلف الخسائر والمصاريف من مجمل الإيراد المحقق، والإفصاح عن مُكوّناتِهِ الرئيسية[1]. وتشمل قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر كحد أدنى من المعلومات حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 01 "عرض الكشوف المالية"، على[2]:

- بيان الربح أو الخسارة؛
- إجمالي الدخل الشامل الآخر؛
- الدخل الشامل للفترة، وهو الربح أو الخسارة للفترة المالية، إضافة إلى الدخل الشامل الآخر.

أي أن معيار المحاسبة الدولي رقم 01 "عرض الكشوف المالية" يتيح للمؤسسة خيار عرض:

2-1- قائمتين منفصلتين، تُسمّى الأولى قائمة الربح أو الخسارة للفترة المالية، فيما تدرج القائمة الثانية تحت تسمية قائمة الدخل الشامل، والتي تتضمن قيمة الربح أو الخسارة للفترة المالية، وباقي بنود الدخل الشامل من إيرادات ومصاريف. وتجدر الإشارة هنا أنه حسب المعيار، إن تم العرض وفقا لهاته الطريقة، فإن المؤسسة لا تعرض قسم الربح أو الخسارة في بيان الدخل الشامل؛

2-2- قائمة واحدة، تُسمّى قائمة الدخل الشامل تُعرضُ الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر.

يتوافق النظام المحاسبي المالي SCF مع معيار المحاسبة الدولي رقم 01 "عرض الكشوف المالية" في الطريقة الثانية للعرض، بحيث يتم عرض بيان واحد للربح والخسارة تحت تسمية "جدول حسابات النتائج".

3. قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تُمثِّلُ هاته القائمة حلقة الربط بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، إذ تُعبّرُ عن التغيرات في حقوق الملكية الخاصة بالفترة الحالية والفترة السابقة (N، N−1). إذ حدّد معيار المحاسبة الدولي رقم 01 "عرض الكشوف المالية"، المعلومات الدنيا الواجب توفُّرُها في قائمة التغيرات في حقوق المالية على النحو التالي:

---

[1]- عثمان مداحي، **الكشوف المالية: محدداتها ومميزاتها**، مجلة أبعاد اقتصادية، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2012، ص 218.

[2] International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 01 : Presentation of Financial Statements, Op cit**, p A1000.

- النتيجة الإجمالية للسنة المالية، مع فصل النتيجة المنسوبة إلى الشركة الأم عن حقوق الأقلية؛
- أثر التغيرات في السياسات المحاسبية، وتصحيح الأخطاء في بنود حقوق الملكية، وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 08 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"؛
- التغيرات الحاصلة في بداية ونهاية الفترة المالية المرتبطة بالبنود التالية: النتيجة الصافية (الربح أو الخسارة) للفترة؛ عملية المُلّاك على رأس المال؛ التغيرات الحاصلة في كُلِّ عناصر حقوق الملكية.

ويجب على المؤسسة وفقا للمعيار، أن تُقدِّم في الإيضاحات أو في قائمة التغيرات في حقوق الملكية تحليلا لكافة عناصر قائمة التغيرات في حقوق الملكية، كتلك المتعلقة بمقدار توزيع الأرباح المعترف بها كتوزيعات للمُلّاك على سبيل المثال[1].

4. قائمة التدفقات النقدية:

ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "عرض الكشوف المالية"، تعريف لقائمة التدفقات النقدية على أنها "بيان يعمل على توفير المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لمستخدمي البيانات والتقارير المالية وذلك بغرض استخدامها ضمن احتياجاتهم، وأثناء عملية تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقد والنقد المعادل"[2]؛

ويُحِيلُ هذا المعيار مباشرة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 07 المتعلق بـ "قائمة التدفقات النقدية" أين تطرق إليها بنوع من التفصيل، حيث وضّح تصنيف التدفُّقات وفق أنشطتها إلى تدفُّقات تشغيلية واستثمارية وتمويلية، إضافة إلى تطرُّقِهِ إلى إعداد وعرض القائمة. وتتمثل أهم المعلومات التي تفصح عنها قائمة التدفُّقات النقدية بشكل عام في النقاط التالية[3]:

- توفير معلومات حول الأنشطة الاستثمارية، وذلك لإبراز سياسة أداء المؤسسة، سواء كانت هاته السياسة توسُّعِية أو انكماشية. فعلى سبيل المثال، كُلّما ارتفعت نسبة التدفُّقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن التدفُّقات النقدية الداخلة الناجمة عن بيع الأصول المنتجة، يعتبر ذلك مؤشرا إيجابيا للسياسة التوسُّعِية، ونموا متزايدا للأنشطة الاستثمارية؛

[1] International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 01 : Presentation of Financial Statements,** Op cit, p A1006.
[2] Idem, p A1007.
[3] هوارية مبسوط، أحمد أمين بوخرص، وليد تخربين، **أهمية التدفقات النقدية كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2020/2019**، مجلة البيئة والاقتصاد، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص 335.

- توفير معلومات حول الأنشطة التشغيلية لتعكس صورة المؤسسة في توليد تدفقاتها النقدية الموجبة مستقبلا، لبلوغ وضع الأمان الذي يضمن الوفاء بالتزاماتها، وتغطية كافة أنشطتها التشغيلية؛
- توفير معلومات توضيحية حول سياسة المؤسسة التمويلية من حيث اعتمادها في تمويل هيكلها المالي على المصادر الخارجية كالاقتراض، أو الاعتماد على مصادرها الداخلية عن طريق حقوق الملكي، كما تُوفِّرُ معلومات تنبؤية بخصوص إمكانية تعرُّضِ المؤسسة لخطر الإفلاس المالي نتيجة السياسة التوسّعية المبالغة فيها.

5. الإيضاحات (الملحق):

يتضمن بيان الإيضاحات (الملحق) كُلّ المعلومات الإضافية المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة كون أن البيانات أو الكشوف المالية لا يمكن أن تحتوي على كل المعلومات الضرورية. وفيما يلي ما يجب أن يحتويه هذا البيان وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "عرض الكشوف المالية":

- تقديم معلومات حول الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات والكشوف المالية، والسياسات المحاسبية المتبعة؛
- الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي لم يتم الإشارة إليها في أي بيان آخر السالف الذكر؛
- تقديم المعلومات التي لم يتم عرضها ضمن البيانات المالية سالفة الذكر، ولكنها تشمل فهم بند من بنود الكشوف المالية.

كما يفرض المعيار على المؤسسة الالتزام قدر الإمكان، في تقديم الإيضاحات، بطريقة منتظمة ومنهجية، والأخذ بعين الاعتبار التأثير على مقروئية بياناتها وقابلية فهمها ومقارنتها. كما يجب عليها أن تقوم بإسناد مرجعي لِكُلِّ عنصر من عناصر البيانات أو الكشوف المالية التي تم الإفصاح عنها، سواء ضمن قائمة المركز المالي أو الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر، وفي بيان التغيرات في حقوق الملكية أو التدفقات النقدية، أو معلومات ذات صلة ضمن بيان الإيضاحات[1].

[1] International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 01 : Presentation of Financial Statements, Op cit**, p A1008.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومستخدميها

نظرا لأهمية المعلومات المعروضة في الكشوف المالية من ناحية درجة اعتمادية مستخدميها عليها خلال عملية اتخاذ القرار، يجب أن تتصف هاته المعلومات بمجموعة من الخصائص النوعية التي ترفع من درجة الموثوقية بها، حيث تعمل على إعطاء الصورة الحقيقة والصادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة. ومن خلال هذا المطلب سنقوم بعرض للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من ناحية والمستخدمين لها من ناحية أخرى.

أولا- الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية والمالية:

تُعدُّ المعلومات المحاسبية من بين أهم العناصر في المؤسسة الاقتصادية، كونها تعتبر النتيجة النهائية لمخرجات النظام المحاسبي. وتعرف بأنها بيانات تمت معالجتها بغرض الحصول على مؤشرات ذات دلالة بحيث تستخدم هاته المعلومات كأساس يتم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرارات، والتنبؤات المستقبلية. ويجب عند إعداد هذه المعلومات، مراعاة التوازن بين الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة، ومدى اختصارها في شكل دلالات رقمية من جهة أخرى، وذلك مرتبط بالجهة المستخدمة لهاته المعلومات، بحيث يجب أن تكون ذات منفعة لمتخذي القرارات؛

ومن هذا المنطلق يتوجب أن تكون المعلومات المحاسبية المتضمنة في الكشوف المالية، ذات جودة ومصداقية، حيث تخلو من التضليل والتحريفات الجوهرية. ولتحقيق ذلك، يجب أن تُعدّ المعلومات المحاسبية في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية الفنية، مما يجعلها تتوفّرُ على خصائص نوعية تُمكِّنُها من تحقيق الهدف من استخدامها، ألا وهو تلبية الحاجات الضرورية لمستخدمي الكشوف المالية؛

وفي هذا الإطار، جاء في المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى 1429 الموافق لـ 26 ماي 2008، والمتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ما يلي: "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف أو الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة، الدِقّة، قابلية المقارنة، والوضوح"[1].

[1]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 27، 2008، ص 12.

كما أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) سنة 2008، البيان رقم 02 تحت عنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، حيث بيّن بواسطته الخصائص النوعية التي يجب أن تمتاز بها المعلومات (الأكثر أو الأقل) نفعا لأغراض اتخاذ القرارات، حيث قُسِّمت هاته الخصائص إلى خصائص رئيسية، وأخرى فرعية أو ثانوية. وهي مُوضّحة في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (2-4): الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية حسب FASB

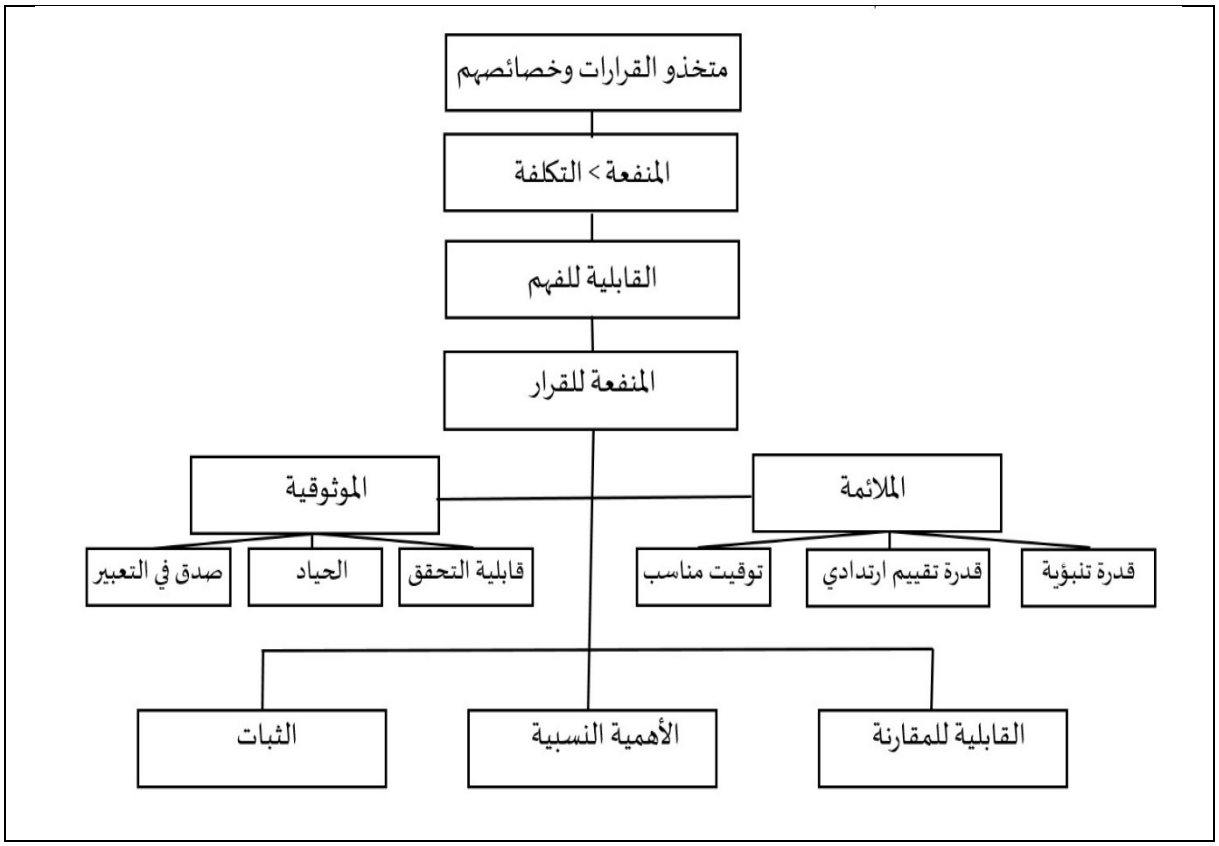

المصدر: رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري، التطبيقات العملية)**، دار وائل للنشر، الأردن، ط 02، 2009، ص 68.

من خلال الشكل السابق يظهر أن الإطار التصوُّرِي للمعايير المحاسبية الدولية يُقسِّمُ الخصائص النوعية للمعلومات المالية إلى قسمين، الأول يتعلق بالخصائص النوعية الأساسية، متمثلة في الملاءمة والتمثيل الصادق، أما القسم الثاني فيتعلق بالخصائص النوعية الثانوية، وتشمل القابلية للمقارنة، القابلية للتحقُّق، التوقيت المناسب والقابلية للفهم.

[1]- عمر قمان، علي باكرية، **أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الدولية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الإقتصادية –دراسة تحليلية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 129.

1. الخصائص النوعية الأساسية:

للحصول على معلومات مفيدة يجب أن تتصف هاته المعلومات بالملاءمة والتمثيل الصادق معا، ويرى كُلٌّ من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، أن المعلومات المحاسبية تكون مفيدة إذا توفّرت فيها خاصيتين أساسيتين هما:

1-1- خاصية الملاءمة: يمكن القول أن المعلومات المالية تتصف بالملاءمة إذا ما كانت تُحدِثُ فرقا في القرارات الاقتصادية التي يتّخِذُها المستخدمون، أي تكون المعلومات قادرة على إحداث الفرق في القرار، حتى لو اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها، أو كانوا على علم بها بالفعل من مصادر أخرى. كما تتميز هاته المعلومات بالقيمة التنبؤية أو التأكيدية أو كلاهما، بحيث تساعد على مقارنة وتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية. ونقول أن المعلومات تتوفّرُ على قيمة تأكيدية إذا ما كانت تضمن التغذية العكسية حول التقييمات السابقة، سواء بنفيها أو تأكيدها أو تغييرها، أما القيمة التنبؤية فتتيح لمستخدمي المعلومات توقُّع الأحداث الاقتصادية المستقبلية والأداء المتوقع من المؤسسة. ويمكن أن تكون المعلومة المحاسبية ذات قيمة تنبؤية وتأكيدية في آن واحد، مثل تلك التي تُؤكِّدُ قيمة الإيرادات خلال السنة الحالية والسنوات السابقة بحيث يمكن استخدام هاته المعلومة للتنبؤ بالإيرادات للسنوات المقبلة، ويمكن أن تساعد نتائج هذه المقارنات المستخدم على تصحيح وتحسين العمليات التي تم استخدامها لإجراء تلك التنبؤات[1]؛

2-1- خاصية التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات المُتضَمنة في الكشوف المالية موثوقة ومفيدة، يجب أن تُعبِّر بصدق عن الظواهر والأحداث الاقتصادية التي حدثت في المؤسسة. ويتم الوصول إلى ذلك، عن طريق تمثيل الجوهر الاقتصادي للحدث، أو المعاملة بأمانة وعدالة، أخذا بعين الاعتبار أنه يمكن أن لا يتطابق مع شكله القانوني بصفة دائمة. ولكي يكون التمثيل صادقا تماما، يجب أن يكون الوصف يحتوي على ثلاث خصائص أساسية هي على النحو التالي[2]:

- أن يتم الوصف بشكل حياديٍّ، خالٍ من التحيُّزِ، أي الابتعاد عن اختيار المعلومات التي من شأنها أن تميل لجهة أو طرف معين على حساب أطراف أخرى من مستخدمي المعلومات المحاسبية؛

[1] Financial Accounting Standards Board (FASB), **Statement of Financial Accounting Concepts No : 08 Conceptual Framework for Financial Reporting,** 2018, p 02. Available on the webesite: www.fasb.org, View date: 29/09/2023.

[2] International Accounting Standards Board (IASB), **Conceptual Framework For Financial Reporting,** 2018, pp A76-A77. Available on the webesite: www.ifrs.org, View date: 29/09/2023.

- أن يتم وصف الأحداث الاقتصادية بشكل كامل، دون حذف أو تحريف، مما يساهم في فهم الظواهر التي يتم وصفها، بما في ذلك تقديم كل الشروحات اللازمة؛
- يجب أن تخلو المعلومات المالية من الأخطاء في وصف الظاهرة، والابتعاد عن إهمال أي عنصر من شأنه أن يُؤثِّر على متخذي القرارات، ما يضمن أن العملية سارت بدقة كاملة من جميع الجوانب.

1-3- تطبيق الخصائص النوعية الأساسية: حتى تكون المعلومات المالية والمحاسبية مفيدة يجب أن تكون ذات صلة (ملائمة)، وتُعطِي تمثيلا صادقا للحدث أو الظاهرة الاقتصادية. وحسب مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB & FASB)، فإن التمثيل الصادق لظاهرة دون صلة لها، والتمثيل غير الصادق لظاهرة ذات صلة، لا يساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات الجيدة. وعادة ما تكون العملية ذات كفاءة وفاعلية بتطبيق الخصائص الأساسية على النحو التالي[1]:

- تحديد الظاهرة الاقتصادية التي يمكن أن تكون المعلومات المتعلقة بها مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية للمؤسسة المُعِدّة للتقارير المفصح عنها؛
- تحديد نوع المعلومات الأكثر أهمية وذات الصلة بالظاهرة؛
- تحديد ما إذا كانت تلك المعلومات متاحة للإفصاح، وإذا ما كانت قادرة على تقديم تمثيل صادق للظواهر الاقتصادية.

إذا سار الأمر وفقا لما سبق ذكره، فإن عملية استيفاء الخصائص النوعية الأساسية المتعلقة بالمعلومات المالية والمحاسبية، تنتهي عند هذه النقطة، وإن لم يتم الأمر وفقا لذلك، فيتم تكرار العملية مع نوع المعلومات الأكثر صلة من المعلومات المتوفرة؛

وفي بعض الأحيان، قد يلزم إجراء مفاضلة بين الخصائص النوعية الأساسية من أجل تحقيق الهدف الرئيسي المتعلق بإعداد التقارير والكشوف المالية، والذي يكمن في توفير معلومات مفيدة حول الظواهر والأحداث الاقتصادية. وقد تم الإشارة إلى هذه العملية من طرف المجلسين (IASB & FASB)، بحيث أنه قد تكون المعلومات الأكثر صلة بظاهرة ما، عبارة عن تقدير غير مُؤكّد بشكل كبير، فقد يكون مستوى عدم اليقين في القياس الذي يشتمل عليه إجراء هذا التقدير، مرتفعا جدا لدرجة أنه قد يكون من المشكوك فيه ما إذا كان التقدير سيُوفِّرُ تمثيلا صادقا بدرجة كافية لتلك الظاهرة. وفي بعض الأحيان، قد

[1] Jeremy Barnes, & Al, **International GAAB : Generally Accounting Practice under International Financial Reporting Standards,** John Wiley & Sons Ltd Publishing, United Kingdom, 2019, p 54.

تكون المعلومات الأكثر فائدة هي تلك التي تتصف بالتقدير غير المُؤكّد إلى حد كبير، مصحوبة بوصف للتقدير وإبراز جوانب عدم اليقين التي تُؤثِّرُ عليه. ووفقا لما تم ذكره، فيمكن وجود حالة عكسًا له، إذ تتضمن المعلومات الأكثر فائدة، تقديرا لنوع آخر أقل أهميةً وصلة بعض الشيء، لحدث أو ظاهرة اقتصادية مُفصح عنها، إلّا أنها تحتوي على درجة يقين مرتفعة[1].

وفي بعض الظروف المُحدّدة، قد لا يكون هناك تقدير يُوفِّرُ معلومات مفيدة أو أن تلك المعلومات المُقدّمة تشوبها حالة من عدم اليقين؛ فمن الضروري تقديم معلومات أكثر تفسيرا وتعبيرا عن الظاهرة أو الحدث الاقتصادي، إذ تُعدُّ هذه المعلومات أكثر إفادة لمستخدمي المعلومات المحاسبية وتلبيةً لحاجاتهم.

2. الخصائص النوعية الثانوية:

تعتبر الخصائص النوعية الثانوية المتمثلة في القابلية للمقارنة، إمكانية التحقُّق، التوقيت المناسب والقابلية للفهم، مُدعِّمة للخصائص الأساسية، حيث تُعزِّزُ جودتها وتجعلها أكثر إفادة بالنسبة للمستخدمين. وفيما يلي أهم ما جاء من شرح حولها كما أورده مجلسا (IASB & FASB):

2-1- قابلية المقارنة: تُبنى قرارات المستخدمين وفقا للبدائل المتاحة، وبالتالي فإن المعلومات المتعلقة بالمؤسسة المُعِدّة للتقرير تكون أكثر فائدة إذا كانت تتيح للمستخدمين مقارنتها بمعلومات مماثلة عن كيانات أخرى لنفس الفترة أو لفترات مختلفة؛ أي أن خاصية القابلية للمقارنة تُعتبر من الخصائص النوعية التي تُمكِّنُ المستخدمين من فهم أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر. وعلى خلاف الخصائص الأخرى، فإن هاته الخاصية تتيح المقارنة بين أكثر من عنصر أو بند على الأقل، ولا تتعلق ببند أو عنصر واحد؛

يتم تعزيز خاصية القابلية للمقارنة من خلال عنصر الإتِّساق، إذ يقوم هذا المصطلح على استخدام المعالجات المحاسبية لنفس العناصر وباستخدام نفس الأساليب، سواء من فترة إلى فترة عند القيام بعملية الإفصاح حول مؤسسة واحدة، أو فترة واحدة عبر مجموعة من المؤسسات. وفي هذا الاتجاه، فإنه من الضروري عند تمثيل ظاهرة اقتصادية، فرض مصطلح الاتساق في معالجة العناصر أو البنود، وذلك وفقا لطريقة واحدة، بحيث أن كل معالجة محاسبية بديلة لبند ما يُقلِّلُ من عنصر الإتِّساق، وبالتالي يُضعِفُ خاصية إمكانية المقارنة[2].

[1] Alan Melville, **International Financial Reporting: A Parctical Guide**, Pearson, United Kingdom, 8th Ed., 2022, p 29.
[2] Financial Accounting Standards Board (FASB), **Op cit**, p 06.

2-2- إمكانية التحقُّق (التأكُّد): تساعد خاصية إمكانية التحقُّق على طمأنة المستخدمين بأن المعلومات تُمثِّلُ، بصدق وأمانة، الظواهر الاقتصادية التي تهدف إلى تمثيلها. وتعني خاصية إمكانية التحقُّق أن مختلف المستخدمين ذوي المعرفة والمراقبين المستقلين، يُمكِنُهم التوصُّلُ بالإجماع، وإن لم يكن بالضرورة اتفاقا كاملا، إلى أن الإفصاح المطبق والظاهر هو تمثيل صادق لحدث أو ظاهرة اقتصادية ما؛

ويُمكِنُ أن يكون التحقُّقُ والتأكُّدُ بصفة مباشرة أو غير مباشرة، فقابلية التحقُّقِ المباشرة تعني التحقُّق من قيمة بند أو عنصر معين بالمشاهدة المباشرة، مثل جرد النقدية، أما قابلية التحقُّقِ غير المباشرة فتعني التأكُّد والتحقُّق من مدخلات نماذج القياس المحاسبي وإعادة احتساب المخرجات باستخدام نفس الأساليب والمنهجية، مثل التحقُّقِ من القيمة المدرجة في القيمة الدفترية للمخزونات من خلال مراجعة الكميات والتكاليف، بحيث يُمثِّلان مدخلات قيمة المخزونات، وإعادة حساب المخزون في نهاية المدة باستخدام نفس طريقة تحديد التكلفة، مثل الداخل أولا الخارج أولا (FIFO)؛

وفي بعض الأحيان، قد لا يكون من الممكن التحقُّقُ من بعض التوضيحات والمعلومات المالية التطلُّعِية أو المستقبلية، حتى فترة أو فترات مقبلة. ولمساعدة المستخدمين على تحديد ما إذا كانوا يريدون استخدام هاته المعلومات أو الاستفادة منها، سيكون من الضروري الكشف عن الافتراضات الأساسية المتعلقة بهاته المعلومات، وطرق تجمعيها، والعوامل والظروف الأخرى التي تجعلها أكثر وضوحا.[1]

2-3- التوقيت المناسب: تعني خاصية التوقيت المناسب إتاحة المعلومات وتقديمها لصانعي أو متخذي القرارات في الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير على قراراتهم الاقتصادية[2]؛ فإن لم تكن المعلومات متاحة عند الحاجة إليها، أو أصبحت متاحة بعد فترة طويلة من الأحداث المُقرّرِ عنها، قد لا تكون لها قيمة مستقبلا، فتُصبِحُ غير ملائمة، ويكون استخدامها، إن وُجِد، محدودا. وبالتالي يُعدُّ عنصر التوقيت جِدّ مُهِمٍّ، ويساهم في الرفع من جودة المعلومات بالنسبة لمستخدميها، وجعلها أكثر ملائمةً.

2-4- قابلية الفهم: تتّصِفُ المعلومات بسهولة الفهم عندما تكون واضحة للمستخدمين الذين يملكون مستوى معرفيا مقبولا عموما في مجال الأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، ولديهم الرغبة في التطرُّقِ إلى المعلومات المحاسبية المتضمنة في الكشوف المالية. ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن بعض الظواهر والأحداث معقّدةٌ بطبيعتها، ومن الصعب جِدّا جعلها سهلة الفهم، لدرجة أنه في حال استبعاد هاته الظواهر المعقّدة تصبح التقارير المالية مفهومة بسهولة. وفي نفس الوقت، في حال استبعاد

[1] International Accounting Standards Board (IASB), Op cit, p A30.
[2] Financial Accounting Standards Board (FASB), Op cit, p 06.

المعلومات المتعلقة بهاته الظواهر من التقارير المالية، قد يجعلها ذلك غير كاملة، وبالتالي قد تُصبِحُ مُضلِّلة للمستخدمين. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه يتم إعداد التقارير المالية للمستخدمين الذين لديهم معرفة معقولة بالأنشطة التجارية والاقتصادية، والتي تُمكِّنُهُم من مراجعة المعلومات وفهمها وتحليلها بعناية، وفي بعض الحالات حتى المستخدمون المُطّلِعون على الأنشطة التجارية والاقتصادية قد يحتاجون إلى مُختصِين في المجال من أجل فهم المعلومات حول الظواهر الاقتصادية المُعقّدة. فيمكن القول هنا أن قابلية المعلومات للفهم تكون مُحقّقة، إذا ما تم فهمها من طرف المختصين دون غيرهم[1].

2-5- تطبيق الخصائص النوعية الثانوية: يُؤدِّي تعزيز الخصائص النوعية إلى الرفع من فائدة المعلومات المالية، والتي ينبغي تعظيمها إلى أقصى حد ممكن. ورغم أهمية الخصائص الثانوية أو الداعمة، فإنها إذا توفرت بشكل فردي أو في مجملها لا يُمكِنُ أن تجعل المعلومات مفيدة للمستخدمين لاتخاذ القرار، إذا لم تكُن ذات صلة، أي غير ملائمة أو غير مُمثّلة بأمانة وصدق؛

يُعتبر تطبيق الخصائص النوعية الثانوية أو الدّاعمة عملية مُتكرِّرة لا تتبع ترتيباً مُحدّدًا، وفي بعض الأحيان يتم التنازل عن إحدى الخصائص النوعية الداعمة لتعظيم خاصية نوعية أخرى، مثل التخفيض المؤقت في خاصية القابلية للمقارنة نتيجة لتطبيق معيار جديد لإعداد التقارير المالية، حيث أن هذا الأمر سيكون مفيدا لتحسين خاصية الملائمة والتمثيل الصادق على المدى الطويل[2].

ثانيا- علاقة الإفصاح المحاسبي بمستخدمي التقارير والكشوف المالية:

تقوم المؤسسات على إعداد الكشوف والتقارير المالية على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة، وذلك بُغية تلبية احتياجات العديد من المستخدمين، بحيث ينقسمون إلى فئات حسب قدرتهم على فهم المعلومات وتحديد احتياجاتهم منها. تشمل الفئة الأولى من لهم السلطة أو القدرة على تحديد احتياجاتهم من المعلومات في حين أن الفئة الثانية، عكس الفئة الأولى، تشمل من ليس لديهم السلطة أو القدرة على تحديد احتياجاتهم من المعلومات من المؤسسة. وقد أوضح الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض الكشوف المالية عدة فئات لمستخدمي المعلومات المالية والمحاسبية، وحدّد طبيعة المعلومات التي تساعد كل فئة على تلبية احتياجاتها سيتم توضيحها من خلال ما يلي[3]:

[1] Jeremy Barnes, & Al, **Op cit**, p 54.
[2] International Accounting Standards Board (IASB), **Op cit**, pp A30-A31.
[3] عثمان مداحي، **أهداف الكشوف المالية**، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، العدد 07، 2012، ص ص 47، 48.

1. المقرضون:

ترتبط عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمقرضين ارتباطا مباشرا بوجهة نظرهم وطريقة تحليلهم للوقائع الاقتصادية، حيث أن الإجراء غير المساوي لنسبة المخاطرة التي يتحملها المقرضون، في حال الأوضاع السيئة مقارنة بثبات المنفعة التي تعود عليه، يُمثِّلُ جوهر اتخاذ القرارات بالنسبة إليهم؛

ويهتم المقرضون في طريقة تحليلهم للأحداث والظواهر الاقتصادية، على الإمكانيات المستقبلية للمؤسسة، وذلك لضمان حصولهم على قروضهم متضمنة الفوائد الناجمة عنها، مثل معرفة القيمة السوقية للأصول المرهونة. كما يهتمون بتحليل التدفُّقات النقدية المستقبلية، مع تحديد مدى استقرارها ودرجة الاعتماد عليها، إضافة إلى تحليل الربحية كونه يُشكِّلُ عنصر أساسيا في ضمان وأمن قروضهم. ومن ناحية أخرى فإن المقرضين يُعتبرون أكثر تحفُّظا من غيرهم خلال تحليلهم الكشوف المالية، بحيث يعتمدون على أساليب تحليل متفاوتة، ومعايير تقييم تختلف حسب مدة وضمانات القرض والغرض منه؛

كما تُعطى أهمية خاصة لتحليل هيكل رأس المال لِتوفُّرِهِ على علاقة مباشرة بالمخاطرة وهامش الأمان المُتوفِّر للمقرضين، كون علاقة الديون بحقوق الملكية تُعدُّ مؤشرا هاما لكفاية رأس المال في توفير الحماية ضد الخسائر المحتملة.

2. المستثمرون:

يهتم المستثمرون ومستشاروهم بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتوقع تحقيقه منها، بحيث يحتاجون خلال عملية بناء قراراتهم، إلى المعلومات المحاسبية والمالية المرتبطة بذلك، بغية اتخاذ القرار الصحيح، سواء بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمار، كما يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تقييم قدرة المشاريع على توزيع أرباح الأسهم. وتتمثل أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمرون في:

- المعلومات المتعلقة باتخاذ قرار شراء أو بيع السهم؛
- المعلومات المتعلقة بتحديد مستويات توزيع الأرباح، سواء الماضية أو الحالية أو المستقبلية؛
- المعلومات المتعلقة بمستوى كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة؛
- المعلومات المتعلقة بتقييم سيولة المؤسسة للفترة الحالية والمستقبلية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بتقييم سهم المؤسسة مقارنة بأسهم مؤسسات أخرى.

إضافة إلى هذا، يحتاج المستثمرون معلومات إضافية أخرى لاتخاذ القرار، مثل الأوضاع الاقتصادية الراهنة والظروف السياسية، ويتم الحصول عليها من مصادر أخرى، ذلك لأن الكشوف والتقارير المالية لا تتوفّرُ عليها.

3. الإدارة:

تهتم إدارة المؤسسة بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب العمل، إذ تعمل على جمع المعلومات التي تتيح لها تقييم الوضع المالي للمؤسسة وقياس مدى ربحيتها، مما يُسهِّلُ عليها معرفة مدى التطوُّرِ الحاصل لديها. وتستعمل إدارة المؤسسة مجموعة من الأدوات والوسائل والطرق لمتابعة ومراقبة وضع المؤسسة، من بينها استعمال تقنيات التحليل المالي وأساليبه أثناء قراءة وتحليل الكشوف المالية.

4. الجهات الحكومية:

تهتم الجهات الحكومية بعملية توزيع الموارد وأنشطة المؤسسات، بحيث يتم استعمال المعلومات المتضمنة في الكشوف المالية لرسم السياسات على المستوى الوطني، كما أن المصالح الضريبية تحتاج المعلومات المالية عن المؤسسات بهدف حساب الضرائب المترتبة والمستحقة عليها، وقياس مدى قدرتها على سدادها، كما تحتاج ذات الجهات المعلومات التي تقيس بها مدى التزام المؤسسة بالنصوص التنظيمية والقوانين ذات العلاقة.

5. العملاء:

يُمثِّلُ العملاء أو الزبائن مصدر العائدات الرئيسي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، حيث يحتاجون عادة إلى المعلومات التي تساعدهم في بناء توقُّعاتهم المستقبلية حول وضع المؤسسة، وقدرتها على الاستمرار في إشباع حاجاتهم من السلع والخدمات.

6. الموظفون:

يحتاج الموظفون والعاملون في المؤسسة إلى المعلومات المتعلقة بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسُّن الوظيفي المُتوقّع مستقبلا، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بتعزيز وتحسين الأوضاع الوظيفية والمهنية للموظفين.

7. الموردون:

للمعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها دور هام في توضيح العلاقة القائمة بين المؤسسة والموردين، باعتبارهم مصدر التمويل قصير الأجل، حيث يهتم الموردون عادة بالمعلومات التي تساعدهم في الوقوف على السيولة، ومدى قدرة المؤسسة على الالتزام بسداد ديونها اتجاههم.

8. الجمهور:

يهتم الجمهور بالمعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة ومسؤوليتها الاجتماعية، ومعرفة ما إذا كانت سياسة المؤسسة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية مثل التشغيل. كذلك تلك المعلومات المتعلقة بالسياسة البيئية كالحدِّ من التلوث، وكيفية استهلاك الموارد التي لها تأثير على فئات المجتمع. كما أن الجمهور، بغض النظر عن المعلومات المذكورة سابقا، قد يحتاج كذلك إلى معلومات إضافية لا تُوفِّرُها الكشوف والتقارير المالية ذات الغرض العام.

من خلال ما سبق، يمكن القول إجمالا أن الفئات المذكورة تُمثِّلُ الفئات الرئيسية لمستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث أن كُلّ من يقوم بدراسة وتحليل الكشوف والكشوف المالية يعتبر مستخدما للمعلومات، ونذكر منهم، على سبيل المثال لا الحصر، المُحلِّلُون الماليون، الطلبة، الأساتذة والباحثون..الخ. كما جاء في بيان الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض الكشوف والتقارير المالية، أن أكثر فئة يتم تزويدها بالمعلومات التي تحتاجها هي المستثمرون، وذلك راجع كونهم الفئة التي تُوفِّرُ للمؤسسة رأس المال، وبالتالي تعتبر أكبر فئة معرضة للمخاطر، كما أن القيام بهذا الإجراء، أي الإفصاح المحاسبي، سيُلبِّي آليا احتياجات باقي مستخدمي المعلومات والكشوف المالية من المعلومات، حسب نوع وغرض واستخدام كُلِّ منها.

المطلب الثالث: عناصر التأثير على الإفصاح المحاسبي

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها الإفصاح المحاسبي في إيصال المعلومات إلى مُتّخِذِي القرار، فقد زادت مُعدّلات الاهتمام به، وفي تحديد والتعرُّفِ على متطلباته، وهو الأمر الذي دفع إلى دراسة مختلف العوامل المُؤثِّرة على هذا الإفصاح، من أجل تحديد العوائق التي يمكن أن تحُدّ من نطاق توسُّعِهِ، وبالتالي إيجاد السُبُل المناسبة لتجنُّبِها.

أولا- متطلبات الإفصاح المحاسبي:

تتمثل أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب نظرة الباحثين في خمس عناصر أساسية تتمثل في كُلٍّ من السياسات المحاسبية، الأطراف والصفقات الهامة، الأحداث اللاحقة، الشكوك حول استمرارية المؤسسة، إضافة إلى الالتزامات الطارئة أو المحتملة. يمكن توضيح كُلٍّ منها فيما يلي[1]:

1. السياسات المحاسبية:

تقاس بنود الكشوف المالية عادة بتطبيق سياسات محاسبية تختلف باختلاف المؤسسات الاقتصادية كما أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمّنُ طُرقا وسياساتٍ محاسبية مختلفة. وفي هذا الشأن أوضحت المعايير المحاسبية الدولية بأنّ استخدام سياسات محاسبية متباينة ضمن نطاقات مُتعدِّدة، يُعتبرُ من بين العوامل التي تُؤدّي إلى صعوبة تفسير الكشوف المالية، كما بيّنت أنّه لا توجد مجموعة معيّنة بالتحديد للسياسات المحاسبية المقبولة عموما، والتي يُمكِنُ الرجوع إليها أو الاستناد عليها. ومن هنا فإنّ استعمال ما هو متوفر أو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة، قد ينتُجُ عنه كشوفاتٍ مالية تتضمّنُ ظروفا وأحداثا اقتصادية واحدة تختلف عن بعضها البعض[2]، لذا فإنّه يجب على المؤسسة الإفصاح عن مُلخّص السياسات المحاسبية الهامة، وأسس القياس المستخدمة في إعداد وفهم البيانات المالية[3].

2. الأطراف والصفقات الهامة:

وجب أن تحتوي قائمة الإيضاحات على وصف للصفقات التي تم إبرامها بين المؤسسة والأطراف الأخرى، كما يجب أن تشتمل على العلاقات الهامة بين المؤسسة والأطراف الخارجية الأخرى، كتلك المتعلقة مثلا بين المؤسسة القابضة والمؤسسة التابعة.

3. الأحداث اللاحقة:

تُغطِّي الكشوف المالية فترة محددة من الزمن مُقدّرة بـ سنة، كما أنها لا تكون متاحة للنشر بصفة مباشرة بعد نهاية الفترة المالية، وغالبا ما يتم نشرها بعد انتهاء الفترة المالية بشهر أو شهرين، وتُسمّى هاته

---

[1]- محمد نوارة، **دور النظام المحاسبي المالي في ترقية الإفصاح المحاسبي المتضمن الكشوف المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018-2019، ص 19.

[2]-طارق عبد العال حماد، **تحليل الكشوف المالية لأغراض الاستثمار ومنح الإئتمان**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 55.

[3]- أحمد حلمي جمعة، **محاسبة الأدوات المالية (الاعتراف-القياس-التحوط-العرض-الإفصاح)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 280.

الفترة بالفترة اللاحقة. وخلال هاته الفترة، قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة لها علاقة بالكشوف المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تنعكس على الكشوف المالية يتطلب الأمر تعديلها أو عرضها ضمن الإيضاحات المرفقة بالكشوف المالية[1].

4. الشكوك حول استمرارية المؤسسة:

يتم إعداد الكشوف المالية على أساس استمرارية نشاط المؤسسة، وفي ظِلّ عدم وجود أي توقُّعات أو معلومات بعدم استمرار نشاط المؤسسة أو فشلها، فإنها تُعتبرُ مستمرة إلى ما لا نهاية. وفي حالة وجود معلومات أو شكوك لدى مُعدّي الكشوف المالية حول إمكانية عدم استمرار المؤسسة، فإنه يجب ذكر ذلك والإفصاح عنه ضمن المعلومات المتضمنة في قائمة الإيضاحات.

5. الالتزامات الطارئة أو المحتملة:

تُعرفُ كذلك بالالتزامات الاحتمالية، والتي يُصاحِبها حالة عدم اليقين من قيام الإلتزام من عدمه وترتبط هاته الالتزامات بظروفٍ قائمةٍ فِعليا، كالدعاوي القضائية ضِدّ المؤسسة والتي تكون فيها نسبة الحُكم على المؤسسة مرتفعة، أو الخسائر المحتملة من عقود شراء غير قابلة للإلغاء. تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة الاعتراف بهاته الخسائر وتحميلها للفترة المالية إذا توفّر فيها شرطان، أوّلهما الإحتمال المرتفع لحدوث هاته الخسائر، وثانيهما إمكانية قياس هاته الخسائر بشكل يمكن الاعتماد عليه؛ أما في حالة عدم توفُّرِ هذين الشرطين فإن هاته الالتزامات يتم الإفصاح عنها ضمن قائمة الإيضاحات[2].

ثانيا- العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي:

من منطلق أن الإفصاح المحاسبي يُعتبرُ عملية مُنظّمة وليست عملية عشوائية، فإنه توجد مجموعة من العوامل التي تُؤثّرُ فيه. وحسب العديد من الدراسات والمراجع، فإن العناصر التالية تُعدُّ من أهم المُحدِّدات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالكشوف المالية[3]:

[1]-طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

[2]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة، **تحليل الكشوف المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 49.

[3]- أحمد حابية، **العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في الكشوف المالية للمؤسسة الإقتصادية-دراسة حالة لآراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة**، مجلة المدبر، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص ص 60-62.

1. نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

تُولِي المؤسسات اهتماما خاصا في كشوفها المالية بتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين لها، سواء كان لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة فيها. ومن الطبيعي أن تختلف نوعية المستخدمين واحتياجاتهم من دولة إلى أخرى، بسبب طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد، حيث حدّد (فوستر FOSTER) مجموعة الأطراف التي تهتم ضِمنِيّا بالمؤسسة والتي تتمثّلُ في: حملة الأسهم الحاليين والمتوقعين، المُقرِضِين والمُموّلِين، المديرين، الحكومة ومديرياتها التنظيمية العملاء والعمال. بينما حدّد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) مستخدمي الكشوف المالية في: المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين، والمستخدمين المهتمين باتخاذ القرارات الرشيدة في الاستثمار والإقراض وغيرها[1].

2. الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

تختلف الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى نتيجة لتباين ظروف وشروط كُلٍّ منها، الأمر الذي جعل الهيئات والمنظمات المحاسبية المحلية تضعُ معاييرا تتكيّفُ مع تصوُّرات الحكومة لأهداف المحاسبة. فنجد مثلا أن الدُّول التي تعتمد على السوق المالي ضمن التركيبة الاقتصادية لديها، تعمل الهيئات المحلية بها على تكييف الإفصاح بما يساعد المستثمرين والمساهمين على التداول. أما تلك التي يكون مسعاها جِبائِيٌّ بحت، فإنها تُكيّفُ الإفصاح بما يضمن ممارسات رقابية جبائية على المؤسسات؛

وتسعى المؤسسات عموما إلى استقطاب المستثمرين والمساهمين من خلال توفير مستوى مرتفع من الإفصاح، بهدف تعزيز الثقة في تسيير العلاقة مع مختلف المتعاملين، خاصة في ظِلِّ وُجودِ منافسة شديدة على الموارد المحدودة في السوق المالي. لذلك فإن مستويات الإفصاح المحاسبي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ومن بلد الى آخر، ويتم التحكُّمُ في الإفصاح من خلال اللوائح والمعايير الموضوعة.[2]

3. المنظمات والمؤسسات الدولية:

بالإضافة الى القوانين واللوائح المحلية، تعتبر المنظمات الدولية كذلك، من الأطراف التي تُؤثِّرُ على عملية الإفصاح المحاسبي، وذلك بمستويات متفاوتة. ومن أمثلة هذه المنظمات والهيئات[3]:

---

[1]- فوزية العايب، عيسى بن ناصر، **قياس مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي والعوامل المؤثرة فيه**، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، المجلد ب، العدد 46، 2016، ص 218.

[2] **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

[3] محمد نوارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 22، 23.

3-1- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB: يتشكّل من مُمثلين لـ 100 دولة، يقوم المجلس بِعِدّة أبحاث ودراسات في سبيل تطوير المحاسبة، حيث قام بإصدار مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاح المحاسبي. ويُعدُّ من أكثر الهيئات التي تسعى إلى المساهمة في التوافق المحاسبي للدول، عن طريق تقليص حجم الاختلافات، وتسهيل عملية المقارنة بين الكشوف المالية لمختلف المؤسسات، إضافة إلى تطوير الخصائص المتعلقة بجودة المعلومات المالية؛

3-2- مُنظمّةُ الأمم المتحدة UN: يظهر تأثير مُنظّمةِ الأمم المتحدة على الإفصاح المحاسبي على المستوى الدولي من خلال مؤسساتها، فقد عيّنت مجموعة من الخبراء ذوي الإلمام اللازم بكافة مجالات معايير المحاسبة الدولية وقد أصدروا بدورهم تقريرا سنة 1977م، ليتم لاحقا إدخال العديد من التعديلات عليه وفقا للمستجدّاتِ والضرورة؛

3-3- الجمعية الاقتصادية الأوروبية EEC: تُمثِّلُ هاته الجمعية مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي قامت بإصدار جملة من التوجيهات التي تتعلق بالإفصاح المحاسبي، بحيث أن هاته التوجيهات لا تُعتبر قوانينا مُلزِمة التطبيق للدول الأعضاء، إنّما عبارة عن أوامر لمحاولة التكيُّفِ مع قوانينها، بما يتلاءم مع تلك التي تُصدرها الجمعية من توجيهات؛

3-4- مُنظّمةُ التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: تضُمُّ هاته المنظمة مجموعة من الدول تتمثل في كندا والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا واليابان وأستراليا وبعض الدول الأوروبية، أصدرت المنظّمة مجموعة من القواعد سنة 1976م، تتعلق بالحد الأدنى من الإفصاح المحاسبي المقبول من قبل المجلس الوزاري للمُنظّمة.

4. عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية (المؤسسة):

يتأثر الإفصاح المحاسبي بخصوصية المؤسسة، ومن عِدّة جوانب أبرزها حجم المؤسسة وما تملكه من أصول، فتنقسم تكاليف إعداد المعلومات وعرضها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب إلى تكاليف مباشرة والناتجة عن إعداد الكشوف المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع معلومات المؤسسة والمؤسسات الأخرى، وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين. ونشير إلى وجود علاقة موجبة بين درجة الإفصاح في الكشوف المالية وحجم الأصول، إضافة إلى وجود علاقة بين درجة الإفصاح المحاسبي وعدد المساهمين، فكُلّما ارتفع عدد المساهمين كُلّما زادت متطلبات الإفصاح عن المعلومات؛

إضافة إلى عامل آخر مُؤثِّر هو إدراج المؤسسة في سوق الأوراق المالية، حيث أن المؤسسة مُلزمةٌ بتسجيل عدد من الإيضاحات والنماذج والأهداف ضمن السوق المالي. زد على ما سبق، تأثير المُدقِّق حيث يُعتبرُ المُدقِّقُ من العوامل المتعلِّقة بالمؤسسة والتي تُؤثِّرُ على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي[1].

5. عوامل تتعلق بالمعلومات:

تتأثر درجات الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية بحجم المعلومات المفصح عنها، ومدى توافر عدد من المزايا للحكم على كفاءتها، ولعل أبرزها تلك المتعلقة باتخاذ القرار، حيث تُمثِّل الجوهر الرئيسي للمستفيدين من هاته المعلومات، إضافة إلى قابليتها للتحقيق والمقارنة، وأن تتسم بالثقة عند الاستفادة منها. تجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة معايير المحاسبة المالية قد أشارت إلى أن المعلومات الواردة في الكشوف المالية تُعتبرَ آلية من الآليات التي تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها[2].

ثالثا- معوقات الإفصاح المحاسبي:

قبل التطرُّقِ إلى مُعوِّقات وصعوبات الإفصاح المحاسبي، وجب التنويه إلى الأسباب التي تحول دون التطبيق الفعلي والكُلِّي للإفصاح المحاسبي، وبالتالي عدم احترام مُتطلّباته الإلزامية من قبل العديد من المؤسسات، عبر دول العالم عامة، والجزائر خاصة. تتمثل أهم هاته الأسباب في[3]:

- قِلّة المهنيين من المحاسبين الماليين، وعدم وجود إطار فكري يحكُمُ المحاسبيين؛
- عدم توفُّر أسواق مالية تسمح بذلك؛
- ضُعف الآليات الرقابية والإلزامية بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي؛
- عدم وجود دليل إرشادي خاص بفهم وتفسير متطلبات الإفصاح المحاسبي؛
- تعمُّدُ الإدارة، بالشراكة مع مُعِدّي الكشوف المالية، إلى عدم إظهار كافة البنود الإلزامية الخاصة بتحسين الوضع المالي للمؤسسة أو خوفا من المنافسين في السوق؛
- نقص أو عدم إقامة دورات تكوينية تُعنى بتدريب الموظفين حول التغيُّراتِ الحاصلة على مستوى المعايير الدولية حول متطلبات الإفصاح المحاسبي؛

---

[1]- وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل الغزوي، **حوكمة الشركات وأثارها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015، ص101.

[2]- ولد عباد سيدي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

[3]- عدنان بن عبد الله الملحم، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

هاته الأسباب وغيرها، يمكن أن تُؤدّي إلى عدم الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي. وللوصول إلى مستوى الإفصاح الأمثل يجب تحديد بدقة، احتياجات مستخدمي الكشوف المالية، مع مرافقة الإدارة قدرةً ورغبةً في نشر هاته المعلومات. وهنا تجدر الإشارة إلى وجود العديد من المعوقات والصعوبات التي قد تحُدُّ وتمنع دون الوصول إلى مستوى الإفصاح الأمثل، من بينها يمكن إيجاز ما يلي[1]:

- إتاحة معلومات حول للمؤسسة للمنافسين لها تُمكّنُهُم من استخدامها والاستفادة منها ضِدّ المؤسسة مما يفتح مجالا للضرر بمصالحها؛
- الرفع من مستوى المعلومات المفصح عليها قد يُؤدّي إلى إرباك وتشويش فهم مستخدمي المعلومات وبالتالي عدم استخدام كمٍّ كبيرٍ منها؛
- الحجم الكبير من المعلومات المفصح عنها يُعتبرُ مُكلِفا للإدارة من الناحية المالية، وعادة ما يُعدُّ ذلك سببا في رفضِ التوسُّعِ في الإفصاح؛
- تُولّدُ المعلومات الإضافية المفصح عنها شكوكا لدى المستخدمين، وبالتالي تقل ثِقتهم اتجاه المؤسسة؛
- تُولّدُ المعلومات الإضافية مخاطرا قد تضُرُّ المؤسسة، مثل تلك المتعلقة بالإنخفاض في النشاط حيث قد يدفع ذلك المستثمرين إلى سحب أموالهم من هاته المؤسسة، أو المخاطر المتعلقة بارتفاع حجم النشاط، ما يدفع الطبقة العاملة إلى المطالبة بحصة أكبر من الحِصّة المرصودة ضمن الأرباح المتوقعة، قبل أن تتحقق؛
- تأخذ الإدارة بعين الاعتبار الدعاوي القضائية التي من المحتمل أن تُرفع ضِدّها بسبب التنبؤات المتوقعة المفرطة بالتفاؤل عندما تقوم بالإفصاح الاختياري، حيث يمكن للمستثمرين مقاضاة المؤسسة في حال لم تتحقق تلك التوقُّعات، مع مطالبتهم بتعويضهم عن الضرر والخسائر التي تعرّضوا له نتيجة الاعتماد على تنبؤات خاطئة؛
- قد ترفع الاتحاديات والنقابات العمالية مطالب المساومة على رفع الأجور، إذا ما قامت المؤسسة بالإفصاح الكامل عن المعلومات المالية؛
- في بعض الحالات قد تكون تكلفة المعلومات المفصح عنها من المؤسسة أكبر من تلك المتحصل عليها من المصادر الأخرى.

[1]- عبد القادر حوة، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

المبحث الثالث: استراتيجية تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي وفق منظور المعايير المحاسبية الدولية والتشريعات والقوانين المحلية

حتى يتوفرّ كُلٌّ من عنصري الشفافية والإفصاح في الكشوف المالية، يجب أن يتم إتِّباع مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبية التي تُنظِّمُ المعلومات المالية، وتضمن ملاءمتها لاحتياجات متخذي القرار وهو ما ينطبق على المعايير الصادرة عن الهيئات الدولية، إضافة إلى تلك القوانين والتشريعات الصادرة محليا، والتي تنصُّ وفق إطارها التصوُّرِي، على شرط تزويد مستخدمي الكشوف المالية بالمعلومات التي يحتاجونها في ضمان اتخاذ القرار الصحيح بشأن المؤسسة.

المطلب الأول: معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بكيفية الإفصاح عن المعلومة المحاسبية

أصدرت الهيئات العالمية عِدّة معايير تتعلق بالإفصاح المحاسبي وفقا للدور الذي يلعبه في ترشيد قرارات المستخدمين، وذلك بهدف توفير قاعدة مشتركة تعود إليها المؤسسات بغية تنظيم مختلف جوانب عملية الإفصاح المحاسبي، إضافة إلى إضفاء الشفافية على المعلومات التي تنشرها لِكُلِّ المستخدمين سواء أكانوا داخليين أو خارجيين، دون تحيُّزٍ وبعدالة تامة.

في هذا الشأن، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، عِدّة معايير منها ما يتعلق بالإفصاح بصورة عامة مثل معيار المحاسبة الدولي رقم 01 الذي تم تناوله سابقا، ومنها ما يتعلق بالإفصاح بصورة خاصة والذي سيتم تناوله فيما يأتي.

أولا- الإفصاح المحاسبي وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 07 "قائمة التدفُّقات النقدية":

يُوضِّحُ المعيار الدولي رقم 07 "قائمة التدفقات النقدية"، مختلف المصادر النقدية للمؤسسة، إضافة إلى كيفية عرض هذه القائمة. وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي.

1. هدف ونطاق المعيار الدولي رقم 07:

يهدف هذا المعيار إلى توضيح وإبراز كُلِّ المعلومات المتعلقة بالتدفُّقاتِ النقدية للمؤسسة، أي أن هاته المعلومات تُعتبرُ مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقد والنقد المعادل، وكيف يمكن للمؤسسة استخدام تلك التدفقات. ولتحقيق هذا الهدف فإن المعيار يُلزِمُ

المؤسسات بضرورة توفير معلومات حول التغيُّراتِ التاريخية التي تطرأ على النقدية عن طريق قائمة التدفقات النقدية[1]. ويعتبر نطاق سريان هذا المعيار فيما يلي[2]:

- يجب على المؤسسة إعداد قائمة التدفُّقات النقدية وفقا لمتطلبات هذا المعيار، كما يجب تقديمه كجزأ لا يتجزأ عن الكشوف المالية لأي فترة مالية تُقدّمُ عنها الكشوف للمؤسسة؛
- يتطلب هذا المعيار من المؤسسات ضرورة عرض قائمة التدفُّقات النقدية.

2. متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمعيار الدولي رقم 07:

يجب على المؤسسة، في إطار هذا المعيار، أن تُفصِح عن كُلِّ مبالغ الأرصدة المُهِمّة للنقد والنقد المعادل التي تحتفظ بها. كما يُشجِّعُ هذا المعيار المؤسسات على تقديم معلومات تكميلية يُمكِنُها المساهمة في تسهيل فهم وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة من طرف المستخدمين، وذلك من خلال الكشوف المالية كتلك المتعلقة بـ[3]:

- النقدية وما في حُكمِها، ضمن قائمة التدفُّقات النقدية، ومختلف التسويات مع البنود المعادلة لها في الميزانية؛
- تفاصيل عن العمليات غير النقدية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التحويل؛
- المبالغ الإجمالية للتدفُّقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، والمتعلقة بالمشاركات في مؤسسات شريكة[4]؛
- مبالغ تسهيلات القروض غير المستخدمة والمخصصة للأنشطة التشغيلية المستقبلية، مع الإفصاح عن طبيعة وحدود هاته التسهيلات؛
- مقدار التدفُّقات النقدية التي تنشأ عن كُلِّ الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، بالنسبة لِكُلِّ قطاع أعمال، أو قطاع جغرافي في حالة تقسيم المؤسسة إلى قطاعات.

---

[1] International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 07: Statement of Cash flows,** 2016, p A1044, Available on the website: www.ifrs.org, View date: 09/12/2023.

[2]- محمد عبد الحميد محمد عطية، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014، ص 367.

[3]- هيني قان جريونينج، ترجمة: طارق عبد العال حماد، **معايير التقارير المالية الدولية: دليل التطبيق**، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص 54.

[4]-لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS** ، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2012، ص 83.

ثانيا- الإفصاح المحاسبي وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 08 "السياسات المحاسبية والتغيُّرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء":

يُبيِّنُ المعيار المحاسبي الدولي رقم 08، السياسات المحاسبية والتغيُّرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء وكيفية الإفصاح عنها. وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي.

1. هدف ونطاق المعيار الدولي رقم 08:

يهدف هذا المعيار إلى عرض الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية وغير العادية، في جدول حساب النتائج، كما يهتم بالمحاسبة عن التغيُّرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء والتغيُّرات في السياسات المحاسبية، بحيث يُقدِّمُ عرضا واضحا لِكُلِّ من العناصر غير العادية والعناصر العادية، والأخطاء الأساسية والسياسات المحاسبية[1]. ويعمل المعيار المحاسبي رقم 08 على تغطية ثلاث (03) عناصر أساسية هي: 1) أسس اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية لها؛ 2) المعالجة المحاسبية للتقديرات المحاسبية؛ 3) تصحيح أخطاء الفترات السابقة؛

أما الآثار الضريبية لتصحيح الأخطاء المرتبطة بالفترات السابقة، والتعديلات التي تتم بأثر رجعي عند إجراء التغييرات في السياسات المحاسبية، فيتم الإفصاح عنها من خلال معيار المحاسبة الدولي رقم 12 المتعلق بالضريبة على الدخل[2].

2. متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمعيار:

تتمثّلُ المعلومات الواجب الإفصاح عنها بموجب هذا المعيار في:

2-1- السياسات المحاسبية: عندما يترتب على التطبيق الأولي للمعيار، أو تفسير التأثير على الفترة الحالية أو الفترات السابقة ويتعذّرُ في إطار ذلك، تحديد قيمة التسوية (التطبيق بأثر رجعي)، أو أن يشمل هذا التطبيق التأثير على الفترات المستقبلية فقط، عندئذ تقوم المؤسسة بالإفصاح على العناصر التالية[3]:

- اسم المعيار أو التفسير؛
- التغيُّرات في السياسات المحاسبية يتم وفقا للأحكام الانتقالية للمعيار؛
- طبيعة التغيُّر في السياسات المحاسبية؛

[1] International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 08: Accounting Policies Changes in Accounting Estimates and Errors,** 2021, p A1062, Available on the website: www.ifrs.org, View date: 09/12/2023.
[2] **Idem**, p A1062.
[3]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي**، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، 2014، ص 128.

- وصف الأحداث الانتقالية؛
- الأحكام الانتقالية التي من المرجح أن يكون لها تأثير على الفترات المستقبلية، إن أمكن ذلك؛
- قيمة التعديل المتعلقة بالفترة الحالية، وكل الفترات السابقة التي تم عرضها في حدود ما يمكن، وذلك فيما يتعلّقُ بِكُلِّ عنصر في الكشوف المالية تم التأثير عليه؛
- قيمة التسويات التي قامت بها المؤسسة والمرتبطة بالفترات قبل تلك الفترة التي تم عرضها؛
- في حال ما تعذّر التطبيق بأثر رجعي، فإنه يتم الإفصاح على الظروف التي حالت دون التطبيق، مع بيان كيفية وتوقيت تطبيق التغيير في السياسات المحاسبية. ولا تحتاج الكشوف المالية عن الفترات اللاحقة إلى تكرار هذه الإفصاحات.

2-2- التغييرات في التقديرات المحاسبية: يتوجب على المؤسسة أن تقوم بالإفصاح عن حجم وطبيعة التغيير في التقديرات المحاسبية التي يكون لها تأثير في الفترة الحالية أو الفترات المستقبلية، باستثناء تلك الإفصاحات المتعلقة بالأثار المترتبة عن الفترات المستقبلية، والتي من غير الممكن تقديرها. وفي حالة عدم القيام بتلك الإفصاحات تقوم المؤسسة بالإفصاح عن تلك الحقائق مع تحديد حجم الآثار المترتبة عن ذلك[1].

2-3- أخطاء الفترات السابقة: يجب على المؤسسة، في إطار المعيار الدولي 08، الإفصاح عمّا يلي[2]:

- ماهية وطبيعة الأخطاء في الفترات السابقة؛
- الإفصاح عن مبالغ تصحيح الأخطاء لِكُلِّ الفترات السابقة المعروضة، لِكُلِّ بُندٍ معروض ومتأثِّرٍ، في الكشوف المالية؛
- تبيان مقدار التصحيحات في بداية أول فترة سابقة معروضة، وأسباب تعذُّرِ إعادة الإثبات بأثر رجعي عن فترة سابقة معينة. ومن غير الضروري تكرار هذه الإفصاحات في الكشوف المالية للفترات اللاحقة.

2-4- التأثير المستقبلي لمعيار أو لتفسير جديد: تجدر الإشارة إلى أنه في حال امتناع المؤسسة عن تطبيق معيار قد صدر، ولم يدخل بعد حيز التنفيذ، فإن المؤسسة تقوم بالإفصاح عما يلي[3]:

---

[1] International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 08: Accounting Policies Changes in Accounting Estimates and Errors, Op.cit**, p A1069.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، مرجع سبق ذكره**، ص 144.

[3] International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 08: Accounting Policies Changes in Accounting Estimates and Errors, Op cit**, p A1072.

- الإفصاح عن الأسباب التي تحول دون تطبيق هذا المعيار؛
- المعلومات المعروفة، أو التي يمكن تقديرها بشكل معقول، والمرتبطة أساسا بتقدير التأثيرات المحتملة لتطبيق المعيار أو التفسير الجديد، على الكشوف المالية للمؤسسة في فترة التطبيق الأولي. ووفقا لذلك فإنه يجب على المؤسسة أن تدرس الإفصاح عن:
  - اسم المعيار أو التفسير الجديد؛
  - طبيعة التغيير الوشيك في السياسات المحاسبية؛
  - التاريخ المطلوب في تطبيق المعيار أو التفسير؛
  - التغيير التي تقوم فيه المؤسسة بالتخطيط لتطبيق المعيار أو التفسير بشكل مبدئي.

ثالثا- الإفصاح المحاسبي وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 10 "الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية":

يُعرِّفُ المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية"، الظروف الطارئة على أنها "موقف لا تتأكّدُ النتيجة النهائية له، خسارة أو ربح، إلا عند تاريخ إعداد الميزانية، أو ما يتعلّق بوقوع أو عدم وقوع، أحداث في المستقبل؛ كما أن هاته الأحداث غير مُؤكّدة، وفي حال تم إزالة حالة عدم التأكُّد يُؤدِّي إلى انخفاض التزام معين أو تكبُّد التزام معين، أو يُؤكِّدُ مِلك أصلٍ ما أو التنازل عن أصل معين"[1]. ويُبيّنُ هذا المعيار مختلف الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وطرق معالجتها، ويتم توضيح المعيار ومحتواه فيما يلي.

1. هدف ونطاق المعيار الدولي رقم 10:

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم 10 إلى وصف[2]:

- متى يجب على المؤسسة أن تُعدِّل كشوفاتها المالية، بالأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية وقبل إصدار تلك الكشوف المالية؛
- الإفصاحات المطلوب عرضها حول تاريخ التصريحات بإصدار الكشوف المالية، وحول الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

[1] International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 10: Events After the Reporting Period,** 2005, p A1081, Available on the website: www.ifrs.org, View date: 09/12/2023.

[2] **Idem**, p A1082.

يتم تطبيق هذا المعيار في المحاسبة والإفصاح عن تلك الأحداث اللاحقة التي تقع بعد فترة إقفال السنة المالية، حيث تُمثِّلُ الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية تلك الأحداث التي تحصُلُ بين تاريخ الميزانية وتاريخ إصدار الكشوف المالية، فلا تستطيع أي مؤسسة الانتهاء من إعداد قوائمها المالية في تاريخ الميزانية. وعلى افتراض أن تاريخ انتهاء السنة المالية هو (12/31/ن)، فإنه غالبا ما تكون هناك فترة لاحقة بعد هذا التاريخ لاستكمال إعداد الكشوف المالية واعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين، تكون عادة مُدّة ثلاثة (03) أشهر، تُسمّى هاته الفترة بالأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية[1].

2. متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمعيار الدولي رقم 10:

يقوم هذا المعيار على وجوب الإفصاح عن الأحداث غير المُعدّلة إذا كانت ذات أهمية، أي أنّ عدم الإفصاح عنها قد يُؤثِّرُ على قرارات المستخدمين، ما قد يُؤدِّي بهم إلى إتِّخاذ قرارات غير مناسبة لهم. ويكون الإفصاح المطلوب هنا، حول طبيعة الأحداث وتقديرات آثارها المالية، أو عبارة تشير إلى أن التقديرات لا يمكن القيام بها؛

كما يتوجب الإفصاح عن تاريخ تصديق الكشوف المالية لإصدارها، وتحديد الجهة التي تتولى المصادقة عليها، وإذا كان مُلّاك المؤسسة أو آخرون، لديهم السلطة لتعديل الكشوف المالية بعد الإصدار فيجب على المؤسسة أن تفصح على تلك الحقيقة. وترجع أهمية الإفصاح عن تاريخ التصريح أو التصديق بإصدار الكشوف المالية، كون تلك الكشوف لا تعكس الأحداث بعد هذا التاريخ؛

وفي حال حصلت المؤسسة على معلومات جديدة بعد تاريخ إصدار الكشوف المالية حول ظروف أو أحداث كانت قائمة بتاريخ الميزانية، يجب تحديث الإفصاحات ذات العلاقة بهاته الظروف والأحداث على ضوء المعلومات الجديدة، حتى وإن كانت لا تُؤثِّرُ على المبالغ المعترف بها في الكشوف المالية. ومن الأمثلة على ذلك، ظهور معلومة جديدة متعلقة بقضية ضِدّ المؤسسة وتم الإفصاح عنها في الكشوف المالية كالتزامات طارئة، حيث أن المعلومة الجديدة تُؤدِّي إلى تكوينٍ مُخصّص يُعترفُ به في الكشوف المالية[2].

---

[1]- أحمد أبو شمالة، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 68.

[2]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، مرجع سبق ذكره**، ص167.

رابعا– الإفصاح المحاسبي وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 24 "الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة":

يُقدِّمُ المعيار المحاسبي الدولي رقم 24، تعريفا لـ "الأطراف ذات العلاقة" على أنهم "أولئك الذين لديهم القدرة على التحكُّمِ أو السيطرة على الطرف الآخر، أو ممارسة تأثير مباشر وهام عليه في صنع القرارات الاستغلالية والمالية"[1]. ويتم استعراض أهم ما جاء في هذا المعيار فيما يأتي.

1. هدف ونطاق المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى التأكُّدِ من أن البيانات المالية للمؤسسة تحتوي على الإفصاحات اللازمة في وجود الأطراف ذات العلاقة، كونها قادرة على التحكُّمِ والتأثير على صنع القرارات المالية والتشغيلية. كما يجب تطبيق هذا المعيار في:

- تحديد العلاقات والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة؛
- تحديد الأصول والالتزامات بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة؛
- تحديد الظروف المحيطة التي يكون فيها الإفصاح عن البنود الواردة في العنصرين السابقين متاحا ومطلوبا؛
- تحديد الإفصاحات التي سيتم تقديمها حول تلك البنود.[2]

كما يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن علاقة الأطراف ذات العلاقة، والمعاملات والأرصدة القائمة، بما في ذلك الالتزامات في الكشوف المالية المُوحّدَة والمنفصلة للمؤسسة الأم، أو المستثمرين الذين لديهم سيطرة مشتركة أو تأثير كبير على المؤسسة المُستثْمَرِ فيها، والمُقدّمة وفقا للعيار الدولي رقم 10 "البيانات المالية الموحدة"، أو معيار المحاسبة الدولي رقم 27 "الكشوف المالية المنفصلة"، حيث ينطبق هذا المعيار كذلك على الكشوف المالية المنفصلة أو الفردية.

2. متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمعيار:

يجب على المؤسسة التي يُعِدُّ المحاسب كشوفها المالية، أن يبحث عمّا إذ كانت توجد جهات أخرى سواء أكانت مؤسساتٍ أو أفرادا، تُمارِسُ السيطرة أو التأثير، المباشر أو غير المباشر عليها. في هذا الإطار، يجب على المؤسسة القيام بالإفصاحات التالية[3]:

---

[1] International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 24: Retated Party Disclosures,** 2009, p A1265, Available on the website: www.ifrs.org, View date: 09/12/2023.

[2] **Idem**, p A1268

[3]-أحمد أبو شمالة، **مرجع سبق ذكره**، ص 79.

2-1- الإفصاح عن العلاقات بين المؤسسة الأم والمؤسسات التابعة: يجب على المؤسسة الإفصاح عن العلاقات بين المؤسسة الأم والمؤسسات التابعة، بغض النظر عمّا إذا كان يوجد معاملات بينهما أم لا. إضافة إلى الإفصاحات المطلوبة في معيار المحاسبة الدولي رقم 27 " الكشوف المالية المنفصلة"، ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 12 "الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى". فيجب على المؤسسة الإفصاح عن:

- اسم المؤسسة الأم للمؤسسة، وإذا كان مختلفا؛
- الطرف النهائي المسيطر؛
- وإذا لم تكن المؤسسة الأم، ولا الطرف المسيطر النهائي، يُعِدُّ بيانات مالية مفصح عنها للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، يجب على هذه الأخيرة الإفصاح عن اسم المؤسسة (الأم) التي تقوم بذلك.

2-2- الإفصاح عن التعويضات: يجب على المؤسسة أن تقوم بالإفصاح عن إجمالي التعويضات التي تُقدِّمُها إلى مُوظفِي الإدارة الرئيسيين لِكُلِّ الفئات التالية:

- منافع الموظفين قصيرة الأجل، والمنافع طويلة الأجل الأخرى؛
- منافع بعد الخدمة، ومنافع إنهاء الخدمة؛
- الدفعات على أساس الأسهم.

2-3- الإفصاح عن المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة: في حالة ما إذا كانت هناك معاملات بين الأطراف ذات العلاقة، يتوجب على المؤسسة القيام بالإفصاح عن طبيعة هاته العلاقات، مع المعلومات حول المعاملات والأرصدة الضرورية، لفهم التأثير المحتمل للعلاقة بين تلك الأطراف على الكشوف المالية. وكحدٍّ أدنى يجب أن يشمل الإفصاح ما يلي:

- مبالغ تلك العمليات؛
- مبالغ الأرصدة القائمة (غير المُسدّدة)، بما في ذلك الالتزامات وماهية بنودها وشروطها؛ معلومات إذا كانت مضمونة أو غير مضمونة؛ طبيعة التسوية؛ تفاصيل الضمانات المُقدّمة أو المستلمة؛
- المخصصات المتعلقة بالديون المشكوك فيها والمرتبطة بالأرصدة القائمة بين الأطراف ذات العلاقة؛
- الديون المعدومة، ومُخصّصات الديون المشكوك فيها المعترف بها على أنها مصاريف.

كما يتطلب المعيار تقديم الإفصاحات الواردة أعلاه بشكل منفصل، لِكُلِّ فئة من فئات الأطراف ذات العلاقة، التالية:

- المؤسسة القابضة (الأم)؛
- المؤسسات التي تسيطر سيطرة مشتركة أو لها تأثير هام على المؤسسة؛
- المؤسسات التابعة؛
- المؤسسات الزميلة؛
- المشاريع المشتركة التي تكون المؤسسة مشاركة فيها؛
- مُوظّفُو الإدارة الرئيسيون في المؤسسة وشركتها الأم؛
- الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

كما يسمح المعيار بالإفصاح عن البنود ذات الطبيعة المتشابهة بشكل إجمالي، إلا عندما يكون الإفصاح المنفصل ضروريا لفهم آثار معاملات الأطراف ذات العلاقة على الكشوف المالية للمؤسسة.

المطلب الثاني: معايير الإبلاغ المالي المتعلقة بكيفية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يتمثّلُ الهدف الرئيسي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في تقريب وجهات النظر بين الأنظمة المحاسبية في مختلف ربوع العالم، حيث يسعى دائما لإصدار معايير محاسبية تحظى بالقبول العام لدى أنظمة المحاسبة الدولية. وهذا ما يتم تطبيقه على أرض الواقع، من خلال إصدار معايير تُسمّى بـ "معايير الإبلاغ الدولي IFRS"، ولأن موضوع الدراسة يهتم بالإفصاح المحاسبي بصفة خاصة، سيتم توضيح ما قدّمته هذه المعايير وما ورد فيها، في هذا الجانب.

أولا- الإفصاح المحاسبي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 07 "الأدوات المالية: الإفصاحات":

اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 07 "الأدوات المالية: الإفصاحات"، بتاريخ 2006/08/18 كبديل لمعايير المحاسبة الدولية رقم 30 و32 و39، حيث لخّص جميع الإفصاحات المطلوبة عن الأدوات المالية في هذا المعيار. وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو أن يقوم مُعِدُّو الكشوف المالية بتزويد المستخدمين بالمعلومات اللازمة، التي تُعزِّز فهمهم وإدراكهم للمخاطر التي تعترض المؤسسة وطرق إدارتها. ويتم استعراض أهم ما جاء في هذا المعيار فيما يلي[1]:

[1] International Accounting Standards Board (IASB), **IFRS 07: Financial Instruments Disclosures,** 2021, pp A277-A300, Available on the website: www.ifrs.org, View date: 09/12/2023.

1. هدف ونطاق معيار الإبلاغ الدولي رقم 07:

يهدف معيار الإبلاغ الدولي رقم 07 "الأدوات المالية: الإفصاحات"، إلى تحقيق ما يلي:

- تقييم أهمية الأدوات المالية في قائمة الميزانية وقائمة الدخل للمؤسسة؛
- تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة؛
- سياسة المؤسسة في إدارة المخاطر.

يُطبّقُ معيار الإبلاغ الدولي رقم 07 على كافة المؤسسات ولِكُلِّ أصناف الأدوات المالية، باستثناء:

1) الحقوق في المؤسسات التابعة، المؤسسات الحليفة، المشاريع المشتركة، ومنافع الموظفين؛
2) عقود التأمينات المذكورة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04؛
3) العقود المتأتية عن الالتزامات الطارئة في إندماج الأعمال، والمُعرّفة في معيار الإبلاغ المالي 03؛
4) نطاق المعيار لا يشمل الأدوات المالية والعقود والالتزامات الناشئة عن عمليات التسديد على أساس الأسهم، والتي تخضع لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 02.

2. متطلبات الإفصاح المتعلقة بمعيار الإبلاغ الدولي رقم 07:

يُحدِّدُ هذا المعيار كُلّ ما يتعلّقُ بالإفصاح عن الأدوات المالية، مع ترك بعض الحُرّيّة في عرض المعلومات في الكشوف المالية، وذلك من خلال إتاحة بعض البدائل لعرض البيانات التي تتعلق بالأدوات المالية. وفيما يلي أهم الإفصاحات التي جاء بها المعيار:

2-1- من خلال قائمة المركز المالي: تشمل الإفصاحات ما يلي[1]:

- الإفصاح لمدى أهمية الأدوات المالية لأداء المؤسسة، ويشمل الهدف الإفصاح عن كل عنصر من العناصر التالية:
  - كُلُّ الأصول المالية التي تقاس بالقيمة العادلة، وتعالج الفروق المتعلقة بقياس القيمة العادلة في قائمة الدخل؛
  - الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق؛
  - قروض وذمم مدينة؛

[1]- محمد السعيد سعيداني، مصطفى ميلودي، **أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الأدوات المالية الإفصاحات في إدارة مخاطر شركات التأمين – دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية**، مجلة المنهل الإقتصادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 380.

- الأصول المتوفرة للبيع؛
- كُلُّ الخصوم المالية التي تقاس بالقيمة العادلة، وتعالج الفروق المتعلقة بقياس القيمة العادلة في قائمة الدخل؛
- الخصوم المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة.

- الإفصاحات الخاصة بالأصول والخصوم المالية المخصصة لِتُقاس بالقيمة العادلة، والتي تعالج الفروقات المتعلقة بالقياس في قائمة الدخل. أي يشمل هذا الإفصاح على مخاطر الائتمان، السوق، ومقدار التغيُّر في القيمة العادلة؛
- الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية، من إطار التكلفة المطفأة الى إطار القيمة العادلة أو العكس؛
- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنازلات الشاملة لنقل ملكية الأصول المالية؛
- الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالتعهُّدات الإضافية على الأصول المالية والرهونات؛
- الإفصاح عن الموجودات المالية وغير المالية المحتفظ بها كضمانات؛
- الإفصاح عن التسويات الخاصة بحساب الديون المنعدمة؛
- الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية المُركّبة التي تشمل مشتقات مالية غير متجددة؛
- الإفصاح عن الخروقات المتعلقة بشروط اتفاقيات القروض.

2-2- حساب النتائج وجدول تغيُّرات الأموال الخاصة: يجب الإفصاح عن الآتي[1]:

- كافة البنود المتعلقة بجدول حسابات النتائج (النتيجة ربح/خسارة، الإيرادات والأعباء)، مع إلزامية القيام بالإفصاح المنفصل للأرباح والخسائر الناتجة عن:
  - الفروقات المتعلقة بقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة في قائمة الدخل؛
  - الاستثمار المحتفظ به لتاريخ الاستحقاق؛
  - القروض والذمم المالية؛
  - الموجودات المتوفرة للبيع؛
  - الفروقات المتعلقة بقياس الخصوم المالية بالقيمة العادلة في قائمة الدخل؛
  - الخصوم المالية التي تقاس بالقيمة المطفأة؛
- الفوائد المدينة/الدائنة على الأدوات المالية التي لم يتم قياسها وفقا للقيمة العادلة على قائمة الدخل؛

[1]- خالد جمال الجعارات، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، الجزء الثاني، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 192.

- الإيرادات والمصاريف والرسوم؛
- مقدار الخسائر الخاصة بالانخفاض في قيم الأصول المالية؛
- الإيرادات والفوائد الناجمة عن انخفاض قيم الأصول المالية.

2-3- الإفصاحات الكمية والنوعية: يتعين على المؤسسة، القيام بالإفصاح في الكشوف المالية عن كُلِّ أنواع المخاطر التي تنشأ عن الأدوات المالية كما يلي:

- تحديد نوع الخطر وكيف نشأ؛
- أهداف وعمليات وسياسات المؤسسة لإدارة المخاطر والأساليب المستعملة في قياسها؛
- الإفصاح عن التغيرات التي تحدث في أي عنصر من العناصر السابقة.

2-4- الإفصاح الخاصة بجدول تدفقات الخزينة: تشمل ما يلي:

- الفترات المتعلقة بحدوث التدفُّقِ النقدي، ومدى تأثير هاته التدفقات على الربح والخسارة؛
- وصف العمليات التي تم التحوُّطُ لها مسبقا ولا يُتوقّعُ حدوثها؛
- المبالغ المعترف بها في الأموال الخاصة خلال الفترة؛
- المبالغ المُحوّلة من قائمة الأموال الخاصة إلى الأرباح والخسائر، للفترة المذكورة.

2-5- الإفصاح عن الأصول المالية المستحقة أو المتعرضة للتدني: يتوجب على المؤسسة تقديم الإفصاحات لِكُلِّ عنصر من عناصر الأصول، كما يلي:

- التحليل لعمر الأصل المالي مستحق القبض كما في تاريخ إعداد الكشوف المالية والتي لم ينطبق عليها شروط التدني؛
- تحليل الأصل المالي الذي تم اعتباره قد تدنّى، وبشكل منفرد، مع تبيان المعايير والعوامل المعتمدة من طرف المؤسسة لاعتبار أن الأصل المالي قد تدنّت قيمته؛
- الإفصاح عن أي ضمان بحوزة المؤسسة يتعلق بالعنصرين السابقين.

كما يفرض معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 07، على المؤسسات الإفصاح عن مقدار التغيُّرِ في القيمة العادلة للخصوم المالية، غير تلك المرتبطة بالتغيُّرات الناجمة عن عوامل وظروف السوق، والتي قد تُؤدِّي إلى ظهور مخاطر السوق. كما يتطلب معيار الإبلاغ المالي رقم 32 "الأدوات المالية"، الإفصاح عن كل الانحرافات والتغييرات الناتجة عن سعر الفائدة المعياري محلّ المقارنة المرجعية، وعن الطريقة المستخدمة في تحديد مقدار التغيُّرات المتحققة؛

وفي حال ما إذا سجلت المؤسسة انخفاضا في قيمة أصولها المالية من خلال استخدام المُخصّصات فإنه يتوجب عليها تقديم الإفصاحات لِكُلِّ فئة من الأصول المالية، مع مطابقة وإظهار مقدار التغيُّرات في قيمة الحساب الذي حدث فيه انخفاض القيمة.

2-6- الإفصاح عن أنواع التحوطات والضمانات: يجب على المؤسسة القيام بالإفصاح لِكُلِّ نوع من أنواع التحوُّطات التالية[1]:

- وصف لِكُلِّ نوع من أنواع التحوُّطات؛
- وصف للأدوات المالية المُحدّدة كأدوات تحوُّط؛
- القيمة العادلة لأدوات التحوُّط بتاريخ البيانات المالية؛
- طبيعة المخاطر التي تم التحوُّطُ عليها.

كما يتوجب على المؤسسة الإفصاح عن الضمانات التالية: القيمة المسجلة للأصول المالية والمرهونة كضمان للأصول والخصوم (المحتملة)؛ والشروط الخاصة بعملية الرهن.

2-7- الإفصاح المتعلق بإعادة تصنيف الأصول المالية: وذلك في حالة ما إذا قام المصرف بإعادة التصنيف للأصول المالية والمقاسة بـ:

- التكلفة المطفأة أو التكلفة بدلا من القيمة العادلة؛
- القيمة العادلة بدلا من التكلفة المطفأة أو التكلفة.

حيث نص معيار الإبلاغ الدولي رقم 07، ضمن الفقرة 12، على ضرورة الإفصاح عن المبالغ التي أعيد تصنيفها ضمن الفئة أو خارجها، مع ذكر سبب إعادة التصنيف.

ثانيا- الإفصاح المحاسبي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 08 "القطاعات التشغيلية":

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، في نوفمبر 2006، معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 08 "القطاعات التشغيلية"، لِيحِلّ محلّ معيار المحاسبة الدولي رقم 14 "إعداد التقارير القطاعية". كما قام ذات المجلس بتنقيح معيار المحاسبة الدولي رقم 01 "عرض البيانات المالية"، لِيشمل بعض التعديلات على قائمة المصطلحات الخاصة بهذا المعيار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم 08.

[1]- محمد السعيد سعيداني، مصطفى ميلودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 381.

ومن خلال موضوع هذه الدراسة المتعلق بالإفصاح المحاسبي، سيتم فيما يأتي توضيح أهم الإفصاحات الخاصة بالقطاعات التشغيلية التي جاء بها هذا المعيار، كما يلي[1]:

1. هدف ونطاق معيار الإبلاغ الدولي رقم 08:

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 08 "القطاعات التشغيلية" من المؤسسات، الإفصاح عن كُلِّ المعلومات التي تُمكِّنُ مستخدمي الكشوف المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية التي تقوم بها المؤسسات، وآثارها المالية والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها؛

ويوجب هذا المعيار على المؤسسات تطبيقه على الكشوف المالية الفردية والمنفصلة التي تتداول أدوات الدين، أو حقوق الملكية الخاصة بها في السوق العام، وكذلك المؤسسات التي تُودِعُ أو قيد إيداع كشوفاتها المالية لدى هيئات الأوراق المالية، أو الهيئات التنظيمية الأخرى، بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات المالية في السوق العام. كما يتم تطبيق هذا المعيار على الكشوف الآلية المُوحّدة للمؤسسة الأم إذا ما كانت تتضمن ما تم ذكره سابقا، ضمن الكشوف المالية الفردية والمنفصلة.

2. متطلبات الإفصاح المتعلقة بهذا المعيار:

يتوجب على جميع المؤسسات الخاضعة لهذا المعيار، بما في ذلك تلك المؤسسات التي تمتلك قطاعا واحدا مشمولا للكشوفات المالية، الإفصاح عن المعلومات كما يلي:

2-1- معلومات حول المنتجات والخدمات: يتوجب على المؤسسة الإبلاغ عن الإيرادات المتأتية من العملاء الخارجيين لِكُلِّ خدمة أو منتج أو لِكُلِّ مجموعة من الخدمات أو المنتجات المتشابهة، إلا إذا كانت المعلومات اللازمة غير متوفرة أو تكلفة إعدادها باهظة، وهنا يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة[2].

2-2- معلومات حول المناطق الجغرافية: يتوجب على المؤسسة الإبلاغ عن المعلومات الجغرافية الموضحة فيما يلي، إلا في حالة ما إن كانت هاته المعلومات اللازمة غير متوفرة، أو تكلفتها باهظة:

- **الإيرادات المتعلقة بالعملاء**، سواء كانوا داخليين أو خارجيين، والتي تباع من خلالهم الخدمات أو المنتجات. وفي حال ما إذا كانت هناك دولة أو منطقة جغرافية معينة تحظى بالأهمية النسبية من طرف المؤسسة نتيجة لارتفاع إيراداتها منها، فينبغي على المؤسسة الإفصاح عنها بشكل منفصل؛

[1] International Accounting Standards Board (IASB), **IFRS 08: Operating Segments,** 2021, pp A346-A355, Available on the website: www.ifrs.org, View date: 09/12/2023

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، مرجع سبق ذكره**، ص 743.

- **الأصول غير المتداولة،** باستثناء الأدوات المالية، الأصول الضريبية المؤجلة، أصول منافع بعد التوظيف، والحقوق الناشئة بموجب عقود التأمين التي وُقِّعت في بلد إقامة المؤسسة، أو وُقِّعت في كافة الدول الأجنبية التي تحتفظ المؤسسة فيها بأصول. وإذا ما كانت إحدى هاته الدول الأجنبية تحوز أصولًا هامة، يجب الإفصاح عن تلك الأصول بشكل منفصل.

2-3- معلومات حول العملاء الرئيسيين: يتوجب على المؤسسة تقديم معلومات حول درجة اعتمادها على عملائها الرئيسيين، وإذا كانت الإيرادات الناجمة عن العمليات مع عميل خارجي تساوي أو أكثر من 10% من إيرادات المؤسسة، فيجب عليها أن تُفصِح عن تلك الحقيقة، وعن إجمالي مبلغ الإيرادات عن كل عميل رئيسي، وهوية القطاعات التي ينتمي إليها هؤلاء العملاء؛ كما لا يُطلبُ من المؤسسة الإفصاح عن هوية العميل الرئيسي أو مبلغ الإيرادات المتأتية من كُلِّ قطاع من القطاعات لذلك العميل؛

وبموجب هذا المعيار، إذا كان للعميل الرئيسي مجموعة من المؤسسات وتخضع للسيطرة العامة فتعتبر هاته المؤسسات عميلا واحدا. هذه الحالة تنطبق كذلك على المؤسسات الخاضعة للحكومة، حيث يتم معاملتهم كعميل واحد ضمن أغراض هذا المعيار؛

ويتطلب هذا المعيار من المؤسسة إعادة عرض معلوماتها حول القطاعات للسنوات السابقة، والتي يتم عرضها كمعلومات مقارنة في أول السنة من تطبيق هذا المعيار، إلا في حالة ما إذا كانت المعلومات اللازمة لا تحمل دلالة الضرورة، وكانت تكلفة إعدادها باهظة.

ثالثا- الإفصاح المحاسبي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 12 "الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى":

صدر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 12 "الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى" سنة 2011، لِيحِلّ محلُ الإفصاحات التي كانت ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم 27 "الكشوف المالية الموحدة والمنفصلة"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 "الاستثمارات في الشركات الزميلة"، إضافة الى معيار المحاسبة الدولي رقم 31 الملغى الحامل لعنوان "الحصص في المشاريع المشتركة". ومن خلال موضوع هذه الدراسة المتعلق بالإفصاح المحاسبي، يُستعرض فيما يلي أهم الإفصاحات عن المصالح في المؤسسات الأخرى والتي جاء بها هذا المعيار، وذلك وفقا لما يلي[1]:

[1] International Accounting Standards Board (IASB), **IFRS 12: Disclosure of Interests in Other Entities,** 2018, pp A653-A660, Available on the website: www.ifrs.org, View date: 09/12/2023

1. هدف ونطاق معيار الإبلاغ الدولي رقم 12:

يهدف هذا المعيار إلى إفصاح المؤسسات عن كل المعلومات التي تساعد مستخدمي الكشوف المالية في تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة بمصالح المؤسسة مع المؤسسات الأخرى، وتقييم تأثير تلك الحصص على المركز المالي للمؤسسة، وأدائها المالي، وتدفُّقاتها النقدية. وتتمثل المؤسسات التي يتوجب عليها تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 12، في المؤسسات التي لها مصالح في:

- المؤسسات التابعة؛
- الترتيبات المشتركة (المشاريع المشتركة أو العمليات المشتركة)؛
- المؤسسات الزميلة؛
- بعض أنواع المؤسسات المسيطر عليها، ولا يتم تضمينها ضمن الكشوف الموحدة.

2. متطلبات الإفصاح وفقا للمعيار:

حُدِّدت متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لمعيار الإفصاح عن المصالح في المؤسسات الأخرى، كما يلي:

2-1- الاجتهادات والافتراضات الهامة: على المؤسسة أن تُفصِح عن كُلِّ الأحكام الهامة والافتراضات التي تم الاعتماد عليها، مع ذكر التغيُّرات، إن وُجِدت، في هاته الأحكام والافتراضات، وذلك فيما يتعلق بالنقاط التالية[1]:

- في حالة ما إذا كانت المؤسسة تُسيطِرُ على مؤسسة أخرى؛
- في حالة ما إذا كانت المؤسسة لها سيطرة مشتركة متعلقة بترتيبات معينة، في حال كونها مسيطرة على ترتيب مشترك أو عقد مشترك؛
- نوع وطبيعة الترتيبات المشتركة عندما يكون الترتيب ضمن تركيبة منفصلة.

2-2- المصالح في المؤسسات التابعة: يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تُمكِّنُ مستخدمي الكشوف المالية المُوحّدة من:

- فهم تركيبة المجموعة (المؤسسة القابضة والمؤسسة التابعة)؛
- فهم المصالح المتعلقة بالحقوق غير المسيطر عليها فيما يتعلق بالتدفُّقات والأنشطة النقدية؛

[1]- خالد جميل الجعارات، **مرجع سبق ذكره**، ص 675.

- تقييم مدى وطبيعة القيود الهامة التي تحُدُّ من سيطرة المؤسسة على استخدام أو الوصول للأصول وتسوية الالتزامات الخاصة بالمجموعة؛
- تقييم نوع المخاطر والتغيُّرِ فيها، والتي ترتبط بمصالحها في المؤسسات التي تُغطِّيها الكشوف المُوحّدة؛
- تقييم الأثر الناجم عن التغيُّراتِ في ملكيتها للمؤسسة التابعة، والتي لا تُؤدِّي إلى فقدان السيطرة؛
- تقييم نتائج التغيُّرِ في حقوق الملكية للمؤسسات التابعة والتي تُؤدِّي لفقدان السيطرة في فترة الإبلاغ.

2-3- الإفصاحات المطلوبة عن حقوق غير المسيطرين والتدفُّقات النقدية: يتوجب على المؤسسة القيام بالإفصاح لِكُلِّ مؤسسة من مؤسساتها التابعة، التي يوجد بها مساهمات من حقوق غير المسيطرين (حقوق الأقلية)، وقيمتها مُهِمّة للمؤسسة الأم[1]:

- اسم المؤسسة التابعة؛
- مكان العمل الرئيسي، وبلد التأسيس للمؤسسة التابعة؛
- نسب حِصص الملكية المحتفظ بها من قبل الحِصص غير المسيطرة؛
- رصيد حقوق غير المسيطرين التراكمي في المؤسسة التابعة؛
- مُلخص حول المعلومات المالية للمؤسسة التابعة؛
- حِصص الأقلية من حقوق التصويت، إذا كانت تختلف عن نسبة حصص الملكية المحتفظ بها.

2-4- المخاطر المرتبطة بحِصص المؤسسة في المشاريع المشتركة والمؤسسات الزميلة: يجب على المؤسسة في إطار متطلبات هذا المعيار الإفصاح عما يلي:

- التعهُّدات والالتزامات المتعلقة بالمشاريع المشتركة، بشكل منفصل عن تعهُّدات المؤسسة الأخرى؛
- الأصول والمخصصات والالتزامات المحتملة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 37 "المخصصات والالتزامات الطارئة والأصول المحتملة".

2-5- المصالح في المؤسسات المنظمة غير المدرجة في الكشوف الموحدة: بموجب هذا المعيار، يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تُمكِّنُ مستخدمي الكشوف المالية من فهم مدى وطبيعة مصالحها في المشاريع المشتركة للمؤسسات المنظمة غير المدرجة في الكشوف المُوحّدة، وكذلك فهم

[1]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، مرجع سبق ذكره**، ص 811.

طبيعة المخاطر، والتغيُّرِ في هاته المخاطر، التي ترتبط بمصالحها في المؤسسات المنظمة غير المدرجة في الكشوف المُوحّدة.

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي من منظور التشريعات والقوانين الجزائرية

عملت الدولة الجزائرية على تنظيم العمل المحاسبي في بيئتها، وانطلاقا من ذلك كان لزاما عليها تبنّي نظام محاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، حيث قامت بإعداد مشروع جديد يضمن التوحيد المالي والمحاسبي، مع وضع بعض الأدوات التي تتكيّفُ مع البيئة الاقتصادية الجزائرية، ومن خلال هذا التوجُّهِ، تم إصدار العديد من القوانين التي تُعنى بذلك، وهذا ما سيُوضِّحُهُ هذا المطلب.

أولا- القانون التجاري الجزائري:

يتضمن القانون التجاري الجزائري موادا ونصوصا تنظيمية يتم تطبيقها على الأعمال التجارية بُغية تنظيم حركة التجارة داخل إقليم الدولة، أي يقوم بتنظيم العلاقات الناشئة نتيجة القيام بأعمال مُعيّنة تتعلّقُ بالتجارة، ويشمل مصطلح التجارة معنى اقتصاديا يتمثّلُ في تداول وتوزيع الثروات. كما تضمّن القانون التجاري نصوصا وموادا قانونية تتعلق بالإفصاح المحاسبي، لعلّ أبرزها المادتين 716 و717؛

تنُصُّ المادة 716 من القانون التجاري على أنه عند إقفال كُلِّ سنة مالية تضع إدارة المؤسسة جردا متعلقا بما تملكه المؤسسة من أصول، وما عليها من التزامات، في تاريخ الإقفال، وقائمتي جدول حسابات النتائج "الربح أو الخسارة، والدخل الشامل الآخر"، والميزانية "المركز المالي". كما يتم وضع تقرير مكتوب عن الحالة العامة للمؤسسة ونشاطها أثناء السنة المالية الماضية، ومختلف المستندات المشار إليها في هاته المادة، تحت تصرُّفِ مندوبي الحسابات خلال الأربعة (04) أشهر على الأكثر التالية لقفل السنة المالية[1]؛

ونصت المادة 717 من نفس القانون، على ضرورة إعداد قائمة الميزانية وجدول الاستغلال العام وجدول حسابات النتائج، في كُلِّ سنة مالية، حسب الأشكال الجاري العمل بها، ونفس الطرق التقديرية المستعملة في السنوات السابقة. غير أنه في حالة تعديل شكل الكشوف المالية وجب عرضها على الجمعية العامة، وبعد الإطِّلاع على حالة الحسابات الموضوعة حسب الأشكال والطرق الجديدة والقديمة،

[1]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فبراير سنة 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن للقانون التجاري**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 11، 2005، ص 217.

وبناء على تقارير مجلس الإدارة، حسب الحال وتقارير مندوبي الحسابات، تودع لدى المركز الوطني للسجل التجاري خلال الشهر الموالي لمصادقة الجمعية العامة عليها، ويُعدُّ الإيداع بمثابة إشهار[1].

ثانيا- النظام المحاسبي المالي:

يعمل النظام المحاسبي بشكل عام على تقديم صورة واضحة وحقيقية حول الوضعية المالية، تمتاز بالصدق والموثوقية، وذلك من خلال مُخرجاته التي تتمثل في الكشوف المالية، ويتم إعدادها في نهاية الدورة المالية، وتهدف إلى تنوير رأي مستخدميها، وتساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة؛

وقد نصت المادة 25 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والموافق لـ 15 ذو القعدة سنة 1428ﻫ المتضمن للنظام المحاسبي المالي أنه "يجب على المؤسسات – عدا تلك المؤسسات الصغيرة- التي تدخل ضمن مجال تطبيق هذا القانون، أن تقوم بإعداد كشوف مالية سنوية على الأقل" وتتضمن الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيُّر الأموال الخاصة، ملحق يُبيّنُ الطرق والقواعد المحاسبية المستعملة، ويُوفِّرُ كُلّ المعلومات المِكمِّلة للميزانية وحساب النتائج[2]؛

كما ورد ضمن القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والموافق لـ 15 ذو القعدة سنة 1428ﻫ المتضمن للنظام المحاسبي المالي في المواد 26، 27، 28، 29، 30 ما يلي[3]:

- يجب أن يتم عرض الكشوف المالية بصفة صادقة تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، وكُلُّ التغيُّرات التي تطرأ على حالتها المالية. كما يجب أن تعكس كذلك هاته الكشوف مجمل الأحداث والعمليات الناجمة عن المعاملات المالية للمؤسسة، وكُلّ الآثار المتعلقة بنشاطها؛
- يتم ضبط الكشوف المالية من طرف المسيّرين الماليين، بحيث تُعدُّ في أجل أقصاه 04 أشهر من تاريخ الإقفال للسنة المالية، ويجب أن تكون جُلّ المعلومات مُميّزة عن المعلومات الأخرى التي تنشرها المؤسسة، مع مشروطية عرض هاته الكشوف بالعملة الوطنية؛
- تقوم الكشوف المالية بتوفير خاصية إجراء المقارنة مع السنوات المالية السابقة، وفي حالة عدم توفُّرِ هاته الخاصية بسبب تغيير طرق العرض أو التقييم، من الضروري إجراء تكييف لمبالغ السنة المالية الفارطة لجعل المقارنة ممكنة؛ وفي حال تعذُّرِ إجراء المقارنة مرة أخرى، لأي سبب كان، لابُدّ من

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القنون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فبراير سنة 2005، مرجع سبق ذكره**، ص 217.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 74، 2007، ص 05.

[3]-**نفس المرجع**، ص ص 05، 06.

ذِكر التعديلات المجراة على مبالغ السنة الفارطة محل التفسير، ضمن الملحق، حتى تصبح قابلة للمقارنة؛

- تُقدّرُ السنة المالية باثنا عشر (12) شهرا وهي تُغطِّي سنة مدنية، غير أنه يسمح للمؤسسة قفل السنة المالية بتاريخ آخر غير 31 ديسمبر إذا ما كان ارتباط نشاطها لا يتماشى مع السنة المدنية. كما يُمكِنُ أن تُمنح حالات استثنائية تكون فيها السنة المالية أقل أو أكثر من 12 شهرا، لاسيما المتعلقة بإنشاء أو وقف المؤسسة، وفي حال تغيير تاريخ الإقفال، حيث يجب تحديد المدة بدقة وتبريرها.

وفيما يلي عرض مختلف الكشوف المالية حسب القوانين والتشريعات الجزائرية:

1. المحتوى الإعلامي للميزانية (قائمة المركز المالي):

تعرض الميزانية، وبشكل منفصل، مجموع الأصول المتداولة وغير المتداولة، إضافة إلى مجموع الخصوم المتداولة وغير المتداولة. تتمثل الأصول غير المتداولة في تلك العناصر الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة، أما الأصول المتداولة فلا تحمل هاته الصفة بسبب طبيعتها أو وجهتها. كما يتم تصنيف الخصوم على أنها خصوم متداولة إذا كان يُتوقّعُ أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال، أو وجب تسديدها خلال 12 شهرا الموالية لتاريخ الإقفال، وتُصنّفُ باقي الخصوم على أنها خصوم غير متداولة[1].

2. المحتوى الإعلامي لجدول حساب النتائج:

يتم عرض جدول حساب النتائج وفق طريقتين، الأولى حسب الطبيعة، وهي الطريقة المعتمدة قانونا بحيث تعتبر إجبارية من وجهة نظر الجباية عند التصريح الضريبي في نهاية الدورة المالية، والثانية حسب الوظيفة، وتعتبر طريقة اختيارية. ويظهر من خلال جدول حساب النتائج ما يلي[2]:

- الهامش الإجمالي؛
- القيمة المضافة للاستغلال، والفائض الإجمالي للاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛

---

[1]- صالح واضح، صديق حسوس، عطا الله بن مسعود، **الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية–دراسة مقارنة**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 27.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 19، الفصل الثالث، الفقرة 2.230، 2009، ص 25.

- أعباء المستخدمين،
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخصُّ التثبيتات المعنوية، والعينية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة الى شركات المساهمة.

3. المحتوى الإعلامي لجدول سيولة الخزينة:

يعتبر جدول سيولة الخزينة أداة قيادة في يدِ الإدارة، تتّخِذُ على ضوءه مجموعة من القرارات المُهِمّة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه، أو النمو أو غيرها. كما يُمكِن اعتبار جدول الخزينة أيضا أداة تحليل هامة تتجاوز نقائص التحليل الكمي. يقوم هذا الجدول على منظور ديناميكي يبحث عن الخيارات الاستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية، حيث ينقسم جدول سيولة الخزينة إلى ثلاث أقسام، وذلك وفقا لأنشطة المؤسسة ومصدرها، إلى[1]:

- الأنشطة التشغيلية أو العملياتية، وهي التي تتولّد عنها المنتوجات، وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالتمويل أو الاستثمار؛
- الأنشطة الاستثمارية، والتي تتمثّلُ في حركة الأموال عند تحصيل أو اقتناء الأصول طويلة الأجل؛
- الأنشطة التمويلية، وتتمثل في التدفُّقات المتأتية عن فوائد وحصص الأسهم، وتُقدّمُ كُلٌّ على حدى.

وقد حدّد النظام المحاسبي الجزائري طريقتين لعرض الجدول، طريقة غير مباشرة وأخرى مباشرة وهي الموصى بها غالبا، وتتمثل فيما يلي:

3-1- عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (العملياتية): تنتج الأنشطة التشغيلية بشكل عام من الأحداث والعمليات التي تدخل في تحديد النتيجة الصافية أي أنها تشمل كافة العمليات الأساسية المُولِّدة للإيرادات في المؤسسة، إضافة الى تلك المرتبطة برأس المال العامل. وفيما يلي بعض الأمثلة عن التدفُّقات النقدية من العمليات التشغيلية[2]:

---

[1]- علي بن قطيب، دلال حطاب، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[2]- فايز سايح، **إعداد وتحليل جدول سيولة الخزينة وفقا للنظام المحاسبي المالي**، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 22، 2013، ص 61.

- المقبوضات النقدية من تقديم الخدمات وبيع السلع والبضائع؛
- المقبوضات النقدية من الإتاوات والعمولات والرسوم والإيرادات الأخرى؛
- المدفوعات النقدية للمُورّدين مقابل البضائع والخدمات؛
- المدفوعات النقدية للموظفين أو من ينوب عنهم؛
- المدفوعات النقدية لضريبة الدخل والمبالغ المستردة منها، ما لم يكن ممكنا ربطها مباشرة بالنشاطات الاستثمارية والتمويلية؛
- المدفوعات والمقبوضات النقدية لمشروعات التأمين مقابل الدفعات والأقساط السنوية وباقي منافع التأمين.

3-2- عرض التدفُّقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: تشتمل الوظيفة الاستثمارية على العمليات المتعلقة بالإنفاق على شراء أصول ثابتة، حيث أن الغرض من شرائها هو الحصول على منافع منها، وليس إعادة بيعها. يُطلق عليها مصطلح المصروفات الرأسمالية وتتضمن الأصول الثابتة أو إضافة جزء أو استبداله من الأصول التي بحوزة المؤسسة، كما تضمُّ كُلّ التدفُّقات النقدية المتعلقة بالاستثمار. تُمثِّلُ التدفُّقات النقدية المتأتية عن الأنشطة والعمليات الاستثمارية[1]:

- المدفوعات النقدية المتعلقة بالحصول على المصانع والمُعدّات والممتلكات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى، كما تشمل كذلك المدفوعات المتأتية عن تكاليف التطوير أو الممتلكات والمُعِدّات التي تقوم المؤسسة بتشييدها؛
- المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات، المصانع، المُعدّات، الأصول غير الملموسة، والأصول طويلة الأجل الأخرى؛
- المدفوعات النقدية المتعلقة بامتلاك أدوات حقوق الملكية أو أدوات دين لمشاريع أخرى، والحصص في المشاريع المشتركة؛
- السلفيات والقروض المُقدّمة لأطراف أخرى؛
- المدفوعات النقدية لعقود الإيجار والعقود المستقبلية والمسبقة وعقود التبادل، إلا عند اقتناء هذه العقود لغايات الإتِّجار أو التعامل، أو عند تصنيف المدفوعات ضمن النشاطات التمويلية؛
- المقبوضات النقدية من سداد القروض والسلفيات التي قُدِّمت لأطراف أخرى؛

[1] فايز سايح، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

- المقبوضات النقدية لعقود التبادل وعقود الإيجار والعقود المسبقة والمستقبلية، إلّا عند اقتناء هذه العقود لغايات الإتّجار أو التعامل، أو عند تصنيف المدفوعات ضمن النشاطات التمويلية.

3-3- عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: يعتبر المُلّاك المصدر الأساسي للتمويل، وذلك بتحويل جزء من الأملاك الخاصة بهم، سواء أكانت عينية أو نقدية، إلى ملكية المؤسسة، بحيث تُمثِّلُ حقوق المُلّاك في المؤسسة؛ كما يُمكِنُ للمؤسسة أن تحصل على الأموال من الغير، كمصدر ثانٍ متاح لها، وتُمثِّلُ قروضا أو ديونا على عاتقها؛

تتمثّلُ التدفُّقات الناجمة عن الأنشطة التمويلية في تلك التغيُّراتِ الحاصلة على بنية وحجم الأموال الخاصة، أو القروض قصيرة أو طويلة الأجل. وتتمثّلُ التدفُّقات النقدية الناشئة عنها في[1]:

- المُحَصَلات النقدية لِمُلّاك المؤسسة لشراء أو بيع أسهم المؤسسة؛
- المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة؛
- المُحَصَلات النقدية من عمليات إصدار السندات، أوراق الدفع، الرهونات العقارية، القروض، وغيرها من الإقتراضات طويلة أو قصيرة الأجل؛
- المدفوعات النقدية من المستأجر لتخفيض الالتزامات القائمة والمتعلقة بعقود الإيجار التمويلية.

4. عرض جدول التغيرات الأموال الخاصة:

تُوفِّرُ المعلومات المتضمنة في جدول تغيُّرِ الأموال الخاصة، تحليلا ديناميكيا للحركات التي تُؤثِّرُ في كُلِّ عنصر من العناصر التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية. تتمثّلُ المعلومات الدنيا الواجب تقديمها من خلال هذا الجدول، والتي تخُصُّ الحركات المرتبطة بـ[2]:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- التغييرات على الطرق المحاسبية، وتصحيحات الأخطاء المُسجّلِ تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المُسجّلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة، ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

---

[1]- محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية-دروس وتطبيقات**، مطبعة الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2010، ص 81.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 19، الفصل الخامس، الفقرة 1.250، 2009، ص 26.

- عمليات الرسملة (الإنخفاض، الرفع، التسديد)؛
- المخصصات المقررة خلال السنة؛
- توزيع النتيجة.

5. عرض جدول الملحق:

يشتمل جدول الملحق على معلومات مفيدة وهامة للعمليات الواردة في الكشوف المالية، مثل تلك الجداول الخاصة بشرح الأعباء أو النواتج الخاصة بالكشوف المالية أو الطرق المحاسبية الضرورية أو تكميلية للميزانية. وتخُصُّ هاته المعلومات النقاط التالية[1]:

- المعلومات المتعلقة بفهم الكشوف المالية؛
- الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة لإعداد الكشوف المالية ومسك المحاسبة؛
- المعلومات المتعلقة بالكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة، وكُلُّ المعاملات التي تدخل ضمن ذلك؛
- المعلومات المتعلقة بالشركة الأم والفروع، وكُلّ المعاملات التي تدخل ضمن ذلك؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تُمثِّلُ العمليات الخاصة والضرورية للحصول على خاصية الوفاء.

كما يشترط أن تكون جُلُّ الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية، موضوع تقديم مُنظّم، بحيث تبرز الجوانب الخاصة بالكشوف المالية كُلٌّ على حدى. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه في حال طرأت حوادث بعد تاريخ إقفال السنة المالية، ولم تُؤثِّر على الأصول أو الخصوم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال، فلا توجد أي ضرورة لإجراء أي تصحيح أو تقويم، غير أن هذه الحوادث يجب أن تُدرج ضمن قائمة الملحق إذا كانت تحمل عنصر الأهمية، أي أن إهمالها قد يُؤدِّي إلى تضليل مستخدمي الكشوف المالية[2].

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 19، الفصل السادس، الفقرة 1.260، 2009، ص 26.

[2]- **نفس المرجع**، الفقرة 2.260، ص 26.

ثالثا– بورصة القيم المنقولة:

تعتبر بورصة القيم المنقولة (BVM) إطارا تنظيميا لسير العمليات فيما يخُصُّ القيم المنقولة، سواء أكان إصدارها من طرف الدولة أو الأشخاص الآخرون من القانون العام، والمؤسسات ذات الأسهم. وتشتمل البورصة على هيئيتين تتمثلان في: لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، ومؤسسة تسيير بورصة القيم (SGBV) ؛

تعتبر لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) سلطة ضبط مستقلة، تتمتّعُ بالشخصية المعنوية، تم إنشائها بموجب المرسوم التشريعي رقم 93–10 المؤرخ في 23 مايو 1993، والمتعلق ببورصة القيم المنقولة المعدل والمتمم. ووفقا لمادته الأولى فإنها تتولّى السهر علىحماية إدّخار المستثمر في القيم المنقولة أو أي منتوجات مالية أخرى تُؤدّي إلى اللجوء العلني للإدّخار ؛ إضافة إلى السير الحسن للسوق وشفافيتها[1]. ويسمح هذا الوضع لسلطة ضبط السوق بإحكام المراقبة، وذلك من خلال التأكُّدِ من:

- أن جميع الوسطاء في عمليات البورصة يحترمون القواعد الملزمة بحماية السوق من أي سلوكيات مجحفة أو احتيالية؛
- أن السوق يعمل وفقا للقواعد التي تضمن الشفافية وحماية المستثمر ؛
- أن إدارة السندات وتسييرها تعملان وفقا للقواعد المُنظِّمة التي تم تحديدها من سلطة ضبط السوق؛
- ترصد أي جنحة تخالف استعمال المعلومات السرية أو التلاعب بالأسعار أو تقديم معلومات خاطئة أو مُضلِّلة؛
- ترصد أي جنحة في البورصة.

كما أوكلت إليها كذلك ضمن وظيفتها الرقابية، كما ورد في المواد 35، 36 و41 من المرسوم التشريعي السابق الذكر، المهام التالية[2]:

- التأكُّد من أن المؤسسات المقبولة لتداول قيمها في البورصة، تتقيّدُ بالأحكام التشريعية والتنظيمية السارية عليها، كما تُلزم هاته المؤسسات بنشر استدراكات، إن تم ملاحظة حالات سهو في الوثائق المنشورة أو المُقدّمة، عند الاقتضاء؛

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **المرسوم التشريعي رقم 93–10 المؤرخ في 2 ذي الحجة 1413 الموافق لـ 03 مايو 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 34، 1993، ص 04.

[2]- **نفس المرجع**، ص ص 07، 08.

- نشر الملاحظات التي يمكن تسجيلها من طرف اللجنة، أو أي إعلام آخر قد يهُمُّ الجمهور، في نشرة التسعيرة الرسمية و/أو في أي أداة إعلامية أخرى؛
- يجب على المؤسسات العمومية التي تُصدِرُ قيما منقولة باللجوء إلى التوفير علنا، أن تنشر قبل ذلك مذكرة إعلامية للجمهور تتضمن البيانات الإجبارية المنصوص عليها في القانون التجاري. كما يحِقُّ للجنة أن تطلب أي معلومات أخرى تتعلق بتنظيم المؤسسة ووضعها المالي وتطوُّرِها، مع ضرورة التأشير عليها قبل أن تنشرها.

كما تُنشأ ضمن اللجنة، غرفة تأديبية وتحكيمية مختصة في المجال، وفقا للمادة 53 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993، وذلك لدراسة أي إخلال بالواجبات المهنية وأخلاقيات المهنة من جانب الوسطاء في عمليات البورصة، وكُلُّ المخالفات للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم[1].

أما بخصوص مؤسسة تسيير بورصة القيم (SGBV)، فتُلزِمُ المؤسسات المنطوية تحتها، وفقا للمادة 02 من نفس المرسوم التشريعي، بنشر المعلومات التالية[2]:

- يجب على المؤسسات التي تكون قيمتها مُسعّرة في البورصة، إعلام الجمهور فورا بِكُلِّ التغيُّراتِ أو الوقائع المُهِمّة، إن كانت معروفة، والتي تُؤثِّرُ بصفة ملموسة على سعر القيم المنقولة؛
- يمكن للمؤسسات المصدرة إذا كانت قادرة على ضمان السرية، أن تُؤجِّل تحت مسؤولياتها، نشر معلومات مُهِمّة، إذا رأت أن نشرها يُسبِّبُ لها ضررا جسيما، كما يجب عليها أن تنشر هذه المعلومات فور زوال الظروف التي اقتضت هذه السرية؛
- يجب أن تكون المعلومات الموجهة للجمهور صحيحة ودقيقة وصادقة.

رابعا- القانون الجبائي:

بمقتضى القانون رقم 18-18 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1440 الموافق لـ 27 ديسمبر سنة 2018 والمتضمن قانون المالية لسنة 2019، ولاسيما المادة 44 منه، يشار إلى[1]:

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 2 ذي الحجة 1413 الموافق لـ 03 مايو 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2]- **نفس المرجع**، ص 04.

- تُعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة 05 سنوات ابتداء من أول يناير سنة 2019، نواتج وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والسندات المماثلة المُسجّلة في تسعيرة البورصة، ونواتج الأسهم أو حصص هيئات التوظيف الجماعية في القيم المنقولة؛
- تُعفى من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي، فوائض ونواتج القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن سندات الخزينة، والسندات والأوراق المماثلة المُسعّرة في البورصة أو المتداولة في سوق مُنظّم، لأجل أدنى يُقدّرُ بـ 05 سنوات، والصادرة خلال فترة 05 سنوات، ابتداء من أول جانفي سنة 2019؛
- تُعفى من حقوق التسجيل ولمدة 05 سنوات ابتداء من أول يناير سنة 2019، العمليات المتعلقة بالقيم المنقولة المُسجّلة في تسعيرة البورصة أو المتداولة في سوق مُنظّمة؛
- كما تُعفى ودائع البنوك لأجل، من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 05 سنوات فأكثر ابتداء من أول جانفي سنة 2019.

كما أشار القانون رقم 08-13 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتضمن لقانون المالية لسنة 2014 أن المؤسسات التي تُسعِّرُ أسهمها العادية في البورصة، تستفيد من تخفيض ضريبي على أرباح المؤسسات يساوي مُعدّل فتح رأس مالها في البورصة لمدة 05 سنوات، وذلك ابتداء من أول يناير سنة 2014[2]؛

ووفقا للقانون رقم 09-09 المتضمن لقانون المالية لسنة 2010، في مادته 32، فإنه تم إعفاء النواتج وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والسندات المماثلة المُحقّقة في إطار عملية الإدخال إلى البورصة، من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح المؤسسات، كما تم إعفاء العمليات المتعلقة بالإدخال إلى البورصة من حقوق التسجيل[3].

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون رقم 18-18 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1440 الموافق لـ 27 ديسمبر سنة 2018 والمتضمن قانون المالية لسنة 2019**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 79، 2018، ص 17.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون رقم 08-13 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتضمن لقانون المالية لسنة 2014**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 68، 2013، ص 20.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون رقم 09-09 المؤرخ في 13 محرم 1431، الموافق ل 30 ديسمبر 2009 المتضمن لقانون المالية التكميلي 2010**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 78، 2009، ص 11.

خلاصة الفصل الثاني:

يُعتبر الإفصاح المحاسبي جزءا حيويا من النظام المالي للمؤسسات، حيث يُمكِّنُ الأطراف ذوي المصلحة من إتّخاذ القرارات المناسبة بناء على المعلومات الدقيقة والموثوقة التي من المفترض أن ترد في الكشوف المالية. ولتحقيق ذلك يستلزم توفُّر مجموعة من المُتطلّبات الضرورية مثل التوافق مع القوانين والمعايير المعمول بها، وكذا توخِّي الدِّقّة، الملاءمة، الشمولية، الوضوح وغيرها في تقديم هذه المعلومات؛

في هذا الإطار، يمكن للمهنيين والمؤسسات مواجهة تحدِّيات متنوّعة من بينها ضرورة التأقلم مع السياسات الداخلية المتغيرة والبيئة التشريعية، والتعامل مع مستوى التكنولوجيا المستخدم في إعداد التقارير المالية، إضافة إلى تحدِّيات تنظيمية وتعقيدات المعايير الدولية. هذه التحدِّيات وغيرها قد ينتج عنها فجوة في الإفصاح المحاسبي، تتمثّلُ في نقص المعلومات، تعقيدها، عدم توافقها مع احتياجات المستخدمين، أو نتيجة للاختلاف بين المعايير الدولية والتشريعات المحلية، ما يجعل إتّخاذ القرارات أصعب لهم؛

لمعالجة هذه الفجوة، تتبنى المؤسسات استراتيجية تسعى إلى إيجاد توازن بين المعايير المحاسبية الدولية والتشريعات المحلية، مثل معايير التدفقات النقدية والسياسات المحاسبية، لضمان تقديم معلومات مالية شفافة ومُتّسِقة. كما تشمل هذه الاستراتيجية الاعتماد على معايير الإبلاغ المالي الدولية مثل الإفصاحات عن الأدوات المالية والقطاعات التشغيلية، مما يساهم في تعزيز الشفافية؛

أمّا في السياق الجزائري، فيتم دعم الإفصاح من خلال التشريعات المحلية مثل القانون التجاري، النظام المحاسبي المالي، تنظيمات بورصة القيم المنقولة، والقوانين الجبائية، والتي تفرض التزامات قانونية على المؤسسات لضمان تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة تتماشى مع المتطلبات المحلية والدولية.

في ظِلِّ التحدِّيات المستمرة التي تواجه عملية الإفصاح المحاسبي، ازدادت الحاجة إلى استخدام تقنيات مُتقدِّمة لمعالجة الفجوات المحتملة في المعلومات المالية، لتكون الحلول الرقمية إحداها. وفي هذا الإطار، يُعتبر التدقيق الالكتروني إحدى الاستراتيجيات الواعدة التي يمكن أن تساعد في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، وهو ما يستدعي دراستها في البيئة الجزائرية وتقييم آراء المُختصِّين في هذا المجال بهذا الخصوص، وهو ما سيتم عرضه في الفصل الموالي، من خلال دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين لاستقصاء آراءهم حول دور التدقيق الالكتروني في التقليل من فجوة الإفصاح المحاسبي.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية حول وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين الجزائريين

- المبحث الأول: تحليل أدوات ومنهجية الدراسة
- المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج محاور الاستبيان
- المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج

تمهيد الفصل الثالث:

كما تم الإشارة إليه سابقا، فإن الشفافية والدِقّة في الإفصاح المحاسبي تُعتبر من العوامل الأساسية التي تُعزِّزُ الثِّقة بين المؤسسات وأصحاب المصلحة. ورغم التقدُّم الكبير في هذا المجال، تظلُّ فجوة الإفصاح المحاسبي تُمثِّلُ تحدِّيًا حقيقيًا يحُدُّ من قدرة المستثمرين والجهات الرقابية على الحصول على معلومات مالية كاملة ودقيقة؛ فبرز التدقيق الإلكتروني كأداة مُتقدِّمة يمكنها تحسين جودة الإفصاح المحاسبي من خلال تعزيز دِقّة البيانات، وتوفيرها بشكل أكثر شمولية وشفافية؛

يتناول هذا الفصل دراسة ميدانية تستهدف تقييم فعالية التدقيق الإلكتروني في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، من خلال التركيز على تحليل آراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق من مختلف ولايات الجزائر، في هذا الإطار؛ وذلك بغرض تعزيز فهم كيفية تفاعل المُتخصِّصِين في الجزائر مع هذا التوجُّه الحديث، وتقديم تحليل مُفصّل للبيانات التي تم جمعها والنتائج المُتحصّل عليها، ما يسهم في إثراء المعرفة حول فعالية التدقيق الإلكتروني في السياق المحلي الجزائري؛

ولتحقيق ذلك، تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول: تحليل أدوات ومنهجية الدراسة؛**
- **المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج محاور الاستبيان؛**
- **المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج.**

المبحث الأول: تحليل أدوات ومنهجية الدراسة

تم تخصيص هذا المبحث لتحليل أدوات ومنهجية الدراسة، بالإعتماد على أربع مطالب، تضمّنت تواليًا: منهج الدراسة وأساليبها الإحصائية، آليات ضبط الدراسة ووصف خصائصها العينية، تحليل معامل الثبات والإتساق لمحاور الإستبيان.

المطلب الأول: أداة الدراسة وأساليب التحليل

يُعتبر توضيح الأداة المستخدمة في هذه الدراسة، وكذا الأساليب الإحصائية المستعملة في ذلك، أمرا هاما وضروريا من أجل فهم كيفية جمع وتحليل البيانات، حيث يساهم ذلك في تقديم صورة عن المنهجية التي تم إتِّباعها، ومدى ملاءمتها مع طبيعة وأهداف الدراسة.

أولا- ضبط أداة جمع البيانات:

تم إعداد استمارة الاستبيان في مرحلتها الأولية من خلال استنباط المعلومات والبيانات من المضمون النظري للدراسة، بعد ذلك، تم مراجعة وضبط فقرات الاستبيان بالتعاون مع الأستاذة المشرفة، ثم عُرِضت الاستمارة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق والإحصاء (الملحق رقم 02)، لغرض تقييم مدى وضوح صياغة البنود وملاءمتها لأبعاد ومحاور الدراسة، لضمان الصدق الظاهري للاستبيان، مع التأكُّدِ من السلامة اللغوية لعبارات الاستبيان؛ ومن خلال ملاحظاتهم، تم إجراء التعديلات الضرورية واللازمة لضمان توافق الاستبيان مع إشكالية الدراسة. وقد تم ما سبق وفقا للمراحل التالية:

1. **الشكل الأدبي:** في هذه المرحلة تم التركيز على وضوح العبارات وصياغتها بشكل ملائم من حيث المعنى واللغة، لضمان سهولة الفهم والتواصل الفعّال مع العينة؛
2. **المضمون العلمي:** تم العمل على جعل العبارات دقيقة وواضحة الهدف، مع التركيز على أن تكون مرتبطة بشكل وثيق بموضوع الدراسة، وغير مكررة أو فارغة المعنى، لضمان تحقيق أقصى استفادة من المعلومات المستخلصة؛

3. **التوجه الإحصائي:** بعد ضبط الاستبيان من حيث المعنى، تم تحسينه من ناحية البناء لضمان استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات؛ وقد شمل ذلك تحديد الطرق الإحصائية الملائمة للإجابة على فرضيات الدراسة، وضمان شمولية الاستبيان لجميع جوانب الموضوع المدروس.

ليتم التوجُّهُ بعدها مباشرة إلى إعداد استبانة الكترونية، والتي تُمثِّلُ الاستبيان في صيغته النهائية (الملحق رقم 03)، ومن ثم تم توزيع الاستمارة على عينة عشوائية شملت محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين والأكاديميين، لنصل في النهاية إلى عينة مُقدّرة بـ 226 مفردة.

ثانيا- محتوى الاستبيان:

اشتملت استمارة الاستبيان على ثلاث (03) محاور وخمس وأربعون (45) فقرة، وفيما يلي نستعرض ما جاء في مضمون المحاور:

1. بيانات عينة الدراسة:

خُصِّص هذا المحور للبيانات الشخصية للعينة، والتي تخدم الدراسة ولها علاقة بها، حيث تضمّن ذلك سؤالين يتعلّقان بالمُسمّى الوظيفي للمجيب، وخبرته المهنية.

2. محور التدقيق الإلكتروني:

تم تقسيم هذا المحور إلى أربعة (04) أبعاد، حيث اهتم كُلُّ بُعد بدراسة مراحل عملية التدقيق الإلكتروني، وجاءت هذه الأبعاد كما يلي:

2-1- **البعد الأول:** تخطيط عملية التدقيق الإلكتروني (5 فقرات)؛

2-2- **البعد الثاني:** تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني (5 فقرات)؛

2-3- **البعد الثالث:** إجراءات التدقيق الإلكتروني (6 فقرات)؛

2-4- **البعد الرابع:** التقرير النهائي للمدقق (5 فقرات).

3. محور الإفصاح المحاسبي:

قُسِّم هذا المحور إلى أربعة (04) أبعاد أيضا، وقد ركّز على دراسة تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية، وكانت هذه الأبعاد على النحو التالي:

3-1- البعد الأول: الإفصاحات المحاسبية في قائمة الميزانية (6 فقرات)؛

3-2- البعد الثاني: الإفصاحات المحاسبية في قائمة جدول حسابات النتائج (6 فقرات)؛

3-3- البعد الثالث: الإفصاحات المحاسبية في قائمي التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية (6 فقرات)؛

3-4- البعد الرابع: الإفصاحات المحاسبية في قائمة الملحق (6 فقرات).

ولإعطاء دلالة أكبر للإجابات، ومراعاة التنوُّع والتدرُّج فيها، اعتمدت هذه الدراسة على "مقياس ليكارت الثلاثي" في صياغة عبارات الاستبيان، وهذا ما يُوضِّحُهُ الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): مقياس ليكارت الثلاثي

التصنيف	1	2	3
الدرجة	غير موافق	محايد	موافق
قيم المتوسط المُرجّح	1 - 1.66	1.67 - 2.33	2.34 - 3

المصدر: عبد الفتاح الصرفي، **البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 118.

تم حساب قيم المتوسط المُرجّح باستخدام العلاقة التالية:

طول الفئة = المدى/عدد الدرجات = (أكبر درجة – أقل درجة) / عدد الدرجات

= (3-1) / 3 = **0,66**

وعلى أساس هذا، يتم إضافة القيمة 0.66 للدرجة الأولى 1.00 للوصول إلى المتوسط المُرجّح الخاص بالدرجة، وبنفس هاته الطريقة يتم حساب المتوسط المُرجّح للدرجتين المُتبقِّيتين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون نهاية المجال مفتوحة لِتجنُّبِ تكرير القيم في درجتين مختلفتين.

ثالثا- مجتمع وعينة الدراسة:

في ظِلِّ البيئة المحاسبية السائدة في الجزائر، تعتمد العديد من المؤسسات بشكل أساسي على تداول البيانات عبر الوثائق الورقية، ما يعكس نقصًا كبيرًا في التعامل الإلكتروني. نتيجة لذلك، تعتمد هذه المؤسسات على أنظمة رقابية داخلية تقليدية للحفاظ على أصول المؤسسة وتوثيق البيانات المحاسبية، مع استخدام محدود للتكنولوجيا يقتصر على العمليات الحسابية، أو بشكل جزئي إلى جانب الوثائق الورقية؛

ترى هذه الدراسة أن تحقيق الكفاءة في عملية التدقيق الإلكتروني يتطلب تأسيس بنية تحتية تكنولوجية متكاملة، تبدأ بتطبيق نظام رقابة داخلية شامل، يهدف إلى تعزيز الدِقّة والموثوقية للمعلومات المُتضمَّنة في الكشوف المالية. ومن هذا المنطلق وبناء عليه، تهدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين التدقيق الإلكتروني ودرجة تأثيره على فجوة الإفصاح المحاسبي، وهو ما دفع إلى توجيه الدراسة نحو الأكاديميين والمهنيين في هذا المجال، من خلال جمع وتحليل آراءهم في الموضوع.

ولجمع أكبر عدد ممكن من الآراء، تم اعتماد ثلاث (03) طرق هي:

1) إعداد استبيان إلكتروني، وإرساله عبر البريد الإلكتروني لتسهيل وصوله إلى العينة المستهدفة؛

2) الزيارة الميدانية لمكاتب التدقيق، وتقديم الاستبيان إلكترونيا؛

3) الاستعانة بزملاء من الطلبة والأساتذة، خاصة في الولايات البعيدة، لتقديم الاستبيان وجمع الردود.

من خلال هذه الأساليب، تم جمع 226 ردًا من الفئات المستهدفة عبر ولايات المسيلة، البويرة، سطيف، برج بوعريريج، الجلفة، الأغواط، بسكرة، المدية.

رابعا– الأساليب الإحصائية المستعملة في تحليل بيانات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد تم تحليل هذه البيانات المُجمّعة باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" (SPSS V26)، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الاختبارات الإحصائية، وهي على النحو التالي: (مخرجات البرنامج الإحصائي كاملة موجودة في الملحق رقم 04)

1. **مقاييس النزعة المركزية:** مثل المتوسطات الحسابية لتحديد درجة تأثير التدقيق الإلكتروني على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي وفقا لإجابات العينة على فقرات الاستبيان، وكذلك تحديد الانحرافات المعيارية للتأكُّدِ من موضوعية المتوسطات الحسابية؛
2. **اختبارات الثبات:** عن طريق استعمال معامل الثبات ألفا كرو نباخ؛
3. **معامل الارتباط:** لقياس قوة واتجاه العلاقة بين التدقيق الإلكتروني وفجوة الإفصاح المحاسبي، اعتمادا على معامل الارتباط بيرسون؛
4. **نموذج الانحدار الخطِّي:** تقدير نماذج الانحدار الخطي المُتعدِّد بهدف توضيح طبيعة العلاقة بين التدقيق الإلكتروني ودوره في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي؛

5. **اختبار F-Test**: لاختبار جودة وملاءمة النماذج المُقدّرة، وتحديد مدى القبول الكلي لها عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛
6. **اختبار T-Test**: لاختبار مدى معنوية معالم النموذج عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛
7. **معامل التحديد R^2**: لقياس القدرة التفسيرية للنماذج وتقييم مدى تناسبها مع البيانات المجمعة.

المطلب الثاني: وصف خصائص العينة

تُقسّمُ خصائص عينة الدراسة إلى قسمين، يهتم الأول بالمعلومات المتعلقة بالمسمى الوظيفي للعينة، فيما يختص القسم الثاني بالمعلومات المتعلقة بالخبرة المهنية للمجيبين على الاستبيان.

أولا- توزيع أفراد العينة حسب المُسمّى الوظيفي:

من أجل تحديد مدى تجانس العينة من حيث وظيفة أفرادها، يُبيّنُ الشكل التالي توزيع أفراد هذه العينة حسب المُسمّى الوظيفي لهم:

الشكل رقم (3-1): توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

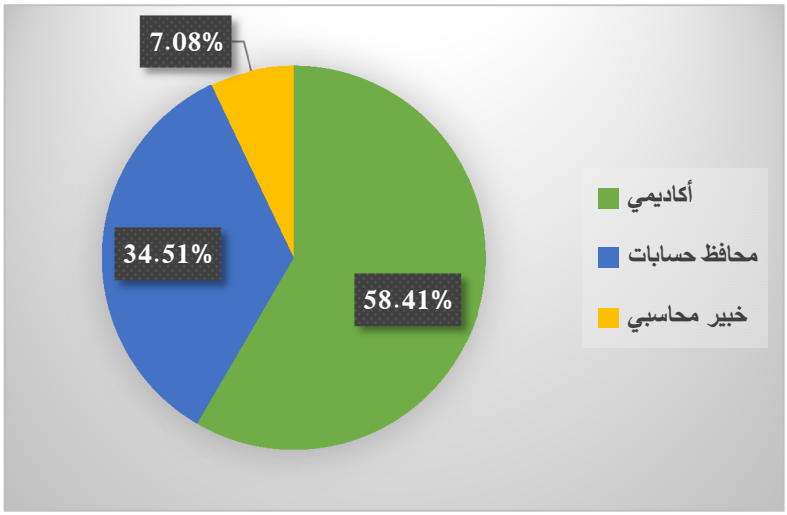

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26.

وفقا لما يُوضِّحُهُ الشكل أعلاه، وتم الإشارة إليه سابقا، فقد استهدفت هذه الدراسة فئة الأكاديميين، وفئة المهنيين، وبناء على ذلك فإن الإجابات المُتحصّلِ عليها كانت ضمن ثلاث فئات وظيفية، شكّل الأكاديميون نسبة 58.41% من إجمالي العينة، وهو ما يقابل 132 مجيبا، بينما مثّل المهنيون باقي النسبة، أي 41.59% من مجموع أفراد العينة. مع الإشارة إلى أن فئة المهنيين اشتملت على 16 خبيرا

محاسبيا، أي ما يعادل 07.08% من إجمالي عينة الدراسة، وعلى 78 محافظا للحسابات، بما يُقدّرُ بـ 35.51%. وبذلك تشير هذه النسب إلى وجود توازن نسبي في توزيع الآراء بين الفئات المختلفة، مع تركيز الدراسة على جمع وُجُهات نظر جميع الفاعلين في ميدان التدقيق والمحاسبة. هذا التنوُّع يعكس الأهمية التي توليها الدراسة لآراء هؤلاء الخبراء، نظرًا لكونهم الأكثر دراية بالموضوع قيد البحث.

ثانيا– توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

تم الاعتماد في هذه الجانب على تحليل خبرة المستجوبين في مهنهم، سواء الأكاديمية أو العملية، وذلك لإدراك أفضل لطبيعة إجابتهم على عبارات الاستبيان. ويظهر الشكل الموالي توزيع أفراد العينة المستجوبة حسب الخبرة المهنية للمجيبين:

الشكل رقم (3–2): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

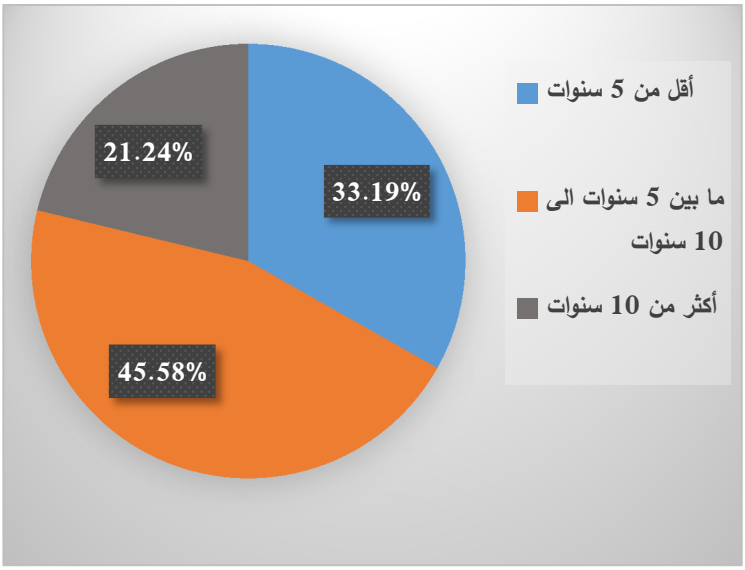

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

وفقًا للبيانات الشكل السابق، فقد تم تصنيف أفراد العينة وفقًا لمستويات الخبرة المهنية إلى ثلاث فئات. الفئة التي تضم الأفراد ذوي الخبرة المهنية أقل من 5 سنوات تُشكِّلُ 33.2% من إجمالي العينة، ما يعادل 75 إجابة؛ أما الفئة التي تتراوح خبرتها بين 5 إلى 10 سنوات، فتُشكِّلُ 45.6%، بما يقابل 103 فرد، وهي نسبة قريبة إلى حد ما من الفئة الأولى؛ في المقابل، كانت الفئة التي تمتلك خبرة تزيد عن 10 سنوات هي الأقل تمثيلًا، حيث بلغت نسبتها 21.2%. وعليه، يعكس هذا التوزيع توازنًا في مستويات الخبرة بين أفراد العينة، مع ميل نحو تمثيل أكبر للأفراد ذوي الخبرة المتوسطة.

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي لجدوى الدراسة

خصص هذا المطلب لتحليل محاور الاستبيان عن طريق معامل الثبات باستخدام ألفا كرو نباخ، بالإضافة إلى اختبار الإتِّساق الداخلي من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون، بين الفقرات والبعد الذي تنتمي إليه، وكذلك بين الأبعاد والمحور، مع توضيح مستوى المعنوية والدلالة.

أولا- اختبار الثبات:

يتم حساب معامل ألفا كرونباخ **(Alpha de Cronbach)** للتأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبيان) بحيث أن قيمة ألف كرو نباخ التي تتراوح ما بين 0.6 و0.8 تعتبر مقبولة بشكل كبير، بينما القيمة التي تتراوح بين 0.8 و0.9 تشير إلى أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات. ووفقا لذلك تم حساب معامل ألف كرو نباخ لمحاور هذه الدراسة وفقًا لما يلي.

1. اختبار ثبات المحور الثاني المتعلق بالتدقيق الإلكتروني:

يُوضِّحُ الجدول التالي قيم ألفا كرونباخ حسب كُلِّ بُعد من أبعاد المحور الثاني، بالإضافة إلى القيمة الإجمالية للمحور:

الجدول رقم (3-2): قيم معامل ألفا كرو نباخ للمحور الثاني للاستبيان

أبعاد المحور الثاني	عدد العبارات	معامل Alpha de Cronbach
تخطيط عملية التدقيق الإلكتروني	05	0.685
تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني	05	0.794
إجراءات التدقيق الإلكتروني	06	0.767
التقرير النهائي للمدقق	05	0.718
المحور الثاني كاملا	**21**	**0.926**

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

يشير الجدول رقم (3-2) إلى أن أبعاد المحور الثاني المتعلقة بالتدقيق الإلكتروني تتمتع بمستوى جيد من الثبات، حيث تراوحت قيم معامل ألفا كرونباخ لأبعاد هذا المحور بين 0.685 و0.794، وهي مُعدّلات تعتبر مقبولة للغاية، وتعكس درجة عالية من الثبات؛

أما بالنسبة للقيمة الإجمالية لألفا كرونباخ، أي للمحور ككُلّ، فقد بلغت 0.926، مما يدُلُّ على مستوى عالٍ من الثبات للمحور ككل. هذا يشير إلى أن الاستبيان لديه القدرة على إنتاج نتائج مُتّسِقة عند إعادة توزيعه على نفس العينة، وفي نفس الظروف، مِما يُعزِّزُ من موثوقية الأداة البحثية المستخدمة.

2. اختبار ثبات المحور الثالث المتعلق بفجوة الإفصاح المحاسبي:

يُبرز الجدول التالي قيم ألفا كرونباخ حسب كل بُعد من أبعاد المحور الثالث، بالإضافة إلى القيمة الإجمالية للمحور:

الجدول رقم (3-3): قيم معامل ألفا كرو نباخ للمحور الثالث للاستبيان

أبعاد المحور الثالث	عدد العبارات	معامل Alpha de Cronbach
فجوة الإفصاحات المحاسبية في قائمة الميزانية	06	0.797
فجوة الإفصاحات المحاسبية في قائمة جدول حسابات النتائج	06	0.801
فجوة الإفصاحات المحاسبية في قائمي التدفقات النقدية والتغيرات حقوق الملكية	06	0.773
فجوة الإفصاحات المحاسبية في قائمة الملحق	06	0.792
المحور الثالث كاملا	**22**	**0.936**

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

يُوضِّحُ الجدول رقم (3-3) أن أبعاد المحور الثالث المتعلق بفجوة الإفصاح المحاسبي تُظهِرُ مستوى جيدًا من الثبات، حيث تراوحت قيم معامل ألفا كرونباخ لأبعاد هذا المحور بين 0.773 و0.801، هذه القيم تعتبر مقبولة للغاية، وتشير إلى درجة عالية من الثبات؛

بالإضافة إلى ذلك، بلغت القيمة الإجمالية لألفاكرو نباخ الخاصة بالمحور ككُلّ، قيمة 0.936، ما يعكس مستوى عالٍ من الثبات للمحور. هذا يشير إلى أن الاستبيان قادر على إنتاج نتائج مُتّسِقة عند إعادة توزيعه على نفس العينة، وفي نفس الظروف، مِما يُعزِّزُ من موثوقية الأداة البحثية المستخدمة.

ثانيا– صدق الإتِّساق الداخلي لفقرات أبعاد محوري الاستبيان:

من خلال هذا العنصر، سنقوم بعرض وتحليل صدق الإتِّساق الداخلي لفقرات محاور الاستبيان، وهذا من خلال حساب معدل الارتباط وفقا لمعامل بيرسون، مع مراعاة مستوى الدلالة الإحصائية.

1. الإتِّساق الداخلي لفقرات أبعاد محور التدقيق الإلكتروني:

تُمثِّلُ الجداول الآتية مُعدّلات الإتِّساق لفقرات كُلِّ بُعدٍ من أبعاد المحور الثاني المتعلق بالتدقيق الإلكتروني، مع البعد الذي تنتمي إليه.

1-1- الإتِّساق الداخلي لفقرات بُعد تخطيط عملية التدقيق الإلكتروني: جاءت قيم معامل الارتباط بيرسون، ومستويات الدلالة الإحصائية لهذا البعد كما هو مُوضّحٌ في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–4): الاتساق الداخلي لفقرات بُعد التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني للمحور الثاني للاستبيان

الرقم	الفقرات	ارتباط الفقرة بالبعد	
		معامل الارتباط Pearson	Sig
يعتمد المدقق على نظام المعلومات الإلكتروني في:			
01	فهم طبيعة نشاط المؤسسة وبالتالي تسهيل إجراءات مهمة التدقيق.	0.509	0.000
02	تحديد حجم ونوع تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، وأنظمة الأمان المتعلقة بها.	0.687	0.000
03	جمع كافة المعلومات المتعلقة بطرق استخدام التكنولوجيا والبرامج المتعلقة بها مع تحديد إمكانية الاعتماد عليها من عدمها.	0.730	0.000
04	تحديد مخاطر التدقيق وتقدير الأهمية النسبية لتسهيل عملية إعداد خطة التدقيق الإلكتروني.	0.674	0.000
05	إعداد خطة التدقيق الإلكتروني.	0.706	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

تشير القيم الواردة في الجدول رقم (3-4) إلى أن معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والبعد تتراوح بين 0.509 في الفقرة الأولى التي تتعلق بفهم طبيعة نشاط المؤسسة وتسهيل إجراءات مُهِمّة التدقيق، و0.730 في الفقرة الثالثة التي تركز على جمع المعلومات المتعلقة بطرق استخدام التكنولوجيا والبرامج المتعلقة بها مع تحديد إمكانية الاعتماد عليها. هذه القيم تشير إلى وجود ارتباط قوي بين الفقرات والبعد وهو ما تُؤكِّدُهُ الدلالة الإحصائية لجميع الفقرات عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

2-1- الإتِّساق الداخلي لفقرات بُعد تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني: تظهر قيم معامل الارتباط ومستويات الدلالة الإحصائية لفقرات هذا البعد، كما هو مُوضّحٌ في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): الاتساق الداخلي لفقرات بُعد تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الالكتروني للمحور الثاني للاستبيان

الرقم	الفقرات	ارتباط الفقرة بالبعد	
		معامل الارتباط Pearson	Sig
يستخدم المدقق أساليب التدقيق الإلكتروني في:			
01	فهم بيئة الرقابة الداخلية وإجراءاتها.	0.732	0.000
02	ضبط مدى ملائمة التصميم الموضوع لنظام الرقابة الداخلية.	0.795	0.000
03	تثبت من جودة نظام الرقابة الداخلية.	0.729	0.000
04	التقدير الجيد والسريع لخطر الرقابة.	0.645	0.000
05	تطبيق الاختبارات المرحلية والنهائية للتأكد من وجود، اكتمال، دقة، توقيت وتصنيف، ترحيل وتلخيص العمليات المالية.	0.806	0.000

المصدر: تم إعدادهبالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

يظهر الجدول رقم (3-5) أن جميع معاملات الارتباط بيرسون لفقرات البعد الثاني للمحور الثاني ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وتتراوح معاملات الارتباط بين 0.645 في الفقرة الرابعة المتعلقة بالتقدير السريع والدقيق لخطر الرقابة، و0.806 في الفقرة الخامسة التي تُركِّزُ على تطبيق الاختبارات المرحلية والنهائية لضمان وجود ودقة وتوقيت وتصنيف وترحيل وتلخيص العمليات المالية. هذه القيم تشير إلى وجود ارتباط قوي بين الفقرات والبعد.

3-1- الإتِّساق الداخلي لفقرات بُعد إجراءات التدقيق الإلكتروني: كانت قيم معامل الارتباط ومستويات الدلالة الإحصائية لهذا البعد، كما هو مُوضّحٌ في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): الاتساق الداخلي لفقرات بُعد إجراءات التدقيق الالكتروني للمحور الثاني للاستبيان

الرقم	الفقرات	ارتباط الفقرة بالبعد	
		معامل الارتباط Pearson	Sig
تساعد إجراءات التدقيق الإلكتروني المدقق في تنفيذ:			
01	الإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية للعمليات الخاصة بالمؤسسة.	0.520	0.000
02	الاختبارات التحليلية بغرض التوصل إلى مدى وجود تحريفات جوهرة في الكشوف المالية.	0.733	0.000
03	الإجراءات التحليلية لربط وتحليل العلاقات بين بنود الكشوف المالية وغير المالية لنفس الفترة ومقارنتها مع الفترات الأخرى.	0.715	0.000
04	الإجراءات التحليلية من تحديد منطقية وواقعية العملية والأرصدة المالية للمؤسسة.	0.702	0.000
05	الاختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة وقيمة الأرصدة الخاصة بالأصول والالتزامات	0.708	0.000
06	الاختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة التحميل والتقييم للحسابات.	0.682	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

تُوضِّحُ البيانات الواردة في الجدول رقم (3-6) أن معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والبعد تتراوح بين 0.520 و0.733. حيث تُسجِّلُ الفقرة الأولى التي تتناول الإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية للعمليات الخاصة بالمؤسسة، قيمة ارتباط تبلغ 0.520، أما الفقرة الثانية التي تُركِّزُ على الاختبارات التحليلية بهدف تحديد مدى وجود تحريفات جوهرية في الكشوف المالية، فتُسجِّلُ قيمة ارتباط 0.733. تشير هذه القيم إلى وجود ارتباط قوي بين الفقرات والبعد، وهو ما تدعمه الدلالة الإحصائية لجميع الفقرات عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

4-1- الإتِّساق الداخلي لفقرات بُعد التقرير النهائي لِلمُدقِّق: قيم معامل الارتباط ومستويات الدلالة الإحصائية لهذا البعد، مُوضّحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-7): الاتساق الداخلي لفقرات بُعد التقرير النهائي للمدقق للمحور الثاني للاستبيان

الرقم	الفقرات	ارتباط الفقرة بالبعد	
		معامل الارتباط Pearson	Sig
تساهم وتسهل إجراءات التدقيق الإلكتروني المدقق في:			
01	تجميع وتقييم أدلة الإثبات بشكلها النهائي.	0.682	0.000
02	إعطاء نظرة واسعة ودقيقة للمدقق حول تطبيق المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	0.739	0.000
03	مواءمة المعلومات التي يحتويها تقرير المدقق مع الكشوف المالية المفصح عنها.	0.684	0.000
04	عملية إصدار الرأي الفني المحايد حول الكشوف المالية للمؤسسة وإعداد التقرير النهائي.	0.706	0.000
05	قياس مدى كفاية الإفصاح ضمن تقرير المدقق.	0.617	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

يظهر الجدول رقم (3-7)، أن جميع معاملات الارتباط بيرسون لفقرات البعد الرابع للمحور الثاني ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وتتراوح معاملات الارتباط بين 0.617 في الفقرة الخامسة المتعلقة قياس مدى كفاية الإفصاح ضمن تقرير المدقق، و0.739 في الفقرة الثانية التي تُركِّزُ على إعطاء نظرة واسعة ودقيقة للمدقق حول تطبيق المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. هذه القيم تشير إلى وجود ارتباط قوي بين الفقرات والبعد.

2. الإتِّساق الداخلي لفقرات أبعاد محور فجوة الإفصاح المحاسبي:

تُمثِّلُ الجداول الآتية مُعدّلات الإتِّساق لفقرات كُلِّ بُعدٍ من أبعاد المحور الثالث المتعلق بفجوة الإفصاح المحاسبي، مع البعد الذي تنتمي إليه.

2-1- الإتِّساق الداخلي لفقرات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة الميزانية: جاءت قيم معامل الارتباط بيرسون، ومستويات الدلالة الإحصائية لهذا البعد كما هو مُوضّحٌ في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): الاتساق الداخلي لفقرات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة الميزانية للمحور الثالث للاستبيان

الرقم	الفقرات	ارتباط الفقرة بالبعد	
		معامل الارتباط Pearson	Sig
تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــ:			
01	كل البنود المتعلقة بأصول المؤسسة.	0.606	0.000
02	كل البنود المتعلقة بإلتزامات المؤسسة.	0.716	0.000
03	كل البنود المتعلقة بحقوق المساهمين (حقوق الملكية).	0.776	0.000
04	كل المعلومات المتعلقة بالبنود الإضافية.	0.612	0.000
05	كل المعلومات المتعلقة بالبنود غير العادية.	0.761	0.000
06	كل الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، والمرتبطة بالظروف الاستثنائية لنشأتها.	0.745	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

تشير القيم الواردة في الجدول رقم (3-8) إلى أن معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والبعد تتراوح بين 0.606 في الفقرة الأولى التي تتعلق بتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لـكل البنود المتعلقة بأصول المؤسسة، و0.776 في الفقرة الثالثة التي تُركِّزُ على تقليص فجوة الإفصاح عن طريق عرض قائمة الميزانية لِكُلِّ البنود المتعلقة بحقوق المساهمين. هذه القيم تشير إلى وجود ارتباط قوي بين الفقرات والبعد، وهو ما تُؤكِّدُهُ الدلالة الإحصائية لجميع الفقرات عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

2-2- الإتِّساق الداخلي لفقرات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة جدول حسابات النتائج: تظهر قيم معامل الارتباط ومستويات الدلالة الإحصائية لهذا البعد، كما هو مُوضّحٌ في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): الاتساق الداخلي لفقرات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة جدول حسابات النتائج للمحور الثالث للاستبيان

الرقم	الفقرات	ارتباط الفقرة بالبعد	
		معامل الارتباط Pearson	Sig
تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة جدول حسابات النتائج من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــ:			
01	كل البنود المتعلقة بصافي الدخل.	0.662	0.000
02	كل المعلومات المتعلقة بتحليل الأعباء بطريقة توضح دورها وتأثيرها على الإيرادات المالية.	0.811	0.000
03	كل المعلومات الإضافية المرتبطة بالفهم الواضح والمفهوم للقائمة.	0.588	0.000
04	كل المعلومات التي من شأنها ان توفر خاصية المقارنة مع المؤسسات الأخرى.	0.698	0.000
05	كل المعلومات المتعلقة بالخسائر الطارئة المحملة على حساب نتائج الدورة.	0.722	0.000
06	كل النواتج المالية المتآتية عن الأنشطة التشغيلية الأخرى.	0.761	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

يظهر الجدول رقم (3-9) أن جميع معاملات الارتباط بيرسون لفقرات البعد الثاني للمحور الثالث ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وتتراوح معاملات الارتباط بين 0.588 في الفقرة الثالثة المتعلقة المعلومات الإضافية المرتبطة بالفهم الواضح والمفهوم للقائمة، و0.811 في الفقرة الثانية التي تُرَكِّزُ على المعلومات المتعلقة بتحليل الأعباء بطريقة تُوضِّحُ دورها وتأثيرها على الإيرادات المالية. هذه القيم تشير إلى وجود ارتباط قوي بين الفقرات والبعد.

3-2- الإتِّساق الداخلي لفقرات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمي التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية: جاءت قيم معامل الارتباط ومستويات الدلالة الإحصائية لهذا البعد، كما هو مُوضّحٌ في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): الاتساق الداخلي لفقرات الإفصاحات المحاسبية في قائمي التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للمحور الثالث للاستبيان

الرقم	الفقرات	ارتباط الفقرة بالبعد	
		معامل الارتباط Pearson	Sig
تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقـــات النقدية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــ:			
01	كُلُّ المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية، وبصورة تُمكِّنُ من مقارنتها مع المعلومات للسنوات السابقة.	0.624	0.000
02	كُلُّ المعلومات المتعلقة بالتغيرات الحاصلة على بنية وحجم الأموال الخاصة والقروض الطويلة والقصيرة الأجل.	0.698	0.000
03	كُلُّ المعلومات المتعلقة بالعمليات المُولّدة للإيرادات، والمرتبطة برأس المال العامل.	0.714	0.000
تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التغيرات في حقوق الملكية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــ:			
04	كُلُّ المعلومات المتعلقة بعمليات الرسملة بصورة صادقة وشفافة.	0.660	0.000
05	كُلُّ المعلومات المتعلقة ببيان حركة الأموال خلال الفترة، بما فيها علاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المرحلة.	0.719	0.000
06	كُلُّ المعلومات المتعلقة بتصحيحات الأخطاء في بنود حقوق الملكية	0.696	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

تُوضِّحُ البيانات الواردة في الجدول رقم (3-10) أن معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات المتعلقة بالتدفُّقات النقدية والبُعد، تتراوح بين 0.624 و0.714. حيث تُسجِّلُ الفقرة الأولى التي تتناول المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية قيمة 0.520؛ أما الفقرة الثالثة التي تُركِّزُ على المعلومات المتعلقة بالعمليات المُولِّدة للإيرادات فتُسجِّلُ قيمة ارتباط 0.714. تشير هذه القيم إلى وجود ارتباط قوي بين الفقرات والبعد وهو ما تدعمه الدلالة الإحصائية لجميع الفقرات عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)؛

وفي ذات السياق، فإن معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات المتعلقة بالتغيرات في حقوق الملكية والبعد تتراوح بين 0.660 و0.719. حيث تُسجِّلُ الفقرة الأولى التي تتناول المعلومات المتعلقة بعمليات الرسملة قيمة 0.520، أما الفقرة الثانية التي تُركِّزُ على المعلومات المتعلقة ببيان حركة الأموال خلال الفترة فتُسجِّلُ قيمة ارتباط 0.714. وتشير كذلك هذه القيم إلى وجود ارتباط قوي بين الفقرات والبعد، وهو ما تدعمه الدلالة الإحصائية لجميع الفقرات عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)؛

4-2- الإتِّساق الداخلي لفقرات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة الملحق: جاءت قيم معامل الارتباط ومستويات الدلالة الإحصائية لهذا البعد، كما هو مُوضّحٌ في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11): الاتساق الداخلي لفقرات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة الملحق للمحور الثالث للاستبيان

الرقم	الفقرات	ارتباط الفقرة بالبعد	
		معامل الارتباط Pearson	Sig
تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الملحق من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــ:			
01	كُلُّ الأسس والمعايير المستند عليها في إعداد الكشوف المالية.	0.688	0.000
02	كُلُّ السياسات المحاسبية المطبقة.	0.659	0.000
03	كُلُّ المعلومات المتعلقة بالصفقات المبرمة مع الأطراف الأخرى.	0.691	0.000
04	كُلُّ المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة، والتقديرات المحاسبية، والتنبؤات والأخطار المتوقع حدوثها أثناء النشاط.	0.685	0.000
05	كُلُّ السياسات الخاصة بالمعاملات الأجنبية والأرباح والخسائر الناجمة عنها.	0.773	0.000
06	مدى الثبات في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها	0.705	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

يظهر الجدول (3-11) أن جميع معاملات الارتباط بيرسون لفقرات البعد الرابع للمحور الثالث دالة إحصائيا عند معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وتتراوح معاملات الارتباط بين 0.659 في الفقرة الثانية المتعلقة السياسات المحاسبية المُطبّقة، و0.773 للفقرة الخامسة التي تُركِّزُ على السياسات الخاصة بالمعاملات الأجنبية والأرباح والخسائر الناجمة عنها. هذه القيم تشير إلى وجود ارتباط قوي بين الفقرات والبعد.

ثالثا- قياس الإتِّساق البنائي لأبعاد محاور الدراسة:

من خلال هذا العنصر، سنقوم بعرض وتحليل صدق الإتِّساق البنائي لأبعاد محاور الاستبيان، وهذا من خلال حساب معدل الارتباط وفقا لمعامل بيرسون، مع مراعاة مستوى الدلالة الإحصائية.

1. الإتِّساق البنائي لأبعاد محور التدقيق الإلكتروني:

لضمان أن كل بَعد من أبعاد محاور الاستبيان يتماشى مع المحور الذي ينتمي إليه، تم حساب معامل الارتباط بين كل بُعد والقيمة الإجمالية للمحور، والجدول الموالي يوضح هاته النتائج للمحور الثاني:

الجدول رقم (3-12): الاتساق البنائي لأبعاد المحور الثاني للاستبيان

الرقم	الأبعاد	ارتباط الفقرة بالبعد	
		معامل الارتباط Pearson	Sig
01	تخطيط عملية التدقيق الإلكتروني	0.921	0.000
02	تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني	0.927	0.000
03	إجراءات التدقيق الإلكتروني	0.928	0.000
04	التقرير النهائي للمدقق	0.896	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

يُوضِّحُ الجدول أن قيم معامل الارتباط لأبعاد المحور الثاني مع المُعدّل الكُلِّي للمحور، كانت موجبة ودالة إحصائيا، حيث تراوحت هذه القيم بين 0.896 كحدٍّ أدنى و0.928 كحدٍّ أعلى، كما أن مستوى الدلالة لجميع أبعاد المحور كان أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)؛ ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين أبعاد المحور، ما يُؤكِّدُ صِحّة الإتِّساق البنائي لأبعاد المحور الثاني.

2. الإتِّساق البنائي لأبعاد محور تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي:

تم اعتماد نفس الطريقة السابقة لتحديد مدى إتِّساق كُلِّ بُعدٍ من أبعاد المحور الثالث من الاستبيان مع المحور الذي ينتمي إليه، فتم إجراء حساب لمعامل الارتباط بين كُلِّ بُعد والقيمة الإجمالية للمحور، ويُوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصُّل إليها والمتعلقة بالمحور الثالث من الاستبيان:

الجدول رقم (3-13): الاتساق البنائي لأبعاد المحور الثالث للاستبيان

الرقم	الأبعاد	ارتباط الفقرة بالبعد	
		معامل الارتباط Pearson	Sig
01	فجوة الإفصاحات المحاسبية في قائمة الميزانية	0.902	0.000
02	فجوة الإفصاحات المحاسبية في قائمة جدول حسابات النتائج	0.909	0.000
03	فجوة الإفصاحات المحاسبية في قائمي التدفقات النقدية والتغيرات حقوق الملكية	0.920	0.000
04	فجوة الإفصاحات المحاسبية في قائمة الملحق	0.908	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

يُوضِّحُ الجدول المذكور أعلاه أن معاملات الارتباط بين أبعاد المحور الثالث والمُعدّل الكُلِّي للمحور كانت موجبة وذات دلالة إحصائية، حيث تراوحت هذه القيم بين 0.902 و0.920. بالإضافة إلى ذلك كانت مستويات الدلالة لجميع أبعاد المحور أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، والذي يُقدّرُ بـ 0.05. تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين أبعاد المحور، مِمّا يدعم صِحّة الإتِّساق البنائي لأبعاد المحور الثالث من الاستبيان.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج محاور الاستبيان

اشتمل القسم الثاني من الاستبيان على 45 عبارة (فقرة) مُوزّعة على محورين، سيتم في هذا الجزء تقديم وتحليل النتائج المستخلصة من إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحاور الاستبيان.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج محور التدقيق الإلكتروني

يُركِّزُ هذا المحور على المتغير المستقل للدراسة، حيث يتضمن 21 عبارة تهدف إلى تقييم مستوى معرفة أفراد العينة بإجراءات التدقيق الإلكتروني. تم تقسيم المحور إلى أربعة (04) أبعاد رئيسية تشمل: تخطيط عملية التدقيق الإلكتروني، تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقًا للتدقيق الإلكتروني، إجراءات التدقيق الإلكتروني، والتقرير النهائي للمدقق. سيتم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديم فهم دقيق لمستوى المعرفة والاعتماد على هذه الإجراءات.

الجدول رقم (3-14): عرض بيانات محور التدقيق الإلكتروني

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
01	تخطيط عملية التدقيق الإلكتروني	2.81	0.361	33.53	0.000	موافق
02	تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني	2.77	0.441	26.27	0.000	موافق
03	إجراءات التدقيق الإلكتروني	2.78	0.391	29.98	0.000	موافق
04	التقرير النهائي للمدقق	2.77	0.408	28.39	0.000	موافق
مجموع فقرات المحور		**2.78**	**0.367**	**31.99**	**0.000**	**موافق**

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن الإتِّجاه العام لإجابات أفراد العينة يميل بشكل كبير نحو الموافقة على جميع العبارات الواردة في هذا المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور الأول 2.78 مع انحراف معياري قدره 0.367.

جاء البعد الأول المتعلق بتخطيط عملية التدقيق الإلكتروني في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.81، تبعه في المرتبة الثانية كُلّاً من البعدين الثاني والرابع، المتعلِّقين بتقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني والتقرير النهائي للمدقق، بمتوسط حسابي قدره 2.77 لكل منهما وأخيرا، جاء بُعد إجراءات التدقيق الإلكتروني في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي قدر بـ 2.76؛

فيما كان الإنحراف المعياري للإجابات يتراوح بين 0.361 و0.441، وهذا ما يُبيِّنُ أن نسبة التشتت كانت منخفضة، ما يعني وجود انسجام وتوجُّه عام في إجابات أفراد العينة حول محور التدقيق الإلكتروني. يُعزَّزُ هذا الإنسجام من خلال وصول مستوى دلالة اختبار T-test لِكُلِّ بُعد إلى قيمة أقل من القيمة المعيارية ($\alpha \leq 0.05$)، مِمَّا يدُلُّ على دلالة إحصائية قوية.

بناءً على النتائج في الجدول رقم (3-13)، يمكن القول إن هناك إدراكًا واضحًا لأهمية التدقيق الإلكتروني بين أفراد العينة، والموضوع يحظى باهتمام كبير، حيث تشير المتوسطات الحسابية إلى أن جميع جوانب عملية التدقيق الإلكتروني، بما في ذلك التخطيط والرقابة الداخلية والإجراءات والتقرير النهائي تعتبر ذات أهمية كبيرة. هذا يعكس فهمًا قويًا لدور التدقيق الإلكتروني في تعزيز جودة وفعالية الكشوف المالية، مِمَّا يساهم في تحسين دِقّةِ وشفافية العمليات المالية. كما يظهر نفس الجدول أن جميع الأبعاد تقترب من العتبة المثالية، مما يُؤكِّدُ الحاجة إلى تعزيز هذه الممارسات لتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة.

أولا- عرض وتحليل نتائج البعد الأول: تخطيط عملية التدقيق الإلكتروني:

يُلخِّصُ الجدول الموالي إجابات عينة الدراسة حول التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني، وقد جاءت كما يلي:

الجدول رقم (3-15): عرض بيانات بعد تخطيط عملية التدقيق الإلكتروني

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
يعتمد المدقق على نظام المعلومات الإلكتروني في:						
01	فهم طبيعة نشاط المؤسسة وبالتالي تسهيل إجراءات مهمة التدقيق.	2.89	0.418	32.08	0.000	موافق
02	تحديد حجم ونوع تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، وأنظمة الأمان المتعلقة بها.	2.80	0.516	23.30	0.000	موافق
03	جمع كافة المعلومات المتعلقة بطرق استخدام التكنولوجيا والبرامج المتعلقة بها مع تحديد إمكانية الاعتماد عليها من عدمها.	2.75	0.625	18.06	0.000	موافق
04	تحديد مخاطر التدقيق وتقدير الأهمية النسبية لتسهيل عملية إعداد خطة التدقيق الإلكتروني.	2.79	0.570	20.87	0.000	موافق
05	إعداد خطة التدقيق الإلكتروني.	2.79	0.562	21.16	0.000	موافق
مجموع فقرات البعد		**2.80**	**0.361**	**33.35**	**0.000**	**موافق**

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة يميل بشكل كبير نحو الموافقة على جميع العبارات الواردة في هذا البعد، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد 2.80، مع انحراف معياري قدره 0.361. فيما كان الإنحراف المعياري للإجابات يتراوح بين 0.418 و0.625، وهذا ما يُبيّنُ أن نسبة التشتت كانت متوسطة، ما يعني وجود انسجام وتوجُّه عام في إجابات أفراد العينة حول بعد التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني. يُعزَّزُ هذا الإنسجام من خلال وصول مستوى دلالة اختبار T-test لِكُلِّ الفقرات إلى قيمة أقل من القيمة المعيارية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدُلُّ على دلالة إحصائية قوية. وفيما يلي موجز لأهم ما جاءت به الفقرات:

1. **الفقرة 01 "يعتمد المدقق على نظام المعلومات الإلكتروني في فهم طبيعة نشاط المؤسسة وبالتالي تسهيل إجراءات التدقيق":** يُقدّرُ الوسط الحسابي للفقرة بـ 2.87، وهو أكبر من الحدِّ المتوسط المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي المُوضّح في الجدول رقم (3-1)، فإن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُبيّنُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة تُوافِقُ على أن نظام المعلومات الإلكتروني

يساعد بشكل كبير على الفهم الجيد لطبيعة نشاط المؤسسة، وبالتالي يُسهِّلُ من إجراءات التدقيق؛ كما أن الإنحراف المعيار للفقرة قد بلغ 0.418، أي النسبة منخفضة، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق أفراد العينة؛

2. **الفقرة 02 "يعتمد المدقق على نظام المعلومات الإلكتروني في تحديد حجم ونوع تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، وأنظمة الأمان المتعلقة بها"**: الوسط الحسابي للفقرة 2.80، وهو أعلى من الحدّ المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تشير هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن نظام المعلومات الإلكتروني يساهم بشكل كبير في الفهم الواضح للتكنولوجيا المستخدمة في المؤسسة، ما يُسهِمُ في تحديد حجم ونوع التكنولوجيا وأنظمة الأمان المرتبطة بها؛ كما أن الانحراف المعيار للفقرة بلغ 0.516، ما تدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛
3. **الفقرة 03 "يعتمد المدقق على نظام المعلومات الإلكتروني في جمع كافة المعلومات المتعلقة بطرق استخدام التكنولوجيا والبرامج المتعلقة بها مع تحديد إمكانية الاعتماد عليها من عدمها"**: الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.75، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُوضِّحُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن نظام المعلومات الإلكتروني يُسهِّلُ عملية جمع المعلومات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا والبرامج المرتبطة بها، كما يُوفِّرُ المعرفة الكافية لتقييم درجة الإعتماد على هذه التكنولوجيا. بلغ الانحراف المعياري للفقرة 0.625، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛
4. **الفقرة 04 "يعتمد المدقق على نظام المعلومات الإلكتروني في تحديد مخاطر التدقيق وتقدير الأهمية النسبية لتسهيل عملية إعداد خطة التدقيق الإلكتروني."**: بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة قيمة 2.79 وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي فإن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُبيِّنُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة تُوافِقُ على أن نظام المعلومات الإلكتروني يساهم في تحديد مخاطر التدقيق وتقدير الأهمية النسبية، مِمّا يُسهِّلُ من عملية إعداد خطة التدقيق الإلكتروني كما أن الانحراف المعيار للفقرة قد بلغ 0.570، وهي النسبة الدالة على تجانس وتناسق أفراد العينة؛

5. الفقرة 05 "يعتمد المدقق على نظام المعلومات الإلكتروني في إعداد خطة التدقيق الإلكتروني": الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.79، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُظهِرُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن نظام المعلومات الإلكتروني يساهم بشكل كبير في الإعداد السليم لخطة التدقيق الإلكتروني. أما الانحراف المعيار للفقرة فقد بلغ 0.562، مما يشير إلى تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة، حيث يُظهِرُ التباين المحدود توافقًا قويًا بينهم حول أهمية نظام المعلومات الإلكتروني في تحسين عملية التخطيط والإعداد الجيد لها.

ثانيا- عرض وتحليل نتائج البعد الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني:

الجدول التالي يُوضِّحُ إجابات عينة الدراسة حول بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني وهو كما يلي:

الجدول رقم (3-16): عرض بيانات بُعد تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
	يستخدم المدقق أساليب التدقيق الإلكتروني في:					
06	فهم بيئة الرقابة الداخلية وإجراءاتها.	2.82	0.556	22.13	0.000	موافق
07	ضبط مدى ملائمة التصميم الموضوع لنظام الرقابة الداخلية.	2.77	0.573	20.17	0.000	موافق
08	تثبت من جودة نظام الرقابة الداخلية.	2.76	0.622	18.38	0.000	موافق
09	التقدير الجيد والسريع لخطر الرقابة.	2.77	0.601	19.34	0.000	موافق
10	تطبيق الاختبارات المرحلية والنهائية للتأكد من وجود، اكتمال، دقة، توقيت وتصنيف، ترحيل وتلخيص العمليات المالية.	2.73	0.620	17.69	0.000	موافق
	مجموع فقرات البعد	**2.77**	**0.441**	**26.27**	**0.000**	**موافق**

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة يميل بشكل كبير نحو الموافقة على جميع عبارات هذا البعد، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد قيمة 2.7، مع انحراف معياري قدره 0.441. فيما كان الانحراف المعياري للإجابات يتراوح بين 0.556 و0.622، وهذا ما يُبيّنُ أن نسبة التشتت كانت متوسطة، ما يعني وجود انسجام وتوجُّه عام في إجابات أفراد العينة حول بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني. يُعزَّزُ هذا الإنسجام من خلال وصول مستوى دلالة اختبار T-test لِكُلِّ الفقرات إلى قيمة أقل من القيمة المعيارية ($\alpha \leq 0.05$)، ما يدُلُّ على دلالة إحصائية قوية. وفيما يلي موجز لأهم ما جاءت به الفقرات:

1. **الفقرة 06 "يستخدم المدقق أساليب التدقيق الإلكتروني في فهم بيئة الرقابة الداخلية وإجراءاتها":** بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة قيمة 2.82، وهو أكبر من الحدِّ المتوسط المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي فإن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". ومن خلال هذه النتائج يتبيّنُ أن معظم أفراد العينة تُوافِقُ على أن استخدام أساليب التدقيق الإلكتروني تساهم في الفهم الجيد لبيئة الرقابة الداخلية وإجراءاتها. كما أن الانحراف المعيار للفقرة قد بلغ 0.556، أي النسبة منخفضة، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق أفراد العينة؛
2. **الفقرة 07 "يستخدم المدقق أساليب التدقيق الإلكتروني في ضبط مدى ملائمة التصميم الموضوع لنظام الرقابة الداخلية":** تشير النتائج الإحصائية إلى أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.77، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي. تعكس هذه النتيجة اتفاق غالبية أفراد العينة على أن استخدام أساليب التدقيق الإلكتروني يلعب دورا مهما في تقييم مدى ملاءمة التصميم الموضوع لنظام الرقابة الداخلية. إضافة إلى ذلك، الانحراف المعياري للفقرة قد بلغ 0.573، ما يشير إلى وجود تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛
3. **الفقرة 08 "يستخدم المدقق أساليب التدقيق الإلكتروني في تثبت من جودة نظام الرقابة الداخلية":** الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.76، وهو أعلى من الحد المحايد "2"، ووفقا لسلم ليكارت الثلاثي فإن ذلك يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُوضِّحُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على استخدام أساليب التدقيق الإلكتروني يُسهِمُ في التحقُّقِ من جودة نظام الرقابة الداخلية. بلغ الانحراف المعياري للفقرة 0.622، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛

4. **الفقرة 09 "يستخدم المدقق أساليب التدقيق الإلكتروني في التقدير الجيد والسريع لخطر الرقابة":** الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.77، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي فإن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". ومن خلال هذه النتائج يتبين أن معظم أفراد العينة توافق على أن استخدام أساليب التدقيق الإلكتروني يساهم في الكشف السريع والجيد لخطر الرقابة. كما أن الانحراف المعيار للفقرة قد بلغ 0.601، وهي النسبة الدالة على تجانس وتناسق أفراد العينة؛
5. **الفقرة 10 "يستخدم المدقق أساليب التدقيق الإلكتروني في تطبيق الاختبارات المرحلية والنهائية للتأكد من وجود، اكتمال، دقة، توقيت وتصنيف، ترحيل وتلخيص العمليات المالية":** الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.73، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُظهِرُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة ترى أن استخدام أساليب التدقيق الإلكتروني تُسهِمُ في التطبيق الجيد والفعال للاختبارات المرحلية والنهائية، للتأكُّدِ من خصائص مقومات العمليات المالية. أما الانحراف المعيار للفقرة فقد بلغ 0.620، ما يشير إلى تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة، حيث يظهر التباين المحدود توافقًا قويًا بينهم حول أهمية استخدام أساليب التدقيق الإلكتروني في الفهم والتقييم الجيد والفعال لنظام الرقابة الداخلية، وتحديد نطاق الفحص ومحاوره، ما يُسهِّلُ عملية التدقيق الإلكتروني، ويُسرِّعُ من وتيرتها.

ثالثا- عرض وتحليل نتائج البعد الثالث: إجراءات التدقيق الإلكتروني:

يُلخِّصُ الجدول الموالي إجابات عينة الدراسة حول إجراءات التدقيق الإلكتروني، من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبارات أخرى. وقد جاءت كما يلي:

الجدول رقم (3-17): عرض بيانات بُعد إجراءات التدقيق الإلكتروني

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
تساعد إجراءات التدقيق الإلكتروني المدقق في تنفيذ:						
11	الإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية للعمليات الخاصة بالمؤسسة.	2.90	0.383	35.85	0.000	موافق
12	الاجراءات التحليلية بغرض التوصل إلى مدى وجود تحريفات جوهرة في الكشوف المالية.	2.73	0.604	18.28	0.000	موافق
13	الإجراءات التحليلية لربط وتحليل العلاقات بين بنود الكشوف المالية وغير المالية لنفس الفترة ومقارنتها مع الفترات الأخرى.	2.75	0.633	17.87	0.000	موافق
14	الإجراءات التحليلية من تحديد منطقية وواقعية العملية والأرصدة المالية للمؤسسة.	2.76	0.602	18.89	0.000	موافق
15	الاختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة وقيمة الأرصدة الخاصة بالأصول والالتزامات	2.77	0.581	19.91	0.000	موافق
16	الاختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة التحميل والتقييم للحسابات.	2.76	0.609	18.66	0.000	موافق
مجموع فقرات البعد		**2.78**	**0.390**	**29.98**	**0.000**	**موافق**

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة يميل بشكل كبير نحو الموافقة على جميع العبارات الواردة في هذا البعد، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد 2.78، مع انحراف معياري قدره 0.390. فيما كان الانحراف المعياري للإجابات يتراوح بين 0.383 و0.633، وهذا ما يُبيّنُ أن نسبة التشتت كانت متوسطة، مما يعني وجود انسجام وتوجُّه عام في إجابات أفراد العينة حول بُعد إجراءات التدقيق الإلكتروني. يُعزَّزُ هذا الانسجام من خلال وصول مستوى دلالة اختبار T-test لِكُلِّ الفقرات إلى قيمة أقل من القيمة المعيارية ($\alpha \leq 0.05$)، ما يدُلُّ على دلالة إحصائية قوية. وفيما يلي موجز لأهم ما جاءت به الفقرات:

1. **الفقرة 11 "تساعد إجراءات التدقيق الإلكتروني المدقق في تنفيذ الإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية للعمليات الخاصة بالمؤسسة":** يبلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة قيمة 2.87، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي فإن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". ومن خلال هذه النتائج يتبين أن معظم أفراد العينة تُوافِقُ على أن إجراءات التدقيق تساعد المدقق في تنفيذ الإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية للعمليات الخاصة بالمؤسسة. كما أن الانحراف المعيار للفقرة قد بلغ 0.383، أي أن النسبة منخفضة ما يدُلُّ على تجانس وتناسق آراء أفراد العينة؛
2. **الفقرة 12 "تساعد إجراءات التدقيق الإلكتروني المدقق في تنفيذ الإجراءات التحليلية بغرض التوصل إلى مدى وجود تحريفات جوهرة في الكشوف المالية":** الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.73، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تشير هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن إجراءات التدقيق الإلكتروني تُمكِّنُ المدققين من معالجة كميات كبيرة من البيانات بسرعة وكفاءة، مما يزيد من احتمالية كشف الأخطاء والاختلالات الجوهرية، وبالتالي يمكن القول أن إجراءات التدقيق الإلكتروني تساهم في الكشف المبكر عن أي اختلال في الكشوف المالية. كما أن الانحراف المعيار للفقرة قد بلغ 0.604، وهذه النسبة تدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛
3. **الفقرة 13 "تساعد إجراءات التدقيق الإلكتروني المدقق في تنفيذ الإجراءات التحليلية لربط وتحليل العلاقات بين بنود الكشوف المالية وغير المالية لنفس الفترة ومقارنتها مع الفترات الأخرى":** الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.75، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُوضِّحُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن إجراءات التدقيق الإلكتروني تُسهِمُ في تنفيذ الإجراءات التحليلية بشكل يساهم في فحص العلاقة بين البيانات المالية وغير المالية بشكل أكثر شمولا ودِقّة، كما تساهم في استخدام الأدوات والتقنيات الإلكترونية لمعالجة كمِّيّات كبيرة من المعلومات بسرعة ودِقّة، ومقارنتها بشكل تفصيلي بين الفترات المختلفة. بلغ الانحراف المعياري للفقرة 0.633، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛
4. **الفقرة 14 "تساعد إجراءات التدقيق الإلكتروني المدقق في تنفيذ الإجراءات التحليلية من تحديد منطقية وواقعية العملية والأرصدة المالية للمؤسسة":** بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة قيمة 2.76 وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي فإن إجابات أفراد العينة كانت

"موافق". ومن خلال هذه النتائج يتبيّن أن معظم أفراد العينة تُوافِقُ على أن إجراءات التدقيق الإلكتروني تؤدي دورا حاسما في دعم المدقق في إجراء التحليلات المالية اللازمة لتقييم منطقية وواقعية العمليات والأرصدة المالية للمؤسسة، ومن خلال هذه الإجراءات، يمكن للمدقق الوصول إلى بيانات دقيقة، مِمّا يساعد في الكشف عن أي تحريفات جوهرية في الكشوف المالية، هذا يُعزِّزُ من موثوقية النتائج، ويُسهِمُ في تقديم تقارير تدقيق تعتمد على أسس تحليلية موضوعة دقيقة. كما أن الانحراف المعياري للفقرة قد بلغ 0.602، وهي النسبة الدّالة على تجانس وتناسق أفراد العينة؛

5. **الفقرة 15 "تساعد إجراءات التدقيق الإلكتروني المدقق في تنفيذ الاختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة وقيمة الأرصدة الخاصة بالأصول والالتزامات"**: الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.77، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، مما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تشير هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن إجراءات التدقيق الإلكتروني تُمكِّنُ المدقق من إجراء اختبارات تفصيلية دقيقة على الأرصدة المالية، بهدف التحقُّق من صِحّة ودِقّة القيم المرتبطة بالأصول والإلتزامات؛ كما تسمح هذه الإجراءات بفحص شامل لتلك الأرصدة، مِمّا يضمن خُلُوُّها من الأخطاء أو التحريفات، وبالتالي توفير تقييم موثوق لحالة الأصول والالتزامات في الكشوف المالية. أما الانحراف المعياري للفقرة فقد بلغ 0.581، ما يشير إلى تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة، حيث يظهر التباين المحدود توافقًا قويًا بينهم؛
6. **الفقرة 16 "تساعد إجراءات التدقيق الإلكتروني المدقق في تنفيذ الاختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة التحميل والتقييم للحسابات"**: الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.76، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُوضِّحُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن إجراءات التدقيق الإلكتروني تُمكِّنُ المدقق من إجراء اختبارات تفصيلية دقيقة للأرصدة بهدف التحقُّقِ من دِقّة عمليات التحميل والتقييم للحسابات؛ من خلال هذه الإجراءات، يتم مراجعة البيانات المالية بشكل شامل للتأكُّدِ من أن الأرصدة محملة بشكل صحيح وتقييمها بشكل سليم، ما يضمن أن الحسابات تعكس بصورة دقيقة القيم المالية الفعلية. بلغ الانحراف المعياري للفقرة 0.609، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة.

رابعا- عرض وتحليل نتائج البعد الرابع: التقرير النهائي للمدقق:

يُلخِّصُ الجدول الموالي إجابات عينة الدراسة حول بعد التقرير النهائي للمدقق، وقد جاءت كما يلي:

الجدول رقم (3-18): عرض بيانات بُعد التقرير النهائي للمدقق

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
تساهم وتسهل إجراءات التدقيق الإلكتروني من:						
17	تجميع وتقييم أدلة الإثبات بشكلها النهائي.	2.79	0.563	21.16	0.000	موافق
18	إعطاء نظرة واسعة ودقيقة للمدقق حول تطبيق المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	2.76	0.595	19.12	0.000	موافق
19	مواءمة المعلومات التي يحتويها تقرير المدقق مع الكشوف المالية المفصح عنها.	2.76	0.624	18.22	0.000	موافق
20	عملية إصدار الرأي الفني المحايد حول الكشوف المالية للمؤسسة وإعداد التقرير النهائي.	2.74	0.643	17.37	0.000	موافق
21	قياس مدى كفاية الإفصاح ضمن تقرير المدقق.	2.80	0.542	22.22	0.000	موافق
مجموع فقرات البعد		**2.77**	**0.407**	**28.39**	**0.000**	**موافق**

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة يميل بشكل كبير نحو الموافقة على جميع العبارات الواردة في هذا البعد، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد 2.77، مع انحراف معياري قدره 0.407. فيما كان الانحراف المعياري للإجابات يتراوح بين 0.542 و0.643، وهذا ما يُبيِّنُ أن نسبة التشتت كانت متوسطة، ما يعني وجود انسجام وتوجه عام في إجابات أفراد العينة حول بُعد التقرير النهائي للمُدقِّق. يُعزِّزُ هذا الانسجام من خلال وصول مستوى دلالة اختبار T-test لِكُلِّ الفقرات إلى قيمة أقل من القيمة المعيارية ($\alpha \leq 0.05$)، ما يدُلُّ على دلالة إحصائية قوية. وفيما يلي موجز لأهم ما جاءت به الفقرات:

1. **الفقرة 17 "تساهم وتُسهِّلُ إجراءات التدقيق الإلكتروني من تجميع وتقييم أدلة الإثبات بشكلها النهائي":** يُقدّرُ الوسط الحسابي لهذه الفقرة بـ 2.79، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي فإن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". ومن خلال هذه النتائج يتبيّنُ أن معظم أفراد العينة تُوافِقُ على أن إجراءات التدقيق الإلكتروني تُسهِمُ بشكل كبير في تجميع وتقييم أدلة الإثبات الضرورية لعملية التدقيق بشكل أكثر كفاءة ودقة؛ هذه الإجراءات تعتمد على أدوات تكنولوجية تُمكِّنُ المدقق من جمع الأدلة بشكل شامل ومُنظّم، ما يُسهِّلُ تقييمها في المرحلة النهائية للتدقيق، وبالتالي تساعد العملية في إصدار حكم دقيق يستند إلى أدلة قوية وموثوقية. كما أن الانحراف المعياري للفقرة بلغ 0.563، أي النسبة منخفضة ما يدُلُّ على تجانس وتناسق أفراد العينة؛
2. **الفقرة 18 "تساهم وتسهل إجراءات التدقيق الإلكتروني من إعطاء نظرة واسعة ودقيقة للمدقق حول تطبيق المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها":** الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.76، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تشير هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن إجراءات التدقيق الإلكتروني تساهم في تقديم رؤية شاملة ودقيقة للمدقق حول مدى التزام المؤسسة بتطبيق المحاسبية المتعارف عليها، هذه الإجراءات تساعد المدقق في تحليل البيانات المالية بعمق، مما يُمكِّنُهُ من تحديد مدى توافق العمليات المحاسبية للمؤسسة مع المعايير المعتمدة، ومن خلال هذه الأدوات الإلكترونية يتم تعزيز القدرة على رصد الأخطاء والتحريفات الجوهرية. كما أن الانحراف المعيار للفقرة قد بلغ 0.595، وهذه النسبة تدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛
3. **الفقرة 19 "تساهم وتسهل إجراءات التدقيق الإلكتروني من مواءمة المعلومات التي يحتويها تقرير المدقق مع الكشوف المالية المفصح عنها":** بلغ الوسط الحسابي 2.76، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". يُوضِّحُ هذا أن أفراد العينة يتّفِقُون على أن إجراءات التدقيق الإلكتروني تساعد في مواءمة المعلومات الواردة في تقرير المُدقِّق مع البيانات المالية التي أفصحت عنها المؤسسة؛ تضمن هاته الإجراءات أن البيانات المحاسبية التي يتم مراجعتها وتحليلها خلال عملية التدقيق تتطابق بشكل دقيق مع الكشوف المالية المُقدّمة، وهذا يُعزِّزُ من اتساق المعلومات ويُقلِّلُ من احتمالية وجود اختلافات بين التقرير النهائي والكشوف المالية. بلغ الانحراف المعياري 0.624 ما يدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛

4. **الفقرة 20 "تساهم وتسهل إجراءات التدقيق الإلكتروني من عملية إصدار الرأي الفني المحايد حول الكشوف المالية للمؤسسة وإعداد التقرير النهائي":** قُدِّر الوسط الحسابي لهذه الفقرة بـ 2.74، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي فإن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". ومن خلال هذه النتائج يتبيّنُ أن معظم أفراد العينة تُوافِقُ على أن إجراءات التدقيق الإلكتروني تساهم بشكل كبير في تسهيل عملية إصدار الرأي الفني المحايد حول الكشوف المالية للمؤسسة، وذلك من خلال تقديم أدوات تحليل دقيقة وشاملة. هذه الإجراءات تُمكِّنُ المدقق من فحص جميع جوانب البيانات المالية بموضوعية، مما يسمح له بتقديم رأي مستند على أدلة قوية وغير متحيزة، إضافة لذلك تساعد هذه الإجراءات في إعداد التقرير النهائي. كما أن الانحراف المعيار للفقرة قد بلغ 0.643، وهي النسبة الدالة على تجانس وتناسق أفراد العينة؛
5. **الفقرة 21 "تساهم وتُسهِّلُ إجراءات التدقيق الإلكتروني من قياس مدى كفاية الإفصاح ضمن تقرير المدقق":** بلغ الوسط الحسابي 2.80، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تشير هذه النتائج أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن إجراءات التدقيق الإلكتروني تُسهِمُ في تسهيل عملية قياس مدى كفاءة الإفصاح المحاسبي في تقرير المدقق؛ هذه الإجراءات تُمكِّنُ المدقق من تقييم مدى شمولية ووضوح المعلومات المالية المفصح عنها في التقرير، ومن خلال الأدوات الإلكترونية يصبح من السهل تحديد أي نقص في الإفصاح أو المعلومات غير تلكاملة، مما يضمن أن التقرير يُقدِّمُ صورة واضحة ودقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة. أما الانحراف المعيار للفقرة فقد بلغ 0.542، ما يشير إلى تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة، حيث يظهر التباين المحدود توافقًا قويًا بينهم حول أهمية إجراءات التدقيق الإلكتروني في دعم تقرير المدقق.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج محور فجوة الإفصاح المحاسبي

يُركِّزُ هذا المحور على المتغير التابع للدراسة، حيث يتضمن 22 عبارة (فقرة) تهدف إلى تقييم مستوى معرفة أفراد العينة بفجوة الإفصاح المحاسبي. تم تقسيم المحور إلى أربعة (04) أبعاد تشمل: الإفصاحات المحاسبية في قائمة الميزانية، في قائمة جدول حسابات النتائج، في قائمتي التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية، وفي قائمة الملحق. سيتم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة باستخدام

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديم كل ما يتعلق الإفصاحات المحاسبية في الكشوف وكيفية الحدِّ من فجوتها.

الجدول رقم (3-19): عرض بيانات محور فجوة الإفصاح المحاسبي

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
01	الإفصاحات المحاسبية في قائمة الميزانية	2.79	0.403	29.54	0.000	موافق
02	الإفصاحات المحاسبية في قائمة جدول حسابات النتائج	2.77	0.414	28.12	0.000	موافق
03	الإفصاحات المحاسبية في قائمتي التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية	2.79	0.382	31.11	0.000	موافق
04	الإفصاحات المحاسبية في قائمة الملحق	2.74	0.427	26.14	0.000	موافق
	مجموع فقرات المحور	**2.77**	**0.370**	**31.50**	**0.000**	**موافق**

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة يميل بشكل كبير نحو الموافقة على جميع العبارات الواردة في هذا المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث 2.77، مع انحراف معياري قدره 0.370، جاء البعد الأول والثاني في المرتبة الأولى، وهما البُعدين المُتعلِّقين بالإفصاحات المحاسبية في قائمة الميزانية، والإفصاحات المحاسبية في قائمتي التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية، وذلك بقيمة 2.79، تبعهما في المرتبة الثالثة، البعد الثاني المُتعلِّق بالإفصاحات في قائمة جدول حسابات النتائج، بمتوسط حسابي قدره 2.77، وأخيرا، جاء بعد الإفصاحات المحاسبية المُتعلِّق بالملحق في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي قُدِّر بـ 2.76؛

فيما كان الانحراف المعياري للإجابات يتراوح بين 0.382 و0.427، ما يُبيِّنُ أن نسبة التشتت كانت منخفضة، ما يعني وجود انسجام وتوجُّه عام في إجابات أفراد العينة حول محور فجوة الإفصاح المحاسبي. يُعزِّزُ هذا الانسجام من خلال وصول مستوى دلالة اختبار T-test لِكُلِّ بُعد إلى قيمة أقل من القيمة المعيارية ($\alpha \leq 0.05$)، ما يدُلُّ على دلالة إحصائية قوية.

بناءً على النتائج في الجدول رقم (3-19)، يمكن القول أن القيم المرتفعة لاختبار T-test والدلالة الإحصائية الكبيرة (Sig=0.000)، تشير إلى أن النتائج ذات موثوقية عالية، وتعكس توافقًا قويًا بين أفراد العينة حول فجوة الإفصاح المحاسبي في جميع الكشوف المالية؛ هذا يُؤكِّدُ على أن بنود فجوة الإفصاح المحاسبي المدروسة بعناية، عند التقليل منها تُسهِمُ في تحسين جودة المعلومات المُقدّمة، مِمّا يُعزِّزُ الشفافية والمصداقية في الكشوف المالية.

أولا- عرض وتحليل نتائج البعد الأول: الإفصاحات المحاسبية في قائمة الميزانية:

يُلخِّصُ الجدول الموالي إجابات عينة الدراسة حول الإفصاحات المحاسبية في قائمة الميزانية، والتي جاءت كما يلي:

الجدول رقم (3-20): عرض بيانات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة الميزانية

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــ:						
22	كل البنود المتعلقة بأصول المؤسسة.	2.89	0.433	30.86	0.000	موافق
23	كل البنود المتعلقة بإلتزامات المؤسسة.	2.78	0.567	20.76	0.000	موافق
24	كل البنود المتعلقة بحقوق المساهمين (حقوق الملكية).	2.76	0.624	18.23	0.000	موافق
25	كل المعلومات المتعلقة بالبنود الإضافية.	2.83	0.526	23.65	0.000	موافق
26	كل المعلومات المتعلقة بالبنود غير العادية.	2.76	0.602	18.89	0.000	موافق
27	كل الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، والمرتبطة بالظروف الاستثنائية لنشأتها.	2.74	0.651	17.04	0.000	موافق
مجموع فقرات البعد		**2.79**	**0.403**	**29.54**	**0.000**	**موافق**

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة يميل بشكل كبير نحو الموافقة على جميع العبارات الواردة في هذا البعد، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد 2.79، مع انحراف معياري قدره 0.403. فيما كان الانحراف المعياري للإجابات يتراوح بين 0.433 و0.651، وهذا ما يُبيِّنُ أن نسبة التشتت كانت متوسطة، ما يعني وجود انسجام وتوجُّه عام في إجابات أفراد العينة

بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة الميزانية. يُعزَّزُ هذا الانسجام من خلال وصول مستوى دلالة اختبار T-test لِكُلِّ الفقرات إلى قيمة أقل من القيمة المعيارية ($\alpha \leq 0.05$)، ما يدُلُّ على دلالة إحصائية قوية. وفيما يلي موجز لأهم ما جاءت به الفقرات:

1. **الفقرة 22 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل البنود المتعلقة بأصول المؤسسة"**: يُقدّرُ الوسط الحسابي لهذه الفقرة بـ 2.89، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي فإن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". ومن خلال هذه النتائج يتبين أن معظم أفراد العينة تُوافِقُ على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية، يمكن تقليصها من خلال عرض جميع البنود المتعلقة بأصول المؤسسة بشكل شفاف وموثوق؛ هذا يعني أن الإفصاح الدقيق والمُفصّل عن الأصول، بما في ذلك تصنيفها وقيمتها وتغيُّراتها، يساعد في تقديم صورة مالية واضحة عن المؤسسة. كما أن الإنحراف المعيار للفقرة قد بلغ 0.433، أي النسبة منخفضة، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق أفراد العينة؛
2. **الفقرة 23 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل البنود المتعلقة بالتزامات المؤسسة"**: الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.78، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تشير هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية، يمكن تقليصها عن طريق العرض الشفاف والموثوق لكافة بنود التزامات المؤسسة، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل؛ هذا يساعد في تقديم صورة واضحة وشاملة عن المسئوليات المالية للمؤسسة، مِمّا يُسهِمُ في تحديد حجم ونوع التكنولوجيا وأنظمة الأمان المرتبطة بها. كما أن الانحراف المعيار للفقرة قد بلغ 0.567، وهذه النسبة تدّلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛
3. **الفقرة 24 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل البنود المتعلقة بحقوق المساهمين (حقوق الملكية)"**: الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.83، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُوضِّحُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية، يمكن تقليصها عن طريق عرض جميع بنود المتعلقة بحقوق المساهمين من (رأس المال، الأرباح المحتجزة، الاحتياطات)، وأي تغيرات في حقوق الملكية؛ حيث

يُعزِّزُ هذا العرض الفهم الشامل للوضع المالي للمؤسسة، ويعطي صورة دقيقة حول القيم المتبقية للمساهمين بعد سداد الالتزامات. وقد بلغ الانحراف المعياري للفقرة 0.624، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛

4. **الفقرة 25 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل المعلومات المتعلقة بالبنود الإضافية"**: بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة قيمة 2.83، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي فإن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". ومن خلال هذه النتائج يتبيّنُ أن معظم أفراد العينة تُوافِقُ على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية، يمكن تقليصها عن طريق عرض كُلِّ المعلومات المتعلقة بالبنود الإضافية، والتي قد تكون أصولا والتزامات غير معتادة، أو عناصر مالية خاصة تتعلق بأنشطة استثنائية نادرة الحدوث؛ الإفصاح الكامل عن هاته البنود، من شانه أن يرفع حالة اللبس والغموض التي تسود المعلومات المالية. وكان الانحراف المعيار للفقرة في حدود 0.526، وهي النسبة الدالة على تجانس وتناسق أفراد العينة؛
5. **الفقرة 26 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل كل المعلومات المتعلقة بالبنود غير العادية"**: بلغ الوسط الحسابي قيمة 2.76، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تشير هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية، يمكن تقليصها بعرض كُلِّ المعلومات المتعلقة بالبنود غير العادية، التي تشمل المعاملات والأحداث التي لا تحدث بانتظام، مثل النفقات أو الإيرادات الاستثنائية الناتجة عن ظروف غير متكررة؛ الإفصاح الدقيق عن هذه البنود يُمكِّنُ مستخدمي الكشوف المالية من فهم تأثير هذه العناصر غير المتوقعة على الوضع المالي للمؤسسة. بلغ الانحراف المعياري 0.602، ما يشير إلى تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛
6. **الفقرة 27 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، والمرتبطة بالظروف الاستثنائية لنشأتها"**: الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.74، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُوضِّحُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن فجوة

الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية، يمكن تقليصها بعرض كُلِّ المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، خاصة المرتبطة بالظروف الإستثنائية التي أدّت إلى نشأتها، هذه الأحداث قد تشمل تغييرات جوهرية في الوضع المالي للمؤسسة بعد تاريخ الميزانية؛ الإفصاح الكامل عن هاته الأحداث، يُوفِّرُ صورة أدق للمستثمرين وأصحاب المصالح، عن الظروف التي قد تُؤثِّرُ على الأداء المستقبلي للمؤسسة. بلغ الانحراف المعياري للفقرة 0.652، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة.

ثانيا- عرض وتحليل نتائج البعد الثاني: الإفصاحات المحاسبية في قائمة جدول حساب النتائج:

يُوضِّحُ الجدول إجابات أفراد العينة حول الإفصاحات المحاسبية في قائمة جدول حساب النتائج:

الجدول رقم (3-21): عرض بيانات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة جدول حساب النتائج

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة جدول حساب النتائج من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــ:						
28	كل البنود المتعلقة بصافي الدخل.	2.82	0.515	23.92	0.000	موافق
29	كل المعلومات المتعلقة بتحليل الأعباء بطريقة توضح دورها وتأثيرها على الإيرادات المالية.	2.73	0.604	18.28	0.000	موافق
30	كل المعلومات الإضافية المرتبطة بالفهم الواضح والمفهوم للقائمة.	2.82	0.540	22.80	0.000	موافق
31	كل المعلومات التي من شأنها ان توفر خاصية المقارنة مع المؤسسات الأخرى.	2.77	0.594	19.59	0.000	موافق
32	كل المعلومات المتعلقة بالخسائر الطارئة المحملة على حساب نتائج الدورة.	2.80	0.544	22.00	0.000	موافق
33	كل النواتج المالية المتأتية عن الأنشطة التشغيلية الأخرى.	2.70	0.691	15.20	0.000	موافق
	مجموع فقرات البعد	**2.77**	**0.413**	**28.15**	**0.000**	**موافق**

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

تشير بيانات الجدول إلى أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة يميل بشكل كبير نحو الموافقة على جميع العبارات الواردة في هذا البعد، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد 2.77، مع انحراف معياري قدره 0.413. فيما كان الانحراف المعياري للإجابات يتراوح بين 0.515 و0.691، وهذا ما يُبيّنُ أن نسبة التشتت كانت متوسطة، ما يعني وجود انسجام وتوجُّه عام في إجابات أفراد العينة حول بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة جدول حساب النتائج. يُعزَّزُ هذا الإنسجام من خلال وصول مستوى دلالة اختبار T-test لِكُلِّ الفقرات إلى قيمة أقل من القيمة المعيارية ($\alpha \leq 0.05$)، ما يدُلُّ على دلالة إحصائية قوية. وفيما يلي موجز لأهم ما جاءت به الفقرات:

1. **الفقرة 28 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة جدول حساب النتائج من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل البنود المتعلقة بصافي الدخل"**: بلغ الوسط الحسابي 2.82 وهو أكبر من الحد المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي فإن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تبرز النتائج أن معظم أفراد العينة تُوافِقُ على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة جدول حسابات النتائج، يمكن تقليصها عن طريق عرض كُلِّ المعلومات المتعلقة بصافي الدخل بشفافية وموثوقية؛ ويشمل ذلك الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات التي تُؤثِّرُ بشكل مباشر على صافي الدخل، مثل الإيرادات والمصاريف التشغيلية، والضرائب؛ الإفصاح الكامل والواضح عن هذه البنود، يساعد في تقديم صورة دقيقة عن أداء المؤسسة المالي. بلغ الانحراف المعياري 0.515، ما يدُلُّ على تجانس أفراد العينة؛
2. **الفقرة 29 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة جدول حساب النتائج من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل المعلومات المتعلقة بتحليل الأعباء بطريقة توضح دورها وتأثيرها على الإيرادات المالية"**: تشير النتائج الإحصائية إلى أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 2.73، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي. تعكس هذه النتيجة إتِّفاق غالبية أفراد العينة على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة جدول حسابات النتائج، يمكن تقليصها عن طريق عرض كُلِّ المعلومات المتعلقة بتحليل الأعباء بشفافية وموثوقية، بحيث تُوضِّحُ دور الأعباء وتأثيرها على الإيرادات المالية، ويتضمّنُ ذلك، الإفصاح عن التكاليف والنفقات التي تتحمّلُها المؤسسة مثل

تكاليف الإنتاج، المصاريف التشغيلية، والضرائب، وكيف تُؤثِّرُ هذه الأعباء على الإيرادات. وقد بلغ الانحراف المعياري للفقرة قيمة 0.604، ما يشير إلى وجود تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛

3. **الفقرة 30 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة جدول حساب النتائج من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل المعلومات الإضافية المرتبطة بالفهم الواضح والمفهوم للقائمة":** الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.82، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُوضِّحُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة جدول حسابات النتائج، يمكن تقليصها عن طريق عرض كُلِّ المعلومات الإضافية بشفافية وموثوقية، وذلك عن طريق توضيح تفاصيل الإيرادات والمصروفات التي قد لا تكون واضحة من النظرة الأولى، مثل بنود استثنائية وغير متكررة، أو تفاصيل مرتبطة بالتكاليف أو الأرباح. بلغ الانحراف المعياري للفقرة 0.540، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛
4. **الفقرة 31 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة جدول حساب النتائج من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل المعلومات التي من شأنها ان توفر خاصية المقارنة مع المؤسسات الأخرى":** بلغ الوسط الحسابي قيمة 2.77، وهو أكبر من الحد المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي فإن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُبيّنُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة تُوافِقُ على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة جدول حسابات النتائج، يمكن تقليصها عن طريق عرض كُلِّ المعلومات التي تتيح إجراء مقارنات شفافة وموثوقة مع المؤسسات الأخرى؛ يتضمّنُ ذلك، الإفصاح عن البنود المالية بطريقة مُوحّدة وواضحة، مِمّا يُسهِّلُ مقارنة الأداء المالي للمؤسسة بنظيراتها في نفس القطاع. كما أن الانحراف المعيار للفقرة قد بلغ 0.594، وهي النسبة الدالة على تجانس وتناسق أفراد العينة؛
5. **الفقرة 32 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة جدول حساب النتائج من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل المعلومات المتعلقة بالخسائر الطارئة المحملة على حساب نتائج الدورة":** الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.80، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تشير هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة ترى أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة جدول حسابات النتائج، يمكن تقليصها عن طريق عرض كُلِّ

المعلومات المتعلقة بالخسائر الطارئة. إن العرض الشفاف والموثوق للمعلومات المتعلقة بهذا البند، تساعد بشكل واضح، في تقليص الفجوة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة، مثل المستثمرين والمُحلّلين الماليين، حيث يتمكّنُ مستخدمو الكشوف المالية من فهم التأثيرات الحقيقية لهذه الخسائر على الأداء المالي للمؤسسة؛ هذا الإفصاح يُعزِّزُ القدرة على مقارنة الأداء المالي للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى، ما يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية المستنيرة، كما يسهم في تقليل عدم التماثل بين الإدارة والمستثمرين، وهو ما يُعزِّزُ الثقة في الكشوف المالية، ويزيد من كفاءة الأسواق. أما الانحراف المعياري للفقرة فقد بلغ 0.544، ما يشير إلى تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛

6. **الفقرة 33 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة جدول حساب النتائج من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل النواتج المالية المتآتية عن الأنشطة التشغيلية الأخرى"**: الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.70، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُوضِّحُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة جدول حسابات النتائج، يمكن تقليصها عن طريق عرض كُلِّ المعلومات المتعلقة بالنتائج المالية المتأتية عن الأنشطة التشغيلية الأخرى. الإفصاح الشفاف والموثوق يُعزِّزُ من قدرة أصحاب المصلحة على فهم الأداء المالي الفعلي للمؤسسة، ما يُمكِّنُهُم من إجراء مقارنات دقيقة مع المؤسسات الأخرى، من خلال تقديم معلومات واضحة حول الأنشطة التشغيلية الأخرى. بلغ الانحراف المعياري للفقرة 0.691، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة.

ثالثا- عرض وتحليل نتائج البعد الثالث: الإفصاحات المحاسبية في قائمتي التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية:

يُلخِّصُ الجدول نتائج إجابات عينة الدراسة حول قائمتي التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية:

الجدول رقم (3-22):عرض بيانات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمتي التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــ:						
34	كل المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية، وبصورة تمكن من مقارنتها مع المعلومات للسنوات السابقة.	2.86	0.459	28.10	0.000	موافق
35	كل المعلومات المتعلقة بالتغيرات الحاصلة على بنية وحجم الأموال الخاصة والقروض الطويلة والقصيرة الأجل.	2.78	0.554	21.15	0.000	موافق
36	كل المعلومات المتعلقة بالعمليات المولدة للإيرادات، والمرتبطة برأس المال العامل.	2.75	0.620	18.11	0.000	موافق
تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التغيرات في حقوق الملكية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــ:						
37	كل المعلومات المتعلقة بعمليات الرسملة بصورة صادقة وشفافة.	2.81	0.528	23.03	0.000	موافق
38	كل المعلومات المتعلقة ببيان حركة الأموال خلال الفترة، بما فيها علاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المرحلة.	2.78	0.559	21.05	0.000	موافق
39	كل المعلومات المتعلقة بتصحيحات الأخطاء في بنود حقوق الملكية.	2.76	0.608	18.82	0.000	موافق
	مجموع فقرات البعد	**2.79**	**0.382**	**31.11**	**0.000**	**موافق**

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة يميل بشكل كبير نحو الموافقة على جميع العبارات الواردة في هذا البعد، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد 2.79، مع انحراف معياري قدره 0.390. فيما كان الانحراف المعياري للإجابات يتراوح بين 0.459 و0.620، وهذا ما يُبيّنُ أن نسبة التشتت كانت متوسطة، ما يعني وجود انسجام وتوجُّه عام في إجابات أفراد العينة حول بُعد عرض بيانات قائمتي التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية. يُعزَّزُ هذا الانسجام من خلال وصول مستوى دلالة اختبار T-test لِكُلِّ الفقرات إلى قيمة أقل من القيمة المعيارية ($\alpha \leq 0.05$)، ما يدُلُّ على دلالة إحصائية قوية. وفيما يلي موجز لأهم ما جاءت به الفقرات:

1. **الفقرة 34 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية، وبصورة تمكن من مقارنتها مع المعلومات للسنوات السابقة":** يُقدّرُ الوسط الحسابي لهذه الفقرة بـ 2.86، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي فإن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". ومن خلال هذه النتائج يتبيّنُ أن معظم أفراد العينة تُوافِقُ على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية، يمكن تقليصها عن طريق عرض كُلِّ المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية بشفافية وموثوقية، بحيث تتيح مقارنة هذه المعلومات مع البيانات المالية للسنوات السابقة؛ يشمل ذلك، الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن شراء أو بيع الأصول، والاستثمارات في المشاريع الجديدة، أو الإنفاق على تطوير الأعمال. عرض هذه المعلومات بشكل واضح ومقارن، يساعد المستخدمين على تحليل استراتيجيات الاستثمار على المدى الطويل، وتقييم مدى كفاءة استثمار المؤسسة عبر الفترات الزمنية المختلفة. كما أن الانحراف المعيار للفقرة قد بلغ 0.495، أي النسبة منخفضة، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق آراء أفراد العينة؛
2. **الفقرة 35 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل المعلومات المتعلقة بالتغيرات الحاصلة على بنية وحجم الأموال الخاصة والقروض الطويلة والقصية الأجل":** كانت قيمة الوسط الحسابي 2.78، وهي أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تشير هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية، يمكن تقليصها بعرض كُلِّ المعلومات المتعلقة بالأنشطة التمويلية بشفافية وموثوقية؛ يشمل ذلك، الإفصاح عن رأس المال، عمليات إصدار الأسهم أو إعادة شراء الأسهم، تفاصيل القروض المستحقة أو التي تم سدادها. تقديم هذه المعلومات بشكل شفاف، يساعد في تقييم هيكل رأس المال والتمويل الخاص بالمؤسسة، ويُمكّنُ أصحاب المصلحة من فهم كيفية إدارة المؤسسة لأموالها الخاصة والقروض، عبر الفترات الزمنية. بلغ الانحراف المعياري للفقرة قيمة 0.544، وهي النسبة تدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛

3. **الفقرة 36 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل المعلومات المتعلقة بالعمليات المولدة للإيرادات، والمرتبطة برأس المال العامل"**: الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.75، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُوضِّحُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية، يمكن تقليصها بعرض كُلِّ المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية بشفافية وموثوقية؛ يشمل ذلك، الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية اليومية مثل المبيعات، تحصيلات الحسابات المدينة، والمدفوعات للموردين. عرض هذه المعلومات من شأنه أن يساعد في تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقد من عملياتها الأساسية وإدارة رأس المال العامل بشكل فعال، ما يُعزِّزُ من شفافية التقارير المالية، ويُوفِّرُ فهما أعمق لأداء المؤسسة التشغيلي، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. بلغ الانحراف المعياري للفقرة 0.620، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛
4. **الفقرة 37 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التغيرات في حقوق الملكية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل المعلومات المتعلقة بعمليات الرسملة بصورة صادقة وشفافة"**: قيمة الوسط الحسابي 2.81، وهو أكبر من الحد المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي فإن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُبيّنُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة تُوافِقُ على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، يمكن تقليصها بعرض كُلِّ المعلومات المتعلقة بعملية الرسملة بشفافية وموثوقية؛ يشمل ذلك الإفصاح عن أي تحويلات لرأس المال، مثل تحويل الأرباح المحتجزة إلى رأس المال أو إصدار أسهم جديدة. تقديم هذه المعلومات بصورة صادقة وواضحة، يُعزِّزُ الفهم الكامل للتغيرات في حقوق الملكية، ويساعد المستثمرين وأصحاب المصلحة في تقييم القرارات المالية المتعلقة بالتمويل ورأس المال. كان الانحراف المعياري للفقرة 0.528، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق أفراد العينة؛
5. **الفقرة 38 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التغيرات في حقوق الملكية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل المعلومات المتعلقة ببيان حركة الأموال خلال الفترة، بما فيها علاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المرحلة"**: الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.78، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تشير

هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، يمكن تقليصها بعرض كُلِّ المعلومات المتعلقة بحركة الأموال خلال الفترة، بما في ذلك علاوات الإصدار، الاحتياطات، والأرباح المرحلة بشفافية وموثوقية. هذا الإفصاح من شأنه أن يُعزِّز من قدرة أصحاب المصالح على فهم مصادر التغيرات في حقوق الملكية، واتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. أما الانحراف المعياري للفقرة فقد بلغ 0.559، ما يشير إلى تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛

6. **الفقرة 39 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التغيرات في حقوق الملكية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل المعلومات المتعلقة بتصحيحات الأخطاء في بنود حقوق الملكية"**: الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.76، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُوضِّحُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، يمكن تقليصها بعرض كُلِّ المعلومات المتعلقة بتصحيحات الأخطاء في بنود حقوق الملكية بشفافية وموثوقية. الإفصاح عن هذه التصحيحات بشكل واضح ودقيق، يُعزِّزُ من فهم الأطراف المعنية لطبيعة الأخطاء السابقة وكيف تم معالجتها، سوءا كانت تتعلق بتقييم الأصول، الالتزامات، أو حسابات حقوق الملكية الأخرى؛ هذه الشفافية تساعد في تعزيز الثقة في الكشوف المالية، وتقديم صورة أكثر دقة عن الوضعية المالية للمؤسسة. بلغ الانحراف المعياري للفقرة 0.608، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛

رابعا– عرض وتحليل نتائج البعد الرابع: الإفصاحات المحاسبية في قائمة الملحق:

يُلخِّصُ الجدول الموالي إجابات عينة الدراسة حول بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة الملحق للمدقق، وقد جاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (3-23): عرض بيانات بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة الملحق

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	Sig	درجة الموافقة
تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الملحق من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــ:						
40	كل الأسس والمعايير المستند عليها في إعداد الكشوف المالية.	2.80	0.539	22.45	0.000	موافق
41	كل السياسات المحاسبية المطبقة.	2.78	0.567	20.76	0.000	موافق
42	كل المعلومات المتعلقة بالصفقات المبرمة مع الأطراف الأخرى.	2.73	0.626	17.65	0.000	موافق
43	كل المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة، والتقديرات المحاسبية، والتنبؤات والأخطار المتوقع حدوثها أثناء النشاط.	2.77	0.568	20.26	0.000	موافق
44	كل السياسات الخاصة بالمعاملات الأجنبية والأرباح والخسائر الناجمة عنها.	2.67	0.679	14.89	0.000	موافق
45	مدى الثبات في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	2.70	0.672	15.65	0.000	موافق
	مجموع فقرات البعد	**2.74**	**0.427**	**26.14**	**0.000**	**موافق**

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة يميل بشكل كبير نحو الموافقة على جميع العبارات الواردة في هذا البعد، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد 2.74، مع انحراف معياري قدره 0.427. فيما كان الانحراف المعياري للإجابات يتراوح بين 0.539 و0.679، وهذا ما يبين أن نسبة التشتت كانت متوسطة، مما يعني وجود انسجام وتوجه عام في إجابات أفراد العينة حول بُعد الإفصاحات المحاسبية في قائمة الملحق. يُعزَّزُ هذا الانسجام من خلال وصول مستوى دلالة اختبار T-test لِكُلِّ الفقرات إلى قيمة أقل من القيمة المعيارية ($\alpha \leq 0.05$)، ما يدُلُّ على دلالة إحصائية قوية. وفيما يلي موجز لأهم ما جاءت به الفقرات:

1. **الفقرة 40 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الملحق من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل الأسس والمعايير المستند عليها في إعداد الكشوف المالية"**: بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة قيمة 2.80، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي فإن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". ومن خلال هذه النتائج يتبيّنُ أن معظم أفراد العينة تُوافِقُ على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الملحق، يمكن تقليصها عن طريق عرض كُلِّ الأسس والمعايير المستند عليها في إعداد الكشوف المالية بشفافية وموثوقية؛ يشمل ذلك، الإفصاح عن المبادئ والأسس المحاسبية والسياسات التي أُعتُمِدت في إعداد البيانات المالية، مثل طرق التقييم، قواعد الاعتراف بالأصول والالتزامات، ومعايير تقييم الأصول والالتزامات. عرض هذه المعلومات من شأنه أن يُسهِم في تقديم صورة واضحة لأصحاب المصلحة حول كيفية إعداد الكشوف المالية. كما أن الانحراف المعيار للفقرة بلغ 0.539، أي النسبة منخفضة، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق أفراد العينة؛
2. **الفقرة 41 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الملحق من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل السياسات المحاسبية المطبقة"**: الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.78، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تشير هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الملحق، يمكن تقليصها عن طريق عرض جميع السياسات المحاسبية المُطبّقة بشفافية وموثوقية؛ يتضمّن ذلك، الإفصاح عن السياسات المحاسبية المُتّبعة في تسجيل الإيرادات والمصروفات، وتقييم الأصول والإلتزامات، ومعالجة البنود غير العادية أو الطارئة. عرض هذه السياسات بشكل واضح، يساعد المستخدمين على فهم القواعد التي تستند إليها البيانات المالية، مِمّا يُعزِّزُ من شفافية الإفصاح، ويضمن أن المعلومات المالية قابلة للمقارنة، وتتماشى مع المعايير المعترف بها والمتعارف عليها. كما أن الانحراف المعيار للفقرة بلغ 0.567، وما يدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛
3. **الفقرة 42 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الملحق من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل المعلومات المتعلقة بالصفقات المبرمة مع الأطراف الأخرى"**: الوسط الحسابي لهذه الفقرة كان 2.73، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُوضِّحُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الملحق، يمكن تقليصها عن طريق عرض كُلِّ المعلومات المتعلقة بالصفقات

المبرمة مع الأطراف الأخرى بشفافية وموثوقية؛ يتضمن ذلك، الإفصاح عن التفاصيل الدقيقة حول هذه الصفقات وشروطها، والأطراف المعنية، وتأثيرها المالي على المؤسسة، إضافة إلى الإفصاح عن التعاملات المالية والتجارية مع الأطراف ذات العلاقة مثل الشركات التابعة. الأمر الذي يُعزِّزُ من مصداقية الكشوف المالية، ويرفع من ثِقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في البيانات المُقدّمة، ويُقلِّلُ من مخاطر تضارب المصالح. وقد بلغ الانحراف المعياري للفقرة قيمة 0.626، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛

4. **الفقرة 43 " تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الملحق من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة، والتقديرات المحاسبية، والتنبؤات والأخطار المتوقع حدوثها أثناء النشاط":** يشير الوسط الحسابي لهذه الفقرة إلى قيمة 2.77، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد "2"، وحسب سلم ليكارت الثلاثي فإن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". ومن خلال هذه النتائج يتبيّنُ أن معظم أفراد العينة تُوافِقُ على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الملحق، يمكن تقليصها عن طريق عرض كُلِّ المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة، التقديرات المحاسبية، التنبؤات، والأخطاء المتوقع حدوثها أثناء النشاط، بشفافية وموثوقية؛ يشمل ذلك، الإفصاح عن الأحداث التي تُؤثِّرُ على الوضع المالي بعد إعداد الكشوف المالية، والتقديرات المحاسبية المستخدمة لتحديد قيم الأصول أو الإلتزامات، بالإضافة إلى التنبؤات المتعلقة بالمخاطر المحتملة التي قد تواجه المؤسسة. عرض هذه المعلومات بوضوح، يساعد أصحاب المصلحة في الحصول على صورة شاملة عن المخاطر والتحديات المستقبلية، مِمّا يُعزِّزُ الشفافية، ويُقلِّلُ من الغموض حول الكشوف المالية. كان الانحراف المعياري للفقرة قد بلغ 0.568، وهي النسبة الدالة على تجانس وتناسق أفراد العينة؛
5. **الفقرة 44 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الملحق من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل السياسات الخاصة بالمعاملات الأجنبية والأرباح والخسائر الناجمة عنها":** الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.67، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تشير هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الملحق، يمكن تقليصها عن طريق عرض جميع السياسات المتعلقة بالمعاملات الأجنبية والأرباح والخسائر الناجمة عنها، بشفافية وموثوقية؛ يتضمّنُ ذلك،

الإفصاح عن كيفية تسجيل وتقييم المعاملات المالية بالعملات الأجنبية، وطريقة التعامل مع تقلُّبات الصرف والأرباح أو الخسائر الناتجة عنها. عرض هذه السياسات بوضوح، يساعد المستخدمين في فهم تأثير المعاملات الدولية على الوضع المالي للمؤسسة. بلغ الانحراف المعياري للفقرة قيمة 0.679، ما يشير إلى تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛

6. **الفقرة 45 "تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الملحق من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــكل مدى الثبات في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها":** الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.70، وهو أعلى من الحد المحايد "2" وفقا لسلم ليكارت الثلاثي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة كانت "موافق". تُوضِّحُ هذه النتائج أن معظم أفراد العينة يتّفِقُون على أن فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الملحق، يمكن تقليصها بعرض مدى الثبات في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بشفافية وموثوقية. يعني ذلك، الإفصاح بوضوح عن استمرارية المؤسسة في إتِّباع نفس السياسات المحاسبية على مدار الفترات المالية المختلفة، دون تغيير غير مُبرّر، أو توضيح أي تعديلات جوهرية في السياسات عند حدوثها؛ هذا يضمن لأصحاب المصلحة استقرار أسس إعداد الكشوف المالية، مِمّا يُعزِّزُ من إمكانية المقارنة بين الفترات المختلفة، ويزيد من دِقّةِ وشفافية المعلومات المالية المعروضة. وقد بلغ الانحراف المعياري للفقرة 0.672، ما يدُلُّ على تجانس وتناسق في آراء أفراد العينة؛

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج

بعد عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الاستبيان، سيتم في هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة، باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لِكُلِّ فرضية؛ ويتضمُنّ ذلك، اختيار الاختبارات الإحصائية الملائمة بناء على نوع البيانات، وطبيعة فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية

لاختبار مدى صِحّةِ الفرضية الرئيسية، التي تنُصَّ على أنه: "توجد درجة تأثير لإستخدام التدقيق الإلكتروني في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي"، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي. هذا الأسلوب الإحصائي يُستخدمُ لقياس مدى تأثير المتغير المستقل، وهو استخدام التدقيق الإلكتروني على المتغير التابع وهو تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي. يتم تمثيل العلاقة بين المتغيرين من خلال معادلة خطية، حيث يتم تحديد خط الانحدار الذي يُقلِّلُ من مجموع مُربّعات الفروقات بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية للمتغير التابع. هذه المعادلة تُسهِمُ في التنبؤ بتأثير التدقيق الإلكتروني على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، وتقييم قُوّة وفعالية العلاقة بين المتغيرين، وعلى أساسه تم صياغة المعادلة الخطية التالية:

$$Y = (\beta_{1+}\beta_{2+}\beta_{3+}\beta_4)X$$

حيث أن:

- Y يمثل المتغير التابع (فجوة الإفصاح المحاسبي)؛
- X يمثل المتغير المستقل (التدقيق الإلكتروني)؛
- β_1 وβ_2 وβ_3 وβ_4 تُمثِّلُ الأبعاد المتعلقة بالمتغير المستقل، وهي على التوالي:
  1) التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني؛
  2) تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني؛
  3) إجراءات التدقيق الإلكتروني؛
  4) التقرير النهائي للمدقق.

يُمثِّلُ الجدول التالي نموذج الانحدار للفرضية الرئيسية:

الجدول رقم (3-24): نموذج الانحدار الخطي للفرضية الرئيسية

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل التحديد المعدل Adjusted R square	مقدار التشتت Std.Error of the Estimate
1	0.902	0.813	0.810	0.161

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

من خلال الجدول رقم (3-24) يمكن تحليل النتائج التي جاء بها كما يلي:

- بلغت قيمة **معامل الإرتباط R** 0.902، وهو ما يشير إلى قُوّةِ العلاقة بين المتغير المستقل (التدقيق الإلكتروني) والمتغير التابع (فجوة الإفصاح المحاسبي)، حيث أن القيمة موجبة ودالة إحصائيا، بما أنها قريبة من 1، ويعني هذا أن النموذج يُفسِّرُ جزءً كبيرًا من التباين؛
- بلغت قيمة **معامل التحديد R Square** 0.813، أي أن نسبة 81.3% من التباين في فجوة الإفصاح المحاسبي يُمكِنُ تفسيرها بواسطة المتغير المستقل التدقيق الإلكتروني في النموذج. فالنسبة المذكورة تُمثِّلُ درجة التغيير الذي يُحدِثُهُ استخدام التدقيق الإلكتروني في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، فيما تعود نسبة 18.7% من التغيُّرِ في المتغير التابع إلى عوامل أخرى غير مدرجة ضمن هذا النموذج؛
- بلغت نسبة **معامل التحديد المعدل Adjusted R square** 0.810، وتُؤكِّدُ هذه القيمة على أن 81% من التباين في فجوة الإفصاح المحاسبي مُفسّر، مِمّا يدُلُّ على كفاءة النموذج؛ فيما بلغت نسبة **مقدار التشتت Std.Error of the Estimate** 0.161، ما يعني أن النسبة منخفضة لتشتت القيم المُتوقّعة حول القيم الحقيقية، وبالتالي درجة ثبات الاختبار عالية.

وعليه، يتم توضيح تحليل التباين للفرضية الرئيسية، والتي تظهر نتائجها وقيمها في الجدول؛

الجدول رقم (3-25): تحليل التباين للفرضية الرئيسية

النموذج	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية DF	متوسط المربعات Mean Square	F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	25.006	4	6.251	240.193	0.000
الأخطاء	5.752	221	0.026		
المجموع	30.758	225			

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

يُوضِّحُ الجدول السابق، تحليل التباين للفرضية الرئيسية بين المتغير المستقل (التدقيق الإلكتروني) والمتغير التابع (فجوة الإفصاح المحاسبي)، والذي من خلاله يمكن الحكم على مدى معنوية النموذج ومدى ملاءمته، بمقارنة قيمة مستوى الدلالة Sig مع قيمة مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة. ومن خلال الجدول، يتبيّنُ أن قيمة مستوى الدلالة Sig تساوي 0.000، وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية المُقدّرة بـ .0.05، ومنه نستنتج معنوية النموذج؛ كما أن F المحسوبة بلغت قيمتها 240.193، ما يشير إلى أن النموذج الإحصائي ككُل، ذو دلالة إحصائية مرتفعة، ما يعني أن المتغير المستقل (التدقيق الإلكتروني) له أهمية وتأثير ومساهمة كبيرة على المتغير التابع (تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي).

وفقا لذلك، يتم تحديد معالم نموذج الانحدار للفرضية الرئيسية بناء على نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (3-26): معالم نموذج الانحدار للفرضية الرئيسية

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
	B	الخطأ المعياري	BETA		
الحد الثابت	0.259	0.087		2.990	0.003
β_1	0.170	0.062	0.166	2.727	0.007
β_2	0.205	0.049	0.244	4.194	0.000
β_3	0.309	0.056	0.326	5.495	0.000
β_4	0.222	0.046	0.245	4.777	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

من خلال الجدول رقم (3-26) يمكن تحليل النتائج التي جاء بها كما يلي:

- أظهرت النتائج أن المعامل غير المعياري B للمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي) قد بلغ 0.259، عند مستوى دلالة Sig يساوي 0.003، مِمّا يُمثِّلُ القيمة التقديرية لفجوة الإفصاح المحاسبي عندما تكون جميع أبعاد المتغير المستقل تساوي 0؛
- بلغ المعامل غير المعياري B لبعد التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني 0.170، عند مستوى دلالة Sig يساوي 0.007، ما يعني أن التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني تُؤثِّرُ بشكل إيجابي على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية، حيث أن كُلّ زيادة في عملية التخطيط بمقدار وحدة واحدة تُقلِّصُ من فجوة الإفصاح المحاسبي بمقدار 0.170؛

- بلغ المعامل غير المعياري B لبُعد تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني 0.205، عند مستوى دلالة Sig يساوي 0.000، ما يعني أن نظام الرقابة الداخلية يُؤثِّرُ بشكل إيجابي وقوي على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية، حيث أن كُلّ زيادة في التقييم بمقدار وحدة واحدة تُقلِّصُ من فجوة الإفصاح المحاسبي بمقدار 0.205؛
- بلغ المعامل غير المعياري B لبُعد إجراءات التدقيق الإلكتروني 0.309، عند مستوى دلالة Sig يساوي 0.000، ما يعني أن إجراءات التدقيق الإلكتروني تُؤثِّرُ بشكل إيجابي على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية، حيث أن كُلّ زيادة في إجراءات التدقيق الإلكتروني بمقدار وحدة واحدة، تُقلِّصُ من فجوة الإفصاح المحاسبي بمقدار 0.309، ما يجعله بُعدًا مهمًا؛
- بلغ المعامل غير المعياري B لبُعد التقرير النهائي للمدقق 0.222، عند مستوى دلالة Sig يساوي 0.000، ما يعني أن التقرير النهائي للمدقق أيضا يلعب دورًا هامًا في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية، حيث أن كُلّ زيادة في جودة التقرير بمقدار وحدة واحدة، تُقلِّصُ من فجوة الإفصاح المحاسبي بمقدار 0.222.

يمكن القول أن النموذج الإحصائي يُظهِرُ أن المتغير المستقل (التدقيق الإلكتروني) بأبعاده الأربعة، له تأثير كبير وإيجابي على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي؛ وتُعدُّ "إجراءات التدقيق الإلكتروني" البعد الأكثر تأثيرا، يليه "التقرير النهائي للمدقق" و"تقييم نظام الرقابة الداخلية"، مِمّا يشير إلى أن تحسين هاته الجوانب من شأنه أن يسهم بشكل فعّال في تقليص الفجوة وزيادة شفافية الإفصاح المحاسبي.

وبناء على هذه النتائج، نثبت قبول الفرضية الرئيسية التي تنُصُّ على وجود درجة تأثير لاستخدام التدقيق الإلكتروني في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

لاختبار صِحّةِ الفرضية الفرعية الأولى، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي. يُمثِّلُ الجدول التالي نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الأولى:

الجدول رقم (3-27): نموذج الانحدار الخطي للفرضية الأولى

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل التحديد المعدل Adjusted R square	مقدار التشتت Std.Error of the Estimate
1	0.823	0.678	0.676	0.210

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

من خلال الجدول رقم (3-27) يمكن تحليل النتائج التي جاء بها كما يلي:

- بلغت قيمة **معامل الإرتباط R** 0.823، ما يشير إلى قُوّةِ العلاقة بين بُعد (التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني) والمتغير التابع (فجوة الإفصاح المحاسبي)، حيث أن القيمة موجبة ودالة إحصائيا بما أنها قريبة من 1، ويعني هذا أن النموذج يُفسِّرُ جزءًا كبيرًا من التباين في فجوة الإفصاح المحاسبي؛
- بلغت قيمة **معامل التحديد R Square** 0.678، أي أن نسبة 67.8% من التباين في فجوة الإفصاح المحاسبي يمكن تفسيرها بواسطة بُعد التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني في النموذج. ما يعني أي أن النسبة المذكورة تُمثِّلُ درجة التغيير الذي يُحدِثُهُ التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، فيما تبقى نسبة 32.2% من التغيُّرِ في المتغير التابع، راجعة إلى عوامل أخرى غير مدرجة ضمن النموذج المدروس؛
- بلغت نسبة **معامل التحديد المعدل Adjusted R square** 0.678، وتُؤكِّدُ هذه القيمة على أن 67.6% من التباين في فجوة الإفصاح يتم تفسيرها من خلال التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني، ما يدُلُّ على كفاءة النموذج؛ وبلغ **مقدار التشتت Std.Error of the Estimate** 0.210، ما يعني نسبة منخفضة لمدى تباعد القيم المتوقعة عن الحقيقية، وبالتالي درجة ثبات الاختبار عالية.

انطلاقا من ذلك، يتم توضيح تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولى في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-28): تحليل التباين للفرضية الأولى

النموذج	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية DF	متوسط المربعات Mean Square	F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	20.893	1	20.893	470.645	0.000
الأخطاء	9.918	224	0.44		
المجموع	30.758	225			

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

يُوضِّحُ الجدول رقم (3-28) تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولى بين بُعد التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني، والمتغير التابع (فجوة الإفصاح المحاسبي)، والذي من خلاله يمكن الحكم على مدى معنوية النموذج ومدى ملاءمته، وذلك من خلال مقارنة قيمة مستوى الدلالة Sig مع قيمة مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة. ومن خلال الجدول يتبيّنُ أن قيمة مستوى الدلالة Sig تساوي 0.000، وهي درجة منخفضة جدا من قيمة مستوى المعنوية المقدرة بـ 0.05، ومنه نستنتج معنوية النموذج؛ كما أن F المحسوبة بلغت قيمتها 470.645، ما يشير إلى أن النموذج الإحصائي ككُل ذو دلالة إحصائية كبيرة، ما يعني أن بُعد التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني له تأثير حقيقي على المتغير التابع (تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي).

وفقا لذلك، يتم توضيح معالم نموذج الانحدار للفرضية الأولى بناء على النتائج الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-29): معالم نموذج الانحدار للفرضية الأولى

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية BETA	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
	B	الخطأ المعياري			
فجوة الإفصاح المحاسبي	0.412	0.110		3.750	0.000
تخطيط عملية التدقيق الإلكتروني	0.842	0.039	0.823	21.694	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

من خلال الجدول رقم (3-29) يمكن تحليل النتائج التي جاء بها كما يلي:

- أظهرت النتائج أن المعامل غير المعياري B للمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي) قد بلغ 0.412، عند مستوى دلالة Sig يساوي 0.000، ما يُمثِّلُ قيمة فجوة الإفصاح المحاسبي عندما تكون متغيرات بُعد تخطيط عملية التدقيق الإلكتروني تساوي 0؛
- بلغ المعامل غير المعياري B لبعد التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني 0.842، عند مستوى دلالة Sig يساوي 0.000، ما يعني أن لِكُلِّ زيادة بوحدة واحدة في التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني تنخفض فجوة الإفصاح المحاسبي بمقدار 0.842، وهو تغيُّر كبير وذو دلالة إحصائية، ما يعني أن التخطيط الجيد لعملية التدقيق الإلكتروني يُؤثِّرُ بشكل كبير على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي.

يُظهِرُ النموذج الإحصائي أن التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني، يلعب دورًا هامًا في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، حيث يُفسِّرُ 68.8% من التباين في فجوة الإفصاح المحاسبي، والنتيجة العالية لمعامل التحديد R Square وF المحسوبة تُؤكِّدُ قُوّة التأثير.

بناءً على هذه النتائج، يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى، ويمكن القول بوجود تأثير عند تحسين التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني تزيد من شفافية وموثوقية الكشوف المالية، ما يُسهِمُ في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

لاختبار صِحّةِ الفرضية الثانية، يتم استخدام نموذج الانحدار الخطي. يُمثِّلُ الجدول التالي نموذج الانحدار للفرضية الثانية:

الجدول رقم (3-30): نموذج الانحدار الخطي للفرضية الثانية

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل التحديد المعدل Adjusted R square	مقدار التشتت Std.Error of the Estimate
1	0.832	0.692	0.691	0.205

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

من خلال الجدول رقم (3-30) يمكن تحليل النتائج التي جاء بها كما يلي:

- بلغ **معامل الإرتباط R** 0.832، وهو ما يشير إلى علاقة قوية بين بُعد (تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني) والمتغير التابع (فجوة الإفصاح المحاسبي)، حيث أن القيمة العالية تشير إلى أن تقييم نظام الرقابة الداخلية يلعب دورًا كبيرًا في تفسير التباين في فجوة الإفصاح المحاسبي؛
- بلغت قيمة **معامل التحديد R Square** 0.692، أي أن نسبة 69.2% من التباين في فجوة الإفصاح المحاسبي يمكن تفسيرها بواسطة بُعد تقييم نظام الرقابة الداخلية في النموذج. ما يعني أن النسبة المذكورة تُمثِّلُ درجة التغيير الذي يُحدِثُهُ تقييم نظام الرقابة الداخلية في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، في حين أن ما تبقى من نسبة، والبالغة 30.8% من التغيُّر في المتغير التابع، فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة ضمن النموذج المدروس؛

- بلغت نسبة **معامل التحديد المعدل Adjusted R square** 0.691، وتُؤكِّدُ هذه القيمة على أن 67.6% من التباين في فجوة الإفصاح يتم تفسيرها بواسطة تقييم نظام الرقابة الداخلية، ما يدُلُّ على كفاءة النموذج؛ فيما بلغت نسبة **مقدار التشتت Std.Error of the Estimate** 0.205، ما يعني أن النسبة منخفضة لمدى تباعد القيم المتوقعة عن القيم الحقيقية، وبالتالي درجة ثبات الاختبار عالية.

إضافة إلى ما سبق، يُوضِّحُ الجدول التالي النتائج الخاصة بتحليل التباين للفرضية الفرعية الثانية، والتي جاءت كما يلي:

الجدول رقم (3-31): تحليل التباين للفرضية الثانية

النموذج	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية DF	متوسط المربعات Mean Square	F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	21.296	1	21.296	504.153	0.000
الأخطاء	9.462	224	0.42		
المجموع	30.758	225			

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

يُوضِّحُ الجدول رقم (3-31) تحليل التباين للفرضية الثانية بين بُعد تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني، والمتغير التابع (فجوة الإفصاح المحاسبي)، والذي من خلاله يمكن الحكم على مدى معنوية النموذج ومدى ملاءمته، وذلك من خلال مقارنة قيمة مستوى الدلالة Sig مع قيمة مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة. ومن خلال الجدول يتبيّنُ أن قيمة مستوى الدلالة Sig تساوي 0.000، وهي درجة منخفضة جدا من قيمة مستوى المعنوية المقدرة بـ 0.05، ومنه نستنتج معنوية النموذج؛ كما أن F المحسوبة بلغت قيمتها 504.153، ما يشير إلى أن النموذج الإحصائي ككُل ذو دلالة إحصائية كبيرة، ما يعني أن بُعد تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني له تأثير حقيقي على المتغير التابع (فجوة الإفصاح المحاسبي).

من جانب آخر، تبرز المعطيات الخاصة بمعالم نموذج الانحدار للفرضية الفرعية الثانية في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-32): معالم نموذج الانحدار للفرضية الثانية

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية BETA	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
	B	الخطأ المعياري			
فجوة الإفصاح المحاسبي	0.842	0.087		9.660	0.000
تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني	0.698	0.031	0.832	22.453	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

من خلال الجدول رقم (3-32) يمكن تحليل النتائج التي جاء بها كما يلي:

- أظهرت النتائج أن المعامل غير المعياري B للمتغير التابع (فجوة الإفصاح المحاسبي) قد بلغ 0.842، عند مستوى دلالة Sig يساوي 0.000، ما يُمثِّلُ قيمة فجوة الإفصاح المحاسبي عندما تكون متغيرات بُعد تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني تساوي 0؛
- بلغ المعامل غير المعياري B لبعد تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني 0.698، عند مستوى دلالة Sig يساوي 0.000، ما يعني أن تحسين تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني يُسهِمُ بشكل كبير في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي.

يُظهِرُ النموذج الإحصائي أن تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني، له تأثير قوي في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، حيث يُفسِّرُ 68.8% من التباين في فجوة الإفصاح المحاسبي، والقيم العالية لمعامل التحديد R Square وF المحسوبة تُؤكِّدُ قُوّة التأثير.

بناءً على هذه النتائج يتم قبول الفرضية الثانية، ويمكن القول بوجود درجة تأثير ومساهمة لتقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للتدقيق الإلكتروني في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، حيث يرفع ذلك من شفافية وموثوقية الكشوف المالية.

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

لاختبار صِحّة الفرضية الثالثة، نقوم باستخدام نموذج الانحدار الخطي. يُمثِّل الجدول التالي نموذج الانحدار الخطي للفرضية الثالثة:

الجدول رقم (3-33): نموذج الانحدار الخطي للفرضية الثالثة

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل التحديد المعدل Adjusted R square	مقدار التشتت Std.Error of the Estimate
1	0.845	0.713	0.712	0.198

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

من خلال الجدول رقم (3-33) يمكن تحليل النتائج التي جاء بها كما يلي:

- بلغت قيمة **معامل الإرتباط R** 0.845، وهو ما يشير إلى علاقة قوية بين بُعد (إجراءات التدقيق الإلكتروني) والمتغير التابع (فجوة الإفصاح المحاسبي)، حيث أن القيمة العالية تشير إلى أن تحسين إجراءات التدقيق الإلكتروني يلعب دورًا كبيرًا في تفسير التباين في فجوة الإفصاح المحاسبي؛
- بلغت قيمة **معامل التحديد R Square** 0.713، أي أن نسبة 71.3% من التباين في فجوة الإفصاح المحاسبي يمكن تفسيرها بواسطة بُعد إجراءات التدقيق الإلكتروني في النموذج، ما يعني أن النسبة المذكورة تُمثِّلُ درجة التغيير الذي تُحدِثُهُ إجراءات التدقيق الإلكتروني في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي؛ أمّا ما تبقى من نسبة، أي 29.7%، من التغير في المتغير التابع، فهي تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة ضمن النموذج المدروس؛
- بلغ **معامل التحديد المعدل Adjusted R square** 0.712، وتُؤكِّدُ هذه القيمة على أن 71.2% من التباين في فجوة الإفصاح يتم تفسيره بواسطة إجراءات التدقيق الإلكتروني، ما يدُلُّ على كفاءة النموذج؛ فيما بلغت نسبة **مقدار التشتت Std.Error of the Estimate** 0.198، ما يعني أن النسبة منخفضة لمدى تباعد القيم المتوقعة عن القيم الحقيقية، وبالتالي درجة ثبات الاختبار عالية.

يتم توضيح المعطيات الخاصة بتحليل التباين للفرضية الثالثة، في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-34): تحليل التباين للفرضية الثالثة

النموذج	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية DF	متوسط المربعات Mean Square	F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	21.938	1	21.938	557.157	0.000
الأخطاء	8.829	224	0.039		
المجموع	30,758	225			

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

يُوضِّحُ الجدول رقم (3-34) تحليل التباين للفرضية الثالثة بين بُعد إجراءات التدقيق الإلكتروني، والمتغير التابع (فجوة الإفصاح المحاسبي)، والذي من خلاله يمكن الحكم على مدى معنوية النموذج ومدى ملاءمته، وذلك من خلال مقارنة قيمة مستوى الدلالة Sig مع قيمة مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة. ومن خلال الجدول يتبين أن قيمة مستوى الدلالة Sig تساوي 0.000، وهي درجة منخفضة جدا من قيمة مستوى المعنوية المقدرة بـ .0.05، ومنه نستنتج معنوية النموذج؛ كما أن F المحسوبة بلغت قيمتها 557.157 ما يشير إلى أن النموذج الإحصائي ككُل ذو دلالة إحصائية كبيرة، ما يعني أن بُعد إجراءات التدقيق الإلكتروني له تأثير حقيقي على المتغير التابع (تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي).

إضافة إلى ما سبق، يتم توضيح معالم نموذج الانحدار للفرضية الثالثة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-35): معالم نموذج الانحدار للفرضية الثالثة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية BETA	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
	B	الخطأ المعياري			
فجوة الإفصاح المحاسبي	0.554	0.095		5.834	0.000
إجراءات التدقيق الإلكتروني	0.799	0.034	0.845	23.604	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

من خلال الجدول رقم (3-35) يمكن تحليل النتائج التي جاء بها كما يلي:

- أظهرت النتائج أن المعامل غير المعياري B للمتغير التابع (فجوة الإفصاح المحاسبي) قد بلغ 0.554، عند مستوى دلالة Sig يساوي 0.000، ما يُمثِّلُ قيمة فجوة الإفصاح المحاسبي عندما تكون متغيرات بُعد إجراءات التدقيق الإلكتروني تساوي 0؛
- بلغ المعامل غير المعياري B لبعد إجراءات التدقيق الإلكتروني 0.799، عند مستوى دلالة Sig يساوي 0.000، ما يعني أن تحسين إجراءات التدقيق الإلكتروني يُسهِمُ بشكل كبير في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي.

يظهر النموذج الإحصائي أن إجراءات التدقيق الإلكتروني، لها تأثير قوي في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، حيث يُفسِّرُ 71.3% من التباين في فجوة الإفصاح المحاسبي، والقيم العالية لمعامل التحديد R Square وF المحسوبة تُؤكِّدُ قُوّة التأثير.

بناءً على هذه النتائج، يتم قبول الفرضية الثالثة، ويمكن القول بوجود درجة تأثير ومساهمة لإجراءات التدقيق الإلكتروني في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، من خلال الرفع في مستوى دِقّةِ وشفافية وموثوقية المعلومات في الكشوف المالية.

المطلب الخامس: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

لاختبار صِحّة الفرضية الرابعة، نقوم باستخدام نموذج الانحدار الخطي. يُمثِّلُ الجدول التالي نموذج الانحدار للفرضية الرابعة:

الجدول رقم (3-36): نموذج الانحدار الخطي للفرضية الرابعة

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل التحديد المعدل Adjusted R square	مقدار التشتت Std.Error of the Estimate
1	0.808	0.653	0.652	0.218

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

من خلال الجدول رقم (3-36) يمكن تحليل النتائج التي جاء بها كما يلي:

- بلغت قيمة **معامل الإرتباط R** 0.808، وهو ما يشير إلى علاقة قوية بين بُعد (التقرير النهائي للمُدقِّق) والمتغير التابع (فجوة الإفصاح المحاسبي)، حيث أن القيمة العالية تشير إلى التقرير النهائي للمدقق له تأثير كبير في تفسير التباين في فجوة الإفصاح المحاسبي؛
- بلغت قيمة **معامل التحديد R Square** 0.653، أي أن نسبة 65.3% من التباين في فجوة الإفصاح المحاسبي يمكن تفسيرها بواسطة بُعد التقرير النهائي للمدقق في النموذج؛ أي أن النسبة المذكورة تُمثِّلُ درجة التغيير الذي يُحدِثُهُ التقرير النهائي للمدقق في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، فيما تبقى نسبة 34.7% من التغيُّر في المتغير التابع، عائدة إلى عوامل أخرى غير مدرجة ضمن النموذج المدروس؛
- بلغت نسبة **معامل التحديد المعدل Adjusted R square** 0.652، وتُؤكِّدُ هذه القيمة على أن 65.2% من التباين في فجوة الإفصاح يتم تفسيره بواسطة التقرير النهائي للمدقق، ما يدُلُّ على كفاءة النموذج؛ وبلغت نسبة **مقدار التشتت Std.Error of the Estimate** 0.218، ما يعني نسبة منخفضة لمدى تباعد القيم المتوقعة عن القيم الحقيقية، وبالتالي درجة ثبات الاختبار عالية.

فيما يلي الجدول الذي يحوي البيانات المتعلقة بتحليل التباين للفرضية الرابعة:

الجدول رقم (3-37): تحليل التباين للفرضية الرابعة

النموذج	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية DF	متوسط المربعات Mean Square	F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	20.090	1	20.090	421.867	0.000
الأخطاء	10.667	224	0.048		
المجموع	30.758	225			

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

يُوضِّحُ الجدول رقم (3-37) تحليل التباين للفرضية الرابعة بين بُعد التقرير النهائي للمدقق، والمتغير التابع (فجوة الإفصاح المحاسبي)، والذي من خلاله يمكن الحكم على مدى معنوية النموذج ومدى ملاءمته، وذلك من خلال مقارنة قيمة مستوى الدلالة Sig مع قيمة مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة. ومن خلال الجدول يتبيّنُ أن قيمة مستوى الدلالة Sig تساوي 0.000، وهي درجة منخفضة جدا من قيمة مستوى المعنوية المقدرة بـ .0.05، ومنه نستنتج معنوية النموذج؛ كما أن F المحسوبة بلغت قيمتها 421.867، ما يشير إلى أن النموذج الإحصائي ككُل ذو دلالة إحصائية كبيرة، ما يعني أن بُعد التقرير النهائي للمدقق له تأثير حقيقي على المتغير التابع (تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي).

في الجدول التالي يتم عرض البيانات والنتائج المتعلقة بمعالم نموذج الانحدار للفرضية الرابعة:

الجدول رقم (3-38): معالم نموذج الانحدار للفرضية الرابعة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية BETA	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
	B	الخطأ المعياري			
فجوة الإفصاح المحاسبي	0.744	0.100		7.451	0.000
التقرير النهائي للمدقق	0.733	0.036	0.808	20.539	0.000

المصدر: تم إعدادهبالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

من خلال الجدول رقم (3-38) يمكن تحليل النتائج التي جاء بها كما يلي:

- أظهرت النتائج أن المعامل غير المعياري B للمتغير التابع (فجوة الإفصاح المحاسبي) قد بلغ 0.744، عند مستوى دلالة Sig يساوي 0.000، ما يُمثِّلُ قيمة فجوة الإفصاح المحاسبي عندما تكون متغيرات بُعد التقرير النهائي للمدقق تساوي 0؛

- بلغ المعامل غير المعياري B لبعد التقرير النهائي للمدقق 0.733، عند مستوى دلالة Sig يساوي 0.000، ما يعني أن تحسين التقرير النهائي للمدقق يُسهِمُ بشكل كبير في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي.

يُظهِرُ النموذج الإحصائي أن التقرير النهائي للمدقق له تأثير قوي في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، حيث يُفسِّرُ 65.3% من التباين في فجوة الإفصاح المحاسبي، والقيم العالية لمعامل التحديد R Square وF المحسوبة تُؤكِّدُ قُوّة التأثير.

بناءً على هذه النتائج، يتم قبول الفرضية الرابعة، ويمكن القول بوجود درجة تأثير لتقرير المُدقِّق النهائي على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، أين يساعد على تقليل الأخطاء والتحريفات الجوهرية، وهو ما يرفع من شفافية وموثوقية الكشوف المالية، وبالتالي مصداقية الإفصاح المحاسبي بها.

المطلب السادس: اختبار مدى وجود فروق دالة إحصائيا

للحكم بصورة أفضل على النتائج المُتوصّل إليه سابقا، ينبغي اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في درجة الاعتماد على التدقيق الإلكتروني كإستراتيجية لتقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، قد ترجع إلى المتغيرات الشخصية لأفراد العينة، والتي تتمثّل في هذه الدراسة، في كُلٍّ من المُسمّى الوظيفي والخبرة المهنية؛

تم إجراء اختباري Kolmogorov-Smirnov وShapiro-Wilk لاختبار ما إذا كانت البيانات الخاصة بفجوة الإفصاح المحاسبي، مُوزّعة بشكل طبيعي بين مختلف الفئات الوظيفية وفئات الخبرة المهنية وقد جاءت النتائج كالآتي:

1. المستوى الوظيفي:

من خلال الاختبارات المذكورة أعلاه، سيتم قياس ما إذا كانت البيانات الخاصة بفجوة الإفصاح المحاسبي مُوزّعة بشكل طبيعي بين مختلف فئات المستوى الوظيفي، والنتائج مُوضّحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-39): اختبار التوزيع الطبيعي للعينة بين فئات المستوى الوظيفي

المسمى الوظيفي	اختبار Kolmogorov-Smirnov			اختبار Shapiro-Wilk		
	القيمة الإحصائية Statistic	درجة الحرية Df	مستوى الدلالة Sig	القيمة الإحصائية Statistic	درجة الحرية Df	مستوى الدلالة Sig
أكاديمي	0.351	132	0.000	0.704	132	0.000
محافظ حسابات	0.317	78	0.000	0.606	78	0.000
خبير محاسبي	0.517	16	0.000	0.409	16	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

من خلال الجدول رقم (3-39)، تظهر النتائج أن قيمة مستوى الدلالة Sig لِكُلٍّ من اختبارَيْ Kolmogorov-Smirnov وShapiro-Wilk كانت 0.000، ما يشير إلى أن توزيع فجوة الإفصاح المحاسبي ليس طبيعيا عبر جميع هده الفئات، أي أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يتطلب اختبارات غير معلمية لتحليل الفروقات بين هذه الفئات. ولقياس ذلك، تم استعمال اختبار Kruskal-Wallis، وجاءت النتائج كما هو مُوضّحٌ في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-40): قياس الفروقات وفقا لاختبار Kruskal-Wallis حسب فئات المستوى الوظيفي

المتغير	اختبار Kruskal-Wallis		
	القيمة الإحصائية Statistic	درجة الحرية Df	القيمة الإحتمالية Asymp Sig
فجوة الإفصاح المحاسبي	4.827	2	0.090

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

من خلال الجدول رقم (3-40) يمكن تحليل النتائج التي جاء بها كما يلي:

- بلغت **القيمة الإحصائية Statistic** لإختبار Kruskal-Wallis 4.827، وهو اختبار غير معلمي يُستخدم لقياس الفروق بين مجموعات متعددة. وفي هذه الحالة، يتم قياس الفروق بين فجوة الإفصاح المحاسبي والفئات المختلفة للمستوى الوظيفي، والقيمة المتحصل عليها تُعبِّرُ عن مدى الاختلاف بين هذه المجموعات الثلاث بناء على المتغير فجوة الإفصاح المحاسبي، حيث تُعبِّرُ عن قيمة متوسطة إلى منخفضة نسبيا، ما يعني أن الفروق بين الفئات الوظيفية ليست كبيرة جدا؛

- تشير **القيمة الإحتمالية Aysmp.Sig** إلى مستوى الدلالة الإحصائية، وقد بلغت القيمة المتحصل عليها 0.090، وهي أكبر من مستوى الدلالة التقليدي ($\alpha \leq 0.05$)؛

ومن التحليل السابق، يمكن القول أنه لا يختلف تأثير المستوى الوظيفي بشكل كبير على فجوة الإفصاح المحاسبي بين الفئات الثلاث. **وبالتالي فإنه لا توجد فروق معنوية دالة إحصائيا بين مفردات العينة في درجة الاعتماد على التدقيق الإلكتروني كإستراتيجية لتقليص فجوة الإفصاح المحاسبي حسب مُتغيِّر المسمى الوظيفي.**

2. الخبرة المهنية:

من خلال الاختبارات المذكورة سابقا، سيتم قياس ما إذا كانت البيانات الخاصة بفجوة الإفصاح المحاسبي مُوزّعة بشكل طبيعي بين مختلف فئات الخبرة المهنية، وقد جاءت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (3-41): اختبار التوزيع الطبيعي للعينة بين فئات الخبرة المهنية

المسمى الوظيفي	اختبار Kolmogorov-Smirnov			اختبار Shapiro-Wilk		
	القيمة الإحصائية Statistic	درجة الحرية Df	مستوى الدلالة Sig	القيمة الإحصائية Statistic	درجة الحرية Df	مستوى الدلالة Sig
أقل من 5 سنوات	0.316	75	0.000	0.738	75	0.000
من 5 إلى 10 سنوات	0.350	103	0.000	0.593	103	0.000
أكثر من 10 سنوات	0.411	48	0.000	0.650	48	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

من خلال الجدول رقم (3-41)، تظهر النتائج أن قيمة مستوى الدلالة Sig لِكُلٍّ من اختبارَيْ Kolmogorov-Smirnov وShapiro-Wilk كانت 0.000، ما يشير إلى أن توزيع فجوة الإفصاح المحاسبي ليس طبيعيا عبر جميع هذه الفئات، أي أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يتطلب اختبارات غير معلمية لتحليل الفروقات بين هذه الفئات. ولقياس ذلك، تم استعمال اختبار Kruskal-Wallis، وجاءت النتائج كما هو مُوضّحٌ في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-42): قياس الفروقات وفقا لاختبار Kruskal-Wallis حسب فئات الخبرة المهنية

المتغير	اختبار Kruskal-Wallis		
	القيمة الإحصائية Statistic	درجة الحرية Df	القيمة الإحتمالية Asymp Sig
فجوة الإفصاح المحاسبي	4.243	2	0.120

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس البرنامج الإحصائي السابق.

من خلال الجدول رقم (3-42) يمكن تحليل النتائج التي جاء بها كما يلي:

- بلغت **القيمة الإحصائية Statistic** لإختبار Kruskal-Wallis 4.243، وهو اختبار غير معلمي يُستخدم لقياس الفروق بين مجموعات مُتعدِّدة. وفي هذه الحالة، يتم قياس الفروق بين فجوة الإفصاح المحاسبي والفئات المختلفة للخبرة المهنية، والقيمة المتحصل عليها تُعبِّرُ عن مدى الاختلاف بين هذه المجموعات الثلاث بناء على متغير فجوة الإفصاح المحاسبي، حيث تُعبِّرُ عن قيمة متوسطة إلى منخفضة نسبيا، ما يعني أن الفروق بين فئات الخبرة المهنية ليست كبيرة جدا؛
- تشير **القيمة الإحتمالية Aysmp.Sig** إلى مستوى الدلالة الإحصائية، وقد بلغت القيمة المُتحصّل عليها 0.120، وهي أكبر من مستوى الدلالة التقليدي ($\alpha \leq 0.05$)؛

ومن التحليل السابق، يمكن القول أنه لا يختلف تأثير الخبرة المهنية بشكل كبير على فجوة الإفصاح المحاسبي بين الفئات الثلاث. **وبالتالي فإنه لا توجد فروق معنوية دالة إحصائيا بين مفردات العينة في درجة الاعتماد على التدقيق الإلكتروني كإستراتيجية لتقليص فجوة الإفصاح المحاسبي حسب مُتغيِّر الخبرة المهنية.**

خلاصة الفصل الثالث:

تمحورت الدراسة التطبيقية حول قياس درجة تأثير استخدام التدقيق الإلكتروني على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، اعتمد الباحث على الإستبيان كأدة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وقد تحصل على 226 ردّا، مُوزّعة على الفئة الوظيفية المستهدفة، المتمثلة في الخبراء المحاسبيين، محافظي الحسابات، والأكاديميين؛

استخدم الباحث أدوات تحليل إحصائية متنوعة لتقديم فهم شامل لمدى تأثير التدقيق الإلكتروني، حيث تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS V26، شملت الأدوات الإحصائية المستخدمة مقاييس النزعة المركزية مثل المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لتقييم درجة تأثير التدقيق الإلكتروني على الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي، كما تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس مدى استقرار الأدوات المستخدمة في الدراسة، ومعامل الإرتباط بيرسون لقياس قُوّة العلاقة بين المتغيرات الرئيسية؛

أظهرت النتائج أن التدقيق الإلكتروني يسهم بشكل كبير في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، فعلى سبيل المثال، تُساهم الأنظمة الإلكترونية في تحسين دِقّة وتحليل البيانات المالية، وتقييم المخاطر المرتبطة بالعمليات المالية. كما تساهم الأنظمة في تعزيز قدرة المُدقِّقِين في جمع وتحليل الأدلة المتعلقة بالعمليات المالية، ما يُقلِّلُ من احتمالات حودث الأخطاء أو التلاعب في الإفصاحات المحاسبية، وبالتالي تقليل القجوة بين المعلومات التي يتعين على المؤسسة الإفصاح عنها، والمعلومات التي يتم تقديمها فعلا.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي، خلصت الدراسة إلى أن استخدام التدقيق الإلكتروني يُسهِمُ في تحسين دِقّة الإفصاحات المحاسبية، ويزيد من شفافيتها، ويُقلِّلُ من الفجوة المعلوماتية في الكشوف المالية، وهو ما يُعزِّزُ من موثوقية المعلومات المحاسبية المُقدّمة لأصحاب المصلحة.

الخـــــــاتمة

الخاتمة:

يُمثِّلُ التدقيق الإلكتروني ركيزة أساسية لتحسين الشفافية المالية وضمان دِقّةِ وموثوقية البيانات المحاسبية، وذلك بفضل الأدوات والتقنيات الحديثة التي يعتمد عليها؛ يُسهم التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بشكل ملحوظ، إذ يُعالج التفاوتات التي قد تظهر في الكشوف المالية نتيجة الاختلاف في المعلومات المُقدّمة، وذلك من خلال توظيف تقنيات تحليل مُتقدِّمة قادرة على تدقيق البيانات بِدِقّةٍ عاليةٍ، مِمّا يضمن تقارير مالية أكثر كفاءة وشفافية؛

التدقيق الإلكتروني لا يُتيح فقط القدرة على فحص البيانات المالية بِدِقّةٍ فائقة، بل بفضل أدواته يُمكِنُ تتبُّعُ سير العمليات المالية بشكل متكامل ومباشر، ما يُوفِّرُ الكشف المُبكِّر عن أي تباينات أو ثغرات في الكشوف المالية، هذا يُتيح للمؤسسات اتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب لمعالجة هذه الفجوات} هذه الآلية لا تسهم فقط في حماية المؤسسة من المخاطر، بل تُعزِّزُ أيضًا من مصداقيتها أمام المستثمرين وأصحاب المصلحة، ما يُسهِمُ بشكل كبير في زيادة الثقة في الكشوف المالية التي تُصدِرُها المؤسسة؛

علاوة على ذلك، يُعدُّ التدقيق الإلكتروني جزءًا هامًا لفحص نظام الرقابة الداخلية على العمليات المالية، وتكون مكاتب التدقيق التي تعتمد على التكنولوجيا قادرة على التأكُّد من امتثال المؤسسة بشكل دقيق للمعايير المحاسبية والقوانين المالية الدولية والمحلية؛ هذا الامتثال يُسهم في تحسين سمعة المؤسسة ويُعزِّزُ قدرتها على جذب أصحاب المصلحة والمستثمرين المحتملين، كما أنه بفضل مُخرجات عملية التدقيق الإلكتروني، يمكن للمؤسسات تحسين أدائها المالي وزيادة كفاءتها في التعامل مع المتطلبات التنظيمية، وهو ما يزيد من جاذبيتها في الأسواق، ويُعزِّزُ قدرتها على الاستمرارية والنجاح؛

وفي ظِلِّ التطوُّراتِ المتسارعة في عالم الأعمال والتكنولوجيا، سيصبح التدقيق الإلكتروني أكثر أهمية في مواجهة التحدِّيات التي تواجه المؤسسات، فالتطوُّرُ المستمِرُ في أنظمة المعلومات المالية وأدوات التحليل الرقمي يفرض على مكاتب التدقيق تبنِّي استراتيجيات رقمية مُتقدِّمة، بما في ذلك التدقيق الإلكتروني؛ ومع تطوير قدرات المُدقِّقِين وفرق العمل في هذا المجال، سيسهم ذلك بشكل كبير في تحسين المعلومات المُتضمَّنة في الكشوف المالية وتقليص الفجوة في الإفصاح عنها، هذا سيجعل المؤسسات أكثر شفافية وكفاءة، مِمّا يُمكِّنُها من تلبية توقُّعاتِ أصحاب المصلحة بشكل أفضل، ويضمن استعدادها لمواجهة التحدِّيات المتزايدة في بيئة الأعمال الديناميكية.

1. نتائج اختبار الفرضيات:

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة التي تمحورت حول درجة تأثير استخدام التدقيق الإلكتروني كإستراتيجية تساعد على تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، تم إعداد هذه الدراسة؛ واستنادا على النتائج المَتوصّل إليها أصبح بالإمكان اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

- **اختبار الفرضية الرئيسية:** والتي تنُصُّ على "**توجد درجة تأثير لاستخدام التدقيق الإلكتروني في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي**":

تشير نتائج الفرضية إلى أن التدقيق الإلكتروني يُمثِّلُ أداة فعّالة ومُؤثِّرة في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، حيث يساعد في تحسين دِقّةِ وكفاءة الكشوف المالية؛ وبفضل الأدوات والتقنيات الحديثة التي يعتمد عليها التدقيق الإلكتروني، يُمكن للمؤسسات تحقيق مستوى أعلى من الشفافية والموثوقية في بياناتها المالية، مِمّا يُقلِّلُ من الأخطاء أو التلاعبات في الإفصاح المحاسبي. كما أظهرت نتائج الدراسة أن التدقيق الإلكتروني يُؤثِّرُ بشكل إيجابي على تقليص فجوة الإفصاح من خلال عِدّةِ أبعاد رئيسية تتمثل في التخطيط لعملية التدقيق، تقييم نظام الرقابة الداخلية، الإجراءات المُتّبعة في التدقيق، والتقرير النهائي للمُدقِّق؛ كُلٌّ من هذه الجوانب يُسهِمُ في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي ويُقلِّلُ من الفجوات التي قد تظهر نتيجة اختلاف أو نقص في المعلومات المُقدّمة، وهو ما يُسهِمُ في زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في الكشوف المالية؛

بناءً على هذه النتائج، يُثبت **صِحةُ الفرضية الرئيسية،** حيث أن التدقيق الإلكتروني يلعب دورًا حيويًا في تحسين الشفافية المالية وتقليص فجوة الإفصاح، ما يجعله استراتيجية فعّالة لضمان دِقّةِ وموثوقية المعلومات المحاسبية.

1) **اختبار الفرضية الأولى:** التي مفادها "**يمكن لمخرجات عملية التخطيط أن تساهم في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية**":

تُظهر نتائج الفرضية أن التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني يُمثِّلُ أداة رئيسية لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي وتقليص فجوة الإفصاح في الكشوف المالية، حيث أن عملية التخطيط المسبق للتدقيق الإلكتروني تُمكِّنُ مكاتب التدقيق من تنظيم عمليات التدقيق بشكل فعّال، وهو ما يُعزِّزُ من دِقّةِ وشمولية المعلومات المالية المُقدّمة؛ كما أن التخطيط الدقيق لا يُسهم فقط في تنظيم العمل بل يُساعد

أيضًا على تقييم المخاطر والتعامل مع الثغرات المحتملة قبل إصدار الرأي النهائي حول الكشوف المالية، ما يُسهم في تقليل التفاوتات أو الأخطاء ويضمن تقديم إفصاحات مالية دقيقة وموثوقة؛ كما يلعب نظام المعلومات الإلكتروني دورًا حيويًا في دعم المُدقِّق أثناء عملية التخطيط، حيث يُساعده في فهم طبيعة نشاط المؤسسة، ما يُسهِّل من إعداد إجراءات التدقيق؛

بالإضافة إلى ذلك، يُتيح نظام المعلومات الإلكتروني للمُدقِّق تحديد حجم ونوع التكنولوجيا المستخدمة في المؤسسة، بما في ذلك أنظمة الأمان ذات الصلة، وهو ما يُعدُّ خطوة أساسية لضمان حماية البيانات والمعلومات المالية؛ كما يعمل المُدقِّقُ على جمع كافة المعلومات المتعلقة بتقنيات المعلومات والبرامج المستخدمة، مع تحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها في عملية التدقيق، ما يُوفِّرُ إطارًا واضحًا لتحديد المناطق التي قد تحتاج إلى اهتمام خاص أو مراجعة إضافية. كذلك، يعتمد المُدقِّقُ على هذه الأدوات في تحديد مخاطر التدقيق وتقدير الأهمية النسبية لهذه المخاطر، وهو ما يُسهم في إعداد خطة تدقيق إلكترونية شاملة تتناسب مع مُتطلّبات المؤسسة وتحدِّياتها الفريدة؛

هذا التحليل التمهيدي يسمح بوضع خطة مدروسة للتدقيق الإلكتروني تضمن تنظيم كافة الأنشطة الرقابية وتحديد المعايير اللازمة لضمان الشفافية والدِقّة؛ وبناءً على هذه العمليات، يُسهم التخطيط الإلكتروني الجيِّد في تحسين التنسيق بين فريق التدقيق والإدارة داخل المؤسسة، هذا التنسيق يُسهِّلُ جمع البيانات المطلوبة بشكل مُنظّمٍ وشفاف، مِمّا يُعزِّزُ من وضوح المعلومات المالية؛ كما أن التخطيط المُحكم يُحدِّدُ بوضوح أهداف التدقيق ومعاييره، وهو ما يُعزِّزُ من موثوقية الإفصاحات المالية، ويُقلِّلُ من فجوة الإفصاح بين المعلومات المعلنة والواقع المحاسبي الفعلي للمؤسسة؛

بناء على ذلك، يُمكن القول أن التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني لا يُحسِّنُ فقط من جودة الإفصاح المحاسبي، بل يسهم في تقليص فجوة الإفصاح بشكل كبير، مع زيادة شفافية الكشوف المالية الصادرة عن المؤسسات، وهو ما يُثبِتُ **صِحّة الفرضية الأولى.**

2) **اختبار الفرضية الثانية:** التي نصت على "**يساهم نظام الرقابة الداخلية في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية**":

تشير نتائج الدراسة إلى أن تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقًا للتدقيق الإلكتروني يلعب دورًا محوريًا في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، حيث تظهر الدراسة أن هذا التقييم يُسهم بشكل كبير في تفسير التباينات التي قد تظهر في الإفصاح المحاسبي، مِمّا يُعزِّزُ الشفافية والدِقّة في الكشوف المالية؛

إن الدور الرئيسي لتقييم نظام الرقابة الداخلية يكمن في ضمان أن عمليات التدقيق تتم بطرق أكثر تنظيماً ودِقّة، مع التركيز على التحكُّمِ في المخاطر والامتثال للمعايير المحاسبية، مِمّا يساعد على تقليل الفجوات التي قد تنشأ نتيجة تفاوت المعلومات في الكشوف المالية. كما أن عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقًا للتدقيق الإلكتروني تُتيح للمُدقِّقِ فهماً عميقاً لبيئة الرقابة الداخلية وإجراءاتها، ومن خلال هذه العملية، يمكن له أن يُحدِّد مدى ملاءمة تصميم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، ما يضمن أن النظام قد تم تصميمه وتشغيله بطريقة فعّالة؛ بالإضافة إلى ذلك، يتم التحقُّقُ من جودة النظام وضمان أنه يُلبّي المعايير المطلوبة، ما يُعزِّزُ من فعالية التدقيق في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي؛

ومن خلال تطبيق أساليب التدقيق الإلكتروني، يستطيع المُدقِّقُ أيضًا أن يُقدِّر خطر الرقابة بسرعة ودِقّة، مِمّا يُسهِمُ في اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة. كما يُمكّن التدقيق الإلكتروني من إجراء الاختبارات المرحلية والنهائية للتأكُّدِ من اكتمال ودِقّةِ وتوقيت العمليات المالية وتصنيفها بشكل صحيح، مِمّا يُقلّلُ من احتمالية حدوث أخطاء أو نقص في المعلومات المالية المُعلن عنها؛ هذه الإجراءات تُعدُّ أساسية لضمان سلامة الإفصاح المحاسبي وزيادة الثقة في البيانات المالية المقدمة لأصحاب المصلحة؛

استنادًا إلى هذه النتائج، يمكن القول أن تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقًا للتدقيق الإلكتروني يُسهم بشكل كبير في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، ما يعني **صِحّة الفرضية الثانية.** حيث أن هذه العملية لا تُقلّلُ فقط من التباينات في الإفصاح المحاسبي، بل تُعزّزُ أيضًا من شفافية وموثوقية الكشوف المالية، والمُدقِّقِين الذين يعتمدون على هذه الأدوات والأساليب يتمكّنُون من تحديد وتصحيح الفجوات في الإفصاح المحاسبي بشكل فعّال، مما يُسهم في تحسين جودة الكشوف المالية وزيادة الثقة في المؤسسات.

3) اختبار الفرضية الثالثة: والتي مفادها "**تسهم إجراءات التدقيق الإلكتروني بشكل إيجابي في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي**":

تشير الدراسة إلى أن إجراءات التدقيق الإلكتروني تُعدُّ عاملاً محورياً في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، حيث أظهرت النتائج العلاقة القوية والارتباط الوثيق بين إجراءات التدقيق الإلكتروني وفجوة الإفصاح، حيث يعكس ذلك الأهمية الكبيرة لهاته الإجراءات في تعزيز دِقّةِ وموثوقية الكشوف المالية، وبالتالي تحسين مستوى الشفافية والوضوح في الإفصاح المحاسبي، وهذا ما يؤكِّدُ **صِحّة الفرضية الثالثة؛**

فإجراءات التدقيق الإلكتروني تُمكّنُ المُدقِّق من تطبيق تحليلات دقيقة واختبارات تفصيلية على العمليات المالية للمؤسسة، مما يساعد في الكشف عن أي تحريفات جوهرية قد تُؤثّرُ على الكشوف

المالية؛ ومن خلال الإجراءات التحليلية يمكن لِلمُدقِّقِ تقييم مدى منطقية العلاقات المالية بين بنود الكشوف المالية وغير المالية، وربط هذه العلاقات بفترات زمنية مختلفة لمقارنة النتائج والتأكُّدِ من اتساقها، هذا النوع من التحليل يساعد على تحديد أي تناقضات أو انحرافات قد تشير إلى وجود تحريفات أو أخطاء في الإفصاح المحاسبي. علاوة على ذلك، تساعد إجراءات التدقيق الإلكتروني في التأكُّدِ من دِقّةِ وسلامة الأرصدة المالية المتعلقة بالأصول والالتزامات، بحيث أن عبر الاختبارات التفصيلية للأرصدة، يُمكِنُ للمُدقِّقِ التحقُّقُ من صِحّةِ التقييمات المالية والتحميلات الحسابية، مما يضمن أن البيانات المالية المُقدَّمة تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛ هذا النوع من الإجراءات يلعب دورًا كبيرًا في تحسين جودة الإفصاح، حيث يُقلِّلُ من فرص حدوث أخطاء أو تجاوزات مالية غير مبررة، مِمّا يرفع من مستوى موثوقية الكشوف المالية؛

وتُظهر نتائج الدراسة أيضًا نسبة كبيرة من التباين بين إجراءات التدقيق الإلكتروني والإفصاح المحاسبي، هذا يشير إلى أن تبني هذه الإجراءات يسهم بشكل مباشر في تحسين مستوى الإفصاح ودِقّتِهِ، مِمّا يتيح للمؤسسات القدرة على الالتزام بالمعايير المحاسبية وضمان الشفافية المالية؛ هذه الإجراءات تُعزِّزُ من قدرة المُدقِّقِين على تقديم رأي مهني محايد حول الكشوف المالية للمؤسسة، وتُسهم في تحسين الشفافية والموثوقية، الأمر الذي يزيد من ثقة أصحاب المصلحة في البيانات المالية ويضمن الالتزام بالمعايير المحاسبية المُتّبعة.

4) اختبار الفرضية الرابعة: المتضمنة "**يسهم التقرير النهائي للمُدقِّق في التقليل من الأخطاء والتحريفات الجوهرية التي تُؤثِّرُ على مصداقية الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية**":

تشير نتائج الدراسة إلى أن التقرير النهائي لِلمُدقِّقِ يلعب دورًا هامًا في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، حيث تُظهِر البيانات العلاقة القوية بين التقرير النهائي وتقليص فجوة الإفصاح، وهو ما يعني **صِحّة الفرضية الرابعة**، حيث تُؤكِّدُ الدراسة أن المُدقِّقِين من خلال تقاريرهم الختامية يُسهمون بشكل مباشر في تحسين شفافية الكشوف المالية ودِقّتِها، هذا التأثير الإيجابي يعكس أهميته في تقليل التفاوتات والأخطاء والتحريفات والمساعدة في تحقيق الإفصاح المحاسبي الكامل؛

فيُمثِّلُ التقرير النهائي لِلمُدقِّقِ أحد المخرجات الأساسية لعملية التدقيق الإلكتروني، حيث يتضمن تجميع وتقييم الأدلة المحاسبية اللازمة، وتقديم رؤية شاملة للمُدقِّق حول مدى التزام المؤسسة بالمبادئ المحاسبية المعترف بها؛ هذه العملية تتيح للمُدقِّقِين مواءمة المعلومات الواردة في التقرير النهائي مع

الكشوف المالية المعلنة، مِمّا يضمن دِقّة وتناسق البيانات. كما يُسهم التقرير النهائي في تعزيز شفافية الإفصاح من خلال تقديم رأي فني محايد حول مدى صِحّةِ البيانات المالية، ومدى كفاية الإفصاح الوارد فيها، كما يساهم أيضا في التأكُّدِ من مدى التزام المؤسسة بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وهو ما يُعزِّزُ من مصداقية الإفصاحات المحاسبية. إضافة إلى ذلك، يعكس التقرير التقييم الشامل لأدلة الإثبات، مِمّا يُبيِّنُ مدى كفاية الإفصاح وتقديم توجيهات لتحسينه إذا لزم الأمر، كما يضمن هذا أن المعلومات المفصح عنها في الكشوف المالية ليست دقيقة فحسب، بل متوافقة مع المعايير المطلوبة، مِمّا يُعزِّزُ من ثقة أصحاب المصلحة في الكشوف الصادرة عن المؤسسة.

5) **اختبار الفرضية الخامسة:** والتي تنص على **"لا توجد فروق دالّة إحصائيا بين مفردات العينة محل الدراسة في درجة الاعتماد على التدقيق الإلكتروني كإستراتيجية لتقليص فجوة الإفصاح المحاسبي حسب مُتغيِّرات المُسمّى الوظيفي والخبرة المهنية":**

يُعدُّ تحليل الفروق بين الأفراد في درجة الاعتماد على التدقيق الإلكتروني كاستراتيجية لتقليص فجوة الإفصاح المحاسبي، أمرا مُهِمّا، مع التركيز على تأثير المتغيرات الشخصية مثل المسمى الوظيفي والخبرة المهنية على ذلك، حيث أن هذه المُتغيِّرات تُمثِّلُ عوامل حاسمة في فهم كيفية تبنِّي الأفراد والمؤسسات لأساليب التدقيق الإلكتروني وتأثير ذلك على جودة الإفصاح المحاسبي؛

وعند تحليل تأثير المُسمّى الوظيفي على مدى الاعتماد على التدقيق الإلكتروني، تم التوصُّلُ إلى عدم وجود فروق بين الأكاديميين أو محافظي الحسابات أو الخبراء المحاسبين في كيفية توظيفهم للتدقيق الإلكتروني كأداة لتقليص فجوة الإفصاح؛ هذا يعني أن التدقيق الإلكتروني يُعتبر أداة مرنة وقابلة للتكيُّفِ عبر مختلف الوظائف الأكاديمية والمهنية، دون أن يكون هناك تأثير كبير للمسمى الوظيفي على فعّاليته؛

أما بالنسبة للخبرة المهنية، فقد أبرزت الدراسة أنه بالرغم من أهمية الخبرة العملية في تطوير مهارات التدقيق التقليدي، إلّا أن ليس لها دورًا كبيرًا في تحديد فعالية استخدام التدقيق الإلكتروني، فسواء كان المُدقِّقُون مبتدئين أو ذوي خبرة طويلة، فإن قدرتهم على الاستفادة من التدقيق الإلكتروني لتقليص فجوة الإفصاح تبدو متساوية تقريبًا، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لهذا المتغير؛ هذا يشير إلى أن التدقيق الإلكتروني يعتمد بشكل أكبر على التكنولوجيا وأنظمة المعلومات بدلاً من الخبرة المهنية التقليدية، ما يجعله أداة مُوحّدة يمكن للجميع استخدامها بفعالية؛

وبناءً على هذه التحليلات، يمكن القول أن التدقيق الإلكتروني كاستراتيجية لتقليص فجوة الإفصاح المحاسبي لا يتأثر بشكل جوهري بالمُسمّى الوظيفي أو الخبرة المهنية، هذا ما يُؤكِّدُ **صِحّة الفرضية الخامسة،** ويُعزِّزُ في نفس الوقت فكرة أن التدقيق الإلكتروني يُوفِّرُ فُرصًا متساوية لتحسين الإفصاحات المحاسبية، بغض النظر عن الاختلافات الشخصية أو المهنية. وبهذا، يتميّزُ التدقيق الإلكتروني بقدرته على تعزيز الإفصاح المحاسبي بشكل شامل، مِمّا يُسهِمُ في تحسين جودة الكشوف المالية والحدِّ من الفجوات المالية التي قد تنشأ بسبب اختلاف الخبرات أو المهام الوظيفية.

2. نتائج الدراسة:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، والتي تمحورت أساسًا حول التدقيق الإلكتروني والإفصاح المحاسبي وكيفية الحد من فجوته، وفيما يلي أهم هذه النتائج:

1) يلعب التدقيق الإلكتروني دورًا مُهِمًا في تعزيز دِقّةِ وموثوقية المعلومات المالية المعلنة، كما يُسهِمُ استخدامه في اكتشاف الفجوات بين المعلومات الفعلية والمفصح عنها، ما يُقلِّلُ من التباينات المالية ويُعزِّزُ الشفافية؛
2) تساهم الأنظمة الخبيرة وبرامج التدقيق المالي المُتقدِّمة في تسهيل عمليات التدقيق الإلكتروني، مع قدرة هذه الأنظمة على التعامل مع كِمّيّاتٍ هائلة من البيانات تُساعِدُ المُدقِّقِين على اكتشاف الأخطاء والتحريفات التي قد تُؤدّي إلى فجوة في الافصاح المحاسبي، بشكل أكثر كفاءة؛
3) يُحسِّنُ التدقيق الإلكتروني من جودة الافصاح المحاسبي، حيث يمكن ربط جزء كبير من التباين في الإفصاح المحاسبي إلى تطبيق هذه العملية، ويُوفِّرُ التدقيق الإلكتروني معلوماتٍ أكثر دِقّةً وشفافية؛
4) يساعد التدقيق الإلكتروني على الكشف عن مدى امتثال المؤسسات للمعايير المحاسبية الدولية؛ وباستخدامه، يمكن لمكاتب التدقيق التأكُّدُ من أن الإفصاحات المحاسبية تتوافق مع المعايير الدولية، ما يُقلِّلُ من الفجوات المحاسبية الناتجة عن عدم الامتثال؛
5) يُسهِمُ التدقيق الإلكتروني في تعزيز الشفافية المالية من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية والكشف عن صِحّةِ النظام، لتحديد الإجراءات اللازمة، إضافة إلى اكتشاف أي ثغرات في الافصاح المحاسبي، ما يُعزِّزُ من الثقة في الكشوف المالية المُقدّمة للمستثمرين والأطراف ذات الصلة؛

6) يساعد التدقيق الإلكتروني في تقليل المخاطر المالية عن طريق مراقبة دقيقة ومستدامة للبيانات المالية، حيث يتيح الكشف المُبكِّرُ عن الأخطاء المالية إتِّخاذ التدابير التصحيحية المناسبة لتقليل الفجوات المحتملة؛

7) يتم تعزيز مصداقية الكشوف المالية بفضل التقرير النهائي الذي يُعدُّ من مخرجات عملية التدقيق الإلكتروني، أين يساعد هذا التقرير في تقديم أدلة قوية وتقييم شامل للمعلومات المالية، مما يساهم في تقليص فجوة الإفصاح المحاسبي وزيادة دِقّة الكشوف المالية؛

8) يساهم التدقيق الإلكتروني في تحسين الامتثال للتشريعات المحلية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، فمن خلال الأنظمة الإلكترونية تصبح المؤسسات أكثر قدرة على تقديم تقارير مالية تتماشى مع القوانين المحلية، ما يُقلِّلُ من الفجوات المحاسبية المرتبطة بعدم الامتثال؛

9) يُقلِّلُ التدقيق الإلكتروني من التحيُّزاتِ البشرية التي قد تُؤثِّرُ على دِقّة عملية التدقيق التقليدي، والاعتماد على التكنولوجيا يُمكِّنُ من معالجة البيانات وتحليلها بموضوعية، ما يُعزِّزُ من الشفافية، ويُقلِّصُ الفجوات في الإفصاح المحاسبي؛

10) يساهم التدقيق الإلكتروني في تحسين كفاءة مكاتب التدقيق من خلال زيادة كفاءة عمليات التدقيق، حيث يُقلِّلُ الوقت والجهد المطلوبين لتحليل البيانات المالية؛ هذا يسمح لِلمُدقِّقِين بالتركيز على الجوانب المُعقّدة في العملية، ما يُحسِّنُ دِقّة الإفصاحات المالية وكفاءتها.

3. توصيات واقتراحات الدراسة:

بناء على النتائج التي خلصت إليها الدراسة، يمكن تقديم جملة من التوصيات المُوجّهة بصورة رئيسية إلى مكاتب التدقيق وإلى المهنيين في البيئة الجزائرية، من بينها:

- يوصى باعتماد مكاتب التدقيق على مختلف الأدوات الإلكترونية في العمل للمساعدة في تقليل العبء المرافق له المرتبط بالتدقيق التقليدي، ما يُوفِّرُ لِلمُدقِّقِين الوقت اللازم للتركيز على التحليلات المعقدة، وبالتالي رفع كفاءة وجودة عملية التدقيق بشكل عام؛
- يُقترح أن تستثمر مكاتب التدقيق في أنظمة التدقيق الإلكتروني الخارجي وتطوير بنيتها التحتية التقنية لتكون قادرة على تقديم خدمات تدقيق أكثر كفاءة وشفافية؛
- يُقترح تبنِّي مكاتب التدقيق الخارجي لأدوات الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة لتحليل البيانات الضخمة والكشف عن التحيزات أو التلاعبات المالية بسرعة وكفاءة أكبر؛

- تماشيا مع ما سبق، يظهر ضرورة أن تُقدِّم مكاتب التدقيق لبرامج تدريبية شاملة لفريق العمل حول كيفية استخدام أنظمة التدقيق الإلكتروني بكفاءة، والتدريب على استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة، لضمان فعالية التدقيق؛
- مراعاة مكاتب التدقيق لأن تكون أنظمة التدقيق الإلكتروني المعتمدة قادرة على تحديد أي انحرافات عن المعايير المحاسبية الدولية والمحلية المطلوبة، لضمان تقارير مالية دقيقة وموثوقة؛
- يوصى باعتماد أنظمة التدقيق الالكتروني القائمة على الخوارزميات والتقنيات التي تعتمد على معالجة البيانات بشكل موضوعي وبدون تدخُّلٍ بشري مباشر، لتقليل التحيُّزات البشرية التي قد تُؤثِّرُ على نتائج التدقيق التقليدي؛
- يُوصى بأن تُقدِّم مكاتب التدقيق الخارجي خدمات استشارية للشركات حول كيفية تبني التدقيق الإلكتروني الداخلي وتعزيز أنظمة الإفصاح المحاسبي باستخدام الأدوات التكنولوجية المُتقدِّمة؛
- يُوصى بإنشاء شراكات بين مكاتب التدقيق لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في استخدام أنظمة التدقيق الإلكتروني، بحيث يمكن لهذه الشراكات أن تساهم في تحسين المعرفة الجماعية وتطوير تقنيات التدقيق بشكل أسرع وأكثر فعالية؛
- يُنصح بالعمل على تطوير معايير مُوحّدة للتدقيق الإلكتروني، بحيث يتم توحيد الأساليب والأدوات بين مختلف مكاتب التدقيق لتحقيق مستويات متساوية من الجودة والشفافية في الإفصاحات المحاسبية.

4. أفاق الدراسة:

أثناء إعداد هذه الدراسة برزت عِدّة جوانب تستدعي البحث والتفصيل فيها، والتي تُعدُّ مجالا لدراسات لاحقة تُثري هذا الموضوع، أو بعضا من جوانبه. ومن خلال ذلك يمكن اقتراح بعض العناوين لمواضيع بحث مستقبلية تُمثِّلُ آفاقا لهذه الدراسة، من بينها ما يلي:

- تأثير التدقيق الإلكتروني على جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الشركات المدرجة في الأسواق المالية؛
- أثر التحوُّل الرقمي في مهنة التدقيق على نظام الرقابة الداخلي الإلكتروني؛
- أثر اعتماد التدقيق الإلكتروني على الكشوف المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- أثر التدقيق الإلكتروني ومدى استجابته للقوانين والتشريعات المحلية في الجزائر؛
- دور الذكاء الاصطناعي لنظام التدقيق الإلكتروني الداخلي في تحسين الممارسات المحاسبية.

قائمـــــــــة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. إبراهيم الأخرس، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008.
2. أحمد أبو شمالة، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
3. أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)**، الدار الجامعية، مصر، 2004.
4. أحمد حلمي جمعة، **التدقيق والتأكيد الحديث**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
5. أحمد حلمي جمعة، **محاسبة الأدوات المالية (الاعتراف-القياس-التحوط-العرض-الإفصاح)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
6. أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
7. أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعة وتدقيق نظم المعلومات**، الدار الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 2005.
8. أمين السيد أحمد لطفي، **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
9. أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2007.
10. بوحنية قوي، **الاتصالات الإدارية داخل المنظمات المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
11. ثناء على القباني، نادر شعبان السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**، الدار الجامعية، مصر، 2007.
12. جمعة حميدات، حسام خداش، **محاسب عربي قانوني معتمد ACPA-المحاسبة**، نشر من طرف المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2018.

13. جيهان عبد المعز جمال، **المراجعة في البيئة الإلكترونية**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

14. حسين عبيد، شحاته السيد، **المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

15. خالد جمال الجعارات، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، الجزء الثاني، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

16. رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر هيكل نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

17. رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري، التطبيقات العملية)**، دار وائل للنشر، الأردن، ط 02، 2009.

18. زهير عيسى، **تدقيق الحسابات الإجراءات العملية**، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

19. سعود جايد العامري، **المحاسبة الدولية-منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلوله**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

20. شحاته السيد شحاته، **مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2014.

21. شعبان سمير فرج، **الاتصالات الإدارية**، دار أسامة للنشر، مصر، 2008.

22. طارق عبد العال حماد، **تحليل الكشوف المالية لأغراض الاستثمار ومنح الإئتمان**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

23. عباس علي ميرزا، جراهم جيه هولت، ماغنوس أوريل، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – كتاب ودليل-**، طبع ونشر من طرف المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2011.

24. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1990.

25. عبد العزيز السيد مصطفى وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبي: مدخل تطبيقي علمي**، منشورات كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2019.

26. عبد الفتاح الصرفي، **البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

27. عطا الله سويلم الحسبان، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

28. علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

29. عمر علي عبد الصمد، **التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي**، الجزء الأول، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

30. عمر علي عبد الصمد، **التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي**، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر، 2018.

31. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

32. فريد كورتل، خالد خطيب، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار زمزم للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

33. كمال الدن الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.

34. لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS** ، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2012.

35. لطفي أمين، **تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشآت**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2006.

36. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي: الجوانب النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

37. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي**، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، 2014.

38. محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009.

39. محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.

40. محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية–دروس وتطبيقات**، مطبعة الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2010.

41. محمد عبد الحميد محمد عطية، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014.

42. محمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، مصر، 2014.

43. محمود السيد الناغي، **الإتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

44. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة، **تحليل الكشوف المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

45. نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

46. هشام عمر حمودي، **استخدام نظام المعلومات المحاسبية وفقا للمنهج المحاسبي الشرعي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2016.

47. هيني قان جريونينج، ترجمة: طارق عبد العال حماد، **معايير التقارير المالية الدولية: دليل التطبيق**، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2006.

48. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.

49. وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، **المعايير المحاسبية الدولية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013.

50. وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل الغزوي، **حوكمة الشركات وأثارها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015.

II. المقالات العلمية:

1. إبراهيم السيد المليجي شحاته، **دراسة تطبيقية لأثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهنة المراجعة بجمهورية مصر العربية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مصر، المجلد 41، العدد 02، 2004.

2. أحمد حابية، **العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في الكشوف المالية للمؤسسة الإقتصادية–دراسة حالة لآراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة**، مجلة المدبر، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2020.

3. أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، **دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، المجلد 04، العدد 01،

4. أمين علواطي، فاطمة بن يحي، **أثر استخدام الأنظمة الخبيرة على الأعمال المصرفية،** مجلة الاقتصاد والتنمية، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2017.

5. أنيس هزلة، محمد الهادي ضيف الله، **أثر جودة المعلومة المحاسبية على الإفصاح المحاسبي في ظل التوجه نحو مفهوم القيمة العادلة-دراسة لعينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر،** مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 23، العدد 01، 2020.

6. إيمان لعماري، محمد زيدان، **دور تدقيق أنظمة المحاسبة الإلكترونية في تقييم الرقابة الداخلية،** مجلة الاقتصاد الصناعي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2015.

7. أيمن حسن علي الزيود، **مدى فاعلية الرقابة الداخلة في ظل نظام التشغيل الإلكتروني من وجهة نظر موظفي بلدية سحاب،** المجلة العربية للنشر العلمي، الأردن، العدد 42، 2022.

8. بلال شيخي، سامية فقير، **مخاطر التدقيق المحاسبي،** مجلة المنهل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2020.

9. تسعديت بوسبعين، عميروش عربان، **استخدام الأنظمة الخبيرة كمدخل للتحسين من إجراءات عملية المراجعة،** مجلة معارف، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 2021.

10. جمال محمد كامل عاشور، **قياس قدرة المراجعين الداخليين على التعامل مع متطلبات تكنولوجيا المعلومات-نظام الرقابة الداخلية للشركات العاملة بالموانئ المصرية،** مجلة الشروق للعلوم التجارية، مصر، المجلد 06، العدد 06، 2012.

11. حسينة بوشايب، **دور وأهمية الإفصاح الإختياري في الكشوف المالية للمؤسسات دراسة عينة من المؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر،** مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، الجزائر، المجلد 20، العدد 02، 2016.

12. حكيم حمود فليح الساعدي، **العوامل المؤثرة على جودة التدقيق ودورها في تعزيز أبعاد تلك الجودة،** مجلة جامعة بغداد، العراق، المجلد 23، العدد 46، 2016.

13. خديجة بن بوعلي، محمد أمين بربري، **دور التدقيق الإلكتروني في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،** مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2021.

14. خديجة خنطيط، **النظام الخبير كتقنية من تقنيات الذكاء الإصطناعي ودوره في تفعيل إدارة المعرفة–دراسة حالة مؤسسة براندت**، مجلة الباحث الاقتصادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2020.

15. خليل خملول، حدة سارة بودربالة، **أثر تعديل تقرير مدقق الحسابات على تقييم الإستمرارية في المؤسسة وفق معايير التدقيق الدولية**، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، المجلد 16، العدد 03، 2022.

16. رشيد سفاحلو، جمال بوزيان رحماني، **استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق وأثره على تكوين وتأهيل مدقق الحسابات**، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2019.

17. زياد هشام السقا، **إمكانية استخدام النظم الخبيرة في تطوير مهنة مراقبة الحسابات–دراسة لآراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق**، مجلة بحوث مستقبلية، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2012.

18. سليمان حسين البشتاوي، متعب عايش البقمي، **أثر تطبيق النظم الخبيرة في البنوك التجارية على إجراءات التدقيق لإلكتروني من وجهة نظر المحاسبيين القانونيين الخارجيين دراسة مقارنة في المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 11، العدد 01، 2015.

19. سميرة دواق، عباس فرحات، **الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2019.

20. سناء مالطي، الخادم خيثري، **تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2019.

21. سهام كردودي، **أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في الرفع من كفاءة عملية التدقيق من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء والمهنين لولاية بسكرة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2015.

22. شاهر العرود، **تأثير تطبيق مدققي الحسابات لأساليب تكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الإلكتروني في الأردن**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، الأردن، العدد 78، 2011.

23. الشريف إسماعيل عثمان الشريف، **تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير نظام الرقابة الداخلية**، مجلة الباحث في العلوم الرياضية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2021.

24. صالح واضح، صديق حسوس، عطا الله بن مسعود، **الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية–دراسة مقارنة**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2020.

25. صفية يخلف، محمد طرشي، **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة ممارسة مهنة التدقيق الداخلي وأثرها على تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات**، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2020.

26. صليحة كانم، عبد القادر عيادي، **إسهامات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي**، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2022.

27. طاهر لمين بلقاضي، كمال بن موسى، **رأي وتقرير مراجع الحسابات للقوائم المالية وفق معيار المراجعة الدولي رقم 700 دراسة حالة الجزائر**، مجلة المدبر، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2018.

28. طلال حمدون شكر، علام محمد حمدان، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في فلسطين وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة الكشوف المالية**، مجلة الجامعة الاسلامية، الأردن، 2008.

29. عارف عبد الله عبد الكريم، **أثر التطورات المعاصرة في بيئة المراجعة على سلوك المراجعين عند تقدير أتعاب المراجعة في جمهورية مصر العربية**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، مصر، المجلد 23، العدد 02، 2003.

30. عبد الرحمان بابنات، **مساهمة تقرير المدقق القانوني في عملية اتخاذ القرار لدى الأطراف ذات المصلحة–حالة البنوك التجارية**، المجلة الجزائرية للدرايات المحاسبية والمالية، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2022.

31. عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **المحتوى المعلومات لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر–دراسة استكشافية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2017.

32. عبد الله عناني، **دور المدقق الخارجي في تقييم مخاطر التدقيق في ظل معيار التدقيق الدولي رقم 400**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021.

33. عبد المالك زين، محمد الصالح بلول، **دور لغة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني XBRL في تحسين جودة المعلومات المالية**، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2019.

34. عثمان لخلف، رضوان لمار، **تفعيل إدارة المعرفة من خلال النظم الخبيرة**، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2013.

35. عثمان مداحي، **الكشوف المالية: محدداتها ومميزاتها**، مجلة أبعاد اقتصادية، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2012،.

36. عثمان مداحي، **أهداف الكشوف المالية**، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، العدد 07، 2012.

37. عدنان بن عبد الله الملحم، **معوقات وأسباب عدم الالتزام الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات المساهمة السعودية**، المجلة العربية للمحاسبة، المملكة العربية السعودية، المجلد 06، العدد 01، مايو 2003.

38. علي بن قطيب، دلال حطاب، **أهمية إعداد وعرض الكشوف المالية وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية – دراسة مقارنة**، مجلة البحوث في العلوم المحاسبية والمالية، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2019.

39. علي حسين علي الدوغجي، إيمان مؤيد خيرو، **تحسين فاعلية نظام الرقاب الداخلية وفق أنموذج COSO**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 19، العدد 70، 2013.

40. عمر قمان، علي باكرية، **أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الدولية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الإقتصادية –دراسة تحليلية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2019.

41. عمر قمان، محمد بوحديدة، **متطلبات تحقيق النظام المحاسبي المالي للقواعد والمبادئ العامة للإفصاح المحاسبي–دراسة ميدانية**، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر ، العدد 12، 2016.

42. عمر مسعودي، عمر بن الدين، **تخطيط عملية التدقيق ودوره في الحد من مخاطر التدقيق في المؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة لعينة من المؤسسات بولاية أدرار**، مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2017.

43. فايز سايح، **إعداد وتحليل جدول سيولة الخزينة وفقا للنظام المحاسبي المالي**، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 22، 2013.

44. فوزية العايب، عيسى بن ناصر، **قياس مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي والعوامل المؤثرة فيه**، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، المجلد ب، العدد 46، 2016.

45. كهينة قماط، **تقرير المدقق القانوني وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (دراسة استطلاعية: الجزائر، تونس، فرنسا)**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد الرقمي، الجزائر، المجلد 13، العدد 03، 2019.

46. لطيف زيود وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29، العدد 01، 2007.

47. محمد السعيد سعيداني، مصطفى ميلودي، **أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الأدوات المالية الإفصاحات في إدارة مخاطر شركات التأمين – دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية**، مجلة المنهل الإقتصادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2021.

48. محمد أمين بربري، خديجة بن بوعلي، **أهمية التدقيق الإلكتروني في تعزيز أداء الحكومة الإلكترونية**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2017.

49. محمد عجيلة، أحمد قنيع، **دور النظم الخبيرة في تطوير مهارات المحاسب الإداري**، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2019.

50. محمد ياسين بن دغي، الربيع بوعريوة، **مدى استجابة مكاتب المراجع في اعداد تقرير مراجعة حسابات المؤسسة الاقتصادية حسب معيار المراجعة الدولي 700 تكوين رأي واعداد تقرير مراجعة الكشوف المالية: دراسة عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر العاصمة**، مجلة المنهل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2023.

51. محمود عمر محي الدين، محمد رحال، أحمد أمين بوخرص، **أهمية لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL كأداة لتفعيل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني–عرض تجارب دولية وعربية**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2021.

52. محمود هاني بلول، **مدى تطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وعلاقته بكفاءة نظم المعلومات المحاسبية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية الفليسطينة بقطاع غزة – دراسة تطبيقية**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، الجزائر، المجلد 03، العدد 03، 2019.

53. مروان بن علي،**أهم المنظومات الإلكترونية المستخدمة في مجال التدقيق الداخلي**، مجلة المدققين، تونس، العدد 01، 2018.

54. مفروم برودي، عبد الحميد مراكشي، **متطلبات الإفصاح المحاسبي في الميزانية العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 01**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2019.

55. مفيد عبد اللاوي، **المعايير الأساسية لإعداد تقرير محافظ الحسابات وعناصره وفقا للقانون 10-01**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2013.

56. نرجس حميمش، جيلالي قالون، **مساهمة تدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومة في تجسيد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الجزائرية**، مجلة حقيقة، الجزائر، المجلد 15، العدد 03، 2016.

57. نسرين جلولي، أحمد نقاز، **اعتبارات الأهمية النسبية في عمليات التدقيق وفقا للمرجعيات الدولية للتدقيق-دراسة ميدانية في بيئة التدقيق الجزائرية**، مجلة الباحث، الجزائر، المجلد 22، العدد 01، 2022.

58. نعيمة كنتور، سمية صلعة، حمزة سايح، **تقرير المدقق ومساهمته في تقييم الأداء المالي**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، الجزائر، المجلد 04، العدد 04، 2021.

59. هادية متوح، الأزهر عزه، **معايير التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2018.

60. هوارية مبسوط، أحمد أمين بوخرص، وليد تخربين، **أهمية التدفقات النقدية كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2020/2019**، مجلة البيئة والاقتصاد، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2022.

61. هيبة صنهاجي، أمين محمد لعروم، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الخارجي**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، المجلد 04، العدد 04، 2017.

62. ياسمينة عمامرة، عبد الكريم زرافي، **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، الجزائر، المجلد 02، العدد 04، 2018.

63. يوسف مومني، فراج الطيب، **مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجزائر**، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2020.

III. أطروحات الدكتوراه:

1. اسماعيل سبتي، **أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة–دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015–2016.

2. الهام بروبة، **تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

3. حمزة ضويفي، **فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي– دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014–2015.

4. الصاوي عفت أبو بكر لزمد، "**دراسة دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات في إطار برنامج الخصخصة في مصر مع دراسة تطبيقية**، رسالة لنيل درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2010.

5. عامر حسن علي عفانة، **القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف –دراسة ميدانية في المصارف الفلسطينية–غزة–**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، رسالة منشورة من طرف مطبعة جامعة كاي، 2019.

6. عبد القادر حوة، **معوقات الإفصاح والمعالجة المحاسبية عن الأدوات المالية في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018–2019.

7. عفت أبو بكر الصاوي، **دراسة دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات في إطار برنامج الخصخصة في مصر**، رسالة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2010.

8. علي بن قطيب، **دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية–دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالة ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017.

9. عميروش عربان، **بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وانعكاساتها على أعمال التدقيق المالي– دراسة حالة شركة حمود بوعلام وحدة الجزائر العاصمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2020.

10. محمد أمين علوان، **دور نظام المعلومات المحاسبية في التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة OPGI**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.

11. محمد نوارة، **دور النظام المحاسبي المالي في ترقية الإفصاح المحاسبي المتضمن الكشوف المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018–2019.

12. ولد عباد سيدي محمد، **أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية البنوك الإسلامية في موريتانيا**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل دكتوراه علوم، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017–2018.

IV. رسائل ومذكرات الماجستير:

1. بندر مرزوق الشلاحي، **تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقرير المالي الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت**، رسالة ماجستير في المحاسبة (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

2. زين عبد المالك، **القياس والإفصاح المحاسبي عن عناصر الكشوف المالسية في ظل النظام المحاسبي المالي–دراسة مجمع صيدال وحدة الحراش 2012–2013**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014–2015.

3. عبد الناصر حبوشي، **فعالية نظم تكنولوجيا المعلومات من جهة نظر المستفيد في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2017.

4. محمود مصطفى منصور الشريف، **إطار مقترح لمراجعة نظام المعلومات المحاسبية والإلكترونية– دراسة نظرية تطبيقية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في المحاسبة، جامعة بنها، مصر، 2006.

V. المداخلات في الملتقيات العلمية:

1. أحمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات**، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف2، الجزائر، 20–21 أكتوبر 2009.

2. مصعب محمد زهير الدويك، محمد أكرم سالم، **أثر استخدام الأنظمة الخيرة على تطوير الأداء في التدقيق الخارجي**، بحث لإستكمال مساق حلقة البحث في المحاسبة، الأردن، 2013، ص 25.

VI. القوانين والمراسيم:

1. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون 07–11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن: للنظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 74، الفصل الرابع، 2007.

2. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون 10–01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 42، 2010.

3. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فبراير سنة 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن للقانون التجاري**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 11، 2005.

4. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 74، 2007.

5. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون رقم 08-13 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتضمن لقانون المالية لسنة 2014**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 68، 2013.

6. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون رقم 09-09 المؤرخ في 13 محرم 1431، الموافق ل 30 ديسمبر 2009 المتضمن لقانون المالية التكميلي 2010**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 78، 2009.

7. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون رقم 18-18 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1440 الموافق لـ 27 ديسمبر سنة 2018 والمتضمن قانون المالية لسنة 2019**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 79، 2018.

8. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القرار المؤرخ في 15 شعبان عام 1434 الموافق لـ 24 يونيو سنة 2013 يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 24، 2010.

9. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 19، 2009.

10. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 2 ذي الحجة 1413 الموافق لـ 03 مايو 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 34، 1993.

11. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد رقم 27، 2008.

ثانيا- المراجع باللغة الانجليزية:

I. Books :

1. Alan Melville, **International Financial Reporting: A Parctical Guide**, Pearson, United Kingdom, 8th Ed., 2022.
2. Aleksandra Davis, Frederick Gallegos, Sandra Senft, **Information Technology Control and Audit,** CRC Press, 4th ed, USA, 2012.
3. Alvin A.Arens, Randal J.Elder, Marks S.Beasley, **Auditing and Assurance Servies an Integrated Approach,** Prenticr Hall, USA, 2012.
4. American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), **SAS No.106: Audit Evidence,** USA, 2006.
5. El masri Ramez, Navathe Shamkant B**, Fundamentals Of Database Systems**, Addison-Wesley, USA, 2011.
6. International Federation of Accountants (IFAC), **Publication of International Standards for Quality Control, Auditing, and Other Assurance Processes And Related Services,** Part One, USA, 2018.
7. Jeremy Barnes, & Al, **International GAAB : Generally Accounting Practice under International Financial Reporting Standards,** John Wiley & Sons Ltd Publishing, United Kingdom, 2019.
8. Kate Mooney, **Essential accounting dictionary,** Sphnix, Canada, 2008.
9. Kenneth C.Laudon, Jane P.Laudon, **Managemnt Information Systems: Managing the Digital Firm,** 16th Global Edition, USA, 2019.
10. Kevin Wheeler, Mike Schiller, Chris Davis, **IT Auditing Using Controls to Protect Information Assets,** McGraw Hill Professional, United States, 2011.
11. L. Genete, A. Tugui, **Financial Auditing in an E-Business Environmet,** Business Information System Department, Romania, 2009.
12. Leslie Turner, Andrea B.Weickgnannt, Mary Kay Copeland, **Accounting Information Systems : Controls and Processes,** 5th edition, Wiley, USA, 2016.
13. Stéphan Brun, **L'essentiel des normes comptables internationales IAS-IFRS,** Gualino éd., Paris, 2004.

II. Scientific articles :

1. Chau Gk, Gays S, **Ownership structured and corporate voluntary disclosure in Hong Kong an Singapore,** The international journal of accounting, vol 37, 2002.
2. Diane Janvrin, James Bierstaker, D. Jordan Lowe, **An Examination of Audit Information Technology Use and Perceived Importance,** American Accounting Association, United States, 2009.
3. Healy Palepu,K.G, **Information asymmetry corporate disclosure and the capital markets : a review empirical disclosure literature**, journal of intellectual capital, Vol 31, 2004.
4. Jiangli, Unal, Yom, **Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis,** Federal Deposit Insurance Coporation, Washington DC, 2004.

5. Kevin C.Moffitt, Andrea M.Rozairo, Miklos A.Vasahelyi, **Robotic Process Automation for Auditing,** Journal of Emerging Technologies in Accounting, USA, 2018.
6. Manuela Aparicio, José Leopoldo, **Audit Of E-Commerce Process,** Association For Computing Machinery, United States, 2011.
7. Muhammad Lasnam, **Social disclosure in the annual reports accounting vision about the corporate social responsibility**, Dirassat Journal- the Economic Issue, Algeria, Vol. 04, No. 02, May 2013.
8. Steven Buchanan, Forbes Gibb, **The Information Audit : Role and Scope,** International Journal of Information Management, 2007.
9. Uwe Leimstoll, & All, **E-Business in the Era of Digital Transformation**, Springer Cham, Germany, 2018.

III. Conferences' papers, Publications and Standards:

1. Allahverdi Metin**, A General Model OF Accounting Information Systems,** Conference: Application of Information and Communication Technologies (AICT), 5th International Conference, Azerbaijan, 2011.
2. Financial Accounting Standards Board (FASB), **Statement of Financial Accounting Concepts No : 08. Chapter 3: Qualitative Characteristics of Financial Information,** USA, 2018.
3. Financial Accounting Standards Board (FASB), **Statement of Financial Accounting Concepts No : 08 Conceptual Framework for Financial Reporting,** 2018.
4. International Accounting Standards Board (IASB), **Conceptual Framework For Financial Reporting,** 2018.
5. International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 01: Presentation of Financial Statements,** 2023.
6. International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 07: Statement of Cash flows,** 2016.
7. International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 08: Accounting Policies Changes in Accounting Estimates and Errors,** 2021.
8. International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 10: Events After the Reporting Period,** 2005.
9. International Accounting Standards Board (IASB), **IAS 24: Retated Party Disclosures,** 2009.
10. International Accounting Standards Board (IASB), **IFRS 07: Financial Instruments Disclosures,** 2021.
11. International Accounting Standards Board (IASB), **IFRS 08: Operating Segments,** 2021.
12. International Accounting Standards Board (IASB), **IFRS 12: Disclosure of Interests in Other Entities,** 2018.
13. Opinions of the Accounting Principles Board No. 22, **Disclosures of Accounting Policies**, APB, AICPA, 1972.
14. Transnational Auditors Commitee, **Client Acceptance and Continuance,** International Federation of Accountants (IFAC), USA, 2010.

IV. Official websites :

1. Caseware, **IDEA for External Audit**, Available on the webesite: https://www.caseware.com/accounting-firm-solutions/audit-and-assurance/.
2. Wolters Kluwer, **CCH Audit Automation**, Available on the webesite: https://www.wolterskluwer.com/en-gb/solutions/cch-central/cch-audit-automation.

الملاحـــــق

الملحق رقم 01: النموذج المقترح للدراسة

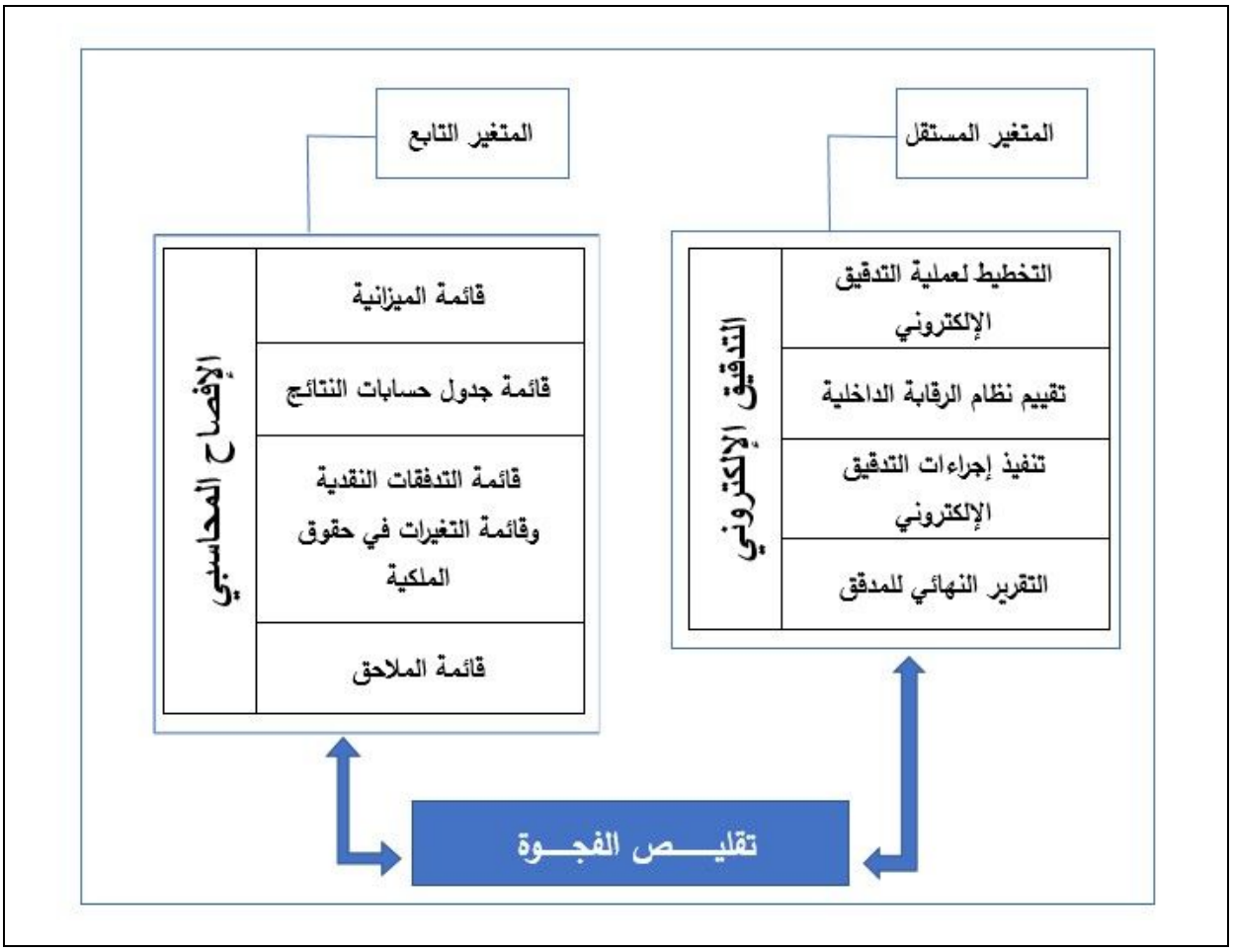

الملحق رقم 02: قائمة الأساتذة مُحكِّمي الاستبيان

اسم ولقب الأستاذ (ة)	الرتبة العلمية	التخصص	الجامعة
تسعديت بوسبعين	أستاذ	محاسبة	جامعة البويرة
وسيلة سعود	أستاذ محاضر – أ	إدارة أعمال	جامعة البويرة
يزيد بن صوشة	أستاذ محاضر – أ	مالية ومحاسبة	جامعة قسنطينة 2
منير عزوز	أستاذ محاضر – أ	إدارة أعمال	جامعة برج بوعريريج
أكرم شتيح	أستاذ محاضر – أ	محاسبة وتدقيق	جامعة الجزائر 3

الملحق رقم 03: الصيغة النهائية للاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

إستبيان

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل

تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير **لأطروحة دكتوراه** بعنوان **(التدقيق الإلكتروني كإستراتيجية لتقليص فجوة الإفصاح المحاسبي-دراسة حالة)** نضع هذا الاستبيان بين أيديكم، وذلك بصفتكم الشخص المعني والمؤهل لتزويد الباحث بالبيانات المتعلقة بهذا الموضوع، ونحيطكم علما أنه لا توجد إجابات صحيحة وأخرى خاطئة. آملين منكم التعاون والإجابة على جميع فقرات الاستبيان بدقة وموضوعية، مع العلم بأن ما يرد في هذه الاستبانة من بيانات ومعلومات سوف يعامل بسرية تامة ولن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

مع خالص الشكر على حسن تعاونكم.

الباحث: ملياني وائل

يرجى الإجابة عن جميع الأسئلة المطروحة بوضع علامة (X) في المكان المخصص لها.

أولا: البيانات الشخصية:

1. **المسمى الوظيفي:**

أكاديمي ☐ محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي ☐

2. **الخبرة المهنية:**

أقل من 5 سنوات ☐ ما بين 5 سنوات و10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

ثانيا: ضع علامة (x) في الخانة التي تراها مناسبة:

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
المحور الأول: التدقيق الإلكتروني				
التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني				
يعتمد المدقق على نظام المعلومات الإلكتروني في:				
01	فهم طبيعة نشاط المؤسسة وبالتالي تسهيل إجراءات مهمة التدقيق.			
02	تحديد حجم ونوع تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، وأنظمة الأمان المتعلقة بها.			
03	جمع كافة المعلومات المتعلقة بطرق استخدام التكنولوجيا والبرامج المتعلقة بها مع تحديد إمكانية الاعتماد عليها من عدمها.			
04	تحديد مخاطر التدقيق وتقدير الأهمية النسبية لتسهيل عملية إعداد خطة التدقيق الإلكتروني.			
05	إعداد خطة التدقيق الإلكتروني.			
تقييم نظام الرقابة الداخلية				
يستخدم المدقق أساليب التدقيق الإلكتروني في:				
06	فهم بيئة الرقابة الداخلية وإجراءاتها.			
07	ضبط مدى ملائمة التصميم الموضوع لنظام الرقابة الداخلية.			
08	تثبت من جودة نظام الرقابة الداخلية.			
09	التقدير الجيد والسريع لخطر الرقابة.			
10	تطبيق الاختبارات المرحلية والنهائية للتأكد من وجود، اكتمال، دقة، توقيت وتصنيف، ترحيل وتلخيص العمليات المالية.			
إجراءات التدقيق الإلكتروني				
تساعد إجرءات التدقيق الإلكتروني المدقق في تنفيذ:				
11	الإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية للعمليات الخاصة بالمؤسسة.			
12	الإختبارات التحليلية بغرض التوصل إلى مدى وجود تحريفات جوهرة في الكشوف المالية.			
13	الإجراءات التحليلية لربط وتحليل العلاقات بين بنود الكشوف المالية وغير المالية لنفس الفترة ومقارنتها مع الفترات الأخرى.			
14	الإجراءات التحليلية من تحديد منطقية وواقعية العملية والأرصدة المالية للمؤسسة.			
15	الإختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة وقيمة الأرصدة الخاصة بالأصول والإلتزامات			
16	الإختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة التحميل والتقييم للحسابات.			

التقرير النهائي للمدقق				
تساهم وتسهل إجراءات التدقيق الإلكتروني من:				
17	تجميع وتقييم أدلة الإثبات بشكلها النهائي.			
18	إعطاء نظرة واسعة ودقيقة للمدقق حول تطبيق المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.			
19	مواءمة المعلومات التي يحتويها تقرير المدقق مع الكشوف المالية المفصح عنها.			
20	عملية إصدار الرأي الفني المحايد حول الكشوف المالية للمؤسسة وإعداد التقرير النهائي.			
21	قياس مدى كفاية الإفصاح ضمن تقرير المدقق.			
المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي				
الإفصاحات المحاسبية في قائمة الميزانية				
تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الميزانية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــ:				
22	كل البنود المتعلقة بأصول المؤسسة.			
23	كل البنود المتعلقة بإلتزامات المؤسسة.			
24	كل البنود المتعلقة بحقوق المساهمين (حقوق الملكية).			
25	كل المعلومات المتعلقة بالبنود الإضافية.			
26	كل المعلومات المتعلقة بالبنود غير العادية.			
27	كل الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، والمرتبطة بالظروف الاستثنائية لنشأتها.			
الإفصاحات المحاسبية في قائمة جدول حسابات النتائج				
تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة جدول حسابات النتائج من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــ:				
28	كل البنود المتعلقة بصافي الدخل.			
29	كل المعلومات المتعلقة بتحليل الأعباء بطريقة توضح دورها وتأثيرها على الإيرادات المالية.			
30	كل المعلومات الإضافية المرتبطة بالفهم الواضح والمفهوم للقائمة.			
31	كل المعلومات التي من شأنها ان توفر خاصية المقارنة مع المؤسسات الأخرى.			
32	كل المعلومات المتعلقة بالخسائر الطارئة المحملة على حساب نتائج الدورة.			
33	كل النواتج المالية المتآتية عن الأنشطة التشغيلية الأخرى.			
الإفصاحات المحاسبية في قائمتي التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية				
تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــ:				
34	كل المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية، وبصورة تمكن من مقارنتها مع المعلومات للسنوات السابقة.			
35	كل المعلومات المتعلقة بالتغيرات الحاصلة على بنية وحجم الأموال الخاصة والقروض الطويلة والقصية الأجل.			
36	كل المعلومات المتعلقة بالعمليات المولدة للإيرادات، والمرتبطة برأس المال العامل.			

تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة التغيرات في حقوق الملكية من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــ:				
37	كل المعلومات المتعلقة بعمليات الرسملة بصورة صادقة وشفافة.			
38	كل المعلومات المتعلقة ببيان حركة الأموال خلال الفترة، بما فيها علاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المرحلة.			
39	كل المعلومات المتعلقة بتصحيحات الأخطاء في بنود حقوق الملكية.			
الإفصاحات المحاسبية في قائمة الملحق				
تتقلص فجوة الإفصاح المحاسبي في قائمة الملحق من خلال عرضها بشفافية وموثوقية لــ:				
40	كل الأسس والمعايير المستند عليها في إعداد الكشوف المالية.			
41	كل السياسات المحاسبية المطبقة.			
42	كل المعلومات المتعلقة بالصفقات المبرمة مع الأطراف الأخرى.			
43	كل المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة، والتقديرات المحاسبية، والتنبؤات والأخطار المتوقع حدوثها أثناء النشاط.			
44	كل السياسات الخاصة بالمعاملات الأجنبية والأرباح والخسائر الناجمة عنها.			
45	مدى الثبات في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.			

انتهت الإستبانة، نشكركم على حسن تعاونكم

الملحق رقم 04: مخرجات برنامج spss للنتائج المتعلقة بالاستبيان

أولا: معامل الثبات

أبعاد المتغير المستقل

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,685	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,794	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,767	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,718	5

المتغير المستقل ككل

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,926	21

أبعاد المتغير التابع

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,797	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,801	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,773	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,792	6

المتغير التابع ككل

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,936	24

ثانيا: الاتساق

Correlations

		تخطيط_التدقيق_الالكتروني	فهم طبيعة نشاط المؤسسة وبالتالي تسهيل إجراءات مهمة التدقيق.	تحديد حجم ونوع تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، وأنظمة الأمان المتعلقة بها.	جمع كافة المعلومات المتعلقة بطرق استخدام التكنولوجيا والبرامج المتعلقة بها مع تحديد إمكانية الاعتماد عليها من عدمها.	تحديد مخاطر التدقيق وتقدير الأهمية النسبية لتسهيل عملية إعداد خطة التدقيق الإلكتروني.	إعداد خطة التدقيق الإلكتروني.
تخطيط_التدقيق_الالكتروني	Pearson Correlation	1	,509**	,687**	,730**	,674**	,706**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226

فهم طبيعة نشاط المؤسسة وبالتالي تسهيل إجراءات مهمة التدقيق.	Pearson Correlation	,509**	1	,231**	,187**	,130	,340**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,005	,050	,000
	N	226	226	226	226	226	226
تحديد حجم ونوع تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، وأنظمة الأمان المتعلقة بها.	Pearson Correlation	,687**	,231**	1	,287**	,462**	,331**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226
جمع كافة المعلومات المتعلقة بطرق استخدام التكنولوجيا والبرامج المتعلقة بها مع تحديد إمكانية الاعتماد عليها من عدمها.	Pearson Correlation	,730**	,187**	,287**	1	,378**	,446**
	Sig. (2-tailed)	,000	,005	,000		,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226
تحديد مخاطر التدقيق وتقدير الأهمية النسبية لتسهيل عملية إعداد خطة التدقيق الإلكتروني.	Pearson Correlation	,674**	,130	,462**	,378**	1	,211**
	Sig. (2-tailed)	,000	,050	,000	,000		,001
	N	226	226	226	226	226	226
إعداد خطة التدقيق الإلكتروني.	Pearson Correlation	,706**	,340**	,331**	,446**	,211**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,001	
	N	226	226	226	226	226	226

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		تقييم_الرقابة_الداخلية	فهم بيئة الرقابة الداخلية وإجراءاتها.	ضبط مدى ملائمة التصميم الموضوع لنظام الرقابة الداخلية.	تثبت من جودة نظام الرقابة الداخلية.	التقدير الجيد والسريع لخطر الرقابة.	تطبيق الاختبارات المرحلية والنهائية للتأكد من وجود، اكتمال، دقة، توقيت وتصنيف، ترحيل وتلخيص العمليات المالية.
تقييم_الرقابة_الداخلية	Pearson Correlation	1	,732**	,795**	,729**	,645**	,806**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226
فهم بيئة الرقابة الداخلية وإجراءاتها.	Pearson Correlation	,732**	1	,537**	,349**	,369**	,502**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226
ضبط مدى ملائمة التصميم الموضوع لنظام الرقابة الداخلية.	Pearson Correlation	,795**	,537**	1	,480**	,351**	,599**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,000

	N	226	226	226	226	226	226
تثبت من جودة نظام الرقابة الداخلية.	Pearson Correlation	,729**	,349**	,480**	1	,318**	,523**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226
التقدير الجيد والسريع لخطر الرقابة.	Pearson Correlation	,645**	,369**	,351**	,318**	1	,348**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	226	226	226	226	226	226
تطبيق الاختبارات المرحلية والنهائية للتأكد من وجود، اكتمال، دقة، توقيت وتصنيف، ترحيل وتلخيص العمليات المالية.	Pearson Correlation	,806**	,502**	,599**	,523**	,348**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	226	226	226	226	226	226

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		اجراءات_التدقيق_الالكتروني	الإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية للعمليات الخاصة بالمؤسسة.	الإختبارات التحليلية بغرض التوصل إلى مدى وجود تحريفات جوهرة في الكشوف المالية.	الإجراءات التحليلية لربط وتحليل العلاقات بين بنود الكشوف المالية وغير المالية لنفس الفترة ومقارنتها مع الفترات الأخرى.	الإجراءات التحليلية من تحديد منطقية وواقعية العملية والأرصدة المالية للمؤسسة.	الإختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة وقيمة الأرصدة الخاصة بالأصول والإلتزامات	الإختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة التحميل والتقييم للحسابات.
اجراءات_التدقيق_الالكتروني	Pearson Correlation	1	,520**	,733**	,715**	,702**	,708**	,682**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
الإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية للعمليات الخاصة بالمؤسسة.	Pearson Correlation	,520**	1	,200**	,271**	,421**	,243**	,245**
	Sig. (2-tailed)	,000		,003	,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
الإختبارات التحليلية بغرض التوصل إلى مدى وجود تحريفات جوهرة في الكشوف	Pearson Correlation	,733**	,200**	1	,374**	,579**	,332**	,427**
	Sig. (2-tailed)	,000	,003		,000	,000	,000	,000

المالية.	N	226	226	226	226	226	226	226
الإجراءات التحليلية لربط وتحليل العلاقات بين بنود الكشوف المالية وغير المالية لنفس الفترة ومقارنتها مع الفترات الأخرى.	Pearson Correlation	,715**	,271**	,374**	1	,249**	,533**	,419**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
الإجراءات التحليلية من تحديد منطقية وواقعية العملية والأرصدة المالية للمؤسسة.	Pearson Correlation	,702**	,421**	,579**	,249**	1	,373**	,262**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
الإختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة وقيمة الأرصدة الخاصة بالأصول والإلتزامات	Pearson Correlation	,708**	,243**	,332**	,533**	,373**	1	,368**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
الإختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة التحميل والتقييم للحسابات.	Pearson Correlation	,682**	,245**	,427**	,419**	,262**	,368**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	226	226	226	226	226	226	226

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		التقرير_النهائي_للمدقق	تجميع وتقييم أدلة الإثبات بشكلها النهائي.	إعطاء نظرة واسعة ودقيقة للمدقق حول تطبيق المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	مواءمة المعلومات التي يحتويها تقرير المدقق مع الكشوف المالية المفصح عنها.	عملية إصدار الرأي الفني المحايد حول الكشوف المالية للمؤسسة وإعداد التقرير النهائي.	قياس مدى كفاية الإفصاح ضمن تقرير المدقق.
التقرير_النهائي_للمدقق	Pearson Correlation	1	,682**	,739**	,684**	,706**	,617**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226
تجميع وتقييم أدلة الإثبات بشكلها النهائي.	Pearson Correlation	,682**	1	,419**	,324**	,306**	,330**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226
إعطاء نظرة واسعة ودقيقة للمدقق حول تطبيق المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	Pearson Correlation	,739**	,419**	1	,247**	,556**	,304**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226
مواءمة المعلومات التي يحتويها تقرير المدقق مع الكشوف المالية المفصح عنها.	Pearson Correlation	,684**	,324**	,247**	1	,342**	,408**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226
عملية إصدار الرأي الفني المحايد حول الكشوف المالية للمؤسسة وإعداد التقرير النهائي.	Pearson Correlation	,706**	,306**	,556**	,342**	1	,146*
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,028
	N	226	226	226	226	226	226
قياس مدى كفاية الإفصاح ضمن تقرير المدقق.	Pearson Correlation	,617**	,330**	,304**	,408**	,146*	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,028	
	N	226	226	226	226	226	226

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		التدقيق الالكتروني_	تخطيط_التدقيق الالكتروني_	تقييم_الرقابة الداخلية_	اجراءات_التدقيق الالكتروني_	التقرير_النهائي للمدقق
التدقيق_الالكتروني	Pearson Correlation	1	,921**	,927**	,928**	,896**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226
تخطيط_التدقيق_الالكتروني	Pearson Correlation	,921**	1	,811**	,846**	,749**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226
تقييم_الرقابة_الداخلية	Pearson Correlation	,927**	,811**	1	,794**	,794**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000
	N	226	226	226	226	226
اجراءات_التدقيق_الالكتروني	Pearson Correlation	,928**	,846**	,794**	1	,752**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000
	N	226	226	226	226	226
التقرير_النهائي_للمدقق	Pearson Correlation	,896**	,749**	,794**	,752**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	
	N	226	226	226	226	226

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		فجوة_الميزانية	كل البنود المتعلقة بأصول المؤسسة.	كل البنود المتعلقة بإلتزامات المؤسسة.	كل البنود المتعلقة بحقوق المساهمين (حقوق الملكية).	كل المعلومات المتعلقة بالبنود الإضافية.	كل المعلومات المتعلقة بالبنود غير العادية.	كل الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، والمرتبطة بالظروف الاستثنائية لنشأتها.
فجوة_الميزانية	Pearson Correlation	1	,606**	,716**	,776**	,612**	,761**	,745**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل البنود المتعلقة بأصول المؤسسة.	Pearson Correlation	,606**	1	,390**	,327**	,267**	,339**	,401**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226

كل البنود المتعلقة بإلتزامات المؤسسة.	Pearson Correlation	,716**	,390**	1	,629**	,202**	,326**	,459**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,002	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل البنود المتعلقة بحقوق المساهمين (حقوق الملكية).	Pearson Correlation	,776**	,327**	,629**	1	,400**	,421**	,444**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل المعلومات المتعلقة بالبنود الإضافية.	Pearson Correlation	,612**	,267**	,202**	,400**	1	,554**	,218**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,002	,000		,000	,001
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل المعلومات المتعلقة بالبنود غير العادية.	Pearson Correlation	,761**	,339**	,326**	,421**	,554**	1	,539**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، والمرتبطة بالظروف الاستثنائية لنشأتها.	Pearson Correlation	,745**	,401**	,459**	,444**	,218**	,539**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,001	,000	
	N	226	226	226	226	226	226	226

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		فجوة_حسابات_النتائج	كل البنود المتعلقة بصافي الدخل.	كل المعلومات المتعلقة بتحليل الأعباء بطريقة توضح دورها وتأثيرها على الإيرادات المالية.	كل المعلومات الإضافية المرتبطة بالفهم الواضح والمفهوم للقائمة.	كل المعلومات التي من شأنها ان توفر خاصية المقارنة مع المؤسسات الأخرى.	كل المعلومات المتعلقة بالخسائر الطارئة المحملة على حساب نتائج الدورة.	كل النواتج المالية المتأتية عن الأنشطة التشغيلية الأخرى.
فجوة_حسابات_النتائج	Pearson Correlation	1	,662**	,811**	,588**	,698**	,722**	,761**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل البنود المتعلقة بصافي الدخل.	Pearson Correlation	,662**	1	,502**	,153*	,374**	,375**	,458**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,021	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل المعلومات المتعلقة بتحليل الأعباء بطريقة توضح دورها وتأثيرها على الإيرادات المالية.	Pearson Correlation	,811**	,502**	1	,397**	,563**	,403**	,553**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل المعلومات الإضافية المرتبطة بالفهم الواضح والمفهوم للقائمة.	Pearson Correlation	,588**	,153*	,397**	1	,190**	,524**	,294**
	Sig. (2-tailed)	,000	,021	,000		,004	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل المعلومات التي من شأنها ان توفر خاصية المقارنة مع المؤسسات الأخرى.	Pearson Correlation	,698**	,374**	,563**	,190**	1	,407**	,407**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,004		,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل المعلومات المتعلقة بالخسائر الطارئة المحملة على حساب نتائج الدورة.	Pearson Correlation	,722**	,375**	,403**	,524**	,407**	1	,415**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل النواتج المالية المتأتية عن الأنشطة التشغيلية الأخرى.	Pearson Correlation	,761**	,458**	,553**	,294**	,407**	,415**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	226	226	226	226	226	226	226

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		فجوة_الحقوق_والتدفقات	كل المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية، وبصورة تمكن من مقارنتها مع المعلومات للسنوات السابقة.	كل المعلومات المتعلقة بالتغيرات الحاصلة على بنية وحجم الأموال الخاصة والقروض الطويلة والقصية الأجل.	كل المعلومات المتعلقة بالعمليات المولدة للإيرادات، والمرتبطة برأس المال العامل.	كل المعلومات المتعلقة بعمليات الرسملة بصورة صادقة وشفافة.	كل المعلومات المتعلقة ببيان حركة الأموال خلال الفترة، بما فيها علاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المرحلة.	كل المعلومات المتعلقة بتصحيحات الأخطاء في بنود حقوق الملكية.
فجوة_الحقوق والتدفقات	Pearson Correlation	1	,624**	,698**	,714**	,660**	,719**	,696**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية، وبصورة تمكن من مقارنتها مع المعلومات للسنوات السابقة.	Pearson Correlation	,624**	1	,383**	,264**	,475**	,312**	,276**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل المعلومات المتعلقة بالتغيرات الحاصلة على بنية وحجم الأموال الخاصة والقروض الطويلة والقصية الأجل.	Pearson Correlation	,698**	,383**	1	,367**	,402**	,347**	,384**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل المعلومات المتعلقة بالعمليات المولدة للإيرادات، والمرتبطة برأس المال العامل.	Pearson Correlation	,714**	,264**	,367**	1	,219**	,495**	,488**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,001	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل المعلومات المتعلقة بعمليات الرسملة بصورة صادقة وشفافة.	Pearson Correlation	,660**	,475**	,402**	,219**	1	,431**	,273**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,001		,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل المعلومات المتعلقة ببيان حركة الأموال خلال الفترة، بما فيها علاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المرحلة.	Pearson Correlation	,719**	,312**	,347**	,495**	,431**	1	,357**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	N	226	226	226	226	226	226	226

كل المعلومات المتعلقة بتصحيحات الأخطاء في بنود حقوق الملكية.	Pearson Correlation	,696**	,276**	,384**	,488**	,273**	,357**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	226	226	226	226	226	226	226

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		فجوة_قائمة_الملحق	كل الأسس والمعايير المستند عليها في إعداد الكشوف المالية.	كل السياسات المحاسبية المطبقة.	كل المعلومات المتعلقة بالصفقات المبرمة مع الأطراف الأخرى.	كل المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة، والتقديرات المحاسبية، والتنبؤات والأخطار المتوقع حدوثها أثناء النشاط.	كل السياسات الخاصة بالمعاملات الأجنبية والأرباح والخسائر الناجمة عنها.	مدى الثبات في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
فجوة_قائمة_الملحق	Pearson Correlation	1	,688**	,659**	,691**	,685**	,773**	,705**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل الأسس والمعايير المستند عليها في إعداد الكشوف المالية.	Pearson Correlation	,688**	1	,414**	,413**	,431**	,468**	,255**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل السياسات المحاسبية المطبقة.	Pearson Correlation	,659**	,414**	1	,300**	,338**	,311**	,458**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل المعلومات المتعلقة بالصفقات المبرمة مع الأطراف الأخرى.	Pearson Correlation	,691**	,413**	,300**	1	,249**	,537**	,370**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة، والتقديرات المحاسبية، والتنبؤات والأخطار المتوقع حدوثها أثناء النشاط.	Pearson Correlation	,685**	,431**	,338**	,249**	1	,480**	,420**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
كل السياسات الخاصة بالمعاملات الأجنبية والأرباح والخسائر الناجمة عنها.	Pearson Correlation	,773**	,468**	,311**	,537**	,480**	1	,397**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	N	226	226	226	226	226	226	226
مدى الثبات في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	Pearson Correlation	,705**	,255**	,458**	,370**	,420**	,397**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	226	226	226	226	226	226	226

Correlations

		فجوة_الافصاح	فجوة_الميزانية	فجوة_حسابات_النتائج	فجوة_الحقوق_والتدفقات	فجوة_قائمة_الملحق
فجوة_الافصاح	Pearson Correlation	1	,902**	,909**	,920**	,908**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226
فجوة_الميزانية	Pearson Correlation	,902**	1	,751**	,796**	,741**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000
	N	226	226	226	226	226
فجوة_حسابات_النتائج	Pearson Correlation	,909**	,751**	1	,784**	,771**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000
	N	226	226	226	226	226
فجوة_الحقوق_والتدفقات	Pearson Correlation	,920**	,796**	,784**	1	,780**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000
	N	226	226	226	226	226
فجوة_قائمة_الملحق	Pearson Correlation	,908**	,741**	,771**	,780**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	
	N	226	226	226	226	226

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ثالثا: البيانات الشخصية

المستوى_الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اكاديمي	132	58,4	58,4	58,4
	محافظ حسابات	78	34,5	34,5	92,9
	خبير محاسبي	16	7,1	7,1	100,0
	Total	226	100,0	100,0	

الخبرة_المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	75	33,2	33,2	33,2
	من 5 إلى 10 سنوات	103	45,6	45,6	78,8
	أكثر من 10 سنوات	48	21,2	21,2	100,0
	Total	226	100,0	100,0	

رابعا: الدراسة الوصفية لمتغيري الدراسة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
فهم طبيعة نشاط المؤسسة وبالتالي تسهيل إجراءات مهمة التدقيق.	226	2,8938	,41874	,02785
تحديد حجم ونوع تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، وأنظمة الأمان المتعلقة بها.	226	2,8009	,51657	,03436
جمع كافة المعلومات المتعلقة بطرق استخدام التكنولوجيا والبرامج المتعلقة بها مع تحديد إمكانية الاعتماد عليها من عدمها.	226	2,7522	,62583	,04163
تحديد مخاطر التدقيق وتقدير الأهمية النسبية لتسهيل عملية إعداد خطة التدقيق الإلكتروني.	226	2,7920	,57048	,03795
إعداد خطة التدقيق الإلكتروني.	226	2,7920	,56264	,03743
تخطيط_التدقيق_الالكتروني	226	2,8062	,36143	,02404
فهم بيئة الرقابة الداخلية وإجراءاتها.	226	2,8186	,55603	,03699
ضبط مدى ملائمة التصميم الموضوع لنظام الرقابة الداخلية.	226	2,7699	,57363	,03816
تثبت من جودة نظام الرقابة الداخلية.	226	2,7611	,62217	,04139
التقدير الجيد والسريع لخطر الرقابة.	226	2,7743	,60182	,04003
تطبيق الاختبارات المرحلية والنهائية للتأكد من وجود، اكتمال، دقة، توقيت وتصنيف، ترحيل وتلخيص العمليات المالية.	226	2,7301	,62016	,04125
تقييم_الرقابة_الداخلية	226	2,7708	,44105	,02934
الإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية للعمليات الخاصة بالمؤسسة.	226	2,9071	,38325	,02549
الإختبارات التحليلية بغرض التوصل إلى مدى وجود تحريفات جوهرة في الكشوف المالية.	226	2,7345	,60395	,04017
الإجراءات التحليلية لربط وتحليل العلاقات بين بنود الكشوف المالية وغير المالية لنفس الفترة ومقارنتها مع الفترات الأخرى.	226	2,7522	,63289	,04210
الإجراءات التحليلية من تحديد منطقية وواقعية العملية والأرصدة المالية للمؤسسة.	226	2,7566	,60227	,04006
الإختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة وقيمة الأرصدة الخاصة بالأصول والإلتزامات	226	2,7699	,58132	,03867
الإختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة التحميل والتقييم للحسابات.	226	2,7566	,60961	,04055
اجراءات_التدقيق_الالكتروني	226	2,7795	,39086	,02600
تجميع وتقييم أدلة الإثبات بشكلها النهائي.	226	2,7920	,56264	,03743
إعطاء نظرة واسعة ودقيقة للمدقق حول تطبيق المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	226	2,7566	,59485	,03957
مواءمة المعلومات التي يحتويها تقرير المدقق مع الكشوف المالية المفصح عنها.	226	2,7566	,62402	,04151
عملية إصدار الرأي الفني المحايد حول الكشوف المالية للمؤسسة وإعداد التقرير النهائي.	226	2,7434	,64331	,04279
قياس مدى كفاية الإفصاح ضمن تقرير المدقق.	226	2,8009	,54177	,03604
التقرير_النهائي_للمدقق	226	2,7699	,40768	,02712
التدقيق_الالكتروني	226	2,7815	,36725	,02443
كل البنود المتعلقة بأصول المؤسسة.	226	2,8894	,43325	,02882
كل البنود المتعلقة بإلتزامات المؤسسة.	226	2,7832	,56716	,03773
كل البنود المتعلقة بحقوق المساهمين (حقوق الملكية).	226	2,7566	,62402	,04151
كل المعلومات المتعلقة بالبنود الإضافية.	226	2,8274	,52608	,03499
كل المعلومات المتعلقة بالبنود غير العادية.	226	2,7566	,60227	,04006

كل الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، والمرتبطة بالظروف الاستثنائية لنشأتها.	226	2,7389	,65183	,04336
فجوة_الميزانية	226	2,7920	,40309	,02681
كل البنود المتعلقة بصافي الدخل.	226	2,8186	,51451	,03422
كل المعلومات المتعلقة بتحليل الأعباء بطريقة توضح دورها وتأثيرها على الإيرادات المالية.	226	2,7345	,60395	,04017
كل المعلومات الإضافية المرتبطة بالفهم الواضح والمفهوم للقائمة.	226	2,8186	,53980	,03591
كل المعلومات التي من شأنها ان توفر خاصية المقارنة مع المؤسسات الأخرى.	226	2,7743	,59439	,03954
كل المعلومات المتعلقة بالخسائر الطارئة المحملة على حساب نتائج الدورة.	226	2,7965	,54421	,03620
كل النواتج المالية المتأتية عن الأنشطة التشغيلية الأخرى.	226	2,6991	,69134	,04599
فجوة_حسابات_النتائج	226	2,7736	,41365	,02752
كل المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية، وبصورة تمكن من مقارنتها مع المعلومات للسنوات السابقة.	226	2,8584	,45932	,03055
كل المعلومات المتعلقة بالتغيرات الحاصلة على بنية وحجم الأموال الخاصة والقروض الطويلة والقصية الأجل.	226	2,7788	,55353	,03682
كل المعلومات المتعلقة بالعمليات المولدة للإيرادات، والمرتبطة برأس المال العامل.	226	2,7478	,62048	,04127
كل المعلومات المتعلقة بعمليات الرسملة بصورة صادقة وشفافة.	226	2,8097	,52839	,03515
كل المعلومات المتعلقة ببيان حركة الأموال خلال الفترة، بما فيها علاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المرحلة.	226	2,7832	,55927	,03720
كل المعلومات المتعلقة بتصحيحات الأخطاء في بنود حقوق الملكية.	226	2,7611	,60772	,04042
فجوة_الحقوق_والتدفقات	226	2,7898	,38161	,02538
كل الأسس والمعايير المستند عليها في إعداد الكشوف المالية.	226	2,8053	,53927	,03587
كل السياسات المحاسبية المطبقة.	226	2,7832	,56716	,03773
كل المعلومات المتعلقة بالصفقات المبرمة مع الأطراف الأخرى.	226	2,7345	,62564	,04162
كل المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة، والتقديرات المحاسبية، والتنبؤات والأخطار المتوقع حدوثها أثناء النشاط.	226	2,7655	,56792	,03778
كل السياسات الخاصة بالمعاملات الأجنبية والأرباح والخسائر الناجمة عنها.	226	2,6726	,67912	,04517
مدى الثبات في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	226	2,6991	,67178	,04469
فجوة_قائمة_الملحق	226	2,7434	,42747	,02844
فجوة_الافصاح	226	2,7747	,36973	,02459

One-Sample Test

	Test Value = 2					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper
فهم طبيعة نشاط المؤسسة وبالتالي تسهيل إجراءات مهمة التدقيق.	32,089	225	,000	,89381	,8389	,9487
تحديد حجم ونوع تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، وأنظمة الأمان المتعلقة بها.	23,308	225	,000	,80088	,7332	,8686
جمع كافة المعلومات المتعلقة بطرق استخدام التكنولوجيا والبرامج المتعلقة بها مع تحديد إمكانية الاعتماد عليها من عدمها.	18,069	225	,000	,75221	,6702	,8342
تحديد مخاطر التدقيق وتقدير الأهمية النسبية لتسهيل عملية إعداد خطة التدقيق الإلكتروني.	20,872	225	,000	,79204	,7173	,8668
إعداد خطة التدقيق الإلكتروني.	21,163	225	,000	,79204	,7183	,8658
تخطيط_التدقيق_الالكتروني	33,533	225	,000	,80619	,7588	,8536
فهم بيئة الرقابة الداخلية وإجراءاتها.	22,132	225	,000	,81858	,7457	,8915
ضبط مدى ملائمة التصميم الموضوع لنظام الرقابة الداخلية.	20,177	225	,000	,76991	,6947	,8451
تثبت من جودة نظام الرقابة الداخلية.	18,389	225	,000	,76106	,6795	,8426
التقدير الجيد والسريع لخطر الرقابة.	19,343	225	,000	,77434	,6955	,8532
تطبيق الاختبارات المرحلية والنهائية للتأكد من وجود، اكتمال، دقة، توقيت وتصنيف، ترحيل وتلخيص العمليات المالية.	17,698	225	,000	,73009	,6488	,8114
تقييم_الرقابة_الداخلية	26,273	225	,000	,77080	,7130	,8286
الإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية للعمليات الخاصة بالمؤسسة.	35,581	225	,000	,90708	,8568	,9573
الإختبارات التحليلية بغرض التوصل إلى مدى وجود تحريفات جوهرة في الكشوف المالية.	18,283	225	,000	,73451	,6553	,8137
الإجراءات التحليلية لربط وتحليل العلاقات بين بنود الكشوف المالية وغير المالية لنفس الفترة ومقارنتها مع الفترات الأخرى.	17,868	225	,000	,75221	,6693	,8352
الإجراءات التحليلية من تحديد منطقية وواقعية العملية والأرصدة المالية للمؤسسة.	18,886	225	,000	,75664	,6777	,8356
الإختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة وقيمة الأرصدة الخاصة بالأصول والإلتزامات	19,910	225	,000	,76991	,6937	,8461
الإختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من دقة التحميل والتقييم للحسابات.	18,659	225	,000	,75664	,6767	,8365
اجراءات_التدقيق_الالكتروني	29,982	225	,000	,77950	,7283	,8307

تجميع وتقييم أدلة الإثبات بشكلها النهائي.	21,163	225	,000	,79204	,7183	,8658
إعطاء نظرة واسعة ودقيقة للمدقق حول تطبيق المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	19,122	225	,000	,75664	,6787	,8346
مواءمة المعلومات التي يحتويها تقرير المدقق مع الكشوف المالية المفصح عنها.	18,228	225	,000	,75664	,6748	,8384
عملية إصدار الرأي الفني المحايد حول الكشوف المالية للمؤسسة وإعداد التقرير النهائي.	17,371	225	,000	,74336	,6590	,8277
قياس مدى كفاية الإفصاح ضمن تقرير المدقق.	22,224	225	,000	,80088	,7299	,8719
التقرير_النهائي_للمدقق	28,391	225	,000	,76991	,7165	,8233
التدقيق_الالكتروني	31,991	225	,000	,78150	,7334	,8296
كل البنود المتعلقة بأصول المؤسسة.	30,860	225	,000	,88938	,8326	,9462
كل البنود المتعلقة بإلتزامات المؤسسة.	20,759	225	,000	,78319	,7088	,8575
كل البنود المتعلقة بحقوق المساهمين (حقوق الملكية).	18,228	225	,000	,75664	,6748	,8384
كل المعلومات المتعلقة بالبنود الإضافية.	23,645	225	,000	,82743	,7585	,8964
كل المعلومات المتعلقة بالبنود غير العادية.	18,886	225	,000	,75664	,6777	,8356
كل الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، والمرتبطة بالظروف الاستثنائية لنشأتها.	17,042	225	,000	,73894	,6535	,8244
فجوة_الميزانية	29,539	225	,000	,79204	,7392	,8449
كل البنود المتعلقة بصافي الدخل.	23,918	225	,000	,81858	,7511	,8860
كل المعلومات المتعلقة بتحليل الأعباء بطريقة توضح دورها وتأثيرها على الإيرادات المالية.	18,283	225	,000	,73451	,6553	,8137
كل المعلومات الإضافية المرتبطة بالفهم الواضح والمفهوم للقائمة.	22,797	225	,000	,81858	,7478	,8893
كل المعلومات التي من شأنها ان توفر خاصية المقارنة مع المؤسسات الأخرى.	19,585	225	,000	,77434	,6964	,8522
كل المعلومات المتعلقة بالخسائر الطارئة المحملة على حساب نتائج الدورة.	22,001	225	,000	,79646	,7251	,8678
كل النواتج المالية المتأتية عن الأنشطة التشغيلية الأخرى.	15,202	225	,000	,69912	,6085	,7897
فجوة_حسابات_النتائج	28,115	225	,000	,77360	,7194	,8278
كل المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية، وبصورة تمكن من مقارنتها مع المعلومات للسنوات السابقة.	28,095	225	,000	,85841	,7982	,9186
كل المعلومات المتعلقة بالتغيرات الحاصلة على بنية وحجم الأموال الخاصة والقروض الطويلة والقصية الأجل.	21,150	225	,000	,77876	,7062	,8513
كل المعلومات المتعلقة بالعمليات المولدة للإيرادات، والمرتبطة برأس المال العامل.	18,118	225	,000	,74779	,6665	,8291
كل المعلومات المتعلقة بعمليات الرسملة بصورة صادقة وشفافة.	23,038	225	,000	,80973	,7405	,8790
كل المعلومات المتعلقة ببيان حركة الأموال خلال الفترة، بما فيها علاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المرحلة.	21,052	225	,000	,78319	,7099	,8565
كل المعلومات المتعلقة بتصحيحات الأخطاء في بنود حقوق الملكية.	18,827	225	,000	,76106	,6814	,8407

فجوة_الحقوق_والتدفقات	31,114	225	,000	,78982	,7398	,8398
كل الأسس والمعايير المستند عليها في إعداد الكشوف المالية.	22,450	225	,000	,80531	,7346	,8760
كل السياسات المحاسبية المطبقة.	20,759	225	,000	,78319	,7088	,8575
كل المعلومات المتعلقة بالصفقات المبرمة مع الأطراف الأخرى.	17,649	225	,000	,73451	,6525	,8165
كل المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة، والتقديرات المحاسبية، والتنبؤات والأخطار المتوقع حدوثها أثناء النشاط.	20,263	225	,000	,76549	,6910	,8399
كل السياسات الخاصة بالمعاملات الأجنبية والأرباح والخسائر الناجمة عنها.	14,888	225	,000	,67257	,5835	,7616
مدى الثبات في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	15,645	225	,000	,69912	,6111	,7872
فجوة_قائمة_الملحق	26,142	225	,000	,74336	,6873	,7994
فجوة_الافصاح	31,499	225	,000	,77471	,7262	,8232

خامسا: اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,902[a]	,813	,810	,16133

a. Predictors: (Constant), التقرير_النهائي_للمدقق، تخطيط_التدقيق_الالكتروني، تقييم_الرقابة_الداخلية، اجراءات_التدقيق_الالكتروني

b. Dependent Variable: فجوة_الافصاح

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25,006	4	6,251	240,193	,000[b]
	Residual	5,752	221	,026		
	Total	30,758	225			

a. Dependent Variable: فجوة_الافصاح

b. Predictors: (Constant), التقرير_النهائي_للمدقق، تخطيط_التدقيق_الالكتروني، تقييم_الرقابة_الداخلية، اجراءات_التدقيق_الالكتروني

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	,259	,087		2,990	,003
	تخطيط_التدقيق_الالكتروني	,170	,062	,166	2,727	,007
	تقييم_الرقابة_الداخلية	,205	,049	,244	4,194	,000
	اجراءات_التدقيق_الالكتروني	,309	,056	,326	5,495	,000
	التقرير_النهائي_للمدقق	,222	,046	,245	4,777	,000

a. Dependent Variable: فجوة_الافصاح

الفرضية الأولى

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,823[a]	,678	,676	,21042

a. Predictors: (Constant), تخطيط_التدقيق_الالكتروني

b. Dependent Variable: فجوة_الافصاح

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	20,839	1	20,839	470,645	,000[b]
	Residual	9,918	224	,044		
	Total	30,758	225			

a. Dependent Variable: فجوة_الافصاح

b. Predictors: (Constant), تخطيط_التدقيق_الالكتروني

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	,412	,110		3,750	,000
	تخطيط_التدقيق_الالكتروني	,842	,039	,823	21,694	,000

a. Dependent Variable: فجوة_الافصاح

الفرضية الثانية

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,832[a]	,692	,691	,20553

a. Predictors: (Constant), تقييم_الرقابة_الداخلية

b. Dependent Variable: فجوة_الافصاح

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	21,296	1	21,296	504,153	,000[b]
	Residual	9,462	224	,042		
	Total	30,758	225			

a. Dependent Variable: فجوة_الافصاح

b. Predictors: (Constant), تقييم_الرقابة_الداخلية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	,842	,087		9,660	,000
	تقييم_الرقابة_الداخلية	,698	,031	,832	22,453	,000

a. Dependent Variable: فجوة_الافصاح

الفرضية الثالثة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,845[a]	,713	,712	,19843

a. Predictors: (Constant), اجراءات_التدقيق_الالكتروني

b. Dependent Variable: فجوة_الافصاح

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	21,938	1	21,938	557,157	,000[b]
	Residual	8,820	224	,039		
	Total	30,758	225			

a. Dependent Variable: فجوة_الافصاح

b. Predictors: (Constant), اجراءات_التدقيق_الالكتروني

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	,554	,095		5,834	,000
	اجراءات_التدقيق_الالكتروني	,799	,034	,845	23,604	,000

a. Dependent Variable: فجوة_الافصاح

الفرضية الرابعة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,808[a]	,653	,652	,21823

a. Predictors: (Constant), التقرير_النهائي_للمدقق

b. Dependent Variable: فجوة_الافصاح

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	20,090	1	20,090	421,867	,000[b]
	Residual	10,667	224	,048		
	Total	30,758	225			

a. Dependent Variable: فجوة_الافصاح

b. Predictors: (Constant), التقرير_النهائي_للمدقق

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	,744	,100		7,451	,000
	التقرير_النهائي_للمدقق	,733	,036	,808	20,539	,000

a. Dependent Variable: فجوة_الافصاح

الفرضية الخامسة

Tests of Normality

	المستوى_الوظيفي	Kolmogorov-Smirnov[a] Statistic	Kolmogorov-Smirnov[a] df	Kolmogorov-Smirnov[a] Sig.	Shapiro-Wilk Statistic	Shapiro-Wilk df	Shapiro-Wilk Sig.
فجوة_الافصاح	اكاديمي	,351	132	,000	,704	132	,000
	محافظ حسابات	,317	78	,000	,606	78	,000
	خبير محاسبي	,517	16	,000	,409	16	,000

Tests of Normality

		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	الخبرة_المهنية	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
فجوة_الافصاح	أقل من 5 سنوات	,316	75	,000	,738	75	,000
	من 5 إلى 10 سنوات	,350	103	,000	,593	103	,000
	أكثر من 10 سنوات	,411	48	,000	,650	48	,000

a. Lilliefors Significance Correction

Test Statistics[a,b]

	فجوة_الافصاح
Kruskal-Wallis H	4,827
df	2
Asymp. Sig.	,090

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: المستوى_الوظيفي

Test Statistics[a,b]

	فجوة_الافصاح
Kruskal-Wallis H	4,243
df	2
Asymp. Sig.	,120

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الخبرة_المهنية